

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales
et sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم
التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية

إشراف الأستاذ الدكتور:

مفتاح صالح

من إعداد الطالبة :

ساسى فطيمة

لجنة المناقشة :

رئيس حدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة بسكرة
ملياني عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة سطيف
حميدة مختار	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة الجلفة
بن سماعيل حياة	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة
حامد نور الدين	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلِمْتُنِي

صدق الله العظيم

الآية 114 سورة طه .

شكر وعرفان

أقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من قدم لي يد
المساعدة لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر :

الأستاذ الدكتور : مفتاح صالح

وكل من يسر علي من عسير ودعا لي بظهر الغيب

ثبت الله أجرهم جميعا .

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورحمهما

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذة وطلبة العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع .

الملخص

ملخص:

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا ما يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي بشكل يدفع صانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطوير وتوفير المناخ المناسب لنشاطه حيث ينمو القطاع الخاص من خلال تراكم الاستثمار الخاص ، هذا الأخير الذي تؤثر به مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها المعروض النقدي والذي بدوره يؤثر على حجم الإئتمان وتكلفته ، وفي الجزائر يعاني القطاع الخاص من مجموعة من المشاكل والعراقيل في مقدمتها التمويل وتكلفته بالرغم من فائض السيولة النقدية ومن هنا طرحنا اشكاليتنا التالية : ما هو أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؟

وقد حاولنا الإجابة على هاته الإشكالية من خلال دراسة قياسية تبين أثر المعروض النقدي وسعر الفائدة الحقيقي، والائتمان المصرفي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على نمو القطاع الخاص في الجزائر ، ممثلا بمعدل نمو القطاع الخاص، خلال الفترة 1990-2012 ، بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة أثر المعروض النقدي والعوامل الأخرى الأكثر تأثيرا .

وقد تم التوصل من خلال النموذج الأفضل أن لكل من المعروض النقدي ممثلا بمعدل نمو المعروض النقدي M2 وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر ايجابي على نمو القطاع الخاص حيث عرف المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 تطورا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمية مما أدى إلى ارتفاع حصة القطاع الخاص من القروض مما نتج عنه نمو القطاع الخاص خلال هاته الفترة ، بينما بين النموذج العلاقة العكسية بين كل من سعر الفائدة و معدل نمو النفقات العمومية .

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، المعروض النقدي، سعر الفائدة ، القروض الممنوحة للقطاع

الخاص .

Summary :

The private sector occupies a pivotal role in economic and social development, due to its capabilities and characteristics which qualify it to influence various economic and social fields. and this what affects the economic activity in a way that pushes the economic policy makers to the need to focus on the mechanisms of the development and the provision of an appropriate climate to its activity where the private sector grows through the private investment accumulation. this latter which is affected by a group of economic and social factors, In Algeria the private sector is suffering from a range of problems and obstacles in the forefront of funding and cost in spite of surplus cash , for this our Problematic was : The impact of the evolution of the money supply to private sector growth in Algeria during the period 1990-2012 ?

Foremost of which is the money supply, We have tried in this study to measure the impact of money supply and the real interest rate, and bank credit as well as some other economic variables on private sector growth in Algeria, represented by the private sector growth rate during the period 1990-2012, depending on the quantitative methods which have played a key role, especially the economic measurement by making a standard model that allows us to know the impact of money supply and the other most influential factors.

Through the model, it has been reached that the money supply represented by the growth of the money supply M2, and the other which is the size the credit given to private sector , both have a positive impact on the private sector, where money supply has rapidly developed in the beginning of the year 2001, As a result of the magnitude of the oil revenues, The rise in oil prices in the global market , Which led to the rise of the private sector's share of the loans, Resulting in the growth of the private sector during the period in question. while the model has shown the inverse relationship Between the interest rate and the rate of growth of the public expenditure.

Key words: the private sector, money supply, interest rates, loans granted to the sector.

Résumé:

Le secteur privé occupe un rôle central dans le développement économique et social, en raison de ses capacités et les caractéristiques qui le qualifient pour influencer sur divers domaines économiques et sociales. et cela ce qui affecte l'activité économique d'une manière qui pousse les décideurs de la politique économique à la nécessité de se concentrer sur les mécanismes du développement et de la fourniture d'un climat approprié pour son activité où le secteur privé se développe à travers l'accumulation de l'investissement privé. Ce dernier, qui est affecté par un ensemble de facteurs économiques et sociaux, et en Algérie, le secteur privé souffre d'une série de problèmes et les obstacles surtout du financement et le coût en dépit de la liquidité excédentaire, c'est pour ça notre problématique était : L'impact de l'évolution de la masse monétaire à la croissance du secteur privé en Algérie durant la période 1990-2012 ?

Au premier rang desquels est la masse monétaire, Nous avons essayé dans cette étude de mesurer l'impact de la masse monétaire et le taux d'intérêt réel, et le crédit bancaire ainsi que d'autres variables économiques sur la croissance du secteur privé en Algérie, représentée par le taux du secteur privé de la croissance pendant la période 1990-2012, selon les méthodes quantitatives qui ont joué un rôle-clé, en particulier la mesure économique en faisant un modèle standard qui nous permet de connaître l'impact de la masse monétaire, ainsi que les facteurs les plus influents. et par le meilleur modèle, on a conclu que la masse monétaire représentée par la croissance de la masse monétaire $M2$, et l'autre qui est la taille du crédit accordé au secteur privé, ont tous deux un impact positif sur le secteur privé, où l'argent a rapidement développé dans le début de l'année 2001, à la suite de l'ampleur des revenus du pétrole, et la hausse des prix du pétrole sur le marché mondial, ce qui a conduit à l'augmentation de la part du secteur privé des prêts, ayant pour résultat la croissance du secteur privé au cours de la période en question. alors que le modèle a montré la relation inverse entre le taux d'intérêt et le taux de croissance des dépenses publiques.

Mots clés: le secteur privé, la masse monétaire, les taux d'intérêt, les prêts accordés au secteur.

فهرس المحتويات

I	شكر وعرفان.....
II	إهداء.....
III	ملخص البحث باللغة العربية.....
IV	ملخص البحث باللغة الانجليزية.....
V	ملخص البحث باللغة الفرنسية.....
VI	فهرس المحتويات.....
X	فهرس الجداول.....
XII	فهرس الأشكال.....
XIV	فهرس الملاحق.....

المقدمة العامة [أ - ط]

أ	تحديد إشكالية البحث.....
ج	فرضيات البحث.....
ج	أهداف البحث.....
د	أهمية البحث.....
د	المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....
هـ	الدراسات السابقة.....
ح	صعوبات البحث.....
ح	خطة وهيكل البحث.....

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص [2 - 36]

2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص والخصوصية.....
4	المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.....
5	المطلب الثاني: مفهوم الخصوصية ودوافعها.....
15	المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الخاص.....
17	المبحث الثاني: محددات نمو القطاع الخاص.....

17	المطلب الأول : العوامل الاقتصادية المحددة لنمو الاستثمار الخاص
24	المطلب الثاني:العوامل السياسية و الاجتماعية المحددة لنمو الاستثمار الخاص
28	المبحث الثالث:مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي،وعراقيل نموه.....
28	المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.....
31	المطلب الثاني : العراقيل والإخفاقات التي تواجه تطور القطاع الخاص.....
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص[38-101]
38	تمهيد
39	المبحث الأول : ماهية المعروض النقدي.....
39	المطلب الأول : مفهوم المعروض النقدي ومكوناته
45	المطلب الثاني:مقابلات الكتلة النقدية
52	المطلب الثالث:سرعة دوران النقد وتطور النشاط الاقتصادي
57	المبحث الثاني: أثر تطور المعروض النقدي على الاستثمار الخاص.....
57	المطلب الأول:أثر تطور المعروض النقدي وفق النظرية التقليدية
59	المطلب الثاني: أثر تطور المعروض النقدي حسب كينز.....
64	المطلب الثالث:أثر تطور المعروض النقدي حسب النقديين.....
69	المبحث الثالث: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص.....
69	المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة
70	المطلب الثاني : أثر سعر الفائدة حسب التحليل التقليدي
72	المطلب الثالث:أثر تحرير سعر الفائدة على الاستثمار الخاص
83	المبحث الرابع : أثر الائتمان المصرفي على نمو القطاع الخاص
84	المطلب الأول:العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.....
87	المطلب الثاني:أهمية الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الخاص.....
101	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

[173-104]

104	تمهيد
105	المبحث الأول: عوامل ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر
105	المطلب الأول: عوامل ظهور القطاع الخاص
118	المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر
130	المطلب الثالث: هيئات دعم القطاع الخاص في الجزائر
141	المبحث الثاني: دراسة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي
141	المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر
148	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل
150	المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة
150	المطلب الأول: تطور مؤشرات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012
154	المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على نمو القطاع الخاص
159	المطلب الثالث: أثر مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي على الاستثمار الخاص في الجزائر
161	المطلب الرابع: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الخاص في الجزائر
166	المطلب الخامس: معوقات تطور القطاع الخاص في الجزائر
173	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال

الفترة 1990-2012 [175-283]

175	تمهيد
176	المبحث الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري
176	المطلب الأول: الجهاز المصرفي قبل 1990
185	المطلب الثاني: الجهاز المصرفي بعد 1990
193	المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ودور السياسة النقدية في الجزائر. 1990-2012

193	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012
200	المطلب الثاني : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012
209	المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنتاج الإجمالي
212	المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2012
223	المبحث الثالث: تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص 1990-2012
223	المطلب الأول: تطور حجم القروض البنكية خلال فترة الدراسة
226	المطلب الثاني: تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص
244	المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص
252	المبحث الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين المعروض النقدي ونمو القطاع الخاص في الجزائر
252	المطلب الأول : بناء النموذج وتقدير معلماته
255	المطلب الثاني : تقييم معلمات النموذج والتنبؤ
283	خلاصة الفصل

[295-286] الخاتمة العامة

[306-297] قائمة الملاحق

[311- 308] قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	مقارنة بين فعالية استثمار القطاع العام والخاص (1970-1998)	1
48	ميزانية البنك المركزي	2
48	ميزانية القطاع المصرفي	3
49	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي	4
52	مقابل القروض المقدمة للخزينة العامة	5
109	تطور إيرادات الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980-1990)	6
110	يوضح تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1991-1995	7
120	عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين 1967-1978	8
121	المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983-1987)	9
125	نشاطات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2005	10
127	توزيع الاعتماد المالية برنامج دعم النمو 2005-2009	11
128	عدد المشاريع ومناصب العمل للاستثمارات الخاصة : 1993-2010	12
131	تخفيض معدلات الفائدة من طرف ANSEJ	13
133	هيكل التمويل الثلاثي للاستثمار الإجمالي من طرف ANSEJ	14
140	الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع للفترة 2002-2012	15
142	تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 1998-2012	16
145	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية	17
148	عدد المؤسسات الخاصة ومناصب الشغل المصرح بها (2007-2012)	18
151	تطور الاستثمار الإجمالي، العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	19
155	تطور أهم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	20
163	قياس مؤشر السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	21
165	تطور المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	22
194	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	23
198	تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	24
201	تطور الذمم على الخارج الفترة 1990-2012.	25
204	تطور الذمم على الدولة خلال الفترة 1990-2012	26

207	تطور الذمم على الاقتصاد خلال الفترة (1990-2012) .	27
210	العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	28
213	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2012)	29
215	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة لسنة 2003-2012	30
216	نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات (2005-2010)	31
220	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2002-2012	32
220	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 1990-2012	33
227	تطور حجم القروض خلال الفترة 1964-1969	34
228	تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1970-1989	35
230	تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	36
232	توزيع القروض بين القطاع العام والخاص في الجزائر	37
235	تقييم دور البنوك الجزائرية في تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 1990-2012	38
237	حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2012	39
248	تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.	40
256	نتائج تقدير النموذج الخطي (النموذج الأول)	41
259	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للنموذج الأول	42
262	اختيار النموذج الخطي الأفضل	43
264	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي (النموذج السادس)	44
266	نتائج اختبار ستودنت للنموذج السادس المقدر	45
270	اختيار النموذج الأفضل	46
272	نتائج اختبار وايت white	47
273	نتائج اختبار آرش	48
279	قيم LINM2 المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017	49
279	قيم LINCP المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017	50
280	قيم LINI المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017	51
280	قيم LINCEG المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017	52
280	قيم LINTPR المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017	53

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
31	مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي	1
58	الطابع الحيادي للنقود عند الفكر الكلاسيكي	2
60	أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة حسب كينز	3
60	تغير سعر الفائدة وأثره على الاستثمار	4
60	أثر تغير الاستثمار على الدخل	5
61	التحليل الكينزي لأثر تطور المعروض النقدي	6
100	القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية سنة 2010	7
109	تطور إيرادات الصادرات في الجزائر (1980-1990)	8
115	برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر	9
128	حصيلة الاستثمارات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1993-2010	10
141	تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 1998-2012	11
146	مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر سنة 2007	12
149	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2008-2012)	13
159	المقارنة بين مؤشرات التوازن الكلي ومعدل الاستثمار الخاص في الجزائر الفترة 1990-2012	14
167	معوقات الاستثمار الخاص في الجزائر	15
171	صعوبة الحصول على العقار للاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي 2001	16
195	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	17
197	تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	18
200	تطور أشباه النقود في الجزائر 1994-2012	19
201	تطور الذمم على الخارج في الجزائر خلال فترة الدراسة	20
205	تطور الذمم على الدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	21
208	تطور الذمم على الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	22
209	تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2012)	23

225	توزيع القروض البنكية حسب الأجال خلال الفترة(1990- 2012)	24
234	مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تمويل القطاع الخاص	25
237	تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2012	26
242	متوسط المدة لأداء بعض الخدمات البنكية للبنوك الجزائرية	27
243	نسبة الضمانات البنكية في الجزائر	28
249	أثر سعر الفائدة البنكية على الاستثمار الخاص في الجزائر	29
274	يبين مناطق القبول والرفض لدارين واتسون	30
275	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج	31
276	دالة الارتباط الذاتي للنموذج الثامن	32
277	نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	33
278	مقارنة القيم الفعلية المقدره مع القيم الفعلية ل Lintpr (1990-2012)	34
278	مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدره ل Lintpr (1990-2012)	35

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
297	بيانات متغيرات النموذج	1
298	توزيع ستودنت	2
299	توزيع فيشر	3
301	نتائج تقدير النموذج الثاني	4
301	نتائج تقدير النموذج الثالث	5
302	نتائج تقدير النموذج الرابع	6
302	نتائج تقدير النموذج الخامس	7
303	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي (النموذج السادس)	8
303	نتائج التقدير بعد ازالة المتغير Linpib (النموذج السابع)	9
304	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي بعد ازالة المتغيرين Linouvert و linpib (النموذج الثامن)	10
305	جدول دارين واتسون	11

المقدمة العامة

1. تحديد اشكالية البحث :

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح في ظل تغير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص ، وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة في الأعوام الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية ، وتكمن أهمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل وتنويع مصادر الدخل .

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول ، وهو مايعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية ، وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية ، مما جعلها تعيد النظر في الكثير من السياسات المتبعة وتفكر في ضرورة تنويع مصادر الحصول على الدخل خارج المحروقات ، وتكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر ، وقد أشارت الهيئات والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي البنك العالمي والمختصين الاقتصاديين بضرورة تنويع مصادر دخلها للتخلص من عنق زجاجة النفط وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية والسلع والخدمات وليس على ريع المواد الأولية فقط ومن أهم الحلول المقترحة على الجزائر هو إقامة قطاع خاص يتولى مسؤولية خلق مناصب شغل ويوفر السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والمساهمة في تنويع الصادرات ويقلص من الواردات ، حيث أصبح ينظر للقطاع الخاص كأمل في إنقاذ الاقتصاد الوطني من المشاكل والصعوبات التي تواجهه ، وهذا بالنظر إلى النتائج المحققة وإلى إمكانية هذا القطاع في إدارة المشاريع بفعالية أكبر وبأقل تكلفة ممكنة، فعلى غرار الدول المتقدمة والتي أخذت في انتهاج هذه السياسة منذ السبعينات كانت الدول النامية في نفس الوقت والظروف تعمل على إبقاء المؤسسات الخاسرة ومن بين هذه الدول الجزائر.

ويتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل والسياسات التي تعمل على توفير البيئة الأساسية المستقرة والمشجعة على الاستثمار الخاص ، ومن بين أهم هاته السياسات السياسة النقدية والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويكون ذلك من خلال التحكم في

المعروض النقدي الذي يعتبر أداة مهمة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على معدلات الفائدة وعلى الائتمان كذلك تأثيره على العديد من المؤشرات الكلية كمؤشر التضخم وسعر الصرف وحجم النفقات العمومية التي تعكس البيئة الأساسية لمناخ الاستثمار .

وفي الجزائر تطرح إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية ، نتيجة ضخامة الإيرادات النقدية والتي تظل معطلة ، خصوصا في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتتويع مداخيل الاقتصاد وتوسيع قدرته ، إذ أن هناك فائض نقدي غير مستغل ناتج من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، وهو ما يبين أهمية وضع سياسة نقدية ملائمة ، يكون القصد منها تصحيح هيكل الاقتصاد بالبدء بوضع آليات مناسبة بالاعتماد على القطاع الخاص وتحسين الإنتاج كما ونوعا ، والاستغلال الأمثل للموارد النقدية المتاحة بما يخدم القطاع الخاص في الجزائر خاصة بعد الدراسة التي أعدت من طرف البنك الدولي حول المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر مشكلة يواجهها القطاع الخاص في الجزائر هي التمويل وتكلفته بالرغم من الفائض في السيولة النقدية ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؟

وللوصول إلى الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح فلا بد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

II . الأسئلة الفرعية :

1. ماهي مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ؟
2. ماهو دور القروض البنكية في نمو القطاع الخاص في الجزائر؟
3. ماهو أثر سعر الفائدة على نمو القطاع الخاص في الجزائر؟
4. ماهو أثر الاقتراض الحكومي الداخلي على إجمالي حجم القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي للقطاع الخاص ؟
5. ماهي أهم العوامل الأخرى المحددة لنمو الاستثمار الخاص في الجزائر؟ وماهو أكبر عائق أمام نمو القطاع الخاص في الجزائر؟

III. فرضيات البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة، وعلى ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع، يمكن صياغة أهم الفرضيات التالية :

- الفرضية الرئيسية:

يؤثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر من خلال تأثيره على معدل سعر الفائدة وعلى حجم الودائع البنكية وبالتالي تأثيره على القدرة التمويلية للبنوك نحو القطاع الخاص .

- الفرضيات الفرعية :

1. مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري محدودة .
2. تؤثر القروض المصرفية على نمو القطاع الخاص في الجزائر ، إلا أن هذه القروض محدودة وغير كافية بما يضمن تطوير هذا القطاع .
3. نتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة و نمو القطاع الخاص في الجزائر .
4. حسب فرضية المزاحة فإن الافتراض الحكومي الداخلي يؤثر على إجمالي حجم التسهيلات والقروض التي يقدمها الجهاز المصرفي للقطاع الخاص، مما أثر بشكل سلبي على حجم الفرص الاستثمارية التي قد يوفرها القطاع الخاص في حال قدمت له التمويلات اللازمة.
5. يواجه القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من الصعوبات والتحديات والتي تعرقل مسيرة نموه وتطويره من أهمها مشكلة التمويل والحصول على العقار والفساد .

IV. أهداف البحث:

انطلاقا من مدى أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وانعكاساته في توفير مناصب شغل وتنويع مصادر الدخل ، جاءت فكرة دراسة هذا الموضوع الهام في الاقتصاديات الحديثة وخاصة اقتصاديات الدول النامية ، والتي تسعى جاهدة إلى دعم نشاطها الاقتصادي بكل المحفزات الاستثمارية وتحسين مناخ استثمارها لدعم هذا القطاع ، حيث سنحاول من خلال هاته الدراسة أن نبرز أهمية الأداة المهمة للسياسة النقدية والمتمثلة في المعروض النقدي وسعر الفائدة كعوامل مؤثرة على الاستثمار الخاص وتطبيقها على الجزائر كمحددات رئيسية لنمو القطاع الخاص بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى ، وإظهار وتحليل

العلاقة التي تجمع ما بين المعروض النقدي و العوامل الأخرى كمتغيرات مؤثرة على الاستثمار الخاص للفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2012 (23 سنة) ، مستعملين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS .

V. أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع ذي أهمية بالغة في مسار التنمية بالجزائر، لاسيما في ظل الدور الريادي المنوط ضمن السياسات التنموية الحالية، المتعلقة بالقطاع الخاص خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الفترة الزمنية المعتبرة، والتي تميزت بتجسيد إصلاحات اقتصادية جذرية، تمثلت في التحول من اقتصاد مدار قائم على المبادئ الاشتراكية إلى اقتصاد سوق قائم على مبادئ الاقتصاد الحر، وكان من أبرز نتائج هذا التحول بروز القطاع الخاص المحلي باستثماراته في شتى المجالات هذا من جهة ، والأثر الايجابي الذي ينتج عن التطور في المعروض النقدي باعتباره مورد مالي من جهة أخرى ، خاصة مع التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي محاولة تقديم الحلول المناسبة لكيفية إدارته بطريقة كفوة تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مداخيل الاقتصاد من خلال فتح المجال للقطاع الخاص وبالتالي كان من الضروري البحث عن تأثير تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص والبحث عن أهم العوامل الاقتصادية الكلية الأخرى المؤثرة على القطاع الخاص في الجزائر ولعل هذه الدراسة تكتسب أهميتها من نقص الدراسات القياسية المتخصصة التي عالجت الحالة الجزائرية في هذا الموضوع .

VI. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

إن المنهج المتبع في هذا البحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع ، كما اعتمدنا على المنهج الرياضي الكمي المتمثل في الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات الاقتصادية والتي أهمها مؤشر المعروض النقدي في التأثير على نمو القطاع الخاص ، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ، أما أدوات البحث فقد تم الاعتماد على برنامج eviwes4 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة .

VII. الدراسات السابقة :

1. دراسة فرج بن ناوي العنزي: بعنوان " أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص " بجامعة الملك سعود - السعودية -دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك (2004)" ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية ، والمتغيرات موضع الدراسة هي نمو دخل القطاع الخاص ، ونمو عرض النقود M_1 ، نمو الائتمان المصرفي ، وسعر الفائدة، وقد تم استخدام طرق قياسية تقليدية وحديثة مثل اختبارات جذر الوحدة للسكون ، واختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر ، والتكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون ومن ثم تصحيح الخطأ ، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين معدل القطاع الخاص ومعدل نمو العرض النقدي والائتمان المصرفي ، بينما وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص .
2. دراسة (طالب عوض) : بعنوان "أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن" ، وهي بحث بمجلة العلوم الادارية سنة 2012 ،تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور (Causality Test) في الأردن .وتم تطبيق اختبار جرينجر النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي؛ حيث جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية، إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
3. دراسة (محمد ادهان) : بعنوان "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، وهي عبارة عن بحث بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية سنة 2009، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري وتحليلها وذلك خلال الفترة 1970-2005 ، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية لإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية .ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة. وقد خلص إلى وجود علاقة سببية في

اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع مفهوم النقود بالمعنى الضيق (M_1) أو الواسع (M_2) وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4. دراسة (رباط كريمة): وهي كمنذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- تحت عنوان "أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر " سنة 2010، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاس الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتباره مؤشرا عن التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وفي ظل مسار الإصلاحات المصرفية والوفرة المالية التي عرفتها الجزائر مع نهاية التسعينات ، وقد توصل الباحث من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2007 ، أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لكنها نتيجة لاتعكس ارتفاع مستوى التنمية المالية وتأثيرها الايجابي على النمو الاقتصادي ، وتوصل إلى أن الإصلاحات المصرفية لم تتجح في تفعيل دور القطاع البنكي حيث لايزال يعاني من احتكار البنوك العمومية وارتفاع درجات التركيز المصرفي .

5. دراسة (محمد عبادي) :بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر-دراسة قياسية 1989-2009" وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر سنة 2013 ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من عرض النقد، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، ممثلا بحجم تكوين رأس المال الثابت .لغرض التحليل تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009 ، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدارسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتغير عدد السكان، في حين ارتبط المتغير المعبر عن الإصلاحات الاقتصادية وعرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي بعلاقة عكسية معنوية.

6. دراسة (عيسى مرزوقة) : بعنوان " القطاع الخاص والتنمية في الجزائر " وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية بجامعة باتنة سنة 2007 ، حاول الباحث من خلالها الوقوف على دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، وقد توصل إلى أن القطاع الخاص حظي باهتمام الدولة منذ الاستقلال رغم عدم اعتمادها عليه ، وأن له دور كبير في التشغيل وخلق القيمة المضافة

خصوصا بعد الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ منتصف التسعينات ، غير أنه لايزال يعاني العديد من النقائص ، كما توصلت الدراسة إلى وجود ثغرات في إستراتيجية التنمية مكنت القطاع الخاص من النمو بسرعة دون المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7. دراسة **James, B. Ang** : دراسة بعنوان « Private investment and financial sector

« developing countries »، سنة 2008 و يسعى الباحث من خلال هذه الورقة إلى تقييم آثار سياسات القطاع المالي خاصة برامج الائتمان الموجه، القيود على سعر الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي والسيولة، على تطور الاستثمار الخاص. و اعتمد الباحث أيضا على طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بمنهج الحدود. واستعمل طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) وكذا طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك حيث تعمل هاتين الطريقتين على تنقية قيم المعاملات المقدره من القيم الزائفة التي يتم تقديرها بطريقة (OLS) بهدف الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. وتشير النتائج إلى التي توصل إليها James, B. A. إلى أن برامج الائتمان الكبيرة الموجهة للاقتصاد تميل لصالح بعض القطاعات الأولية في حين تعمل هذه الأخيرة على تثبيط تكوين رأس المال الخاص في كلا البلدين. في حين أن مراقبة أسعار الفائدة يبدو أنه كان له التأثير الإيجابي على الاستثمار الخاص، مع تأثير بدا أكثر وضوحاً في حالة ماليزيا. إن الاحتياطات العالية ومتطلبات السيولة كان لهما آثار سلبية على الاستثمار الخاص في الهند وعموماً، فإن النتائج المتحصل عليها في حالة الهند جاءت لتقدم المزيد من الدعم لأطروحة التحرير المالي على العكس من ذلك في حالة ماليزيا، فكان الأثر إيجابي لكل من الاحتياطات العالية ومتطلبات السيولة على الاستثمار الخاص .

8. دراسة **Kazeem .B Ajide & O . Lawson** بعنوان " Determinants of domestic

private investment in Nigeria 1970-2010 " كبحث بمجلة " Asian Socila Science " سنة

2012 ، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات الاستثمار الخاص في نيجيريا من خلال استخدام تقنية متقدمة في الاقتصاد القياسي و هي طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) التي تعتمد بدورها على اختبار منهج الحدود و خلصت النماذج المقدره إلى نتائج دقيقة تظهر بوضوح وجود فرق بين محددات المدى الطويل والمدى القصير للاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا. ففي المدى الطويل يتحدّد هذا الأخير كنتيجة لتغير كل من الاستثمار العام، الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، عرض النقود ، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدلات التبادل التجاري، الديون الخارجية ومؤشر الإصلاحات الاقتصادية (معبر عنه بمتغير وهمي) .في حين أن الاستثمارات العامة، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري كانت معلوماتها المقدرّة معنوية في المدى القصير .استخلص الباحثان من هذه الدراسة أن تحديث وتوسيع وتقوية البنية التحتية من شأنه أن يوطن الاستثمار الخاص في كل مكان، كما أن العمل على تخفيض الدين الخارجي إلى أدنى حد ممكن أمر مهم لمنح القطاع الخاص دور مهم في النمو الاقتصادي وأيضا العمل على توفير حماية أفضل لاقتصاد البلد من الآثار السلبية الصدمات الخارجية الناتجة عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة تسودها ظروف عدم اليقين .

VIII . صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات و مشاكل في مسيرة إعدادنا هذا البحث ، و من بين هذه الصعوبات نذكر أهمها كمايلي:

- قلة المراجع تلك التي تعالج أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص ؛
 - مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر إلى آخر، وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية كانت أهم مشكل اعترضنا أثناء إنجاز هذا البحث، مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة.
- كل هذه الصعوبات الموضوعية إلى جانب معوقات أخرى ما كانت لتنتهي عزيمتنا و إصرارنا على انجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه ، و الذي نعتقد بأنه لا يخلو من بعض النقائص كأبي جهد بشري.

IX . خطة وهيكل البحث

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات من خلال تقسيم البحث إلى أربعة فصول ، يخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للقطاع الخاص حيث سنتطرق فيه إلى مفهوم القطاع الخاص ومفهوم الخصوصية ، دوافعها وأهدافها ، وسنتطرق إلى العوامل المحددة لتنمية القطاع الخاص ، كما سنتعرف على دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وأهم العراقيل والإخفاقات التي تواجهه .

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى أثر تطور المعروض النقدي على الاستثمار الخاص ، حيث سنتناول فيه إلى مفهوم المعروض النقدي وأهم النظريات النقدية المفسرة لأثر التطور في المعروض النقدي ، ثم نتطرق إلى أثر سعر الفائدة والائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص.

وفي الفصل الثالث سنتناول تطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 وذلك بالتعرف على عوامل ظهوره ومراحل تطوره والهيئات المدعمة له ، كما سنتناول مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر وأهم الصعوبات التي تواجهه.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 من خلال التطرق إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري ، ثم تطور المعروض النقدي في الجزائري خلال فترة الدراسة ،تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر ، و تطور سعر الفائدة ، ثم الدراسة القياسية لأثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر .

الفصل الأول :

الإطار النظري للقطاع الخاص

تمهيد:

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي، انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة و التأثير إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاضد دوره في النشاط الاقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليل من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الاقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما ينجر عنه من آثار إيجابية على معدلات النمو، حجم العمالة ومستوى الدخل، خصوصاً أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فإن قدرة القطاع الخاص على التطور تتطلب وضع إطار متكامل ومتناسق يراعي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في تلك العملية، وهذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم القطاع الخاص والخصوصية ، ثم المبحث الثاني الذي يحتوي على أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص ، ثم المبحث الثالث يتضمن دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والعراقيل التي تواجهه .

المبحث الأول : مفهوم القطاع الخاص و الخصوصة

سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم القطاع الخاص و الخصوصة من خلال مجموعة من التعاريف المختلفة والتعرف على دوافع عملية الخصوصة وانتشار القطاع الخاص في اقتصاديات اغلب الدول وأهداف عملية الخصوصة.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

ويعرف القطاع الخاص على أنه¹: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح و مداخل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة².

كما يعتبر القطاع الخاص³ ذلك القطاع غير المملوك للدولة ، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة ."

¹OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004,p17
(<http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf>)، بتاريخ 2012/12/09.

²Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20.
(<http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366>، بتاريخ 2012/12/12

³ضياء مجيد الموسوي ، الخصوصة والتصحيحات الهيكلية مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص18 .

كما يعرف القطاع الخاص على أنه هو " قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتتأثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار¹."

يشتمل القطاع الخاص كافة الوحدات الاقتصادية الإنتاجية غير الحكومية سواء شركات أو مؤسسات من أفراد، هيئات، منظمات، التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات لبيعها في السوق، حيث تضيف قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد الوطني.

وينقسم القطاع الخاص إلى مايلي :

الفرع الأول: القطاع الخاص غير المالي

يتضمن هذا القطاع كافة الوحدات الإنتاجية المقيمة التي يملكها ويديرها القطاع الخاص وينقسم إلى قسمين :

أولاً-المشاريع المنظمة : هي المشاريع التي تقوم بمسك دفاتر وحسابات مالية مستقلة مثل شركات المساهمة، شركات توصية بالأسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية البسيطة، شركات التضامن المشروعات الفردية الكبيرة ذات الحسابات المالية المنفصلة عن صاحب المشروع، فروع الشركات الأجنبية .

ثانياً -المشروعات غير المنظمة : تشمل المشاريع الفردية الصغيرة التي لا تمسك دفاتر وحسابات مستقلة ولا يمكن أو يتعذر فصل معاملاتها المالية عن المشروع .

الفرع الثاني القطاع الخاص المالي

يشمل الهيئات المالية التي تعمل أساسا في المعاملات المالية في السوق والمتعلقة بالحقوق والالتزامات المالية بالإضافة إلى شركات التأمين .

المطلب الثاني: مفهوم الخصخصة ودوافعها

لقد أصبح نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص ظاهرة تجتاح العالم، فبعد قرن من التجربة مع نماذج مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي، أصبح هناك اقتناع بألا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و أن تترك فرصة أكبر للقطاع الخاص.

¹ عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، بيروت، 1995، ص 68.

و كان الدافع إلى ظاهرة الخصخصة يكمن في تطوير مفهوم الدولة من دولة تتدخل في كل الشؤون إلى دولة تنظم و تراقب فقط، فدور الدولة في القرن التاسع عشر كان محصورا في تحقيق العدل و رد الاعتداءات الخارجية، لكن الدولة في مطلع القرن العشرين و سعت نشاطها و أصبحت تتدخل في كل الأمور الاقتصادية تأمينا للمصلحة العامة حيث شمل تدخل الدولة كل المجالات، كالكهرباء، الماء، الاتصالات، الخدمات، الغاز، وأخذ مبدأ الحماية الاقتصادية و تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يزداد انتشارا في الحياة العملية مما أدى إلى ظهور القطاعات العامة الضخمة و شمل حتى الدول المتقدمة كفرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن هذه الاتجاه سرعان ما أظهر فشله عند تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية في الثمانينات نتيجة الركود الاقتصادي الذي خيم على الدول الرأسمالية من 1934 إلى 1984 مما دفع بكل من أمريكا و بريطانيا إلى التراجع عن القطاع العام، حيث تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي تبنت سياسة الخصخصة على نطاق واسع منذ أواخر السبعينات و بداية الثمانينات حيث شمل برنامج البيع شركات هامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كالبترو، النقل، الاتصالات، الخدمات .

الفرع الأول : معنى و مفهوم الخصخصة :

منذ بداية الثمانينات بدأت عمليات الخصخصة تشق طريقها في بعض الدول الصناعية المتقدمة، قبل أن تنتقل إلى الدول النامية عبر صفات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و قد طبقت الخصخصة بأشكال مختلفة في العديد من الدول على اختلاف مستوياتها التنموية و مذهبها السياسية¹. من بينها الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، كندا، اليابان، الصين، دول الكتلة الاشتراكية سابقا (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، روسيا...) الدول النامية (الأرجنتين، المكسيك، البرازيل...) وصولا إلى بعض الدول الإفريقية و بعض الدول العربية (مصر، تونس، المغرب، الأردن، اليمن)².

أولا- مفهوم الخصخصة:

الخصخصة أو التخصيص « privatisation » عبارة عن تسميات لمصطلح اقتصادي واحد ولكن لا يوجد

¹ A.Galal, **Welfare conséquences of selling Public Entreprises** Published for the world Bank, Oxford University Press ,USA, 1994,p62.

² A. Kapur, Airport Infrastructure, **the Emerging Role of the private sector**, World Bank Technical , Wachington, 1995, p313.

مفهوم واحد متفق عليه حول هذا المصطلح ، حيث بدأت في عهد مارجريت تاتشر¹ في بريطانيا في الفترة ما بين 1979 و 1982 م ، بحجمها الكبير والزخم الإعلامي حولها والصراع المرير والمؤثر مع طبقة العمال فيها وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر ، إلا أنها وبإرادة حديدية استطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية . وكانت الخوصصة أحد الأدوات الهامة التي اتخذتها ، ذلك بأنها تمت في إطار توجه فكري وفلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين إلى اقتصاد السوق و إفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الانفتاح والازدهار الاقتصادي ، وبذلك سعت حكومة تاتشر في إحداث انكماش في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية ،الخدمية و نفقات التعليم العام ، وطلبت من الجامعات تمويل نفسها. وكذلك خفضت نفقات الصحة ، ونفقات الرعاية الاجتماعية.

ثانيا-تعريف الخوصصة :

هناك عدد هائل من التعريفات التي تم طرحها حول الخوصصة ومن هاته التعريفات ما يلي:

- 1- الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، ونشير هنا عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي ، وإنما إلى خفض نصيب الدولة نسبيا و ذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص ويتم هذا من خلال عقود الإيجار أو منح الامتيازات....إلخ .
 - 2-الخوصصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص لكي تحقق إنتاجية وربحية أعلى، وكانت بريطانيا و أستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم .
 - 3- الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي ، باعتباره فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص في العالم، ولمواكبة النظام العالمي الجديد ولتحقيق التحرر الاقتصادي ، ومن الدول التي اتبعت هذا المفهوم دول أوروبا الشرقية لأنه يناسب ظروفها.
- ويجب على أي دولة أن تحدد المفهوم الذي ستنبئه حتى يمكن أن تكون الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها على مدى هذا المفهوم، بمعنى أن تكون الخطوات التنفيذية مؤيدة لتنفيذ المفهوم أو الهدف من الخوصصة.

وقد تأخذ الخوصصة معاني مختلفة حسب مجالات مختلفة نذكر منها:

¹ مارجيريت تاتشر سياسية بريطانية لها دور فعال في الدفاع عن عملية الخوصصة في المملكة المتحدة وذلك بالعمل على الابتعاد عن الاستثمارات الاقتصادية في الدول الغربية، وتطبيق قوانين الخصخصة، وبتشجيع قيام السوق الاقتصادي الحر، والعمل على الحفاظ على حقوق العمال، وإتباع السياسة الليبرالية الجديدة.

- في المجال القانوني: تعني نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص.

- في المجال السياسي: تعني وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام و القطاع الخاص، و تغيير الفكرة الإيديولوجية التي تعتبر القطاع الخاص مكمل للقطاع العام.

- في المجال الاقتصادي: تمثل عملية الخصخصة في تحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات خاصة.

- في المجال الاجتماعي: يقصد بها مساهمة العمال و الإطارات المسيرة و الجماهير الشعبية في شراء أصول المؤسسة أو أسهمها.

أما تعريف البنك الدولي للخصخصة فكان: " هي الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها ".

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) هو " تحويل الأصول العامة إلى أفراد أو إلى جهات خاصة لتحسين الأداء وتخصيص المخزون من الرأسمال الحالي"¹.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع الخصخصة

أصبح لتدهور القطاع العام وفشله في حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من بين الدوافع التي أدت إلى ظهور عملية الخصخصة، فالخصخصة تدفع إلى بعث طريقة جديدة للإنتاج وتقسيم اقتصادي واجتماعي في قالب ليبرالي ، فالدولة التي تلتزم بسياسة الخصخصة تأمل في تحسين الفعالية الاقتصادية وتحسين مسيرة النمو ، ومن الدوافع المهمة التي عجلت بضرورة تطبيق سياسة الخصخصة مايلي:

أولاً-الدوافع الداخلية : تمثلت الدوافع الداخلية لعملية الخصخصة في :

1. الدوافع الاقتصادية:

أ- تحسين كفاءة أداء المشروعات : ترتكز سياسة الخصخصة على فرضية أساسية مؤداها أن القطاع العام أو الدولة يجب أن ترفع يدها عن إدارة المشاريع، مما يساهم في توفير الموارد، وتحسين أداء هذه المشاريع وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، فصاحب الملكية الخاصة يستخدم قدرا أكبر من

¹ جمال عمورة ،الخصخصة و إصلاح نظام تمويل المؤسسة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 12.

الكفاءة التي كانت تبدد من قبل أو كانت تستخدم بأقل كفاءة و تحسين أداء هذه المشاريع وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

ب- **توسيع قاعدة الملكية**: بمعنى إتاحة نوع من تكافؤ الفرض أمام صغار المدخرين لتعظيم العائد على مدخراتهم ، سواء بصفة مباشرة عن طريق شراء أسهم المشروعات العامة أو من خلال المساهمة في صناديق الاستثمار الجماعية التي تتعامل مع هذه الأسهم.

ج - **ديموقراطية المستهلكين**: تمثل الإدعاء الثالث من جانب الحكومة في تبرير سياسة الخصوصية في إقامة نظام يتسم بديموقراطية المستهلكين يتمثل فيه المستهلك بحرية الاختيار بدلا من إخضاعه لنظام يتسم بالتمطية المملة، فالخصوصية من وجهة نظر الحكومات تقضي تحسين كبيرا على خيارات المستهلك بسبب ما تؤدي إليه من إطلاق حرية المشروعات في الاستجابة لطلب السوق بدلا من إخضاعها للقيود الأساسية¹.

2- الدوافع المالية :

تعاني كثيرا من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان ولا يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها².

ولذلك فإن برامج الخصوصية تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام من على عاتق الدولة وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودعم لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة.

إن قيام الدولة بالخصوصية يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة وأعباء دعم بعض هذه الخدمات إلى اعتبار الخصوصية مصدر التمويل لخزينة الدولة من خلال بيع الشركات التي تؤول إلى الدولة ويمثل جهود الخصوصية ليس فقط تحقيق الإنفاق العام بل أيضا زيادة التدفق النقدي إلى خزنة الدولة ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص³.

جرى تبرير الخصوصية على أساس القدرات الخاصة على توفير إدارة كفأة مما يقتصد في استخدام الموارد وتحسين أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين.

¹ أحمد ماهر، **الخصوصية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 06 .

² محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر -دراسة حالة غرداية**

، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 27 .

³ أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 24 .

3-الدوافع السياسية والقانوني

يمكن النظر إلى سياسة الخصوصية على أنها حل سياسي تستخدمه الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمته المالية بسبب تعزز اللجوء إلى الحلول الاقتصادية والمالية أو بسبب مخاطرها الاجتماعية . ولا يعني ما سبق ذكره الإخلال بمكانة الدولة ولايزال عملها السياسي موجود كما أن دورها الاقتصادي يمكن الإبقاء عليه، على الأخص في مجالات اقتصادية أين تلعب فيه دورا أهم من القطاع الخاص¹.

وعليه يمكن القول أن الدولة ما زالت موجودة بشكل قوي في ظل الخصوصية فهي تسن التشريعات وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن ما يحدث في ظل الخصوصية هو تغيير في تركيب الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

4- الدوافع الاجتماعية:

يرى البعض أن الخصوصية ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية وتدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، والقضاء على السلبية وتحقيق انخفاض في السلوك السلبي داخل مجال العمل، كما تؤدي الخصوصية إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال، فعلى العكس من ذلك فهي لصالحهم لذا ستؤدي إلى إنتاج أكبر وتكلفة أقل وبجودة أعلى وبالتالي أرباح أعلى لكل من المشروع والعامل وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.

ثانيا- الدوافع الخارجية: بالإضافة إلى الدوافع الداخلية السابقة الذكر ، فإن هناك عوامل خارجية دفعت بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص نذكر من أهمها فيما يأتي :

1- دعوة المؤسسات الدولية: كان ذلك خلال من برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للصندوق الدولي و البنك الدولي حيث يجب على الدولة أن تتخلى عن التزاماتها تجاه المؤسسات العامة سواء بتصفية العاجز منها ، أو بيعها للقطاع الخاص أو عن طريق مساهمة الرأسمال الأجنبي فيها وبأي طريقة أخرى تسمح بتحسين فعالية هذه المؤسسات ، فالعجز الدائم للمؤسسات العمومية يؤثر سلبا على ميزانية الدولة وعلى تخصيص الموارد النادرة والمحدودة " العملة الصعبة ، الموارد الأولية والطبيعية...."

¹ محمد زوزي ، مرجع سابق ، ص 28.

ويجد هذا العجز تفسيره في سياسة الأسعار الإدارية المفروضة على المؤسسة، بالإضافة إلى أهداف غير اقتصادية ذات ضرورة اجتماعية وسياسية جعلت منها (المؤسسة) أبعد ما يكون من الصفة التجارية. ونتيجة الاهتمام الكبير للمؤسسات الدولية بملف التحول إلى القطاع الخاص و بالأخص في الدول النامية والتي يشكل فيها القطاع العام نسبة كبيرة في النشاط الاقتصادي نجد أن البنك الدولي قد أنشأ منصب نائب رئيس مكلف بالقطاع الخاص لدى البنك الدولي ، و عليه يستطيع هذا الأخير مساعدة القطاع الخاص والإسراع ببرامج الخصخصة في الدول التي تبنت برامج التصحيح الهيكلي .

2- أثر المديونية الخارجية على خصخصة القطاع العام: إن من الأسباب التي تعرقل التنمية الاقتصادية و تؤثر على ميزان المدفوعات هي المديونية الخارجية لدولة ما¹ ، والتي أصبحت تمثل مشكلة لغالبية الدول النامية ، وبما أن هذه الدول السائرة في طريق النمو تفتقد أغلبها لمصادر التمويل لتتنق على مشاريعها و تقدم الخدمات لمختلف القطاعات والميادين ، و بعد أن كانت هذه الدول تتجه إلى طريقة الإصدار النقدي كحل لتغطية النفقات ، مما جعل هذه الدول تقع في مشكلة تضخم واسع ، مما أدى إلى لجوئها لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي لطلب مساعدات وقروض ولكن هذان الأخيران لا يقدمان ما تطلبه الدول النامية ، إلا بإتباعها لبرنامج مخطط والذي من أهم بنوده ضرورة بيع تلك المؤسسات الخاسرة أو تصفيتها. وبالتالي فإن عبء المديونية أدى بالدول إلى البحث عن نجاعة المؤسسات لتكوين أموال جديدة في الداخل دون اللجوء في كل مرة إلى الخارج أو التقليل من التبعية إلى الخارج.

الفرع الثالث: أهداف الخصخصة

تهدف الخصخصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والقانونية والاقتصادية والمالية تتمثل أهمها فيما يلي :

أولاً- الهدف السياسي والقانوني:

تؤدي الخصخصة في ظل أسواق مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة ، والتي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها باعتبارها تخدم الطبقات الكادحة ، ولكن ثبت فشلها .

¹ خالد حامد، الخصخصة: دراسة سوسيوقانونية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، العدد 1، مارس 2007، ص164.

كما يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم فهم يوظفون الناخبين لصالحهم، ويعرضون السلع بأسعار غير حقيقية استرضاء للجماهير وللمستويات السياسية العليا. وتكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل رغم النجاحات السياسية .

ويتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية وذلك يضمن مرونة العمل الإداري ، وعدم تقيده بموافقات، أو اعتمادات، أو توقيعات، أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة وعليه، لكن ذلك لا يعني غياب كلي لدور الدولة فهي تسن التشريعات، وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع. ولكن ما يحدث في ظل الخصخصة هو تغير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

ولأسباب سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهم رئيسي، يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس الإدارة للشركة التي تم خصصتها حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين والعمال والمجتمع، وتم استخدام هذه الطريقة في كل من إنجلترا وماليزيا وفرنسا.

كما أنه لأسباب سياسية قامت الحكومة اليابانية بخصخصة هيئة السكة الحديدية بعد أن تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة من الجمهور بسبب تردي الخدمة. كذلك من الدوافع السياسية تحويل الاقتصاديات النامية إلى اقتصاد فردي، رغم أن الاقتصاد الرأسمالي لم يكن يوما اقتصادا فرديا خالصا، فقد كانت الدولة طوال مراحل تطورها شريكا تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب الأفراد أو الخواص، و بعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الاقتصادية تتفرغ للاهتمام بأمور الدفاع و الأمن و الصحة....الخ¹

ثانيا - الهدف الاجتماعي

يرى البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما تؤدي الخصخصة إلى القضاء على الإهمال والتلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية.

إن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة وإن أرادت القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.

¹صلاح الدين حسن السبسي، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسات نظرية و تطبيقية، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص136.

ثالثاً-الهدف الاقتصادي :

تعكس فكرة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص آمالا مختلفة لدى المروجين لها، حين يؤكدون على الكفاءة وأنها وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة وكبح نمو الإنفاق العام وكذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة ،ويؤكد آخرون على ماتكتسبه هذه العملية من التركيز على المبادرة الخاصة و الأسواق الخاصة باعتبارها أنجح طريق للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التحول إلى القطاع الخاص تسمح بتخفيض الضرائب وعبء التضخم على الجمهور ، كما أنها ستؤدي تدريجيا إلى زيادة الادخار القومي نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين فيحفز ميلهم للاكتناز في صورة الاحتفاظ بذهب أو عقارات ويتحولون إلى الاستثمار المنتج.

وعليه هناك بعض الأهداف تشترك فيها أغلبية الدول، وهناك أهداف أخرى اقتصادية تخص كل دولة على حدى ، والهدف الاقتصادي الهام لأغلبية الدول هو البحث عن الفعالية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سوف نعالج فيما يلي أهم الأهداف الاقتصادية المتوخاة من عملية أو سياسة الخصخصة.

1- زيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي:

إن أنصار عملية التحول إلى القطاع الخاص يؤكدون وهم مقتنعون على أن أداء المؤسسات في ظل إدارة القطاع الخاص ستكون أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الربح، والأكيد أن هذه القناة متأثرة بتجارب عالمية، حيث أن الكثير من المؤسسات تطورت تقنيا وإداريا بعد أن تحررت من ملكية الدولة¹.

2- بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق :

مع بداية الثمانينات قامت دول كثيرة بالتحول من التخطيط المركزي المبني على النمط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق المبني على النمط الرأسمالي ، ولتحقيق ذلك عملت على إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني وبالتحديد إعادة هيكلة تدخل الدولة ، وبذلك مراجعة الدور المنوط بالدولة في النشاط الاقتصادي ،ولن يتم هذا إلا بإعادة توزيع الأدوار والمهام ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ،وهذا في ظل بيئة تتمتع بالحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة .

¹ أحمد هني و آخرون،القطاع العام و الخاص في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت،1990،ص33.

ومن هنا نفهم أنه لن يتم تطبيق نظام السوق ما لم يتم تحويل ممتلكات وأصول الدولة إلى القطاع الخاص ، ونعني هنا تحويل تلك المؤسسات غير القادرة على الاستمرار والتي أثبتت المعطيات عدم قدرتها على التحسن مستقبلا وكذلك المؤسسات التي تكلف خزينة الدولة مبالغ هامة.

وقد أثبتت التجارب العالمية أن الدول النامية التي تعتمد على قوى السوق كمحرك لنظمها الاقتصادية أخذت بصفة عامة تنمو بسرعة أكثر من تلك التي لها اقتصاديات مخططة وموجهة والتي تسيطر عليها الدولة.

ويمكن أن نشير في الأخير إلى أن نقل الملكية العامة للقطاع الخاص يمكن أن يكون الخطوة المناسبة في الوقت المناسب لتحرير اقتصاديات الدول النامية و التحول إلى اقتصاد السوق للتخلص من بطئ النمو أو الركود الذي أصاب الكثير منها لفترات طويلة.

3- توسيع قاعدة الملكية :

إن من تقنيات خصصة مؤسسة عمومية هو بيع المؤسسة على شكل طرح الأسهم للاكتتاب العام في البورصة وهذا ما يساعد على جلب صغار المدخرين على شراء هاته الأسهم وهذا ما يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية وخلق بذلك طبقة متوسطة في المجتمع لها الحق في ملكية المؤسسات ، فيحقق نوع من العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي ،ويستخدم غالبا هذه التقنية لإقناع المعارضين لعملية الخصصة والأطراف التي ستتأثر من العملية كالموظفين الإداريين والعمال وهذا بإشراكهم في عملية اتخاذ القرار .

بالإضافة إلى الاهداف السابقة ،هناك أهداف اقتصادية ومالية أخرى تسعى الحكومة لتحقيقها من جراء إتباع سياسة وبرنامج الخصصة ، نذكرها في النقاط التالية¹ :

- تساهم عملية الخصصة في الاندماج في السوق العالمية عن طريق التقسيم الدولي للعمال في ظل عولمة متوازنة ومتكافئة.
- إيجاد سوق حرة يحكمها قانون فعال للعرض والطلب ،مما يكرس المنافسة الحقيقية وإطلاق آليات السوق العمل.
- من خلال عملية التحول إلى القطاع الخاص يزداد معه كفاءة الأداء الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى استغلال الأمثل للموارد مما يضمن كفاءة عملية الإنتاج ونقصد بالكفاءة هنا:

¹ أحمد هني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 33.

- إنتاج أكبر كمية بأقل تكلفة .

- الكفاءة في تخصيص الموارد.

رابعا- **الهدف المالي** : يتمثل الهدف المالي للخصوصية في :

1- تقليص عجز الموازنة: كان من المفروض أن تعتمد الدولة على المؤسسات العمومية في تمويل ميزانيتها العامة وتغطية نفقات القطاعات غير المنتجة والقطاعات الإجتماعية كالتعليم والصحة إلى جانب إقامة البنية التحتية. غير أن ما حدث كان العكس، فلقد أخذت الدولة تتحمل كل نفقات هذه المؤسسات إلى جانب تغطية الخسائر التي لحقت بها، مما ساهم في إحداث عجز في موازنتها واستقراره . وبالتالي فالخصوصية من شأنها أن تقلص من العجز الذي عرفته ميزانية الدولة وهذا كما يلي¹:

- ستؤدي إلى إلغاء المساعدات المقدمة للمؤسسات العمومية؛
- ستستخدم حصيلتها في عدة مجالات :في تغطية إحتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخصص بعد، في سداد الديون الخارجية والداخلية وديون المؤسسات العمومية، ستدفع في شكل تعويضات للمسرحين عن العمل لأسباب اقتصادية، كما ستوجه حصيلتها للقطاعات الإجتماعية كالتعليم والصحة والتنمية الجهوية ؛
- ستمكن من استقرار إيرادات الدولة وارتفاعها على المدى الطويل نتيجة استقرار المحصلة الضريبية التي ستحصل عليها من المؤسسات الخوصصة .

2- التقليل من عجز ميزان المدفوعات : عادة ما يرجع العجز المسجل في ميزان المدفوعات إلى

نمو الواردات بوتيرة تفوق كثيرا الصادرات .ويعتقد أن الخصوصية من شأنها أن تقلص هذا العجز ، حيث سيسمح تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، مما سيزيد من فرص تصديره ، كما سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستيراد² .

3- تنشيط وتطوير أسواق المال : ليتم ظهور القطاع الخاص بصورة فعالة يجب توفير وتجنيد الأموال

الكافية لتمويله ولن يتم ذلك إلا بوجود سوق للأوراق المالية ، فمن خلال المزاد العلني في هذه السوق نتمكن من بيع مجموعة كبيرة من الأسهم في العديد من المؤسسات ، وقد تتيح هذه الآلية للعديد من المستثمرين

¹ عيساوي نادية ، تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية -دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته -نومديا - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004-2005 ، ص 22.

² المرجع السابق ، ص 22.

- الأساسين على اقتناء حصص حقوق ملكية كبيرة تمكنهم من السيطرة على إدارة الشركات المطروحة للخصوصية، أما عملية الاكتتاب العام فقد تشكل نقلا للملكية من القطاع العام إلى قطاع عريض من المساهمين الكبار والصغار ،وتتوسع قاعدة الملكية بشكل كبير، وقد يساعد هذا الأسلوب على تفادي احتكار هذه المؤسسات من قبل أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة¹.
- وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الخصوصية وأسواق المال علاقة مهمة جدا وعليه لا يمكن أن يحقق برنامج الخصوصية فعالية ونجاحا واسعا في البلدان ما لم يتم تطوير أسواق المال وذلك للأسباب التالية:
- يصعب على المؤسسات الحكومية المعروضة للخصوصية أن تبيع أسهمها للمستثمرين المحليين أو الأجانب.
 - كما يصعب على المستثمرين أن يتخلوا عن أسهمهم بعد أن يشتروها مما يزيد من تخوفهم وترددهم قبل عملية الشراء.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الخاص

- يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي الخاص بروز عدة عوامل نذكر منها :
- يتطلب ظهور القطاع الخاص ظهور ميل نحو الادخار جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيقة وقد يدفع الأفراد وقطاع الأعمال إلى الادخار وجود الاستقرار السياسي والأمن في البلاد ، وإن اقتطاع جزء من الدخل ثم دفعه إلى الاستثمار لايحقق مالم يكن هناك جو سياسي مستقر وجو أممي آمن كذلك توافر وسائل الاستثمار أي طرق ومجالات الاستثمار².
 - ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي للثراء والتوسع والسيطرة ، والذي يملك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة إلى جانب الصفقات الاندفاعية في حب التملك والمنافسة و الإبداع في التنظيم والإنتاج و التسويق ، كذلك يمتلك المهارات الإدارية وكذا الكفاءة الإنتاجية والديناميكية³.

¹ مراد محفوظ ،التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ، ص 24.

² قصب مصطفى سانو ،المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها ، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2001، ص 48.

³ سعيد عبد العزيز عثمان ،اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ،الدار الجامعية للنشر والطباعة ، بغداد، 1997، ص 14.

• تلعب الأسواق و المؤسسات المالية دورا هاما في عملية تجميع الموارد المختلفة المالية و الأولية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة ، وإن أسواق رأس المال تتيح الفرصة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم في أشكال متعددة من الأوراق المالية والتي تمثل بدورها أشكال مختلفة من الأنشطة الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى فهي تتيح للمستثمرين فرصا للحصول على الموارد اللازمة للاستثمار والتوسع.

إن توسيع ملكية القطاع الخاص يرتبط بمدى تطور المؤسسات والتقنوات التي ستتداول من خلالها هذه الملكية من دون هذه المؤسسات لا يمكن للقطاع الخاص أن يجتاز حتى مرحلة البدء ، و يشمل بناء وتطوير مؤسسات تداول الملكية و المؤسسات المالية والاستثمارية مايلي :

أ- تطوير سوق رأس المال بالقدر الذي يسمح بالتداول النشط للأسهم والسندات في البيع و الشراء، و أيضا يحمي المنافسة ويحمي المتعاملين في السوق .

ب- إنشاء شركات استثمار ومكاتب مستشاري استثمار في اتجاه توفير بدائل تنافسية منها في السوق تتيح حرية اختيار أكبر للمشتريين .

ج- تطوير مؤسسات القطاع المالي والمصرفي التي تلعب دورا هاما في عمليات الإصدار الأول ثم في دعم تعاملات سوق المال في توفير السيولة والقروض اللازمة للمشروعات الخاصة والمتوسطة والعامة.

ويعتبر التعرف على فرص الاستثمار أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية بحيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية ،وعلى هذا الأساس أقدمت الكثير من الدول على إنشاء مؤسسات متخصصة في التعرف إلى فرص الاستثمار ، وهناك بنوك صناعية تقوم بجزء من هذا الدور ولكن لايزال الفرق شاسعا بين الواقع و المرتمي ولسد هذه الثغرة يجب زيادة فعالية هذه المؤسسات والتركيز على دورها في التعرف على فرص الاستثمار وتحديد المشاريع المجدية كما يجب التشجيع على إنشاء المزيد من شركات الاستثمار، وأن يمتد إلى مجالات أخرى مثل تعبئة المدخرات وتهيئة الإدارة الكفؤة¹.

¹ضياء مجدي الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 25.

المبحث الثاني:محددات نمو القطاع الخاص

يتطلب نمو الاستثمار الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية¹.

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية المحددة لنمو الاستثمار الخاص

اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة المحددات والعوامل المتحركة في اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ذلك أنها نظريات تقوم أغلبها على الفكر الليبرالي الذي يعطي الأولوية وزمام المبادرة للقطاع الخاص، بينما يحصر دور القطاع العام في مجالات ضيقة ويكون دوره تنظيميا وإشرافيا بالدرجة الأولى ، وبالنسبة للعوامل المتحركة في اتخاذ القرار الاستثماري فقد تم تقسيمها وفقا لعدة معايير، وسنركز في موضوعنا هذا على محددات الاستثمار الخاص ذات الطابع الكلي ومن بينها ، وبين تلك العوامل والتي تكون خارجة عن نطاق تحكم وسيطرة المشروع الاستثماري، ويخضع لها في نفس الوقت، وهذه المحددات ذات الطابع الكلي تعمل على خلق الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي والتي يعتبر إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي من أهم العوامل التي تشجع أو تعرقل الاستثمار الخاص.

وكما هو معلوم أن هناك علاقة بين مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحجم الاستثمار الخاص، فمن أهم العوامل الاقتصادية والتي تعتبر كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي مثل مؤشر التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة والقروض المصرفية أو حجم الائتمان والسياسة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي وسعر الصرف والإنفاق الحكومي ومزاحمته للقطاع الخاص، حيث تعتبر هذه العوامل إذا كانت في حالة الاستقرار الاقتصادي محددة ومشجعة للمستثمرين الخواص على إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع وتجديد الموجودة، ويحدث العكس في حالة فقدان الاستقرار الاقتصادي

¹ على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، 2004، ص 5.

حيث تسود حالة من الشك وعدم اليقين مما يؤثر بالسلب على المستثمرين ويجعلهم يحجمون عن الاستثمار لأنه غير مضمون النتائج وقد يلحقهم خسائر تؤدي إلى ضياع رؤوس أموالهم .
والاستقرار الاقتصادي محصلة مجموعة من المتغيرات ذات الطابع الكلي والتي تكون ذات طابع داخلي وخارجي، و يعبر عنها بالمتغيرات التالية :حجم الطلب الكلي وعادة ما يعبر عنه بالنتائج الإجمالي الخام، العجز أو الفائض الحكومي، معدل التضخم، معدل الفائدة، الدين الخارجي، رصيد ميزان المدفوعات، وسعر الصرف .وكل متغير منها له أثر إما ايجابي أو سلبي على الاستثمار الخاص، بالشكل الذي يجعل الأثر النهائي للاستقرار الاقتصادي أو عدم الاستقرار الاقتصادي على القطاع الخاص هو محصلة مجموع انعكاس هذه المتغيرات منفردة.

الفرع الأول: معدل نمو الناتج الإجمالي

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تقاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، فالطلب الكلي يمثل مؤشرا هاما لمختلف المتعاملين الاقتصاديين ، إذ أنه كلما زاد حجم الطلب المتوقع على السلع والخدمات من طرف المستهلكين فهذا سيكون دافعا هاما للمستثمرين لزيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الإنتاجية بمختلف أنواعها . واعتمادا على المحاسبة الوطنية فإن الطلب الإجمالي والذي يجمع طلب كل المتعاملين الاقتصاديين يعبر عنه بالناتج المحلي الخام . فكلما ارتفع حجم الناتج المحلي خاصة بالأسعار الثابتة وزاد نموه من سنة لأخرى فهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا للاستثمار من طرف القطاع الخاص ، أي أنه توجد علاقة طردية فيما بينهما¹ .

الفرع الثاني: النظام المالي و المصرفي

وتمثل بمدى توافر مصارف كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات ، فتوافر الكفاءة في تلك المصارف يحفز على جذب المزيد من

¹ بوحيدر رقبة، اثر التوازنات الكلية على الاستثمار الخاص في الجزائر 1990-2010، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر 2011، ص 813.

الاستثمارات الخاصة، كما أن صعوبة الحصول على الائتمان ومزاومة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان وعدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان ، تنعكس سلباً على قرارات الاستثمار الخاص الذي هو بحاجة إلى الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية خاصة حيث يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة ، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تديره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة ، وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة ، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

الفرع الثالث: سعر الفائدة

إن سعر الفائدة يعتبر تكلفة الحصول على الأموال المقترضة للاستثمار¹، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على اقتراض الأموال للاستثمار وذلك لارتفاع تكلفة الحصول على القروض التي توجه إلى الاستثمار، وإذا انخفض سعر الفائدة ازداد الطلب على الأموال المقترضة للاستثمار ذلك لانخفاض تكلفة الحصول على الأموال واستثمارها، أي أننا نستطيع القول أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية. إذا انخفض سعر الفائدة ازداد الاستثمار وإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على الاستثمار . ويشير التطبيق العملي يشير إلى أن معدل الفائدة يلعب دوراً هامشياً في تحديد حجم الاستثمار الخاص، لأن المستثمر لا ينظر إلى تكلفة الاستثمار فقط، بل كذلك إلى حجم الإيرادات المتولدة عنه، فإذا كانت الإيرادات المتوقعة الحصول عليها من استثمار معين أكبر بكثير من تكلفة معدل الفائدة فإن المستثمرين سوف يزيدون من طلبهم على الاستثمار حتى ولو ارتفع معدل الفائدة، والعكس صحيح عند انخفاض معدل الفائدة، فقد لا يزيد حجم الاستثمار الخاص؛ لأن المستثمرين يتوقعون إيرادات قليلة لوجود ظروف معرقة في السوق مثلاً وبالتالي ينكمش حجم الاستثمار الخاص برغم انخفاض معدل الفائدة² . كما أن هناك من يشير إلى أن معدل الفائدة يؤثر في حجم الاستثمار الخاص في الدول المتقدمة أكثر

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الجزئي والكلية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1998، ص216-218.

² Joel Jalladeau, introduction a la macroéconomie: modélisations de base et redéploiements théoriques contemporain, 2 éditions, De Boeck Université, Canada, 1998, pp.58-66.

من الدول المتخلفة؛ لأن ارتفاع معدل الفائدة في الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات والتي توجه إلى الاستثمار، بينما في الدول المتخلفة ونتيجة محدودية الدخل وعدم كفايتها حتى لتغطية نفقات الفرد فارتفاع معدل الفائدة بالنسبة له لا يعني شيء وبالتالي لن تتوفر مدخرات جديدة لتغطية نفقات الاستثمار الخاص فيتراجع هذا الأخير¹.

الفرع الرابع: سعر الصرف

إن تأثير سعر الصرف على الاستثمار يمكن النظر إليه من زاويتين هما²

أولاً- جانب الطلب: إن تأثير سعر صرف العملة الوطنية مقابل الأجنبية يتوقف تأثيره على الاستثمار في القطاع الخاص حسب طبيعة هذا الأخير، فإذا كان يعتمد في الإنتاج على مدخلات محلية فإن هذا يجعله بعيدا عن التأثير المباشر لسعر الصرف سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض، أما إذا كان القطاع الخاص يعتمد في العملية الإنتاجية على استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي، فإن هذا الأمر يجعله يتأثر سلبا مع كل انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية لأنه سيكون مضطر لدفع نقود وطنية أكبر للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات وهو ما سيساهم في رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة ومنه ينتشر التضخم إلى باقي السلع والخدمات في الاقتصاد، بينما يتأثر إيجابا مع كل ارتفاع فيها لأنه سيدفع مقدار أقل من النقود الوطنية.

ثانياً- جانب العرض: إن تأثير جانب العرض في القطاع الخاص بسعر الصرف يتوقف على مدى مساهمته في العملية التصديرية، فإذا كانت نسبة كبيرة من الصادرات هي لمنتجات القطاع الخاص فإن ارتفاع قيمة العملة الوطنية سوف تؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي على سلع وخدمات هذا القطاع وهو ما يضر به، أما إذا انخفضت قيمة العملة الوطنية فهذا الأمر سيشجع الطلب على منتجاته وهو ما يشكل دافعا قويا لزيادة الإنتاج في هذا القطاع وبالتالي زيادة الاستثمارات الخاصة. أما إذا كانت منتجات القطاع الخاص لا يوجد عليها طلب أجنبي كبير أو ينعدم تماما فهنا تأثيرها بسعر الصرف يكون محدودا .

¹ناظم محمد نور الشمري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، داروائل للنشر، الأردن، 1999، ص 63.

²شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت في 23-25 مارس، لبنان، 2009، ص 15.

الفرع الخامس: الضرائب

تؤثر الضرائب المباشرة سلباً على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخل المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار¹، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساساً على أصحاب الدخل المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم -نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل- سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيصة مع عدم زيادة الادخار الخاص، وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك، (وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات) إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة.

الفرع السادس: الإنفاق الحكومي ومزاحمته للقطاع الخاص

إن تأثير الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة على الاستثمار الخاص يمكن النظر إليه من عدة زوايا، حيث يمكن أن نجد الأوضاع التالية²:

أولاً- إذا كان أغلب الإنفاق الحكومي لتغطية نفقات التشغيل لمختلف الإدارات العمومية والمركزية، فإن هذا الوضع سيكون مشجعاً لمؤسسات القطاع الخاص لأنها ستكون مصدر هذه السلع والخدمات، وبالتالي سيخلق طلباً إضافياً على منتجاتها مما يزيد من حجم الاستثمار الخاص، أو تلجأ هذه المؤسسات إلى زيادة إنتاجيتها عن طريق التدريب والتطوير... الخ؛

¹ سعيد بسبوني الجوراني، محددات الاستثمار في مصر 1975-1990، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قناة السويس، مصر، ص ص 74-163.

² بوحضر رقية، مرجع سابق، ص 813.

ثانياً- إذا كان جزء معتبر من الإنفاق الحكومي موجه لإنشاء ودعم مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات والسدود ومد الكهرباء والماء...الخ، فهذا الأمر سيكون مشجعاً كذلك للقطاع الخاص؛ لأنه سيحسن من ظروف عمل مؤسسات القطاع الخاص ويوفر عليها أعباء مالية كبيرة، ومن جانب آخر فهو يحسن مستوى معيشة السكان ما يدفعهم لزيادة إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ثالثاً- إذا كان جزء معتبر من الإنفاق العام موجه للاستثمار في مجالات يستثمر فيها القطاع الخاص، فسيشكل ذلك عبئاً للقطاع الخاص من خلال مزاحمة الحكومة، حيث ستحصل الدولة على القروض بشروط ميسرة لسيطرتها على المنظومة البنكية كما هو الحال في الدول المتخلفة، وهو ما يعرف بأثر الإزاحة، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يركز عليه معارضو السياسة التوسعية في شكل زيادة للإنفاق العام، حيث أنه الذي يعتبر أساس النشاط الاقتصادي في كل دولة، ويقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.

وحسب النظرية الكنزوية فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلاً ما يعرف بـ "أثر الإزاحة"، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضاً تماماً كالارتفاع القليل في حجم الناتج، أما إذا قوبل هذا الإنفاق بزيادة في عرض النقود فذلك لن يؤدي إلى أية تغيير في معدلات الفائدة، أما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإنفاق¹:

- أثر الإزاحة الحقيقي: إذا أنه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الحقيقي.
- أثر الإزاحة المالي: نتيجة للجوء إلى الاقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق العام، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد ويرتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وتبعاً لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير

¹ بوحيزر رقية، مرجع سابق، ص 814.

السائلة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص سواء في السوق المالي أوفي القطاع الحقيقي.

الفرع السابع : الديون الخارجية

برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص خاصة في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع ، فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات¹:

أولاً- يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري فطول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص.

ثانيا- بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا من تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكبير في الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

¹ مولاي لخضر ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر- ،مجلة الباحث، عدد07 ، دامعة ورقلة ، 2009-2010، ص141.

الفرع الثامن: الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات). يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة "جرتين" و"فلانوف" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات¹:

القناة الأولى: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

القناة الثانية: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

القناة الثالثة: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدني في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلبيًا على إجمالي الاستثمار الخاص.

والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الادخار القومي) لا بد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود.

¹ مولاي لخضر ، المرجع السابق، ص 142.

المطلب الثاني:العوامل السياسية و الاجتماعية

تتمثل العوامل السياسية والاجتماعية اللازمة لنمو القطاع الخاص في:

الفرع الأول:الاستقرار السياسي

إن توفر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية تعتبر من العوامل المحددة للمناخ الاستثماري ، حيث أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من جهة من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمر إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا، برجال الأعمال خاصة بالدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

وفيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار على المستوى التجريبي ، وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية، أظهر "R. S. Basi" أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية - إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار¹.

الفرع الثاني : الاستقرار التشريعي

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد... الخ.

¹ رندة بدير، دور المرأة في نمو القطاع الخاص ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001، ص 4.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلاً عن أن تكون المرنة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار.

وعلى ذلك، فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع. وقد أبرزت الدراسات أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحياناً للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن البحري، والأعمال المصرفية والمباني وشؤون المدن والبيئة... الخ.

الفرع الثالث: البنية التحتية المادية والاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، تتمثل في تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها¹.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إقبال المنتجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المداخلات الأساسية أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة،

¹ لخضر مولاي، المرجع السابق، ص 143.

وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب ولذلك صار ضمان الاتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمراً بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، كذلك الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة إذ أن الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وإن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمن استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

الفرع الرابع: حكم القانون

يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفق مجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها ، وتشكل القوانين أساساً جوهرياً لبناء قطاع خاص راسخ ، من دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص ، حتى أنها تخلف تبعات سلبية ، وبالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات ويجعلها قابلة للنفاد ، إن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح غير رسمية ، وتظهر أحد التقديرات أن 80% من المسائل القانونية التي تواجه المواطن في الدول النامية تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية ، مايلقي اللوم على الفساد بحسب تقديرات البنك الدولي يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول مايقارب 0.5 إلى 1% كل سنة¹.

¹ رنדה بدير ، المرجع السابق ، ص 5.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، وعراقيل نموه .

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظراً لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الريح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

يحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية ، وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى¹.

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 138.

وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول النامية كما أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمار القطاع العام ، حيث خلصت عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب ، بل أكدت الدراسات أن التأثير الايجابي للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي يفوق تأثير القطاع العام بمرّة ونصف ، والتي تربط درجة استثمار القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات.

يتضمن الجدول رقم (1) نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية وتقرن بين فاعلية الاستثمار العام والخاص .

جدول رقم (1): مقارنة بين فعالية استثمار القطاع العام والخاص (1970-1998)

الوحدة : النسبة المئوية

البيان	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
الاستثمار الخاص	15	11.9	9.9
الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	اكبر من 5%	بين 3 و 5 %	اقل من 3%

المصدر :عدي قسيور, الأثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية ,الصندوق العربي، 101 .

يبدو واضحا من الجدول رقم (1) وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 11.9 % تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3 % و 5 % سنويا ، وأخيرا فإنه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9 % انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3% سنويا ، وذلك على الرغم من أن نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا ومستقرة وإذا كانت هذه الإحصائيات تدل على شيء فهي تدل على أن الكفاءة النسبية التي تتميز بها استثمار القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام .

ويذكر أن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي منذ العقدين الماضيين قائم على الافتراضات التالية¹:

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية.
- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصراً أساسياً في نمو الاقتصاد المستدام؛ فبغير توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، صاراً يشكلان شيئاً فشيئاً عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي² ، والشكل الموالي يوضح ذلك :

¹ مولاى لخضر عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ص139.

² عدي قصيبور، الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص ومشروعات البنية الأساسية والاجتماعية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، الكويت ، ص101.

الشكل رقم (1) :مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي :



المصدر : المرسي الحجازي، الخصوصية إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية بيروت، 2001، ص60.

المطلب الثاني : العراقيل والإخفاقات التي تواجه تطور القطاع الخاص

إن مسألة تطوير القطاع الخاص في أي دولة هي مسألة جد هامة وضرورية ليس فقط من خلال ما يترتب عنها في النشاط الاقتصادي من آثار ايجابية، وإنما أيضا انطلاقا مما يتعلق بها من قضايا جد حساسة متمثلة من خلال العقبات والعراقيل التي تحد من تطور القطاع الخاص، وهناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى نوعين :

الفرع الأول: القيود المالية

وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها¹ :

أولاً- تكلفة رأس المال

وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها، وتساهم عدة عوامل في ارتفاع تكلفة رأس المال منها : ارتفاع الطلب على الاقتراض خاصة فيما يتعلق بأثر المزاخمة على الاقتراض بين القطاعين العام والخاص ، مما يساهم برفع أسعار الفائدة على القروض، مع العلم بأن الاقتراض الحكومي المباشر من البنوك والمؤسسات

¹البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من أجل مساندة أصحاب الأعمال ، 2010-2011 ،

<http://www.doingbusiness.org/~media/FDPKM/Doing%20Business/Documents/AnnualReports/Overview>

، بتاريخ 2012/12/12 ، w/DB11-Overview-Arabic.pdf

المالية أكثر من الاقتراض غير المباشر عن طريق السندات الحكومية في الدول النامية ، كذلك ارتفاع تكاليف الوساطة المالية، تقلبات أسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم وارتفاع درجة المخاطرة تؤدي بسعر الفائدة إلى الارتفاع .

ثانيا- سياسات الإقراض

إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الاقتصادية.

وفي هذا الصدد فإن العديد من مؤسسات القطاع الخاص والتي ترغب بحكم مشاريعها الاستثمارية في التمويل طويل الأجل عن طريق القروض، بسبب عدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه، تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه نظرا لأن السياسة الإقراضية للعديد من البنوك تركز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظرا لحاجتها للسيولة من جهة ولتقادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، وهو ما يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره¹.

ثالثا-درجة تطور أسواق رؤوس الأموال

تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة وفي ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرار الذي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

¹ بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملحق الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر 2011 ، ص 209.

الفرع الثاني: القيود غير المالية

هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

أولا-وضعية مناخ الأعمال

إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

وحسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقا من توليفة مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في كل دولة، وهي تنقسم ما بين "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية" وتتمثل في مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، و "مؤشرات الوقت والتكلفة" المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، وهي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت والتكلفة المستغرقين في أدائها ، وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجانبين مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثانيا-السوق الموازي:

ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة¹.

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس

¹ بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة البحوث الإنسانية، الجزائر ، العدد 37، 2008 ، ص2.

مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاته وخدماته بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

ثالثا-القوانين والتشريعات الحمائية

ونخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد وقواعد الشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي، والتي يكون الهدف منها هو حماية اقتصاد القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية، وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة وله انعكاسات إيجابية على تطور القطاع الخاص المحلي.

رابعا-غياب المنافسة

إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الإحتكار و العمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص¹.

خامسا-تعاظم مكانة القطاع العام

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة ، وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع

¹ بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، المرجع السابق ، ص 212.

العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي.

وتبرز عملية الخصوصية كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الابتكار والتجديد والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجابا على عمليات الاستثمار والإنتاج.

خلاصة الفصل:

1. يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، ويشمل القطاع الخاص كل من القطاع الخاص المالي وغيرا المالي المنتظم وغير المنتظم.
2. كانت الدعوة إلى عملية الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص منذ بداية الثمانينات عبر صفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد تناولت الخصخصة مفاهيم عدة اختلفت حسب اختلاف الباحثين وعلماء الاقتصاد.
3. تهدف عملية الخصخصة إلى زيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع الملكية وتقليص عجز الموازنة وتنشيط وتطوير أسواق المال .
4. يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار الخاص منها مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار مؤشرات التوازن الكلي مثل معدلات التضخم والتوازن المالي الداخلي والخارجي ومستوى الأرباح كما يتطلب نمو القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل السياسية والأمنية المتمثلة في الاستقرار التشريعي والسياسي وتوفير البيئة القانونية الداعمة لهذا القطاع.
5. تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة ، بل أكدت الدراسات على أن التأثير الايجابي للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي يفوق تأثير القطاع العام بمرة ونصف ، والتي تربط درجة استثمار القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات.
6. يواجه تطور القطاع الخاص مجموعة من العراقيل تضعف مساهمته في النشاط الاقتصادي منها ما هو مالي كسياسة الاقراض ومدى توفير التمويل اللازم وتكلفة هذا التمويل ومنها ما هو غير مالي كالسوق الموازي وغياب المنافسة ونقص القوانين التشريعية والحماية .

الفصل الثاني :

أثر تطور المعروض النقدي على

نمو القطاع الخاص

تمهيد :

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا ما يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي بشكل يدفع صانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطوير وتوفير المناخ المناسب لنشاطه حيث ينمو القطاع الخاص من خلال تراكم الاستثمار الخاص ، هذا الأخير الذي تؤثر به مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالعوامل الاقتصادية منها ما هو داخلي كأثر الناتج المحلي الإجمالي وأثر سعر الفائدة والسياسة النقدية والضرائب ومنها ما هو خارجي كسعر الصرف والديون الخارجية وتستهدف دراستنا معرفة أثر نمو المعروض النقدي وسعر الفائدة والائتمان على نمو القطاع الخاص حيث اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة المحددات والعوامل المتحكمة في اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ذلك أنها نظريات يقوم أغلبها على الفكر الليبرالي الذي يعطي الأولوية وزمام المبادرة للقطاع الخاص، بينما ينحصر دور القطاع العام في مجالات ضيقة ويكون دوره تنظيميا وإشرافيا بالدرجة الأولى ، وقد كانت من بين العوامل المحددة للقرار الاستثماري الخاص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد ومدى تأثيره في الحلقة الاقتصادية وقد اختلف رأي النظريات النقدية حول مدى تأثير المعروض النقدي على النشاط الاستثماري والاقتصادي من خلال تأثيره على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وأثر هذين العاملين على نمو الاستثمار الخاص .

المبحث الأول : ماهية المعروض النقدي

سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم المعروض النقدي ومكوناته وطبيعته ومقابلات المعروض النقدي ،حيث يعتبر المعروض النقدي من المؤشرات التي تأثر في عملية نمو القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الطلب الكلي وعلى الاستثمار ، معدل سعر الفائدة وعلى حجم الائتمان .

المطلب الأول : مفهوم المعروض النقدي ومكوناته

اختلف العلماء في تعريف المعروض النقدي وطبيعته، فمنهم من يرى أنه متغير داخلي ومنهم من يرى أنه متغير خارجي حيث أنه على العموم يعتبر مجموع النقود المتوفرة خلال فترة زمنية معينة من نقود جاهزة وشبه نقود .

الفرع الأول: مفهوم المعروض النقدي

يقصد بالمعروض النقدي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها عادة من طرف السلطات النقدية¹.

و يتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة والتي يمكن أن تصدرها الخزينة العمومية أو البنك المركزي ، بالإضافة للنقود الكتابية أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية والتي تمثل النسبة الأعظم في الاقتصاديات الحديثة.

يقوم البنك المركزي بتحديد المعروض النقدي وفقا لعدة عوامل منها أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار وحالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية. وبذلك يقوم البنك المركزي بالتأثير مباشرة على حجم النقود الورقية كما يؤثر أيضا في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية، وهذا بالاعتماد على عدة أدوات منها تغيير معدل الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة وذلك للتأثير على مضاعف الائتمان.

لكي يكون هناك إصدار نقدي يجب مساهمة كل من البنوك التجارية بمنحها قروض للاقتصاد والبنك المركزي بإصدار نقود باتجاه كل من الخزينة العمومية والبنوك التجارية، إذن هناك ارتباط بين نقود البنك المركزي، و البنوك التجارية.

هناك مدخلين لمفهوم المعروض النقدي:

- المدخل الكينزي؛

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004، ص. 49.

- المدخل النقدي.

أولاً- المدخل الكينزي

يعتمد المدخل الكينزي لتفسير المعروض النقدي على تصرفات وسلوك البنوك وإعطاء الأولوية لنشاطها وإهمال دور البنك المركزي، بالإضافة إلى الاهتمام بتأثير معدل الفائدة في المعروض النقدي ومنه تكون معادلة المعروض النقدي كما يلي:

$$M_1 = K(r - rd)$$

حيث يمثل:

- M_1 عرض النقود؛

- K مضاعف القروض؛

- r معدل الفائدة على القروض للاقتصاد؛

- rd معدل الفائدة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

حسب هذا المدخل فإن أسعار الفائدة تؤثر على المعروض النقدي أي أن لكل كمية M_1 من نقود البنك المركزي مرتبط إيجابيا بالفرق الموجود بين معدل الفائدة على القروض للاقتصاد r ومعدل الفائدة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي و الاتجاه الكينزي يعطي لسعر الفائدة دورا هاما في خلق النقد وبذلك فإن مراقبة المعروض النقدي يكون بفعل سياسة نقدية تعتمد على سعر الفائدة.

ثانيا- المدخل النقدي:

يعتمد هذا المدخل على تأثير القاعدة النقدية الخارجية التي يتحكم فيها البنك المركزي والتي تكون وراء الإصدار النقدي، والمضاعف النقدي، هو الذي يربط بين عرض النقد والقاعدة النقدية كما يلي¹:

$$M_1 = KB$$

حيث يمثل:

M_1 عرض النقود.

K مضاعف النقود؛

B القاعدة النقدية؛

حسب هذا المدخل فإن البنوك التجارية تمنح قروضا بدلالة الموارد المتحصل عليها من البنك المركزي، ولهذا الأخير إمكانية مراقبة القاعدة النقدية عن طريق إتباع سياسة نقدية تعتمد على مراقبة القاعدة النقدية والتي

¹ وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص165.

تتكون من جزء متداول ممتثلا في الرصيد النقدي الذي يوجد في حيازة الجمهور والجزء غير المتداول ممثلا في الاحتياطات المصرفية أي ما يكون في حيازة البنوك في الصندوق لديها أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي ، وليس أسعار الفائدة ، فإن كان المضاعف النقدي مستقرا، كما يفترضه المؤيدون لهذا المدخل، فستكون هناك رابطة قوية بين المعروض النقدي والقاعدة النقدية ويتيح إمكانية السلطات النقدية التحكم في القاعدة النقدية، وبذلك تحكم البنك المركزي في المعروض النقدي¹.

الفرع الثاني: طبيعة المعروض النقدي ومكوناته

تعرضنا في الفرع السابق إلى تعريف المعروض النقدي من خلال المدخل الكنزي والنقدي ورأينا أن كينز يعتمد لتفسير المعروض النقدي على تصرفات وسلوك البنوك وإعطاء الأولوية لنشاطها وإهمال دور البنك المركزي بالإضافة إلى الاهتمام بتأثير معدل الفائدة في المعروض النقدي واعتباره متغير داخلي على عكس النقديين الذين يفسرون المعروض النقدي باعتباره متغير خارجي يتأثر بقرارات البنك المركزي.

أولا- طبيعة المعروض النقدي

إن المعروض النقدي هو نتاج خلق النقد من طرف النظام المصرفي ووضعه قيد التداول، ومصادره ممثلة أساسا في مقابلات الكتلة النقدية. فمن الضروري دراسة طبيعة المعروض النقدي هل هو متغير داخلي، أو خارجي.

1- عرض النقد متغير خارجي (حالة مضاعف القروض)

إن الطابع الخارجي للمعروض النقدي يعني أن خلق النقد عبر البنوك التجارية متوقف بما يتوفر لديها من نقد مركزي و بذلك يمكن للبنك المركزي السيطرة المطلقة على عرض النقد ، وهذا بامتلاكه لوسائل عديدة للتأثير على السيولة المصرفية، والتي تصبح فعالة تماما إذا كان عرض النقد متغيرا خارجيا. يمكن للبنك المركزي أن يحدد بطريقة مستقلة القاعدة النقدية من دون أن يتأثر بالطلب النقدي للأفراد والمؤسسات وحيث أن القاعدة النقدية متغير مستقل يحدد آليا المعروض النقدي كما تبينها علاقة مضاعف القروض².

واتجاه العلاقة يكون كما يلي:

القاعدة النقدية ← سيولة البنوك التجارية ← قروض للأفراد والمؤسسات ← عرض النقود

هناك أسباب لاعتبار المعروض النقدي كمتغير خارجي، وهذه الأسباب هي:

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002، ص270.

² Jean-Luc, Bailly et autre , Economie Monétaire et Financière ,Bréal édition, Paris, , 2000, p 67.

- الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة، تقود إلى اعتبار إصدار النقد لا يرتبط بسلوك المتغيرات الاقتصادية؛

- ارتباط إصدار النقد بهيكل النظام المصرفي، الذي يختلف من بلد لآخر، وبذلك يصعب وضع دالة عرض للنقد مع إمكانية تعميمها¹.

2- عرض النقد متغير داخلي (حالة مقسم القروض)

يعني الطابع الداخلي للمعروض النقدي أنه تابع لسلوك البنوك التجارية والأفراد والمؤسسات بعيدا عن سيطرة البنك المركزي، فقد تلجأ البنوك التجارية إلى سياسة توسع في الاقتراض بعد امتلاكه لأصول مالية قابلة للتحويل، يمكنه بفضلها الحصول على السيولة بالقيام بإعادة التمويل لدى البنك المركزي، وهذا التحليل ينطلق من تجزء القروض الجديدة المطلوب خلقها بدلا من مضاعفة الأرصدة النقدية الفائضة وهو ما يسمى بمجزئ القروض². ويسود هذا الطابع خصوصا للاقتصاديات، التي يسودها عدم تطور وتوسع الأسواق المالية، حيث البنوك تعيد التمويل أساسا بواسطة آلية إعادة الخصم.

بهذا تكون الكتلة النقدية في هذه الحالة، هي التي تحدد القاعدة النقدية، وليس العكس:

$$B = 1/K \cdot M_1 \text{ أي}$$

حيث $1/K$ هي النقود التي يخلقها البنك المركزي المرتبطة باحتياجات إعادة التمويل الناجمة عن خلق نقود كتابية أي القروض البنكية.

ثانيا- مكونات المعروض النقدي :

يمكن التمييز بين نوعين من مكونات المعروض النقدي :

1- الأموال الجاهزة النقدية (المتاحات النقدية): و التي تتكون من العناصر التالية:

1.1- الأوراق النقدية: وهي تلك الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي و لها قيمة قانونية ويعد منها كل ما هو موجود لدى البنك المركزي و خارجه عند الأفراد أو المؤسسات أو البنوك أو الإدارات³.

والنقود الورقية بدأت كنفود نائبة يصدرها البنك المركزي لتتوب في التداول عن كمية من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) والتي أودعت لديه ثم ما لبثت أن تطورت هذه النقود إلى نقود ورقية ائتمانية لا يكون لكل

¹ وسام ملاك، المرجع السابق، ص 316.

² Jean-Luc, Bailly et autre Op. cit, p. 68.

³ محمد أمان الشريف ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 3 ، الجزائر، 2003، ص ص

قيمتها مقابلا معدنيا في البنك ثم تحولت هذه الأخيرة إلى نقود ورقية إلزامية وهي غير قابلة للصرف بالذهب و تستند قيمتها إلى قوة القانون الذي يلزم الأفراد التعامل بها¹.

ويتم الإصدار وفقا لحاجة المعاملات من أجل ضمان التناسب بين كمية النقود الورقية المصدرة و كمية التدفقات السلعية.

1.2- **القطع المعدنية (نقود التجزئة):** وهي القطع المعدنية التي يطلبها البنك المركزي و تستخدم في الدفع و توجد في كل بلد وهي أشكال وصياغات متنوعة منها النحاسية و الحديدية أو معادن أخرى وتكون قيمتها صغيرة و مهمتها تسهيل عمليات الدفع اليومية.

وتنقسم النقود المعدنية إلى قسمين أساسيين وهما:

أ. **نقود معدنية رئيسية أو كاملة:** وتصنع عادة من الذهب أو الفضة وتكون قيمتها الاسمية كعملة مساوية لقيمتها كمعدن في سوق المعدن و تكون لها قوة إبراء مطلقة أي تستعمل في إبراء الديون دون حدود، غير أن هذا النوع من النقود أصبح نادر الاستخدام الآن².

ب. **نقود معدنية مساعدة أو مكملة:** و تكون قيمتها الاسمية كنفد أكبر من قيمتها الفعلية كمعدن، تصنع عادة من البرونز، الحديد، النحاس، وهي تستخدم بصفة عامة لتسوية المعاملات اليومية الصغيرة.

2- **العملة الكتابية (نقود الودائع):** الودائع في الأصل هي المبالغ النقدية التي يحتفظ بها المودعون في المصارف بالفعل، وهذا النوع يسمى بالودائع الحقيقية غير أن غالبية الودائع تنشأ بطرق أخرى فقد يصبح للعميل ودیعة في البنك نتيجة لقرض منحه له البنك ثم تركه هذا العميل لدى البنك دون أن يسحبه على الفور ، فهي ودائع نشأت نتيجة لعملية قرض و البنك يقوم بإقراض عملائه عن طريق القيد في دفاتره³.

وتسمى بالنقود الكتابية لأنها تمكن تسوية الديون عن طريق الكتابة المحاسبية في دفاتر البنك، وقد تطورت هذه النقود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عند ازدهار البنوك التجارية⁴، ويتم تداول هذا النوع من النقود الكتابية عن طريق استخدام الشيك.

ويندرج تحت هذا النوع من العملة بند الودائع تحت الطلب و ينقسم إلى:

¹ مفتاح صالح ، **النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990 - 2000)** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية ، منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 37.

² محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد النقدي** ، منشورات الحلبي، بيروت، 2001 ، ص ص 203-204.

³ محمد دويدار ، المرجع السابق، ص ص 212-213.

⁴ بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 38.

• الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و هي تشكل النسبة الأكبر من مجموع الودائع تحت الطلب.

• الودائع لدى الخزينة العمومية.

• ودائع الأفراد و المنشآت لدى البنك المركزي.

• ودائع في الحسابات الجارية البريدية¹.

3- الأموال الشبه النقدية: والتي تتمثل في مجموع الودائع لدى البنوك التجارية و التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول بواسطة الشيكات أو الحوالات وهذه الودائع تتمثل في :

3.1- الودائع تحت الطلب على الدفتر: وهي الحسابات الدفترية أو ودائع الادخار الموجودة لدى البنك التجاري التي تدفع عليها الفوائد و تحسب عند الطلب بدون استعمال الشيك ولكن بواسطة الدفتر كما أنها لا تستعمل في الدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب ، إذ لا بد من قيام صاحبها أولاً بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب لتسديد الدين أو لأداء المعاملات الأخرى (فوائدها قليلة نسبياً)².

3.2- الودائع لأجل: تعرف الودائع لأجل بأنها أموال يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، وميزة هذه الودائع بالنسبة للبنك بأنها لا ترتبط بأي خطر للسحب كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب و بالتالي فإن البنوك تكافئ هذه الودائع و ذلك بمنح فوائد لأصحابها أعلى من سابقتها. و هناك عدة أنواع من الودائع لأجل ومنها ما يلي:

• الودائع ذات أجل استحقاق محدد و هذا الأجل محدد مسبقاً.

• الودائع بإشعار: حيث يجب مرور فترة معينة بين وقت الطلب وعملية السحب نفسها، أي أنها تتضمن إشعار البنك قبل عملية السحب.

• الودائع المخصصة: وهي ودائع تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة مثل ما تودعه الشركات من أجل دفع أرباح مساهمتها أو دفع أجور عمالها.

و بالتالي فإن مجموع الكتلة النقدية في اقتصاد معين تتكون من جزأين أساسيين وهما الأموال الجاهزة النقدية مضافاً إليها الأموال الشبه النقدية.

¹ مفتاح صالح، المرجع السابق ص 38 .

² محمد الشريف ألمان، المرجع السابق، ص 56.

المطلب الثاني:مقابلات الكتلة النقدية

من خلال المطلب السابق تعرفنا إلى مفهوم المعروض النقدي ، أهم مكوناته ، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على بنية الكتلة النقدية من خلال المجمعات النقدية ، ومقابلاتها أي معرفة سبب إصدارها ، كذلك سرعة دوران النقود حيث أن أهمية النقد في الاقتصاد ينبثق عما يموله وما يسمح به من تحقيق للمبادلات .

الفرع الأول: بنية الكتلة النقدية ومقابلاتها

سنتعرف من خلال هذا الفرع على مقابلات الكتلة النقدية بعد معرفة بنية الكتلة النقدية من خلال مايعرف بالمجمعات النقدية الرسمية ، والتي يتم نشرها من طرف السلطات النقدية.

أولا - بنية الكتلة النقدية :

تتمثل العناصر المكونة للكتلة النقدية، في ما يسمى بالمجمعات النقدية الرسمية، والتي يتم نشرها من طرف السلطات النقدية، ممثلة في البنك المركزي، وعموما نجد هذه المجمعات مرتبة حسب معيار درجة السيولة¹.

وهي كما يلي²:

- القاعدة النقدية B (أو M_0 أو H)؛
- الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 ؛
- الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2 ؛
- السيولة الكلية للاقتصاد M_3 .

بالإضافة إلى معيار السيولة لتجميع هذه المجمعات، نجد مجموعتين مرتبطتين، ومتكاملتين من

المعايير:

- معايير متعلقة، بخصائص النقد من ناحية، ودوافع الاحتفاظ بالأصول المالية، أو معيار التفريق بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية؛
- معايير متعلقة بحساسية كمية النقد لسلوك الوحدات الاقتصادية، أي معيار تفضيل الوحدات الاقتصادية، لبنية معينة لمحفظه الأصول المالية.

¹ محمد الشريف إلمان، المرجع السابق، ص 45.

² Gérard bramoullé, Dominique Auge , **Economie Monétaire**, Paris Dalloz, Paris , 1998 , p 36.

إن هذه المجمعات، تسمح للسلطات النقدية، بتثبيت التطور النقدي السنوي، ضمن حدود متوافقة مع توقعات تطور الناتج الوطني الإجمالي، وذلك من أجل تدارك المخاطر التضخمية، والاختلال الحاد في المبادلات الخارجية، على أن يسمح ذلك باستمرار النمو الداخلي.
و فيما يلي سنتطرق، بنوع من التفصيل لهذه المجمعات النقدية.

1- القاعدة النقدية M_0 أو B

يمثل هذا المجمع قمة تركيب الكتلة النقدية ويشار إلى القاعدة النقدية، على أنها النقود عالية القوة¹. يتكون هذا المجمع أساسا من الأوراق النقدية التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، وله صفة متغير خارجي بالنسبة لسلوك الوحدات الاقتصادية وكذلك يخضع للرقابة المفروضة من طرف السلطات ممثلة في البنك المركزي على الإصدار، وكثيرا ما يعتمد على هذا المجمع في تفسير عملية خلق النقود وفق علاقة المضاعف بين الكتلة النقدية M والقاعدة النقدية H بحيث:

$$m = M/H$$

$$0 < m < 1 \text{ حيث}$$

تتكون القاعدة النقدية، من جزء متداول ممثلا في الرصيد النقدي الذي يوجد في حيازة الجمهور ويرمز له بـ E ، والجزء غير المتداول ممثلا في الاحتياطات المصرفية أي ما يكون في حيازة البنوك في الصندوق لديها أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي، ويرمز لها بـ R ، وبذلك يرمز للقاعدة النقدية بـ:

$$H = E + R$$

ويمكن تقسيم الاحتياطات الكلية، إلى مجموعتين: احتياطات يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بها، وتدعى الاحتياطات المطلوبة و احتياطات إضافية وتدعى الاحتياطات الزائدة².

2- المجمع النقدي M_1

يتكون هذا المجمع من M_0 مضافا إليها أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية الحسابات الجارية لدى الخزينة العامة والحسابات الجارية البريدية CCP .
يعبر هذا المجمع عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق، يستمد مكوناته من وظيفة النقود كوسيط للتبادل كما أنه يتصف بالسيولة المطلقة.

$$M_1 = \text{المتاحات النقدية} = \text{الأوراق النقدية} + \text{ودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة}.$$

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص14.

² أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مجموعة النيل طباعة نشر وتوزيع، القاهرة، 2001، ص184.

3- المجمع النقدي M_2

يضاف إلى هذا المجمع مقارنة بالمجمع M_1 نوع من الودائع، وهي الودائع لأجل، ويرمز لها بـ D_t (Dépôt à terme)، وتعرف الودائع لأجل على أنها الأموال التي يودعها العميل في البنك ولا يطلبها إلا بانقضاء أجل محدد ويسلم البنك فوائد لهذا العميل مقابل استخدامها من طرف البنك كقروض¹.

هذا المجمع يمزج بين السيولة النقدية ورغبة الأعوان الاقتصاديين في تحقيق الأرباح والفوائد، وهذا ما يسمح بأن يضم أشباه النقود لمكونات المعروض النقدي، وبالتالي يمكن القول أن المجمع النقدي M_2 يضم مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية. يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن ضبطه ومراقبته من طرف السلطات النقدية، بواسطة القاعدة النقدية، والمضاعف يمكن كتابة M_2 من الشكل²:

$M_1 = M_2 +$ التوظيفات السائلة وقصيرة الأجل المسيرة من طرف البنك المركزي والخزينة + الأصول النقدية بالعملة الأجنبية + التوظيفات لأجل الغير قابلة للتبادل الصادرة عن البنوك والخزينة + أسهم الأوراق النقدية الصادرة عن مؤسسات الاقتراض.

أي $M_2 =$ المتاحات النقدية $M_1 +$ أشباه النقود.

4- المجمع النقدي M_3

يسمى المجمع النقدي M_3 بسيولات الإقتصاد، ويضم هذا المجمع النقدي كل عناصر المجمع M_2 مضافا إليها الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية S ، وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص، والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العامة على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق التي تصدرها البنوك التجارية.

$M_3 =$ الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M_2 +$ التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية

ثانيا -مقابلات الكتلة النقدية : إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

¹ Chehrit Kamel , L'économie De A... à Z, MLP,alger, 1999 , p83

² أحمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص.57.

جدول رقم(2): ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخزينة العامة CTP إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

المصدر: مختصرة عن وسام ملاك، مرجع سابق، ص 161 .

جدول رقم (3): ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الإجبارية RO قروض C	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: مرجع نفسه، ص 162 .

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي).

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD+CTP+Ref+RO+C

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+Ref

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات

$$OD+CTP+Ref+RO+C = B+RO+D+Ref$$

$$OD+CTP+C= B+D \quad \text{يصبح لدينا:}$$

$$\text{الكتلة النقدية} = \text{المقابل للكتلة النقدية}$$

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية¹.

¹ مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998، ص 38 .

وبالتالي فإن الميزانية الموحدة للنظام المصرفي تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعران الأخرى غير المصرفية، كالأفراد والمؤسسات والحكومة.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي وهي تمثل جزءا من موجودات أو أصول الأعران الاقتصاديين غير الماليين وكما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى، وتتكون من البنود التالية:

جدول رقم (4): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
- الذهب والعملات الأجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- القروض المقدمة للخرينة CTP	- الودائع D
- القروض المقدمة للاقتصاد C	

المصدر: مختصرة عن وسام ملاك، مرجع سابق، ص 161 .

ومنه نستنتج أن مقابلات الكتلة النقدية تتمثل أساسا في :

1-الذهب و العملات الأجنبية:وتتكون ممايلي :

• **الذهب:** يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك و القطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي

ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب، فقد

تقلص هذا الدور إلى حد بعيد ، و يستعمل الذهب في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى

استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث

الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، إذ يمثل الذهب قوة شرائية عالمية.

• **العملات الأجنبية:** و يتمثل خاصة في عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية خاصة الدولار

الأمريكي الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية.

ويؤثر رصيد الذهب و العملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي أي يؤثر على وسائل الدفع الداخلية

ذلك نتيجة عمليات التصدير والاستيراد للسلع و الخدمات¹.

ففي حالة ما إذا قام بلد ما بعمليات التصدير أو جلب أموال خارجية الاستثمار فإنه يحصل على

عملات أجنبية عن طريق حساب خاص بالبنك المركزي مقابل السلع المصدرة و بما أن العملات الأجنبية لا

¹ مروان عطوان ، ص ص:66-67.

تستعمل في المبادلات الداخلية فإن على البنك المركزي إصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية و بالتالي فإن التصدير يسبب في إصدار عملة وطنية جديدة ، وفي حالة ثبوت العكس أي في حالة الاستيراد أو إخراج أموال خارج الوطن، وجب على المستورد أن يوفي ديونه بالعملة الأجنبية فإنه يقدم المقابل بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يحوله إلى عملة أجنبية قبل إرسالها إلى الخارج وهكذا ينخفض احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي و تنخفض معه في نفس الوقت كمية النقد المتداولة في السوق.

وبالتالي فإن عمليات التصدير للسلع و الخدمات المحلية إلى الخارج تزيد من حجم الكتلة النقدية المحلية و كذا توارد رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد من أجل الاستثمار أو القروض أو قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج و كذا عوائد اليد العاملة المهاجرة و يحدث العكس عندما تتسرب هذه العمليات نحو الخارج و بالتالي تقلص في حجم الكتلة النقدية المحلية¹.

2- القروض المقدمة للاقتصاد

والمقصود به هو الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار و إنتاج و تسويق و استهلاك ، ويقدم هذا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات و في جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود ودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية و إضافة إلى ذلك يمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقودا قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها و في كلتا الحالتين يتغير حجم الكتلة النقدية بالزيادة.

والائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية لأنه عادة ما يغطي بالودائع الجارية (تحت الطلب)، أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل و الودائع الاختيارية على التوالي.

3- القروض المقدمة إلى الخزينة

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيورها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاضم دورها وزيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف

¹ وسام ملاك، اقتصاديات النقود ، شباب الجامعة، عمان، 1999، ص65.

أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقوداً قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهوما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقيسية (انكماشية)¹.

ويتضمن هذا المقابل تسيقات البنك المركزي وتسليفات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر والمؤسسات).

والجدول الموالي يبين مقابل القروض المقدمة للخزينة العامة :

¹ وسام ملاك ، المرجع السابق ، ص 66 .

جدول رقم (5): مقابل القروض المقدمة للخبزئة العامة

xx	1 - قروض قبل البنك المركزي:
xx	1 - قروض مباشرة للخبزئة العامة (صافية)
xx	أ- قروض مباشرة
xx	ب- مخصص منها: حساب الخبزئة الجاري لدى البنك المركزي
xx	2 - نقود التجزئة الموجودة لدى البنك المركزي
xx	3 - سندات خبزئة في محفظة السندات لدى البنك المركزي
xx	II - قروض المصارف وسائر المؤسسات المالية
xx	1 - أصول في الحسابات الجارية البريدية
xx	2 - سندات خبزئة في محفظة سندات المصارف
xx	III - قروض الأعوان الاقتصايين غير الماليين
xx	1 - نقود التجزئة عند التداول
xx	2 - ودائع في الحسابات الجارية البريدية
xx	3 - ودائع لدى الخبزئة
xx	المجموع

المصدر : وسام ملاك، اقتصاديات النقود ، شباب الجامعة، عمان، 1999، ص 66.

المطلب الثالث: سرعة دوران النقد وتطور النشاط الاقتصادي

تشهد الكتلة النقدية، حركة مستمرة بين فترة وأخرى، ونمو الكتلة النقدية لا يكسب معنى إلا بمقارنته بحركة ونمو النشاط الاقتصادي من فترة لأخرى.

عمليا دراسة العلاقة بين تطور كمية النقود المتداولة والنشاط الاقتصادي وتطوره يقودنا إلى تحديد المفاهيم اللازمة لتفسير هذه العلاقة بالإضافة إلى اختيار المتغيرات الممثلة لكمية النقود (M_3 ، M_2 ، M_1 ، B) ومتغيرات النشاط الاقتصادي (المعاملات، الإنفاق، الدخل...).

ومن بين أهم المفاهيم التي تربط النقود، بالنشاط الاقتصادي نركز على كل من:

1- سرعة تداول النقد.

2- سيولة الاقتصاد.

الفرع الأول: سرعة تداول النقد

و في هذا الشأن يمكن القول بأن أهمية النقد في الاقتصاد ينبثق عما يموله وما يسمح به من تحقيق للمبادلات , حيث أن لكمية معينة من النقد يمكن أن تسمح بأداء حجم أكبر أو أصغر من المبادلات وفقا لسرعة تداول وحداتها بمعنى أنه لا يمكن ضبط درجة فعالية نشاط النقد و تغيراتها إلا إذا أخذت بعين الاعتبار سرعة تداوله، حيث أنه ما يلزم من وسائل الدفع و التبادل لأداء مختلف المعاملات خلال فترة معينة يفوق بكثير كمية النقد المتاحة خلال تلك الفترة¹.

و السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن أداء كل المعاملات هذه الفترة بهذه الكمية من النقد؟ و الجواب هو أنه يمكن لوحدة النقد أن تستعمل أكثر من مرة خلال هذه الفترة فبنفس الوحدة النقدية يمكن أن تستعمل لأداء أكثر من معاملة فكلما خرجت وحدة نقد من حيازة فرد و دخلت في حيازة فرد آخر تكون قد استعملت لأداء و تمويل معاملة و هكذا و بدون أن يتغير عدد الوحدات كمية النقد المتاحة يمكن أداء حجم معاملات أكبر².

و هذا ما تناولته النظرية الكمية للنقد لفيشر و ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$MV=PT$$

بحيث أن:

T: حجم المعاملات.

P: المستوى العام للأسعار.

M: كمية النقد.

V: سرعة تداول النقد.

- و يمكن الحصول على سرعة تداول النقد كما يلي:

$$V = \frac{PT}{M}$$

¹ محمد شريف ألمان ، مرجع سابق، ص 79.

² المرجع السابق، ص 79.

وتعرف على أنها متوسط عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة وتختلف نوع المعاملات التي تتم مقابل تدفق النقد ومنها عموماً هناك ثلاثة أنواع من المعاملات المقابلة لتدفق النقد:

1- المعاملات التي تنصب على الأصول الحقيقية (السلع والخدمات)، أو المالية، ونرمز لها بالرمز (T) ؛

2- مجموع المعاملات التجارية، التي تخص الأصول الحقيقية، ونرمز لها بالرمز (T_c) ؛

3- مجموع المعاملات التجارية، التي ينتج عنها دخل، ونرمز إليها بالرمز (T_y) .

و للإشارة فإن هذه المجموعات، ترتبط فيما بينها بعلاقة الاحتواء.

إذا كان M الرصيد النقدي المتداول في فترة ما فإن¹:

- سرعة تداول النقد للمعاملات تكون: $V_t = T/M$ ؛

- سرعة تداول النقد للمعاملات التجارية: $V_{tc} = T_c/M$ ؛

- سرعة تداول النقد للدخل: $V_{ty} = T_y/M$ ²

ولكن ما هي السرعة التي تؤخذ بعين الاعتبار؟ وما هي معايير اختيارها؟

اعتمدت علاقة "فيشر"، على المعاملات التجارية (T_c) ، فيما اعتمدت مدرسة "كامبردج" على المعاملات المتعلقة بالدخل (T_y) ، ويرى الاقتصاديين، أن أفضل مجموعة، هي مجموعة المعاملات التي تضم الأصول المالية، لأن هذا النوع يتطلب أيضاً استخدام النقد، ولأسباب عملية متمثلة في صعوبة إحصاء مختلف المعاملات، يتم العودة إلى سرعة تحول النقد إلى الدخل المحتسب ليس من خلال الصفقات بل من خلال الإنتاج بالسعر الجاري .

تحول النقد إلى الدخل المحتسب ليس من خلال الصفقات بل من خلال الإنتاج بالسعر الجاري³:

$$v = \frac{PIB}{M}$$

حيث: PIB: هو الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ Alain Beitone, christine Dollo, Jean Pierre Guidoni, **Dictionnaire des sciences économiques**, Paris , Armonol Collin, 1991 , p 343

² André Chaineau, **Qu est-ce que la monnaie**, 2eme édition, Paris Economica, Paris ,1997 ,p22.

³مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 47.

M : الكتلة النقدية.

الفرع الثاني :سيولة الاقتصاد

يعرف معدل سيولة الاقتصاد، بأنها النسبة بين كمية النقد المتداولة، وأحد المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي ووفق هذا التعريف يمكن حساب عدة معدلات السيولة حسب مخزون النقد (M_2, M_1, B)، ومتغير مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الخام، الدخل المحلي الخام، الإنفاق المحلي الخام). وعادة ما يؤخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الخام والدخل المحلي الخام أو الدخل الخام بالقيمة السوقية، وهو من الشكل py حيث (y) حجم الدخل الحقيقي و (p) المستوى العام للأسعار. أما فيما يخص كمية النقد فيتم اختيارها حسب أهداف السلطات النقدية أو الظاهرة المراد معالجتها.

إن ارتفاع سيولة الاقتصاد يدفع بالجمهور إلى زيادة إنفاقهم ما يسبب حركة تضخمية، أما انخفاضها فقد يسبب حركة معاكسة ومن ثم انخفاض الطلب و انخفاض الإنتاج وتراجع مستوى النمو الاقتصادي. حسب النظرية الكمية التي تفترض وجود علاقة وثيقة بين كمية النقد المتداولة والمستوى العام للأسعار، فللسلطات النقدية إمكانية تعيين هدف للسياسة النقدية بتعيين وتيرة نمو كمية النقد المتداولة ومن حيث الشكل يمثل معدل سيولة الاقتصاد مقلوب سرعة تداول النقد.

و تظهر نسبة سيولة الاقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$L = \frac{M}{PIB} \text{ بحيث أن:}$$

L: معدل سيولة الاقتصاد.

M: كمية النقد.

PIB: الناتج الوطني الإجمالي.

كما يمكننا حسابات عدة معدلات جزئية لسيولة الاقتصاد و ذلك وفقا للكتلة النقدية الجزئية كما يلي:

$$L_{M1} = \frac{M_1}{PIB} \leftarrow \text{يوضح لنا هذا المعدل تطور } (LM_1) \text{ أي حدي استعمال وسائل الدفع (النقد القانوني}$$

و النقد الكتابي)، أي تطور سلوك الجمهور تجاه النقد القانوني.

$$LM_2 = \frac{M_2}{PIB} \leftarrow \text{يوضح لنا سلوك الجمهور تجاه تشكيل الأرصدة النقدية من أجل المعاملات و}$$

الاحتياط (ودائع لأجل).

$$LM_3 = \frac{M_3}{PIB} \leftarrow \text{يعبر عن السيولة الكلية للاقتصاد بالمعنى الواسع.}$$

إن معرفة اتجاه تطور سيولة الاقتصاد هام جدا بالنسبة للسلطات النقدية حيث أن ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد قد تدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر الأمر الذي يؤدي إلى حركة تضخيمه، أما انخفاض هذا المعدل يعني شح في سيولة الاقتصاد الذي يؤدي إلى نقص التمويلات و انخفاض الطلب و بالتالي انخفاض و تراجع وتيرة النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: سرعة تبادل النقد ومعدل سيولة الاقتصاد

تتكون الكتلة النقدية M_2 من النقد القانوني، ومجموع الودائع تحت الطلب، و ودائع لأجل، حيث¹:

$$(7) \dots\dots\dots M_2 = E + M_d$$

$$(8) \dots\dots\dots M_d = D + D_t$$

M_d مجموع نقد الودائع (M_D الودائع تحت الطلب، D_t : الودائع لأجل).

من العلاقة السابقة يمكن استخراج معدلين أساسيين:

المعدل b الذي يمثل نسبة النقد القانوني إلى الكتلة النقدية M_2 ، وهو من الشكل:

$$b = E/M_2$$

المعدل d الذي يمثل نسبة الودائع MD إلى الكتلة النقدية M_2 حيث:

$$d = MD/M_2$$

$$1 = d + b \quad \text{حيث:}$$

يعبر المعدل b عن مدى استعمال النقد القانوني في الاقتصاد، في حين يعبر d عن مدى استعمال نقد الودائع وتشير الدراسات في هذا المجال أن هذا المعدل الأخير يعرف ارتفاعا مستمرا في البلدان المتقدمة عنه في البلدان المتخلفة. وهذا ما يعكس التطور والانتعاش الذي تشهده الأسواق النقدية وكذلك الفرق بين سلوك الأفراد الإيجابي نحو الادخار، في حين يعرف المعدل b ارتفاعا في الدول المتخلفة نظرا لضيق وعدم تطور السوق النقدية، وضعف دور البنوك التجارية والسلوك السلبي اتجاه الادخار.

¹ Mongi smaili, **Economie Monetaire Et Financiere**, Editions Universitaires Europeennes, France ,2011 ,p 17.

المبحث الثاني: أثر تطور المعروض النقدي على الاستثمار الخاص

اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة المحددات والعوامل المتحركة في اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ذلك أنها نظريات يقوم أغلبها على الفكر الليبرالي الذي يعطي الأولوية وزمام المبادرة للقطاع الخاص، بينما يحصر دور القطاع العام في مجالات ضيقة ويكون دوره تنظيميا وإشرافيا بالدرجة الأولى وقد كانت من بين هذه العوامل في تحديد القرار الاستثماري الخاص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد ومدى تأثيره في الحلقة الاقتصادية وقد اختلف رأي النظريات النقدية حول مدى تأثير المعروض النقدي على النشاط الاستثماري والاقتصادي، فقد افترض التحليل النقدي الكلاسيكي أن النقود لا تمارس أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية من النمو الاقتصادي والعمالة والاستثمار ، إلا من خلال التقلبات في المستوى العام للأسعار ، فالنقود ليس لها سوى طبيعة محايدة ومضاعفة الأسعار وفي مرحلة تالية برز اتجاه آخر حاول تحليل الأسعار وتحليل الإنفاق والدخل ، حيث أنه يحافظ على الأفكار الأساسية للعلاقة الكمية بين النقود والأسعار ، بالإضافة إلى ذلك فهو يعترف بتأثير النقود على الدخل والإنفاق والعمالة وقيمة النقد الخارجية ، وكان الفضل لإعطاء الدور النشط والايجابي للنقود في الاقتصاد للمفكر الاقتصادي كينز ، فلم تعد النقود مجرد أداة للمبادلة أو مخزن للقيمة ، بل هي كعنصر محرك يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة وبذلك على الاستثمار والاستهلاك ، وتغير بذلك من مستوى الدخل الحقيقي ، فقد ساهم كينز في إحداث نظرية كاملة للتوازن الاقتصادي الكلي وتم تطويرها لتصبح نظرية لتفسير النمو الاقتصادي ، وأخيرا ظهر التيار النقدي الذي يقر بفعالية كمية النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي واعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنحاول فهم العلاقة بين المعروض النقدي باعتباره يمثل الجانب النقدي ونمو القطاع الخاص باعتباره يمثل المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي وباعتباره يمثل الجانب الحقيقي للاقتصاد .

المطلب الأول: أثر تطور المعروض النقدي وفق النظرية التقليدية

يقصد بالنظرية التقليدية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية .
وقد اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل وأن النقود بصفاتها وسيط للتبادل ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها بما يفيد حيادية النقود.

وتتجسد نظرية كمية النقود عند فيشر بالصيغة الآتية¹:

$$(1).....MV=PT$$

حيث أن :

(M) :تمثل كمية النقود في التداول.

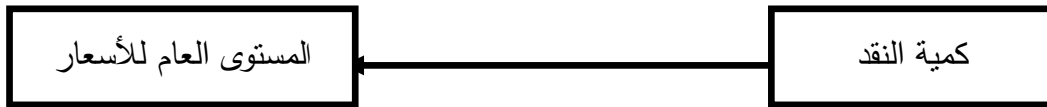
(V) :سرعة دوران النقود من أجل انجاز المعاملات .

(P): متوسط الأسعار لجميع المعاملات .

(T) :الحجم العيني لجميع المعاملات المنجزة خلال سنة .

ولو دققنا النظر جيدا في المعادلة (1) لوجدناها لا تخرج عن كونها متطابقة ، حيث أن الطرف الأيسر منها يشمل على حجم النقود مضروبة بسرعة تداولها في انجاز المعاملات مضروبة في متوسط أسعارها ، أي أن الطرف الأيسر يعبر عن النقود المستعملة في انجاز المعاملات التي يمثلها الطرف الأيمن ، أي أن طرفي هذه المعادلة وجهين لعملة واحدة.

الشكل رقم (2)الطابع الحيادي للنقود عند الفكر الكلاسيكي



Source: Jean pierre patat, Monnaie système financier politique monétaire , Economica, , Paris , 2002 , p3.

ولو عدنا إلى الفرضيتين المتعلقةتين بثبات سرعة تداول النقود و حجم المعاملات في المدى القصير والمتوسط وأخذنا بها فنكون العلاقة مقتصرة على كمية النقود M في الطرف الأيسر ومستوى الأسعار P في الطرف الأيمن ، إذ كلما ازداد حجم النقود سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالعكس² ، أي يكون العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار علاقة طردية لذلك أي تغير في حجم النقود في التداول (عرض النقود) سوف يؤدي إلى تغيير مماثل في المقدار والاتجاه لمستوى الأسعار .

¹ David E.W Laider , The demand for Money (Theories and Evidence) , University of Manchester , 1986,p44.

² محمد صالح تركي القرشي وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1993 ، ص 420.

المطلب الثاني : أثر تطور المعروض النقدي حسب كينز

إن التحليل الكينزي يقر بأن التغير في كمية النقود له تأثيراً على مستوى سعر الفائدة تم على قرارات ومستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل ، والإنتاج والدخل الوطني ، فالنقود في ظل هذا التحليل ليست حيادية فالنقد يمكن أن يكون مرغوباً لكونه نقداً وليس لسبب آخر ، فهناك تفضيل السيولة ، أو للنقد الذي تبرره الحاجات لإتمام الصفقات والاحتياط ولدفاع المضاربة وتعتبر الآلية التي ينتقل من خلالها أثر التغير في المعروض النقدي إلى الاقتصاد حسب وجهة النظر الكينزية من خلال معدل الفائدة الذي يربط بين ثلاث روابط هي :

- **الرابطة الأولى :** وتمثل العلاقة بين التوازن النقدي وبين معدل الفائدة ، حيث يتحدد معدل الفائدة في المنظور الكينزي بالتفاعل بين العرض والطلب على النقود في السوق النقدي، وأي خلل في التوازن في السوق النقدي من شأنه أن يؤثر على المستوى التوازني لمعدل الفائدة .

- **الرابطة الثانية:** وتمثل العلاقة الموجودة بين معدل الفائدة، والإنفاق على الاستثمار، تمثل العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري الحلقة الرئيسية الثانية ضمن آليات نقل التأثيرات النقدية إلى أسواق السلع والخدمات حيث يعتبر معدل الفائدة أحد العوامل الهامة التي تؤخذ في الحسبان، عند القيام بأي مشروع استثماري¹ فانخفاض معدل الفائدة (الحقيقي) يؤدي إلى انخفاض في تكلفة الأموال المقترضة، ويشجع بالتالي التوسع في الاستثمار، وقد كانت العلاقة العكسية بين معدل الفائدة، وبين الإنفاق الاستثماري، هي القاعدة التي على أساسها تبنى دالة الكفاءة الحدية للرأسمال (MEC)².

- **الرابطة الثالثة:** وتمثل العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي، وونعلم أن انتقال منحنى الإنفاق الكلي من موقعه يتسبب في انتقال منحنى الطلب الكلي من موقعه أيضاً، وهذا وفق آلية المضاعف (مضاعف الاستثمار).

وبذلك فإن لمعدل الفائدة، دور هام يؤديه في النظرية الكينزية، وذلك باعتباره حلقة وصل بين المتغيرات النقدية، والمتغيرات الحقيقية .

¹ محمود حميدات ، المرجع السابق، ص 86.

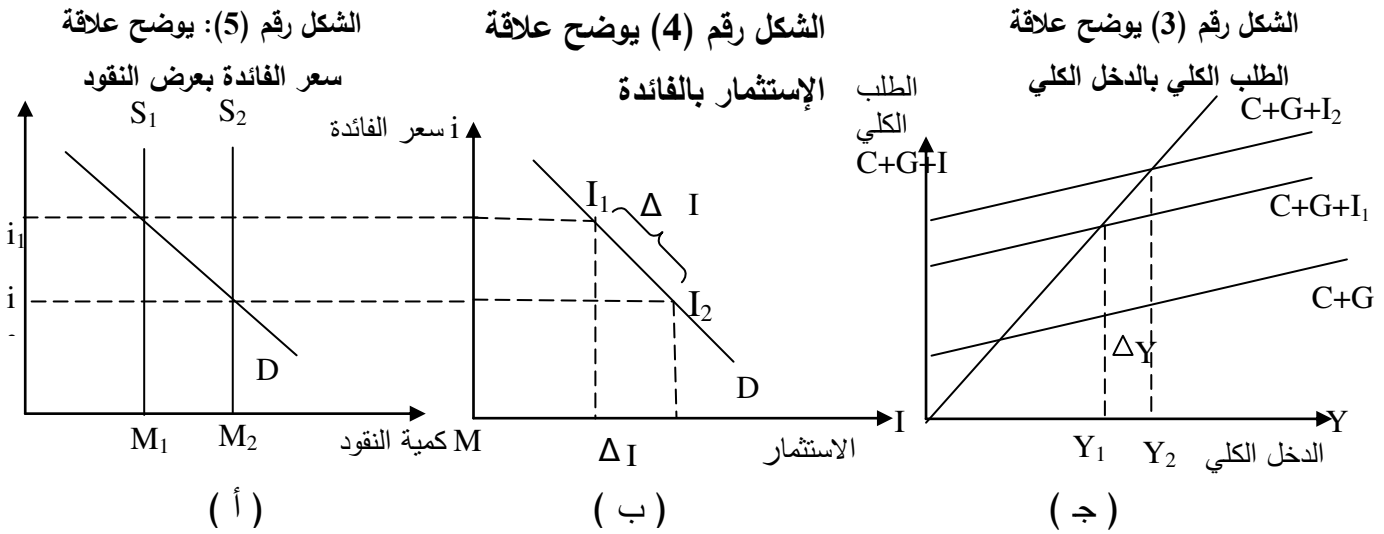
² أسامة بشير الدباغ. أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 317.

الفرع الأول : أثر تطور المعروض النقدي حسب كينز

لقد أشرنا سابقا إلى أن النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيادي في التحليل الاقتصادي ، على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل وبالتالي تم الفصل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي ، أما في التحليل الكينزي فالنقود تعتبر عنصر غير حيادي ، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة وبالتالي فهو يؤثر على القطاع الخاص باعتباره يحتل نسبة مهمة في النشاط الاقتصادي ومنه حسب كينز فتطور المعروض النقدي يؤثر على نمو القطاع الخاص إما بالزيادة أو بالنقصان .

أولاً- أثر زيادة كمية النقد على الاستثمار وعلى الطلب الكلي:

يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أن استخدام السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهذا يعني أن سياسة تغيير المعروض النقدي بالزيادة تؤدي إلى زيادة الاستثمار حسب الأشكال التالية : شكل (أ) يوضح علاقة سعر الفائدة بعرض النقود، وشكل (ب) علاقة الاستثمار بالفائدة وشكل (ج) يوضح علاقة الطلب الكلي بالدخل الكلي¹.



المصدر : مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990 - 2000) ، أطروحة دكتوراه

دولة في العلوم الاقتصادية ، منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص158.

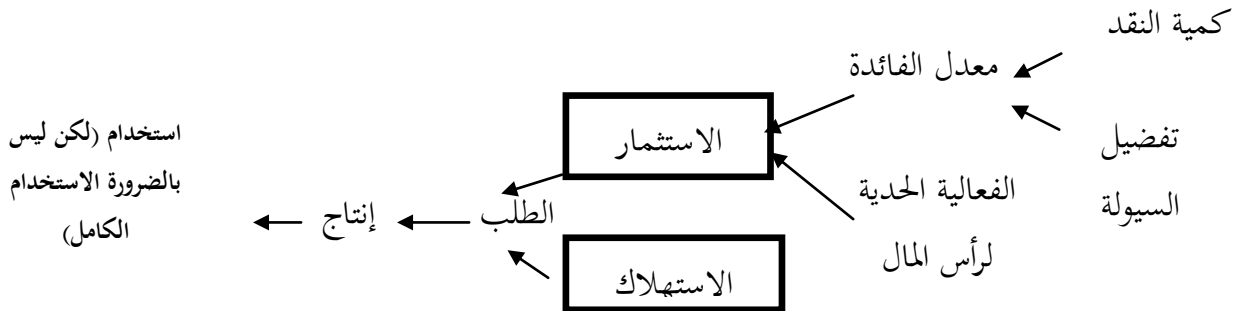
وفي هذا المجال تقوم السلطة النقدية بالدخول إلى السوق المفتوحة مشترياً السندات لزيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 وعند انخفاض سعر الفائدة الأول (i_1) إلى (i_2) شكل (أ) يزداد عرض النقود، ولذلك يحاول الأفراد شراء السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديهم السيولة، ويترتب على هذا

¹بلعزوز بن علي ، المرجع السابق ، ص37.

انخفاض سعر الفائدة , ولكن الاستثمار سوف يرتفع من I_1 إلى I_2 (ΔI) في شكل (ب), وبالتالي فحسب كينز إن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف، ولكن عمل المضاعف يتطلب وقتا حتى يمارس أثاره، وهذه هي عملية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عند الكينزيين الذين يرون أن ميكانيزم انتقال أثر التغير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي سوف يفشل، وبالتالي تفشل معه السياسة النقدية أو نقل فعاليتها.

والمخطط التالي يوضح آلية أثر زيادة العرض النقدي على النمو الاقتصادي حسب كينز :

الشكل رقم (6): التحليل الكينزي لأثر تطور المعروض النقدي



المصدر: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت ، 2000، ص 182.

الفرع الثاني: أثر تخفيض كمية النقود حسب كينز

وفي هذا المجال تقوم السلطة النقدية بالدخول إلى السوق المفتوحة بائعة السندات لتخفيض المعروض النقود من M_1 إلى M_2 وعند ارتفاع سعر الفائدة الأول (i_1) إلى (i_2) شكل (أ) يزداد عرض النقود، ولذلك يحاول الأفراد بيع السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديهم السيولة، ويترتب على هذا انخفاض سعر الفائدة , ولكن الاستثمار سوف ينخفض من I_2 إلى I_1 (ΔI) في شكل (ب), وبالتالي فحسب كينز إن انخفاض حجم الاستثمار سوف يعمل على انخفاض الدخل .

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لأثر تطور المعروض النقدي على الدخل والاستثمار

كانت النظرية العامة لكينز نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين و كانت في الحقيقة كنتيجة مباشرة لأزمة الكساد الكبير (1929-1933) ، ونظرا لاهتمامها بالتحليل الكلي و بالمخاطر التي تحدى بالرأسمالية نتيجة للتناقض بين الإنتاج و الاستهلاك ، و اقتراحها لبعض السياسات النقدية و

المالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج و البطالة ، فإنها سرعان ما وجدت قبولاً واسعاً لها بين الاقتصاديين. و لكن تتبغى الإشارة إلى أن نشوة الانتصار الكينيدي التي تحققت في مجال الفكر الاقتصادي سرعان ما بدأت تتحول إلى أمر عادي، وظهور نواقصه ويعود اكتشاف هذه النواقص التي اتسمت بها النظرية العامة إلى ظهور الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب في عام(1948- 1949) حيث هبط مستوى الإنتاج الصناعي بنسبة 15% وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت بنسبة 18% ، وبيعت السلع بأرخص الأثمان وزاد حجم المخزون السلعي الغير مرغوب فيه بنسبة 12% ووصل عدد العمال العاطلين إلى 3.4 مليون عاطل في سنة 1949.

ولكن ما دامت هذه آراء " ج.م.كينز"، فلماذا وقع الاقتصاد في الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 م؟ حين ذلك علم " كينز أن المطب المشار له يتواجد حتما لدى همزة الوصل التي تربط إفرزات السياسة النقدية على مستوى الميكانيزم، بالجانب الحقيقي من الاقتصاد ، وخلص إلى أن: ضعف درجة مرونة دالة تفضيل السيولة (الطلب على النقود) تجاه معدل الفائدة مرهون بتحديد مرونة ضعيفة لهذا الأخير حتى وإن كانت السياسة النقدية نفسها، بما من شأنه أن يصل إلى " مصيدة السيولة"، وعند ذلك الحد نجد أن أثر السياسات النقدية التوسعية التي تبديها السلطات النقدية قصد خفض معدلات الفائدة في الاقتصاد يكاد ينعدم. كذلك ضعف حساسية /مرونة الاستثمارات جراء تغيرات الفائدة، و يرى " كينز "أنه في فترة الأزمة الاقتصادية تسود حالة تشاؤم شديدة حول آفاق الاستثمار، فحتى إن أنجر عن زيادة عرض النقود انخفاض في سعر الفائدة، يبقى رجال الأعمال يشعرون بأن الطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفا نتيجة للذعر الاقتصادي فترة الكساد، وتكون دالة الاستثمار هشة في علاقتها مع سعر الفائدة.

وتعتمد نظرية الفائدة عند كينز على هذه المساهمة ، كما تعتمد آلية نقل أثر النقود على الدخل على نظريتي الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار كما سبق شرحها، وقد تعرض تحليل كينز في هذا الصدد لانتقادات عديدة مما أثار الشكوك العميقة في قدرة هذا التحليل على تفسير الواقع في كل الظروف ونذكر فيما يلي أهم الانتقادات¹:

- لقد واجهت فكرة الكفاءة الحدية للاستثمار كمحدد للاستثمار الجديد انتقاداً شديداً على ضوء الدراسات السابقة التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة وبريطانيا. فمن مجموع البيانات التي تم جمعها

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 128.

من المشروعات وجد أن سعر الفائدة لايعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات رجال الأعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد .

- أن البنك المركزي يتدخل عادة في تحديد سعر الفائدة مهتديا في ذلك بعوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل وأنه لذلك يعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة ، ولهذا لايتركه يرتفع بشدة في أوقات الرواج وارتفاع الطلب على الاقتراض كما لايتركه ينخفض جدا في أوقات الكساد وانخفاض الطلب على الاقتراض ، وبهذا تكون التغيرات في سعر الفائدة ومحدودة وقليلة الأهمية بالنسبة للمقترضين .
- أظهرت الدراسات التطبيقية أن المشروعات الكبيرة لاتتأثر عموما بسعر الفائدة وتغييراته ذلك لأنها تقوم بتمويل مشروعاتها ذاتيا .ولذلك فإنها لاتبالي بالتغيرات المؤقتة لسعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض وتحسب لنفسها سعر فائدة متوسط يمثل تكلفة استخدام أموالها في الأجل الطويل وعادة ماتكون استثمارات هذه المشروعات طويلة الأجل ¹.

- أثبتت تجربة البنوك الإسلامية والشركات الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة معينة بها من رجال الأعمال لاتبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وذلك في كافة أعمالها الاستثمارية .
- لغرض التحليل الكنزي السابق للانتقاد عندما قام بعض رجال الاقتصاد باختباره في ظروف البلدان النامية ، فلقد أثبت من عدد من الاختبارات أن آلية سعر الفائدة في البلدان النامية لاتعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها في ظروف البلدان المتقدمة لأسباب عديدة ولكنها تدور حول محورين أساسيين أولهما أن : قرارات الاستثمار لاتعتمد في عديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمار بسعر الفائدة وإنما تتأثر هذه القرارات بعوامل أخرى عديدة خلاف سعر الفائدة ، وثانيهما أن سعر الفائدة لايتحدد بالضرورة تبعا للطلب الكلي على النقود والعرض الكلي للنقود ولذلك فإن تغيرات عرض النقود لاتؤدي بالضرورة إلى تغيرات سعر الفائدة ، فإن كمية النقود قد تزداد مثلا ويظل سعر الفائدة مرتفعا فلايكون هناك أي دوافع لزيادة حجم الإنفاق الاستثماري من قبل الأفراد حتى إذا فرضنا أنهم يتخذون قراراتهم بمقارنة سعر الفائدة مع الكفاية الحدية للاستثمار .

بعدها وجد "كينر" أنه لا حياد بين الجانبين النقدي والحقيقي للاقتصاد، واتضح لنا ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى باقي المتغيرات الحقيقية، أقر مرة أخرى أن فترة الكساد العظيم لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وإجراءاتها لحلها، واقترح تدخل السلطات العامة للدولة الحكومة (من خلال سياسة مالية ميزانية) توسعية تعمل من خلال مركباتها على تقوية بنية الطلب الفعال الذي يعتقد بأنه الركب إلى عالم

¹ إسماعيل عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص130.

الانتعاش والازدهار الاقتصادي، لاسيما وأن التدخل العمومي في الاقتصاد سيصب في الطلب الفعال مباشرة، دون الحاجة إلى قنوات عبور قد تعرقل سيرورة الميكانيزم المالي العمومي ، ومن شأن هذا حسب الأوضاع القريبة من التشغيل الكامل، سيما على المدى القصير أو على المدى الطويل، وفي حكمنا على " السياسة النقدية في تحليل "كينز" نقول أن فعاليتها مشروطة ومحدودة لاتصل إلى فعالية السياسة المالية في ذلك حسب ما أقره اللورد كينز¹.

وعلىنا الآن أن نقر أن هذه الحالية الكينزية البحتة بالذات، تعد معادية جدا لنمط الخصخصة في التسيير العمومي، ذلك أن السياسة النقدية التي تعد أقرب إلى هذه الأخيرة (الخصخصة) تعترضها عقبات في بداية بسط تأثيرها، الأمر المحتم للجوء إلى سياسة الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد بقوة على الاستثمار والإنفاق العموميين، إذ لا مكان يذكر للقطاع الخاص إذا ما قورنت تجزئته السوقية مع القطاع العام.

المطلب الثالث :أثر تطور المعروض النقدي حسب النقديين

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي²:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في المعروض النقدي وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة³.

¹ بن عابد مختار ، طريق التأسيس النظري إلى ضرورة تفعيل القطاع الخاص ، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة مابعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل ، 21-20 نوفمبر 2011، ص823.

² سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان 407-408، مصر، 2001، ص ص: 171-182 .

³ جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ص: 256-257.

- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغيير في عرض النقود.

ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض السابقة:

الفرع الأول : جانب العرض

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على المعروض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة. ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي و السبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، و بالتالي تغيرات المعروض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، و تؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية و غير المالية، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد و نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، و يرى أن الأهمية لعرض النقد و ليس للطلب عليه كما يرى كينز¹. و بالتالي فإن النسبة التالية هي :

$$\Delta s = \Delta PIB / \Delta M2$$

¹ حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ، 1995، ص 18.

بذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير الحقيقي.

الفرع الثاني: جانب الطلب :

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، و هي الاعتبارات التالية¹:

• الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود، و هي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.

• الأثمان و العوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة - تكلفة الفرصة البديلة -.

• الأذواق: و هو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وانطلاقا من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا و هو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، و يأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع²، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

و يدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة:

• عائد النقود الحقيقي و المتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.

• عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة و التي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالات) و عائد رأس المال البشري.

• العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، و العادات السائدة في وقت معين.

• التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر و يتطور

عبر الزمن، وفقا للظروف و الأحوال الاقتصادية. و تتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض

الفترات (الأزمات مثلا) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثرواتهم في شكل نقدي بدلا من

استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.

¹ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 189.

² المرجع السابق، ص ص: 189-191.

و صيغة دالة الطلب على النقود هي¹:

$$Md = f (P, rb, re, \frac{\Delta P}{\Delta t}, \frac{1}{P}, \frac{Y}{r}, W.U)$$

Md: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات.

re: عائد الأسهم.

يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الزمن. $\frac{\Delta P}{\Delta t}, \frac{1}{P}$

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.

و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية و الثروة بالدخل الدائم (Y_p).

و بالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية وهو متغير خارجي و معدل التضخم المرتقب طرف السلطات النقدية .

و يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي²:

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
- أنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

الفرع الثالث: الآثار المترتبة على تحليل فريدمان لأثر تطور المعروض النقدي

وبناء على ما تقدم نخلص إلى ما يلي:-

1- إن مرونة الطلب النقدي لمعدل الفائدة لا تظهر تغيرات مهمة على الطلب على النقود عندما يكون سعر الفائدة في أدنى مستوى له وهذا يعني أن فريدمان ينكر فكرة مصيدة السيولة (التفضيل المطلق للسيولة).

¹ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 142.

² إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 193.

2- إن التغيرات في عرض النقد MS سيكون لها الدور الأكبر في تفسير التغيرات في مستوى الدخل الكلي بالاستناد إلى فرضية استقرار دالة الطلب على النقود من خلال آلية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ومن خلال خلق نقود جديدة إضافية عن طريق منح الائتمان (Crédit) للأفراد والمشاريع وبسعر فائدة أقل من السابق ، ومن شأن ذلك إقدام الوحدات الاقتصادية غير المصرفية على شراء الموجودات الحقيقية لأنها أرخص من الموجودات المالية مما ينعكس بالنهاية على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.

وخلاصة تحليل ملتون فريدمان انه يعطي أهمية رئيسة للتوسع النقدي في تفسير التوسع الاقتصادي وفي تفسير التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وأن الآلية التي تجري من خلالها تأثير كمية النقود على الدخل القومي يتم من خلال سريانها من القطاع النقدي والمالي إلى القطاع الحقيقي، ويعتبر النقود سلعة رأسمالية أيضاً تدخل في العملية الإنتاجية ، كما أن الدور الحاسم يكون لكمية النقود في رسم السياسة النقدية وليس لأسعار الفائدة أو الإنفاق الاستثماري ، ويقترح فريد مان وأنصاره النقديين زيادة كمية النقود سنوياً بنسبة ثابتة مع الزيادة في الناتج القومي¹، آخذين بنظر الاعتبار اتجاهها العام ومدة التأخير ، إذ أن أي اختلال بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي يؤدي إلى اختلالات في توازن الاقتصاد القومي، (ويرى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة مسمياً ذلك بتأثير السيولة ذلك مع بقاء العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى الأسعار والتضخم المتوقع على حالها أما إذا أثرت زيادة عرض النقد على هذه العوامل الاقتصادية التي لها تأثير على الاقتصاد ، فان زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة².

¹ سامي خليل ، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص751.

² غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ،ص180.

المبحث الثالث: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص من خلال التعرف على مفهوم سعر الفائدة ثم أثرها على الاستثمار الخاص حسب النظريات التقليدية، باعتبارها تمثل تكلفة رأس المال وكأداة محددة بين الاستثمار المالي والاستثمار الإنتاجي من خلال مقارنتها بمرادوية رأس المال ، ثم سنتعرف على أثر تحرير سعر الفائدة من خلال النظريات النقدية الحديثة التي تتبناها العديد من الدول النامية من خلال عمليات الإصلاح المالي والمصرفي وتطبيق أسعار فائدة حقيقة موجبة على الودائع من أجل تشجيع الادخار وبالتالي تشجيع الاستثمار .

المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة

توجد تعاريف مختلفة لسعر لفائدة تبعا لمبررات استخدامه فهو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، وبمعنى آخر فإنه يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم¹ ، وبالتالي فهو ثمن مثل أي شيء غيره يتحدد بالعرض والطلب ، فسعر الفائدة هو " المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، وبأخذه المقترض كإيراد من القروض التي تمنحها، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة² " .

وبطبيعة الحال يختلف سعر الفائدة تبعا لاختلاف خصائص الأدوات المالية وإمكانية تسويقها ودرجة مخاطرها ففي الواقع لا يوجد سعر فائدة واحد وإنما هناك أنواع عديدة من أسعار الفائدة تختلف باختلاف الأدوات المالية، فأسعار الفائدة على القروض المصرفية تختلف عن أسعار الفائدة على السندات التي تصدرها الحكومة أو الشركات المقترضة، كما أنها تختلف باختلاف شروط الأداة نفسها فيمكن مثلا لشركة واحدة أن تصدر سندات متنوعة بأسعار فائدة مختلفة .

كما يعبر سعر الفائدة أيضا عن السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر، ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك

¹توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة : السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2002 ، ص352 .

²عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان الأردن ، 2004، ص298.

التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يساعد سعر الفائدة في التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط.

وتقوم البنوك المركزية عادة وبعد دراسة مستفيضة لواقع النمو الاقتصادي القومي ومؤشرات الاقتصاد العالمي باتخاذ قرارات تهدف إلى خفض وتيرة النمو الاقتصادي الآخذ في الانتعاش، وذلك للتحكم والسيطرة على درجات نموه ليتوافق مع معدلات النمو السنوية وضمان عدم تسارعها وتجاوز تلك المعدلات، بغرض السيطرة على التضخم الذي يجعل من توافر السيولة - بزيادة حادة عن نسبتها الطبيعية - سببا في خفض قيمتها الشرائية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في الأسعار وبذلك تقل الاستفادة من توافر تلك السيولة بالشكل المطلوب.

وتتم السيطرة على السيولة برفع معدلات الفائدة بتشجيع الفوائض المالية العالية لإيداعها بالبنوك وأخذ فوائد عليها بنسب مرتفعة نسبيا بعد اتخاذ قرار رفع الفائدة، ومن ناحية أخرى أيضا رفع نسب الفائدة على الإقراض فيقل بذلك الطلب على القروض ويتم التحكم في نسب السيولة، أما خفض الفائدة فهو قرار يتخذ عندما ترى الدولة تباطؤا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي فتبدأ في تخفيض نسب الفائدة تباعا حتى يتم ضخ السيولة بمعدلات كافية تشجع على رفع الإنتاج والاستهلاك وترتفع معها معدلات النمو الاقتصادي حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش الاقتصادي¹.

المطلب الثاني : أثر سعر الفائدة حسب التحليل التقليدي

في اقتصاد ما ترتبط الثروة مباشرة بحجم عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، أما رصيد رأس المال الإنتاجي يرتبط بالربحية والتي ترتبط بدورها بالمردودية وسعر الفائدة الحقيقي، فإذا كان هناك فرق موجب بين مردودية رأس المال والمكافأة الحقيقية (سعر الفائدة الحقيقي) على توظيف رأس المال فإن الطلب على الاستثمار الإنتاجي يكون مفضلا على الاستثمار المالي في هذه الحالة، لكن إذا كانت الربحية ضعيفة أي الفرق بين المردودية وسعر الفائدة ضعيف فإن الاستثمار الإنتاجي يتقلص ومنه فإن مستوى الاستثمار يتأثر بالمردودية.

إذا ارتفعت أسعار الفائدة معنى ذلك أن مكافأة الأموال الموظفة في البنوك وفي الأوراق المالية تتحسن وينتج عن ذلك إحلال التوظيف المالي محل الاستثمار الإنتاجي، وبالنسبة لأي مؤسسة يعتبر سعر الفائدة تكلفة وبالتالي يدخل في تحديد ربحها ومن هنا يعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الاستثمار .

¹ توماس ماير وآخرون ، المرجع السابق ، ص 353 .

إن المؤسسة تستثمر ما دامت مردودية وحدة إضافية من رأس المال مستخدمة في العملية الإنتاجية كافية لتغطية تكلفة استخدام هذه الوحدة في العملية الإنتاجية وتتوقف المؤسسة عن الاستثمار عندما تتساوى المردودية مع التكلفة.

تعطى الصيغة الرياضية للطلب على رأس المال الإنتاجي (الطلب على الاستثمار الإنتاجي) في النموذج النيوكلاسيكي كالاتي¹:

$$Z_t = P_t \times F_k(K, L)$$

حيث p_t هي سعر المنتج ،

Z_t تكلفة استخدام رأس المال ،

$F_k(K, L)$ هي الإنتاجية الحدية لرأس المال وهي مشتقة دالة الإنتاج بالنسبة لرأس المال ،

أما t فيدل على الفترة الزمنية ،

أما تكلفة استخدام رأس المال فنعتبر عنها رياضيا بالصيغة التالية:

$$Z_t = (r_{kt} + \delta) \times P_{kt}^\alpha$$

حيث: r_{kt} هي سعر الفائدة

δ معدل الاهتلاك لرأس المال ،

P_{kt}^α سعر رأس المال المتوقع من طرف المستثمرين ،

إذا تغيرت تكلفة استخدام رأس المال فإن الطلب على رأس المال ينخفض ويمكن توضيح ذلك عن طريق ايجاد تفاضل المعادلة أعلاه بالنسبة للتكلفة Z_t (نفرض أن حجم العمالة ثابت) ، ومنه :

$$\frac{\partial K_t}{\partial Z_t} = \frac{1}{P_t F_{kk}(K, L)} \leq 0$$

إن المشتقة أعلاه سالبة نتيجة تناقص الغلة ($F_{kk} K, L \leq 0$) وينتج عن ذلك أن رصيد رأس المال

يتناقص في حالة زيادة تكلفة استخدام رأس المال وبما أن سعر الفائدة الحقيقي يتناسب طرديا مع تكلفة

استخدام رأس المال فإن الاستثمار الإنتاجي ينخفض في حالة زيادة هذا السعر .

¹ البشير عبد الكريم ، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص3.

أما فيما يخص علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة، فإن هذا السعر يعكس الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المالكين للسندات، أو على العكس هو الثمن الذي يدفعه الأفراد الذين يحصلون على القروض الاستهلاكية، فمن هذا الباب يعتبر سعر الفائدة الحقيقي محددا لمستوى الاستهلاك، فزيادة سعر الفائدة له تأثيرين، تأثير إيجابي عن طريق زيادة الثروة الصافية للأفراد المالكين للسندات وتأثير سلبي للأفراد المقترضين فإن ساد الجانب الإيجابي ارتفع الاستهلاك وإلا حدث العكس.

وفي اعتقادنا أن سعر الفائدة ليس له تأثير على الاستهلاك في الجزائر نتيجة غياب الأسواق المالية (البورصة) وضعف القروض الاستهلاكية الممنوحة من طرف البنوك.

حسب العلاقة أعلاه فإن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد في المدى الطويل بالإنتاجية الحدية لرأس المال وعند التوازن تتساوى قيمة الإنتاجية الحدية مع تكلفة استخدام رأس المال، إذن فأي تغيير لسعر الفائدة له أثره على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي .

إذن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي إلى انخفاض الناتج.

المطلب الثالث: أثر تحرير سعر الفائدة على الاستثمار الخاص

بعد أن تعرضنا في المبحث السابق ، لأراء و أفكار الاقتصاديين حول تأثير المعروض النقدي وسعر الفائدة في الاستثمار الخاص، حيث اعتبر فريدمان أن تأثير المعروض النقدي من خلال تأثيره على حجم الودائع وبالتالي زيادة السيولة وزيادة الائتمان المقدم لرجال الأعمال والمستثمرين، أما كينز فيرى أن سعر الفائدة هو الوسيط بين تأثير العرض النقدي والاستثمار الخاص من خلال تأثير المعروض النقدي على سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان وتأثير هذا الأخير على القرار الاستثماري و مما هو معلوم لدى الباحثين و المختصين في مجال التحليل النقدي أن النظريات النقدية التقليدية والكينزية والمعاصرة (نظرية فريدمان) ، لم تلق قبولا إجمالا لدى الاقتصاديين في مدى ملاءمتها مع الظروف الاقتصادية والمالية للدول النامية، لذلك برزت إلى الوجود نظريات نقدية حديثة حاولت تفسير دور تحرير أسعار الفائدة وتحرير الائتمان التي تبنتها العديد من الدول النامية من خلال عملية التحرير المالي و إلغاء نظام أسعار الفائدة السالبة وإلغاء تخطيط الائتمان ، وتتعلق آراء هذه النخبة من الباحثين الاقتصاديين على المبادئ التالية¹ :

- تتمحور عملية الإصلاح في القطاع النقدي والمالي بالدرجة الأولى بتحرير سعر الفائدة، حيث تعمل الحكومات في هذا المجال على أن يصبح معدل الفائدة معبرا عن السعر الحقيقي في السوق، وذلك بغية

¹ بلعزوز بن علي ، المرجع السابق ، ص 169.

تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي الكلي، وحتى يتحقق ذلك يتطلب إزالة القيود المفروضة على تحديد الائتمان وإزالة القواعد التي تتحكم فيه، وضرورة إلغاء الدعم عن وحدات الإنتاج التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص.

- إن زيادة أسعار الفائدة على الودائع يزيد من تدفق الأرصدة المتاحة للاستثمارات الجديدة حتى لو تمت إعاقة الاستثمارات القليلة الإنتاجية إذا تم رفع أسعار الفائدة من المستويات المنخفضة حيث يتم التحكم بشدة في تخصيص القروض.

- يجعل أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع بجميع أشكال النقود أعلى نوعاً ما، فإن الشركات الصناعية والزراعية تحرم من مباشرة استثمارات داخلية ضعيفة العائد، أو من الاحتفاظ بأرصدة غير منتجة لمواجهة التضخم، كما نجد الشركات الصغرى تستطيع مباشرة استثمارات في مجالات شتى بطريقة التمويل الذاتي، حتى لو لم تستطيع الاقتراض من البنوك، وفي هذا الشأن قدم " ثورنتون وبوديال 1990 تجربة عن "نيبال" تربط استقرار الأسعار بالاستثمارات الممولة ذاتياً .

- قد تلجأ الدول السائرة في طريق الإصلاح إلى حرمان المؤسسات من الائتمان المصرفي كوسيلة مفيدة لضمان التحكم في مستوى الأسعار في مجال تحسين الإنتاجية شديدة الانخفاض لرأس المال في المؤسسات العمومية.

الفرع الأول: النماذج المعاصرة لتحرير سعر الفائدة

تتناسب قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على جذب المدخرات طردياً مع العائد (سعر الفائدة) الذي يدفع على المبالغ المودعة لديها وإذا كانت دوافع المدخرين تتمثل في: السيولة، الأمان، العائد - فمع ثبات العوامل الأخرى فإن الطلب على الأصل المالي من جانب المدخرين يتناسب طردياً مع العائد على ذلك الأصل.

ومن وجهة نظر فريدمان فإن نقود العملة والودائع تحت الطلب لا تغل أية فائدة تدفع لقاء هذه الودائع بينما الودائع الآجلة تحصل على عائد ظاهري بشكل فائدة تدفع لقاء هذه العوائد ولهذا فإنه عند ارتفاع سعر الفائدة فإن الطلب على نقود العملة والودائع تحت الطلب سينخفض يقابله ارتفاع في الطلب على الودائع الآجلة (وعادة يكون سعر الفائدة المدفوع على الودائع الادخارية أعلى مما عليه الودائع لأجل)¹ .

¹مرجع نفسه.

ويرى كينز أن الادخار دالة بشكل أساسي للدخل وبصفة ثانوية لسعر الفائدة وهو بهذه الرؤية يجد انه ليس من الضروري رفع سعر الفائدة لتشجيع المدخرات.

ويرى التحليل النظري المعاصر لدور سعر الفائدة في تعبئة المدخرات إلى ضرورة تطبيق سياسة واقعية لأسعار الفائدة تقوم على قوى العرض والطلب إذا ما أرادت الدول المتخلفة بالنهوض في مستوى الادخار وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار فيها ومن أهم هذه الدراسات:

أولاً - نموذج ماكينون وشو Shaw و McKinnon

من المعلوم لدى الكثير من الاقتصاديين أن هناك إجماع لمختلف النظريات النقدية على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، إلا أن "ماكينون (Mackinnon) وشو (Shaw)" قد عارضوا سياسات تخفيض سعر الفائدة تشجيعاً للاستثمار. حيث عرف كل منهما ظاهرة تخفيض سعر الفائدة عن مستواه التوازني (أي المستوى الذي يساوي بين الادخار والاستثمار) بظاهرة الكبح المالي، وأثبتنا أن سيادة هذه الظاهرة سوف تؤدي إلى تدني معدلات الادخار عما هو مطلوب لتمويل الاستثمار حيث أن الأدوات المالية، في ظل غياب أسواق الأوراق المالية ستكون قاصرة على النقود، والودائع المصرفية، أي في المعروض النقدي M_2 ونجد القواعد النظرية التي قدمها Shaw و McKinnon متمحورة أساساً حول دور معدلات الفائدة على الودائع المصرفية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يرى الاقتصاديان Shaw و McKinnon أن استخدام أسقف أسعار الفائدة أو أي أداة أخرى، يساهم في تدهور السوق المالية المحلية، ويؤثر عكسياً على نوعية وكمية تراكم رأس المال الحقيقي، وفي ظل الكبح المالي تتدهور معدلات تدفق الأرصدة المتاحة للإقراض، من خلال القطاع البنكي ما يدفع المشروعات للتمويل الذاتي وبعوائد منخفضة، كما قد تلجأ المشروعات إلى السوق الأجنبية للحصول على التمويل اللازم، لكن في ظل تدني قدرة القطاع المالي على القيام بعملية الوساطة والقيود المفروضة على معدلات سعر الصرف قد لا يجدي اللجوء إلى السوق الأجنبية¹.

يتبع نموذج هذان الاقتصاديان منهج نظرية الأرصدة القابلة للإقراض، كما يفترض النموذج عرض غير محدد للعمل وبذلك لا يتحدد الوضع التوازني للنتائج بالضرورة عند وضع التوظيف الكامل، بل عند نقطة

¹ صفوت محي الدين، التنمية المالية القطاع المالي بين الكبح والتحرير، بنك الكويت الصناعي، المال والصناعة، العدد 11، 1993، ص20.

تعاذل الإنتاجية الحدية للعمل، مع الأجر المحدد إداريا مع الأخذ في الاعتبار كمية الناتج، برقم قياسي للأسعار مع افتراض إسقاط معادلة السلع والخدمات، حيث أن الناتج عند مستوى توازني. إذن بداية نفترض، أن الاستثمار دالة في الإنتاجية الحدية لرأس المال، مع افتراض أن المدخرات هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وتقوم الودائع بتمويل الحد الأدنى للاستثمار. ويمكننا كتابة معادلة النفقات المالية، على النحو التالي¹:

$$I + D = SY = (SP)Y + \frac{d(M/p)}{dt}$$

حيث:

Y : الدخل الجاري؛

S : الميل المتوسط للادخار؛

SP : ميل القطاع الخاص للادخار؛

M/P : أرصدة حقيقية في صورة ودائع مصرفية؛

D : مقدار العجز في الموازنة العامة للدولة؛

I : الاستثمار الخاص $IM \leq I$.

من خلال هذا النموذج نجد أن القطاع الخاص يمثل طلبا بالنسبة للقطاع المالي فيتم تمويله بالإضافة إلى القطاع الحكومي عن طريق الادخارات الخاصة والعامة وكذلك عن طريق الودائع خاصة في الدول النامية .

- أما الاستثمار، فهو دالة في العائد الحقيقي على الودائع (rd):

$$I = f(rr \cdot rd)$$

حيث: $rd = r - e$

rr : العائد المتوسط على رأس المال؛

r : سعر الفائدة الاسمي؛

e : المعدل المتوقع للتضخم.

¹ صفوت محي الدين ، المرجع السابق، ص21.

في ظل هذا النموذج، يؤدي القطاع المصرفي، دور مضارب على رأس المال وكمورد لوسائل الدفع، فتطلب الودائع لأسباب ادخارية واستثمارية وكذا للتحويلات، وهذا ما يفسر شكل معادلة الطلب على النقود التالية¹:

$$\frac{SL}{Sq}, 0 > \frac{SL}{Srd} / L(rd, q) = \frac{Md}{P}) 0$$

حيث:

q : الناتج الحقيقي.

وباعتبار أن عرض النقود M_s ، محدد من قبل السلطات النقدية، فإن الوضع التوازني يتحدد بالمعادلة التالية:

$$Ms = pL(rd, q)$$

ووفقا للمنهج التقليدي للأرصدة المتاحة للإقراض، فإن أي زيادة للعرض النقدي تفوق المستوى المرغوب للادخار في شكل ودائع مصرفية، سيؤدي حتما إلى تضخم في الأجل الطويل. وحسب هذا النموذج إذا رغبت دولة نامية في زيادة تراكم المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار الجاري في اقتصاد ذي معدلات أقل للتضخم، فإنه ينبغي عليها أن تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود، في شكل ودائع مصرفية. مما سبق يتضح من خلال هذين النموذجين أن الأداة الرئيسية، هي معدل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع، والذي تحدده الدولة في ظل سياسيات الكبح المالي عند مستوى أدنى من مستواه التوازني.

ثانيا- نموذج "ماكسويل فراي":

قام "ماكسويل فراي من جامعة "برينهاجم" ببريطانيا عام 1988 باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة (22 دولة نامية)- أضاف دولة تايوان التي لم تكن عضو بصندوق النقد الدولي - ، وتوصل إلى نفس النتيجة ، التي مفادها أن هناك علاقة إيجابية قوية مماثلة عندما أرجع النمو الحقيقي في الإنتاج إلى معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع ، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار الفائدة على إنتاجية الاستثمارات الجديدة.

كما قام "فراي" بعرض نموذج "ماكينون وشو" بـ"بيانيا ، حيث اختبر هذا النموذج على سبع دول آسيوية تعاني من الكبح المالي.

¹ بلعروز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 169.

وقد وضح في نموذج حالة الكبح المالي ،كما وضحتها"ماكينون وشو" ، بالقرض الإداري لسعر الفائدة الإسمى والذي يجعل السعر الحقيقي يقل عن السعر التوازني، وتوصل "قراي" إلى أن كل زيادة في سعر الفائدة بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص بحوالي 0,5%.

وانتهى إلى أن نوعية الاستثمار المنفذ فعلا عند مستوى سعر فائدة منخفض هو الاستثمار التقليدي ذو العائد المنخفض، إذ أنه يتميز بالسهولة والأمان¹.

كما أن فرض سقف على أسعار الفائدة سوف يجعل المؤسسات المالية تحجم عن تمويل الاستثمارات ذات المخاطر العالية ، لذلك فهو يرى كما يرى "ماكينون وشو" ، أنه على الحكومة أن تلجأ إلى التخفيض من حدة القيد المالي من خلال رفع سعر الفائدة، فيزيد الادخار وبالتالي يزيد الاستثمار، و من ثم زيادة الكفاءة المتوسطة للاستثمار .

ولقد أشار "قراي" في نمودجه الذي يعتبر تطبيقا لنموذج "ماكينون وشو" في دراسة أخرى أجراها على ستة عشر دولة نامية في الفترة الممتدة بين 1975_1990، أثبت أن هناك علاقة سببية بين سعر الفائدة الحقيقي(كمتغير مستقل) ومعدل الاستثمار، حيث ترتفع معدلات الاستثمار عند الأسعار الحقيقية المنخفضة للفائدة .

إلا أن "قراي" حين قام بتفسير النتائج التي توصلت إليها دراسته القياسية فقد أوضح أنه حينما تكون الأسعار الحقيقية للفائدة سالبة، فإنه لا يوجد دافع لاستخدام رأس المال بكفاءة، ففي هذه الحالة فإن الطاقة المعطلة في المشروع تصبح بدون تكلفة، ولا يحرص المستثمر بذلك على استخدام طاقته الإنتاجية في المشروع بكاملها، وفي ظل هذه الظروف يصبح رصيد رأس المال الفعلي للمشروع أعلى بكثير من رصيد رأس المال الفعال في المشروع، ويشير إلى ذلك بمثال استنتجته من الدراسة القياسية إلى أن رصيد رأس المال الفعلي في المشروع يوازي 66% من رصيد المشروع حينما يكون سعر الفائدة الحقيقي 15%، في حين يصبح الرصيدين متساويين حينما يصبح سعر الفائدة الحقيقي 5%.

الفرع الثاني:التيار المشكك في أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص

إن انهيار النظريات النقدية التقليدية والنيوكلاسيكية بسبب عجزها تفسير ومعالجة أزمة الكساد العالمي، وتراجع "كينز" عن أفكاره المتحمسة لسعر الفائدة التي اعتبرها في بداية الأمر سلاحا فعالا لا يمكن الاستغناء

¹بلعزوز بن علي ، المرجع السابق، ص 170

عنه في معالجة التغيرات الدورية، كما كانت رد فعل فشل سياسة النقد الرخيص في إعادة الزواج، وبالتالي فقد ظهر خلال فترات الكساد وما بعدها عدم فعالية سعر الفائدة في تحريك قرار الاستثمار رغم تدخل السلطات بتخفيض سعر الفائدة إلى أدنى المستويات، والتي عبر عنها "كينز" بمصيدة السيولة، ثم أن رفع سعر الفائدة كذلك لم يوقف تزايد الطلب على الائتمان، كما أن تقرير أرباب الأعمال لإنتاج السلع الاستثمارية كثيرا ما كان ليتأثر بسعر الفائدة وخاصة في المدى القصير، ولا سيما إذا كان سعر الفائدة لا يمثل سوى جزءا بسيطا من نفقات الإنتاج.

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، زاد الاعتقاد لدى الكثير من الاقتصاديين بأن سعر الفائدة قد أصبح سلاحا ضعيفا، وأن العناية والأهمية التي أعطيت لها من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين بما فيهم "كينز" لم تكن في محلها، بل ذهب بعض الاقتصاديين إلى أبعد من ذلك و بصريح العبارة أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون لها أي دور في التحليل النقدي ومن ثم فلا يمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة النقدية التي يمكن من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي.

ولقد زاد الشك في أهمية وجدوى سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية و مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية للدول المصنعة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، تلك البحوث والدراسات الميدانية التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين والباحثين الإنجليز من جامعة أكسفورد أمثال (T.Wilson-) P.W.Andrey-J.E.Meade ومن الاقتصاديين الأمريكيين أمثال (T.K.Ebersol)، من جامعة "هاردفارد" خلال الفترة 1938 و 1939¹ على عينة من رجال الأعمال و أصحاب المنشآت في المجتمعات الرأسمالية ، لمدى تأثير تغيرات معدلات الفائدة على اتخاذ قرار الاستثمار، و بالتالي قرار حجم الإنتاج .

و قد جاءت النتائج مفاجئة و مفرعة لكثير من المختصين في التحليل النقدي و المالي ، حيث يكاد يكون هناك اتفاق تام على أن سعر الفائدة في الأجل القصير لا يؤثر مباشرة في الاستثمار في الأوراق المالية، وفي رأس المال الثابت. والسبب يرجع إلى أن المنشآت موضع البحث لا تقترض من البنوك وفي بعض الأحيان أو الحالات كان أثر التغير في سعر الفائدة لا معنى له إذا قورن بأثر تغير الربح ، وفي حالات قليلة أقر البعض أن سعر الفائدة قد يؤثر في القرارات الخاصة بشراء الآلات ولو أنه لا يؤثر في الاحتفاظ بالمخزون من السلع ، والبعض قرر أيضا بأن سعر الفائدة يؤثر في المخزون ولكنه ليس العامل الوحيد الذي يدفع على زيادته.

¹ بلغوز بن علي ، المرجع السابق ، ص155.

وتتكر الأغلبية وجود أي أثر مباشر لتغيرات سعر الفائدة في المدى الطويل على حجم الاستثمار ولو أن البعض يقر أهمية هذه التغيرات بالنسبة له ، ولا سيما إذا كان سعر الفائدة منخفضا واستمر الانخفاض لفترة ما .

ويعتقد رجال الأعمال أن سعر الفائدة ليس عاملا مهما في تحديد مستوى الاستثمار ، أي أن الطلب على الاستثمار يعد غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وقد أرجعوا السبب إلى عاملين أساسيين هما: كون سعر الفائدة يمثل نسبة ضئيلة من نفقة إحلال الاستثمار الجديد، و اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل أثره كنفقة ضمنية على المال المستثمر محدودا.

أما بالنسبة لإشكالية عرض الأموال القابلة للاستثمار -أي الادخار- يرى بعض الاقتصاديين أنه غير مرن عادة لسعر الفائدة، وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والادخار. وفي هذا الصدد يؤكد "سامولسن" ذلك بقوله: إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد، حينما تزيد أسعار الفائدة وأن كثير من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريبا بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة، وأن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى، ثم يستطرد قائلا: المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤا حاسما، فكل الدلائل توحى بأن مستوى الفائدة يميل إلى قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر¹.

ونرى أنه حتى في حالة وجود ترابطا إيجابيا كبيرا بين سعر الفائدة والادخار ، أي وجود تفضيل زمني إيجابي قوي لدى المستهلكين كما يرى رواد المدرسة الكلاسيكية، فإن إصرار أصحاب الأموال المدخرين على الفائدة الثابتة المضمونة سلفا يعد خاصة في الاقتصاديات التي يتحدد فيها سعر الفائدة تحديدا عشوائيا، وتعرض اقتصادياتها إلى موجات تضخمية متصاعدة -وهو حالة معظم الدول المتخلفة- أمرا غير منطقي وغير مفهوم لأن هذا يعني ببساطة: إصرار غريب من المدخرين، لأن ما يحصلون عليه في مثل هذه الظروف هو عائد سالب، وبذلك سينهار مستوى معيشتهم نتيجة الأثر التآكلي المتزايد بفعل التضخم ، سيصبح إن عاجلا أو آجلا سالبا وبمعدلات متزايدة خلال الزمن، أي أن الأموال الحقيقية لهؤلاء المدخرين تتناقص باستمرار من سنة لأخرى سواء كان التضخم جليا بمعدلات فوق معدلات سعر الفائدة أو كان تضخما مكتوما كما هو الحال في بعض الدول النامية التي سارت على النهج الاشتراكي - حالة الجزائر - .

¹ بلعزوز بن علي ، المرجع السابق ، ص156.

وليس الوضع أحسن حالا إذا ما تغيرت أسعار الفائدة، إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين والمستثمرين، والذي يتسم من خلال الوساطة المالية للبنوك، بسبب تغير سعر الفائدة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. ومن ثم يؤدي ذلك في النهاية إلى تباطؤ التراكم الرأسمالي، وإن الدليل على هذا التحليل النظري هو ما قام به الاقتصادي الأمريكي "ليبليج (H . Leibling)" للتجربة الأمريكية في الفترة (1970_1978)، فوجد أن سعر الفائدة كان عائقا كبيرا للاستثمار، حيث بلغت مدفوعات الفوائد ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل في ربحية الشركات، وترتب على ذلك هبوط في نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلي (الأسهم والقروض)، وانخفاض التكوين الرأسمالي. وأدى هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في دورة من انخفاض الإنتاجية، ومن ثم أدى إلى انخفاض في القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض، مما ترتب عليه انخفاض جديد في الربحية، وانخفاض متزايد في معدل التكوين الرأسمالي، والعكس صحيح، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على عملية تكوين رأس المال، حيث سيترتب على هذه العملية إلحاق الضرر الأكبر بالمدخرين الذين يوظفون أموالهم في الإقراض، كما تشجع هذه الأسعار المنخفضة للفائدة على الاقتراض للاستهلاك وعلى تدني نوعية الاستثمارات، مما يعمل بالتالي على تخفيض معدلات الادخار الإجمالية، ويؤدي في النهاية كما أكدته تقارير (GATT) إلى سوء استخدام رأس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالي.

و في الأخير يضيف المشككون و المعارضون لاستعمال سعر الفائدة في تحقيق أهداف السياسة

النقدية، و من ثم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المبررات التالية¹:

- رفع تكاليف خدمة الدين وما يتضمنه من زيادة الأعباء الضريبية وإعادة توزيع الدخل لصالح الدائنين الذين يفترض أنهم أحسن حالا من باقي أفراد المجتمع.
- دعم وتنمية القطاع الاحتكاري الذي يتمتع بوضع أفضل يسمح له بإلقاء عبء الزيادة في تكلفة الاقتراض على المستهلك عن طريق رفع سعر المنتجات.

¹ مخلوفي عبد السلام ، العرافي مصطفى ، أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، الدوحة ، قطر ، 18-20 ديسمبر ، 2011 ، ص 14.

- الإضرار بالاستثمارات طويلة الأجل، حيث أن الفترة الأطول لاستيراد القروض تجعل هذه لاستثمارات عديمة الجدوى. وقد تعرضها إلى الخسائر، وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمارات في السندات طويلة الأجل، حيث تنخفض أسعارها بفعل رفع معدل الفائدة.

وفي نفس المجال شدد "مينسكي (Minsky)" على¹ حقيقة أن قيام كل مشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله العامل، والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحه غير الموزعة، يفرز نظاما ماليا قويا. ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض يعرض النظام لعدم الاستقرار.

ولقد تجسدت هذه الحقائق في السبعينيات، فعندما ارتفعت أسعار الفائدة خلال هذه الفترة، انخفضت نسبة الاستثمار الثابت (الدائم) لمعظم الدول المصنعة، كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدولي، وعليه كان الأداء الاستثماري ضعيف، لتآكل ربحية المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وهو العامل الرئيسي للتمويل البطيء الحادث في تلك الفترة.

وهذا يؤكد رأي الكثير من الاقتصاديين أن الربح وليس الفائدة هو المحرك الأساسي لديناميكية الإنتاج والنمو في الاقتصاديات الدول المتخلفة، بل وحتى في الدول المتقدمة.

ولقد أيدت الدراسات الميدانية التطبيقية التي قام بها الجهاز المصرفي الأمريكي هذا الرأي، إذ ثبت من هذه الدراسة وجود ارتباط إيجابي قوي بين مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح. ويرجع ذلك إلى الأرباح الغير الموزعة التي تتيح للمشروع تدفقا نقديا يساعده على التمويل الذاتي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1977_1980) أنتجت الأرباح الغير الموزعة، بالإضافة إلى مخصصات اهتلاك الأصول في الشركات المساهمة، موردا نقديا هاما داخليا صافيا بلغ خمسة أمثال الأرباح الموزعة. ومن إجمالي الإنفاق الاستثماري في الشركات غير المالية، في سنة 1980، كان النصيب النسبي لتمويل الداخلي (87%) وحوالي 4% زيادة في رأس المال، أما القروض فكان نصيبها الباقي 9%.

وبذلك نخلص إلى أنه وحسب التيار المشكك لفعالية سعر الفائدة في التأثير على الاستثمار والادخار أن الربح هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين ليس فقط كمعيار لجاذبية الاستثمار، وإنما أيضا لأنه مصدر تمويلي هام.

¹ عبد الحميد الغزالي ، سعر الفائدة أو معدل الربح كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر ، الجزائر العاصمة ، 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1990 ، ص 11 .

ولقد أيدت نتائج دراسة قام بها "مليير (J.Miller)" على 127مشروعاً هذا الرأي بشكل واضح ومباشر، إذ وجد أن نحو 77% من هذه المشروعات استخدمت مفهوم معدل الربح عند اتخاذها قراراتها الاستثمارية.

وأخير يؤكد "تريفّي (R.Turvey)¹" أن السعر النقدي للفائدة ليس هو المتحكم في الاقتصاد، فسعر الفائدة لا يصلح ولم يكن مناسباً، لقرارات الاستثمار. وعليه يجب أن يحل محله سعر الأصول الحقيقية الموجودة، أو المستوى العام لأسعار الأسهم، ومن ثم يكون لدينا نظرية عامة تمثل فيها أسعار الأصول الحقيقية لا الأصول الورقية، مركز الصدارة، إذ الآلية الحقيقية والفاعلة هي الربح وليس الفائدة. وقد سبق وأن أشرنا إلى أن الطلب على النقود عند "فريدمان" إنما يعتمد على الرصيد الإجمالي (الثروة) وأن سعر الفائدة ليس له إلا مجال ضيق في التأثير على النظرية النقدية. وهو نفس الاتجاه السائد في النظريات النقدية للنظام الاشتراكي، وكذلك في السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي.

¹ عبد الحميد الغزالي ، المرجع السابق ، ص 11.

المبحث الرابع: أثر الائتمان المصرفي على نمو القطاع الخاص

تلعب المصارف دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال توفير التمويل الكافي للاقتصاد وخاصة في القطاعات التي في بداية مراحلها، وذلك لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور بالتالي فإن توفير الائتمان يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي ، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغير والتنمية للقطاع العام والخاص .

ولم تظهر أهمية العوامل النقدية والمالية التي من ضمنها الائتمان المصرفي كأحد عوامل الاستقرار والتنمية كما رأينا في المبحث السابق إلا في أوائل الثلاثينات إذ كان الرأي السائد قبل ذلك أن للتغيرات النقدية والمالية أثارا على مستويات الأسعار والأجور ، ولكن آثارها على الإنتاج والاستخدام محدودة ، ومع ظهور أفكار المدرسة الكنزوية عقب الكساد الاقتصادي في غرب أوروبا ليتضح أن للمتغيرات النقدية أهمية في إحداث تغيرات جوهرية في مستويات الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي وفي إطار آراء ماكينون وشو يمكن القول أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية ، وأن أي قصور في توفير التمويل اللازم يعتبر عائقا للنمو ويؤدي إلى آثار سلبية على الإنتاج والاستخدام وكذلك فإن التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر دعما للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية في الإنتاج والاستخدام .

لذا يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي لأي دولة ، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب للتنمية وتطوير اقتصاديات الدول ، وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وأجالها ، والاستثمارات في مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المملوكة للدولة والقطاع الخاص ، من مشاريع صناعية وتجارية وزراعية وخدمية مما يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة ومن ناحية أخرى يساهم الائتمان في تسهيل عملية التبادل التجاري ، فتتمويل الاعتمادات المستندية التي تمثل شكلا من أشكال الائتمان توفر طريقة سهلة للدفع في مجال التجارة الخارجية ، كما يلعب دورا بارزا في توجيه الاقتصاد للوجهة المطلوبة ، فهو يعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل المصارف المركزية والسلطات النقدية في التحكم والتأثير في حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد .

ويعتبر القطاع الخاص أحد القطاعات الاقتصادية في وقتنا الحالي وذلك لأهمية دوره في اقتصاديات الدول ، وقد برزت الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص بعد أن أصبح هذا القطاع وخصوصا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أحد المكونات الهامة في القطاع الاقتصادي في كثير من دول العالم . وتعود أسباب الاهتمام بالقطاع الخاص في مختلف الدول للآثار الايجابية على عدد من المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي ، التوظيف .

إلا أن هذا القطاع رغم أهميته الاقتصادية للاقتصاد الوطني لم ينل قدرا مناسباً من التمويل مقارنة بالقطاع العام خاصة في الدول النامية ، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة أهمية الائتمان لنمو القطاع الخاص من خلال دراسة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي ثم أهمية الائتمان البنكي والجهاز المصرفي في تمويل القطاع الخاص، و أخيرا أهمية الائتمان في نمو الاستثمار الخاص في الدول النامية.

المطلب الأول:العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

يساعد تحديد عوامل النمو الاقتصادي وطرق تفاعل تلك العوامل واضعي السياسات الاقتصادية على تفهم عملية النمو و بالتأثير على نتائجها، واستمر الاقتصاديون منذ زمن بعيد في اعتبار النظام المالي كأحد العوامل الرئيسية في عملية النمو الاقتصادي ، ويدعم هذا الرأي ما طرحه والترابجيهو¹ Walter Bagehot في منتصف القرن 19 على أن الوسطاء والأسواق المالية توجه النمو الاقتصادي عن طريق تجنيد رأس المال في إنشاء الأشغال الكبيرة و يتضح من هذا الرأي أن الادخار هو الرابط بين القطاع المالي والنمو، فإذا كانت هناك وحدة تستطيع تجنيد كتلة مهمة لرؤوس الأموال وتوجيهها نحو مشاريع تتطلب استثمارات ضخمة، يمكن أن ينتج عن هذا اقتصاديات الحجم، ولكن ما مصير هذه الأموال إذا لم تكن متبوعة بعمليات مراقبة لتوجيهها، ولهذا يرى جوزيف شومبتر Joseph Shumpeter أن الوساطة تدفع النمو ولكن بشروط، أن يكون²:

- ادخار عام ليس بالضرورة بنسب كبيرة.

¹ والتر باجوت اقتصادي ورجل أعمال وصحفي بريطاني ، و نائب ريس بنك ستوكي في بريطانيا ، 1826-1877 .

² Ross levine, le secteur financier est –il facteur de croissance, Séminaire de l'institut du FMI, Bulletin du FMI, N° 11, Juin 2002, P 189.

- تحديد الحاجات الخاصة بالمؤسسات.

- توجه الادخار لهذه المؤسسات.

- المراقبة لعمليات استغلال هذه الأموال.

هناك أيضا تسيير المخاطر لأن الخطر الكلي ينخفض إذا كانت الأصول موزعة على عدة وحدات مختلفة مما يشجع على الادخار، مما يدل أن الادخار ليس الرابط بين القطاع المالي والنمو، وإنما يتعلق الأمر بتوجيه الجيد للادخار لأحسن توظيف له.

ويمكن السبب النظري وراء ربط النظام المالي بالنمو الاقتصادي في أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف حاسمة لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال ما يحققه من خفض تكاليف المعلومات وتعاملات المتابعة، كما يشجع نشاط الاستثمار، وتؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي¹. وقد أكدت العديد من الدراسات من خلال نماذج الاقتصاد القياسي التي تم استخدامها على عينات من الدول المتقدمة والنامية وحتى العربية أن نماء النظام المالي يجب أن يكون سابقا لعملية التنمية الاقتصادية، فقد أكد كولد سميت Goldsmith من خلال دراسته للهيكل التمويلي والنمو لخمسة وثلاثين دولة متقدمة ونامية بأنه باستثناء الدول التي تتبع التخطيط المركزي فإن التنمية المالية هي المسار إلى النمو الاقتصادي. وهذا يعنى أن النظام المالي عامل دافع للتنمية الاقتصادية و متم لها.

كما تؤيد الأدلة التطبيقية الدور الفعال للأدوات النقدية ولتراكم رأس المال على النمو الاقتصادي، حيث أكدت أن البنوك والأسواق المالية تعزز النمو الاقتصادي، فالبلدان التي لديها أسواق مالية ذات سيولة، وبنوك متطورة حققت نموا أسرع من البلدان التي لديها أسواق مالية غير سائلة و بنوك غير متطورة، وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من التطور المالي تحقق نمو أسرع من غيرها 0,7 نقطة مئوية سنويا.

وتوضح العديد من الأبحاث أن سياسة الكبح المالي تعمل على إضعاف النمو الاقتصادي، حيث تتسبب في انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يزيد من نقطة مئوية واحدة سنويا. في حين أكدت الدراسات الحديثة، أن الأسواق المالية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال خلق السيولة النقدية، إذ تحتاج العديد من الاستثمارات إلى رأس مال طويل الأجل، ولكن المدخرين يترددون في

¹ سوزان كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 02.

التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، وتعمل الأسواق على جعل الاستثمارات أقل مخاطرة لأنها تسمح للمدخرين باسترداد مدخراتهم أو تغيير محافظهم المالية، فتشجع الاستثمار بالتوفير الدائم لرأس المال طويل الأجل بإصدار أسهم رأس المال، كما توفر للمستثمرين السيولة حيث يمكنهم سحب رؤوس أموالهم إذا ما احتاجوا إليها بسرعة عن طريق بيع أسهم قبل آجال المشروعات، فتزداد مشاركة المستثمرين إذا علموا أن بإمكانهم الانسحاب متى اقتضت ظروفهم ذلك، ويتوفر السيولة تصبح الاستثمارات أكثر ربحية وأقل مخاطرة فتساهم الأسواق في دفع عملية التنمية، وهناك نظرة مغايرة ترى أن الأسواق ذات السيولة العالية تشجع قصر النظر لدى المستثمرين وذلك لأنها تجعل من السهل على المستثمرين غير الراضين أن يبيعوا أسهمهم بسرعة، وبالتالي فهي قد تضعف التزاماتهم، إشرافهم على الرقابة وأداء الشركات.

و أثبتت دراسات تطبيقية مختلفة منها دراسة صندوق النقد الدولي¹ لأثر الأسواق المالية والبنوك على النمو كذلك دراسة أجراها صندوق النقد العربي تهدف إلى تحليل أداء مؤشر أسواق المال والجهاز البنكي واختبار علاقة الارتباط بين هذه المؤشرات ومعدل النمو في الدول العربية ، وتخلص هذه الدراسات إلى عدد من النتائج:

- أن البلدان التي لديها أسواق مالية سائلة وبنوك متطورة حققت نمو أسرع من البلدان التي لديها أسواق مالية غير سائلة وبنوك غير متطورة.
- سيولة الأوراق المالية تساعد في تنبؤ بحالة النمو الاقتصادي، حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى غير مالية (التضخم، السياسة الضريبية، الاستقرار السياسي، السياسة الخاصة بسعر الصرف، الانفتاح على التجارة الدولية....) تظل سيولة الأوراق المالية مؤشر للنمو.
- أن لدرجة سيولة الأوراق المالية تأثير أكبر على النمو مقارنة بأثر حجم تلك الأسواق فلا يكفي أن يوجد في البلد سوق مالي بل أن يكون ذلك السوق ذو سيولة كافية ليكون فعالا .
- لكل من الأسواق المالية والبنوك أثارا مستقلة على النمو، فكل منهما تقدم أنواعا مختلفة من الخدمات المالية إذا توفر الأسواق فرصا لمقايضة المخاطر وتعزيز السيولة، أما البنوك فتركز على إقامة علاقة

¹ رويس ليفين، أسواق الأوراق المالية دفعة للنمو الاقتصادي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1996، ص 07.

مع المشروعات للحصول على معلومات عن إدارتها وتعزيز الرقابة عليها، كما تساعد على تنويع المخاطر، وتوفير ودائع سائلة¹.

كما أثارت دراسات أخرى، العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والتطور المالي والنمو الاقتصادي التي خلصت إلى أنه حتى يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو، يتوقف ذلك على الظروف المحلية والقدرات الاستيعابية التي يعد التطور المالي أهمها، فيحقق الاستثمار الأجنبي المباشر النمو إذا ما تفاعلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي.

فيما نتجه أراء أخرى أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي، قد ينمو القطاع المالي استشرافا لحدوث نمو حقيقي، أو تنمو الخدمات المالية مع نمو الدخل، ومن ثم زيادة الطلب على الخدمات المالية. و نجد طرح آخر يرى أن القطاع المالي لا يبدي أي فائدة للنمو الاقتصادي، الذي يتأثر بعوامل أخرى مثل التطور التقني، ويذهب طرح آخر أن الأسواق المالية محددة بسبب الأزمات المالية، وليس بسبب أي ربط ضيق مع النمو الاقتصادي.

ويعكس الارتباط بين النمو الاقتصادي ومستوى التطور المالي على الأرجح علاقة سببية في اتجاهين، لن يدفع النمو فحسب بفعل زيادة توفر التمويل المتاح بفعل التطور المالي "الذي يقوده جانب العرض" بل من المرجح من ناحية، أن يكون تطور القطاع المالي "معتمدا على جانب الطلب" بفعل النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الدخل و المدخرات.

و خلاصة القول أن وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة المشاريع الإنتاجية، من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الخاص

اعتبر القطاع المالي عنصرا هاما في النمو، والبنوك أساسا كانت محل اهتمام الاقتصاديين منذ زمن، ففي سنة 1791 الكسندر هاميلتون السكرتير الأمريكي للخزينة كان يطرح فكرة أن البنوك هي أحسن وسيلة لم تكن موجودة من قبل من أجل توجيه النمو الاقتصادي رغم أن النشاط الاقتصادي لم يكن آنذاك بالحجم والتعقيد الذي هو عليه اليوم، ليؤكد هذا الرأي ما عرضه شومبيتر عام 1911 في كتابه نظرية التطور الاقتصادي، ومن بعده الاقتصادي الألماني هان إابرازهما لدور البنك في التنمية من خلال مساهمته في

¹ صندوق النقد الدولي، تحديات الأسواق المالية و الأداء الاقتصادي في البلدان النامية، أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 1996، ص

عملية تكوين رأس المال عن طريق خلق الائتمان، حيث يصبح رأس المال عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة، وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية الاستثمار الخاص.

لتأكد تجارب بعض الدول الأوروبية وشرق آسيا في القرن التاسع عشر الدور المهم الذي قامت به البنوك، وهذا ما أكدته الدراسات التي توالى باعتمادها أنه من ضمن أهداف السياسة الائتمانية رفع معدلات النمو خاصة في اقتصاد الدول النامية التي تتحكم فيها البنوك بينما لديها أسواق مالية ناشئة¹.

يشكل النظام البنكي مع المؤسسات المالية الوسيطة و الأسواق المالية الهيكل الائتماني و الادخاري للاقتصاد - النظام المالي-، و يقف على قمة هذا الهيكل البنك المركزي لقدرته على خلق النقود و تنظيم الائتمان و وضع السياسات الخاصة بتطوير النظام المالي عموماً، و تحتل البنوك مركزاً حيوياً في النظم الحديثة، من خلال الدور التمويلي لشتى مجالات النشاط الاقتصادي، الذي كلما نمى واتسع زادت معه أهمية ودور البنوك في تطور الدول، وتتبع حاجة القطاع الخاص إلى التمويل البنكي من عدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد وتيارات الإنفاق داخل الاقتصاد، وقد أدى هذا الوضع المستمر إلى وجود وحدات لديها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز، فظهرت البنوك لتلبية احتياج ذوي العجز بتجميع أموال ذوي الفائض وإقراضها لذوي العجز، وعمليات الإقراض التي تمارسها البنوك تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، فكلما زادت في منح الائتمان أدى هذا التأثير في حجم عرض النقود، لا يخفى ما لذلك من آثار على القوة الشرائية للنقود وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي الذي يتربع على قمة الهيكل المالي بتنظيم عمليات الائتمان باستعمال عددا من الأساليب والوسائل تمثل وسائل السياسة النقدية.

الفرع الأول: دور المؤسسات المصرفية في تمويل القطاع الخاص

الجهاز المصرفي لاقتصاد ما بالمعنى الواسع يتكون من البنك المركزي، البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية والعقارية، صناديق التوفير وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية، ويحتل البنك المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته قمة هذا الجهاز، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض والوظائف، تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي، خاصة كونها تنتشط كثيراً في تحقيق الودائع والائتمان المصرفي، يقابل ذلك بقية المؤسسات المتخصصة والتي تقدم نوعيات متميزة من

¹ السيد علي عبد المنعم، دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية للبلدان العربية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد-16، أبو ظبي، 1998، ص08.

الائتمان والتمويل المخصص لقطاعات أو أنشطة اقتصادية محددة. وبصفة عامة فإن خصائص ووظائف الجهاز المصرفي في مجموعه يختلف من بلد لآخر تبعاً لاختلاف الظروف التي أحاطت بنشأته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مستقبلاً¹.

ويمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى جهاز مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات، وهذا يعني أن هناك ترابط بين الجهاز المصرفي وعملية التنمية ذاتها، وهذا استعراض لدور كل من مؤسسات النظام المصرفي في عملية النمو الاقتصادي للقطاع العام والخاص ، إذ أنه لم يكن هناك مجال للشك حول أهمية هذا النظام في عملية التنمية وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم نمو القطاع الخاص.

أولاً - البنك المركزي

يبرز هذا الدور من خلال تمويله غير المباشر للقطاع الخاص ، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية لهذا القطاع، وقد اقتصر الحديث في أغلبية الدراسات عن دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة المصرفية والإصدار النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة ، ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم (مؤسسات مالية ، أوراق مالية...إلخ) يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بطلبات القطاع الخاص وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي، وخاصة فيما يخص تصريف الائتمان حتى لا تقع البنوك في انزلاق خطيرة مثل ما هو واقع الآن حول الأزمة المالية التي كان أحد أسبابها توجيه القروض للرهن العقاري بكثافة، ثم الإصدار المفرط لبطاقات الائتمان المصرفي، مما أدى إلى إحداث خلل في التوازن المالي وبالتالي حدوث الأزمة .

1- دور السياسة النقدية في التأثير على القطاع الخاص

يقع على عاتق البنك المركزي تطبيق السياسة النقدية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي حيث تعبر السياسة النقدية عن مجموعة الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة المعروض النقدي ، سعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة .

¹مصطفى رشدي شيحة ، المرجع السابق ، ص260.

1.1-تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على المعروض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية¹.

تعتبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية².

2.1-أدوات السياسة النقدية ودورها في التأثير على القطاع الخاص

تعتمد فعالية السياسة النقدية بشكل عام على مدى فعالية أدواتها التي تتأثر بكثير من العوامل سواء الاقتصادية ، الاجتماعية وكذا مدى تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، لذلك فإن كل أداة من أدواتها لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القطاع الخاص سلبا أو إيجابا .

ذلك أن الأهداف الذهبية للسياسة النقدية والمتمثلة في : تحقيق النمو الاقتصادي ، الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، المحافظة على قيمة العملة ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، رفع معدلات التشغيل ، والتي إذا تحققت كان لها الأثر الإيجابي على المؤسسة الخاصة من خلال تكييف إستراتيجيتها مع هذه المعطيات الكلية وبالاستفادة من الظروف الاقتصادية المحيطة المناسبة لتنمية القطاع الخاص .

ذلك أن تنمية القطاع الخاص لا يمكن تطبيقه إلا في مناخ اقتصادي يتميز بالاستقرار والتوازن من خلال إيجاد العلاقات التناعمية بين الأسواق المختلفة (سوق السلع والخدمات ، سوق النقود ، سوق العمل) .

وتأثر السياسة النقدية على تنمية القطاع الخاص من خلال أدواتها والتي تتمثل فيمايلي :

أ- **أثر سعر الخصم** : سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أدونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين³.

حسب فرضية اعتماد المؤسسة على التمويل البنكي و العلاقة بنك-مؤسسة ، ومنه فأى تعطيل في ميكانيزمات هذه العلاقة سيكون له الأثر السلبي على نمو المؤسسات الخاصة، وبناءا عليه فإن السياسة

¹ أحمد محمد مندور ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003 ، ص 53.

³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 33.

النقدية التي تهدف إلى محاربة الضغوط التضخمية تعمل على استعمال أداة سعر الخصم من خلال رفع سعره وخفض سقفه تضيقا على الكتلة النقدية مما يدفع بالبنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائنة الشيء الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية تتحمل تكاليف إضافية غير مبررة ، تضيي الصفة العكسية للعلاقة المنطقية بين سعر الفائدة i (سعر الفائدة) و r (عائد الاستثمار) فتحولها إلى $i > r$ ومنه عدم جدوى الجهود الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية مما يؤثر بالضرورة على برنامج واستراتيجية تنمية المؤسسات من حيث الأحجام عن تطبيق الأهداف التوسعية للمؤسسة ، وعكس الحالة الأولى عند حدوث حالة الانكماش النقدي، مما يستدعي إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية¹.

ب-أثر السوق المفتوح : تختلف سياسة السوق المفتوح أساسا عن سياسة سعر الخصم على مستوى الأهداف كذا على مستوى الإجراءات ، فمن حيث الهدف لايلزم البنك المركزي بشراء الديون من البنوك أما من حيث الإجراءات فلايتعامل البنك المركزي مباشرة من هذا البنك أو ذلك ، وإنما يتعامل خصيصا مع السوق النقدي أو تضيقا في منسوب النقدية .

وتبعاً لذلك فإن المؤسسة الاقتصادية تتأثر بسياستي التوسيع والتضييق في السيولة وإن كان ذلك الأثر غير مباشر ، حيث إذا وسعت كان رفع سعر الفائدة تبعاً لذلك ، ومنه رفع تكاليف المؤسسة الشيء الذي يؤدي إلى عرقلة نمو المؤسسات الخاصة ، أما إذا ضيقت الكتلة السيولة خفضت تبعاً لذلك أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى تخفيف كاهل المؤسسة من تحمل التكاليف غير المبررة وتعد هذه فرص نجاح عملية تنمية القطاع الخاص، وكمثال على تطبيق السياسة النقدية والمتعلق بعمليات السوق المفتوح حيث إذا طرحت السلطات النقدية سندات وأوراق مالية في السوق المالي بائعة إياها في سبيل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن حجم التداول السوقي ، الشيء الذي يدفع بالمؤسسة الخاصة إلى إجراء تعديل عن الإستراتيجية المالية لديها وتشتري حصتها من هذه الأوراق رفعا لعائداتها النقدية إن كانت تتمتع بسيولة فائضة عن حاجات معاملاتها اليومية ، والعكس يحدث في حالة حدوث انكماش في الكتلة النقدية حيث يتدخل البنك المركزي هنا كمشتري لتلك الأوراق طارحا للسيولة في السوق ، مما يدفع بالمؤسسات الخاصة التي تعاني من نقص السيولة النقدية أن تبيع جزء من كل أوراقها المالية لمواجهة العجز السيولي ، الشيء الذي يسمح لها بتوفير الأموال اللازمة لتنمية القطاع الخاص².

¹ عبد اللطيف بلغرسة ، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، الملتنى الدولي حول تأهيل المؤسسة

الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 29-30 أكتوبر 2001 ، ص 6 .

² عبد اللطيف بلغرسة ، المرجع السابق ، ص 7.

ج-أثر الاحتياطي القانوني :وصفه P.A. Samuelson ، بأنه سلاح قمعي موجه ضد القدرة الإقراضية للبنوك التجارية إلا أنه يمثل رافع قوي يحتم تطبيقه جزئيا بحسب الوضعية الاقتصادية خاصة في شقها النقدي .

ومنه يعلم بالضرورة آثاره السلبية والإيجابية على تنمية المؤسسة الخاصة :حيث إذا ما إحتاجت هذه الأخيرة إلى مصادر تمويلية بنكية في ظل رفع معدلات الاحتياطي القانوني مما يكبل من القدرة الإقراضية للبنك ، ويقيد الطاقة التمويلية له ، الشيء الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تغطية هذه الإحتياجات ومنه تضيق فرص نجاح تنمية المؤسسات الخاصة .

د-الأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها¹:

• **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

• **النسبة الدنيا للسيولة:** حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 80-81.

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.
- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.
- **التأثير والإقناع الأدبي:** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

1.3 - قنوات انتقال آثار السياسة النقدية

إن اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أقصى النتائج بفرض وجود علاقة متينة بين الأهداف المتوخاة وهذه الأدوات، وهذا يحيل إلى النظريات الاقتصادية وإلى القوانين التي تعدها حول المنظومة الاقتصادية والتي تخبر عن الميكانيزمات أو قنوات نقل الدوافع النقدية إلى الاقتصاد. ومن المهم أن يدرك أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية وخاصة أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية، كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد والتي اتخذوها عن طريق استعمال الأدوات، لكي يتمكنوا من التأثير على الاقتصاد ومن ثمة إنجاز أهدافهم النهائية¹:

أ- **قناة سعر الفائدة:** على الفرض القائل بأن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، مما يدفع أسعار الفائدة الحقيقية في سوق النقد إلى الانخفاض ، ويؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم زيادة الطلب الكلي و الناتج .

¹البنك المركزي المصري ، مفاهيم مالية ، العدد الثاني ، مصر ، 2000 ، ص1.

وتتمثل أحد السمات الهامة لهذه القناة تأكيداً على أن أسعار الفائدة الحقيقية - وليست الاسمية - هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمستثمرين. كما أن الأثر الأكبر على الإنفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل.

ب- قناة توفر الائتمان :

فتشير إلى أن حجم الائتمان يلعب دوراً مؤثراً في وضع السياسة النقدية المصرفي بسبب علاقته الوطيدة بالإنفاق الكلي وتوجد قناتان أساسيتان لنقل أثر السياسة النقدية من خلال عمل أسواق الائتمان، هما:

الأثر على توفر الائتمان المصرفي، والأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة .

حيث الأثر على توفر الائتمان المصرفي نجد أن إتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياطيات والودائع لدى البنوك ، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي .وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري ، وربما الاستهلاكي أيضاً، و بالتالي يزيد الناتج الإجمالي . ويكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي عادة ما لا يتوفر لها أية مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي¹ .

كما يمكن للسياسة النقدية أن تنتقل من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة أسعار الأوراق المالية ، مما يزيد من صافي ثروات شركات قطاع الأعمال والقطاع العائلي ،أي يحسن من مراكزهم المالية ، ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، فيزيد الطلب الكلي والناتج . وفي نفس الوقت، فإن هذه السياسة التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، مما يزيد من التدفقات النقدية للشركات، فتتحسن مراكزها المالية ، و لكن من جهة أخرى يلاحظ أن تراجع أسعار الفائدة الاسمية قد يؤثر سلباً على ميزانيات القطاع العائلي.

ج- قناة سعر الصرف :

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف، تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

¹ البنك المركزي المصري ، المرجع السابق، ص 2.

ثانيا - البنوك التجارية

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة ومركزية في الاقتصاد الوطني وأهم ما يلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للاقتصاد وهي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد والقطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة والقروض التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي لذلك فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من المتطلبات الضرورية لسلاسة اشتغال الاقتصاد نفسه وديمومة استقراره وإمكانية تحقيق أغراضه¹، وقد أحتل الإقراض الذي تقدمه البنوك التجارية دورا هاما ومتزايدا في عملية التنمية في سائر النظم الاقتصادية لاتساع نطاق قدراتها على خلق النقود ولهذا فان حجم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الاقتصادية.

ويجب التذكير أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ليست بالحدود وإنما تتوقف على عوامل ترتبط بقرارات السلطة النقدية والوحدات الاقتصادية التي يؤثر سلوكها على عملية الائتمان ذاتها وعلى خلق الموارد النقدية بالإضافة إلى تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بعوامل الأمان والسيولة والربحية. كما أن قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان (نقود الودائع) يعني أن قدراتها على التمويل لاتتحدد فقط بحجم ما يوضع لديها من ودائع حقيقية (ودائع نقدية)، والتي يطلق عليها تحليلا الودائع الأصلية أو الأولية بل تتحدد كذلك بالودائع الثانوية التي تخلقها والمسماة بالودائع المشتقة والتي تتولد نتيجة قيام البنوك التجارية بوظيفتي قبول الودائع والإقراض منها²، ويأتي هذا الخلق لكون إيداع النقود القانونية لدى البنوك التجارية وكون المسحوبات على الودائع لدى هذه البنوك بشكل نقود اعتيادية لاتشكل إلا جزءا من الودائع لديها، يجعل في مقدرة البنوك التجارية أن تستخدم احتياطيها نقديا جزئيا ونسبيا لخلق ودائع أكبر حجما مما يؤدي إلى ما يسمى خلق الائتمان، وهذا معناه خلق قوة شرائية جديدة تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة العامة والخاصة.

تتباين البنوك التجارية في شكل السياسات الإقراضية في ضوء فلسفة الدولة الاقتصادية، وعلى العموم فإن البنوك التجارية ومنها الجزائرية لازالت تعمل في إطار المبدأ التقليدي لها والذي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل القصير الأجل، لكونه التمويل الذي يحقق للبنوك ربحية مرتفعة فضلا عن أن هذا

¹ K.G. Shekhar , **Banking, Theory and Practice** , Law and Foreign Exchange 7th , Ed.; New Delhi : Vikas house, 1982 , p20.

الشكل من التمويل يمكن تصفيته عند الحاجة باعتبار أنه عادة ما ينظر إلى الائتمان القصير الأجل الذي تقدمه البنوك التجارية بكونه ائتمان ذو تصفية ذاتية، لأنه يستخدم في تمويل رأس المال العامل الذي يكون بطبيعته ذات تصفية ذاتية ، وهذا الأسلوب يعرف بالأسلوب الانجليزي الذي اعتمده العديد من النظم المصرفية . و يدعى الأسلوب الانجليزي بنظرية القروض التجارية ، وجوهر هذه النظرية أن معظم الموارد المالية للبنك التجاري مصدرها الودائع الجارية ، وأن متطلبات السيولة والسلامة لحماية هذه الودائع يستوجب أن تقتصر نشاطات البنك على العمليات المصرفية الخالصة وهي قبول الودائع واستثمارها استثمارا قصيرا الأجل ، ولهذا سميت بنظرية القروض التجارية لأنها تدعو إلى ضرورة توظيف موارد البنك في أصول تتمتع بسيولة ذاتية، ويقابل هذا المنهج أسلوبا آخر يعرف بالمنهج الأوربي والذي كان له أثرا قويا في التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو اتجاه البنوك التجارية نحو الائتمانات الاستثمارية طويلة الأجل للصناعة والإنشاءات والزراعة والنقل ، مع الإشارة إلى أن اختلاف البنوك التجارية في ذلك لا يرجع إلى مجرد اختلاف الفلسفة المصرفية فقط وإنما أيضا إلى عوامل اقتصادية متعددة تمثل مستوى النمو الاقتصادي وحجم الطلب على الائتمان المصرفي ونوعه والقدرة في تعبئة المدخرات ودرجة نماء السوق المالية ، وهناك تطور آخر هام إلا وهو قيام البنوك التجارية بتقديم القروض المسوقة بما يتماشى مع ضخامة حجم المشروعات حاليا كنتيجة للتطور الهائل في وسائل الإنتاج الحديثة ، ومن هنا كان لابد من تقديم قروض ضخمة ولأجل أطول وبأسعار فائدة معومة وبعمولات تختلف عن عملة بلد المقرض أو المقرض أو كلاهما ، لذلك نشأت الحاجة إلى اشتراك مجموعة من البنوك في تقديم هذه القروض وتتنوع القروض.

ثالثا - البنوك المتخصصة:

عادة ما تحجم البنوك التجارية عن استخدام مواردها في قروض طويلة الأجل ، وتكتفي بالقروض قصيرة أو متوسطة الأجل ، حيث لم تعد هي المؤسسات الوحيدة القادرة على إعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة في الاقتراض ، كما أنها لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخار ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى وجود نوع معين من البنوك ذات الطبيعة التخصصية، التي تتولى عملية الإقراض الطويل الأجل ، وتقوم بمنح الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية¹، ورغم أن هذه البنوك لا تهدف إلى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق النقود الائتمانية أو ما يسمى بنقود الودائع كالبنوك التجارية ، إلا أن أهميتها في عملية

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص227.

نمو القطاع الخاص تكمن من خلال ارتباطها المباشر بتمويل النشاطات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل ، ولأهميتها هذه سميت هذه البنوك في كثير من الاقتصاديات بنوك التنمية ، وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك بأنها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة ، كما تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية ، ونظرا لما تواجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع ، فإنها غالبا ما تلجأ إلى تقديم الائتمان القصير الأجل وممارسة بعض العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية ، ورغم أن هناك اختلاف حول ممارسة البنوك المتخصصة لهذا النشاط إلا أن هناك رأي آخر يدعو هذه البنوك إلى الدخول في ميدان التمويل القصير الأجل وممارسة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية وقد تبنت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة هذا الاتجاه واعتبرته من التطورات الهامة المتوقعة لنشاط البنوك المتخصصة خلال الثمانينات في غالبية الاقتصاديات.

الفرع الثاني: تمويل القطاع الخاص في الدول النامية

في ضوء السياسات المالية والنقدية المتبعة حاليا في الدول النامية والتي ترمي إلى التكيف مع مستويات أقل من العائدات النفطية ، كان من الطبيعي أن تزداد أهمية الدور الذي يؤمل من القطاع الخاص به في النشاط الاقتصادي في تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل القومي ، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تسعى السلطات إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للقيام به ، إلا أنه في ظل التطورات في أوضاع المالية العامة ، أصبح على القطاع الخاص اللجوء إلى السوق لسد حاجياته التمويلية المتنامية .

وهكذا يتضح أنه أصبح للقطاع الخاص احتياجات تمويلية متنامية للقيام بالدور المطلوب منه في هذه المرحلة في تفعيل النشاط الاقتصادي ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات و إعادة هيكلتها ، ولسد الاحتياجات تبرز أهمية دور البنوك والبورصة لتوفير التمويل في صورته المطلوبة¹.

لقد صار معروفا أن مشروعات القطاع الخاص تساهم مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول النامية و المتقدمة على السواء لما تطلقه من إبداعات و إبتكارات جديدة ، حيث يمكنها تقديم مجموعة من السلع والخدمات قد تكون أحيانا أجدر وأرخص من بعض السلع التي يصعب على المشروعات العامة تقديمها .

¹ صلاح الدين السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ، 2002، ص20.

ولقد لعبت البنوك دورا هاما في توفير احتياجات القطاع الخاص أثناء الفترة التي كانت أنشطته تتمحور حول التجارة ، وفي المرحلة الحالية والتي توسعت فيه أنشطة هذا القطاع وأصبح مدعوما خلالها بدور رئيسي في الإنتاج والتصدير أصبحت إمكانية سد احتياجاته التمويلية مرتبطة بإنشاء وتطوير البنوك وأسواق الأوراق المالية لاستقطاب التمويل الطويل الأجل ، وبعد ضعف الأسواق المالية أو غيابها أحيانا من الأسباب الأساسية لتدني حجم الادخار وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي فإن هذا العجز يمثل سببا جوهريا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، والتي طالما بررت بعجز الادخار المحلي.

في هذا الصدد تشير إحدى الدراسات للبنك الدولي سنة 1999 إلى أن معدل الادخار في البلدان العربية بلغ نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 23.3% على مستوى العالم وبنحو 26.5% على مستوى الدول النامية ، أما بالمبالغ فقد بلغ حجم الادخار المحلي للأقطار العربية مجتمعة نحو 115.7 مليار دولار في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي قد بلغ 622 مليار دولار¹.

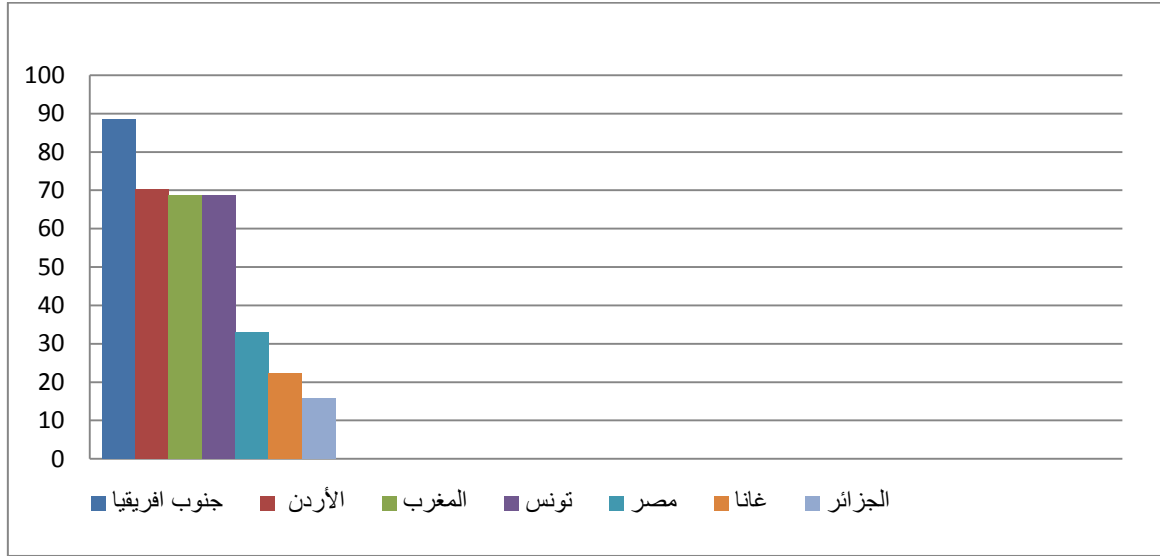
وبالمقابل تشير الدراسة أن حجم إجمالي استثمارات الدول العربية لنفس السنة قد بلغت 134.4 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ، وبذلك تكون فجوة ادخار - استثمار سالبة بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو 18.37 مليار دولار أمريكي باعتبار المبالغ ، وعليه فإن الأنظمة المالية القائمة في الدول النامية تعتبر من أضعف الأنظمة في دول العالم بحيث ينعكس ضعف هيكله هذا النظام وعدم كفاءته في مؤشرات أداء الوساطة المالية وارتفاع الفوارق في أسعار الفائدة (بين الإيداع والإقراض) وتعكس الفوارق الكبيرة بين أسعار فوائد الاقتراض وأسعار فوائد الودائع وتدني الربحية في أوساط البنوك تعكسان عدم اهتمام البنوك لمنح القروض أو حشد الودائع.

والشكل رقم (7) يوضح تطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي في

بعض الدول النامية :

¹ رديم حسين ، دور الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر ، سكيكدة ، 09-10/12/2003، ص.5.

الشكل رقم (7) : القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية سنة 2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي .

إن ما يميز به القطاع المصرفي في بعض الدول النامية تركيز التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعدد محدود من المنشآت والمجموعات كما أن عدم وجود إمكانيات للحصول على قروض من مصادر تمويل رسمية تظل مصادر التمويل الخاصة وغير النظامية (غير الرسمية) هي المصادر الوحيدة التي تلجأ إليها الغالبية من المنشآت الخاصة ، وفي الغالب عادة ماتكون موارد المنشآت الذاتية في إطارها الداخلي المصدر الوحيد لما تحتاجه من التمويل القصير الأجل ثم من الأهل والأصدقاء .

الفرع الثاني: مواجهة مشاكل تمويل القطاع الخاص في الدول النامية

تشير التقارير والدراسات الخاصة بتجارب البلدان في مشاكل تمويل القطاع الخاص ،أنها لم تختلف في جوهرها وإن اختلفت في بعض الشيء في تفاصيلها من خلال الممارسات العملية واتضح أن مواجهة مشاكل التمويل القطاع الخاص تمت عن طريق مؤسسات جديدة لها سياسات جديدة غير تقليدية ودعم مالي من الحكومات وكذلك بمساعدة من هيئات ومؤسسات دولية.

وقد اتخذت مواجهة مشاكل التمويل في البلدان النامية إتجاهين رئيسيين¹:

- **الإتجاه الأول:** نحو تنمية مصادر التمويل عن طريق المشاركة وهو اتجاه لم يكن ظاهرا إلا في بعض الحالات ،وهذا راجع إلى عدم وجود صيغة جديدة وملئمة لكيفية المشاركة ، أما اللجوء إلى سوق رأس المال للتمويل عن طريق الأسهم والسندات فلم يكن في الحسبان أو لم يكن مجديا لأن معظم البلدان

¹ أحمد عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية ، الجزائر ، 1996، ص70.

النامية تفتقر إلى أسواق مالية منظمة وناضجة وربما تفتقر إليها إطلاقا ، وحتى في حالة وجود سوق مالية ومنظمة فلا بد من تدخل طرف ثالث لضمان الأوراق المالية أو لتحمل مسؤولية تسويقها .

• **الاتجاه الثاني** : وهو اتجاه نحو تطوير التمويل القائم على الإقراض بفوائد على أساس التسهيل في الائتمان المقدم للصناعات الصغيرة ، بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لها بفترات إعفاء وبأسعار فائدة منخفضة ، بالإضافة إلى عدم التشدد في الضمانات وتحمل الانخفاض في الفائدة في حالة التضخم وتحمل أعباء ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في حالة التمويل الخارجي (وفي حالة خاصة جدا كانت هناك تسهيلات أخرى مثل مافعلته الهند في اقتصار إنتاج سلع معينة على قطاع الصناعات الصغيرة والتكفل بشرائها من طرف الحكومة بأسعار مدعمة) .

إن عمل البنوك وأهميتها في تطوير القطاع الخاص لا يقتصر على التمويل فقط بل يمتد إلى تقديم دراسات للجدوى ، وكذا إمداد المعلومات للمستثمرين على الأسواق الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية لهذا القطاع ، و إن تحقيق ازدهار للقطاع الخاص يستلزم دعمه ومساندته من جانب قطاع مصرفي ومالي سليم في سياق مؤسسي محدد وبصفة خاصة فإنه يجب إدارة السياسة الائتمانية بطريقة مرنة وأن تواجه بحسم نحو مكافحة التضخم .

كذلك يجب أن تكون أسعار الصرف وأسعار الفائدة على قدر الإمكان وتعكس الاختلافات الدورية الداخلية ، في حين تظل مرتبطة بظروف السوق الدولية¹ .

وفي الدول النامية يعتمد نجاح السياسة النقدية على وجود بنك مركزي مستقل كلية عن أي ضغط سياسي ، فضلا عن هذا فإنه نظرا للدور الكبير الذي تقوم به العمليات المصرفية في تجميع المدخرات وتمويل النشاط الاقتصادي ، فإن الأمر يقتضي مسانبتها بإطار تنظيمي محكم ثابت يفى بثلاث معايير :

- حرية العمل التي تستبعد أي تدخل من جانب القوى السياسية في توزيع الائتمان .
- وضع و الالتزام بتطبيق معايير بنكية للنهوض تماثل تلك المستخدمة دوليا .

¹ أحمد عبد الرحمان يسري ، المرجع السابق ، ص 71 .

خلاصة الفصل:

1- يعبر المعروض النقدي عن تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة ويتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة الصادرة عن الخزينة بالإضافة إلى نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية .

2- ينقسم المعروض النقدي حسب درجة السيولة إلى مجتمعات، فهناك المجمع M_1 الذي يضم الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة والودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية بالبنوك وحسابات الشيكات البريدية. وهناك المجمع النقدي M_2 الذي يضم M_1 بالإضافة إلى حسابات الادخار، وهناك M_3 الذي يضم M_2 بالإضافة إلى الحسابات لأجل، والسندات غير قابلة للتداول والأسهم والحصص والتوظيفات النقدية وكما أن هناك M_4 التي تشمل M_3 بالإضافة إلى أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات وسندات الخزينة القابلة للتداول التي تكون بحوزة الأعوان غير الماليين، ويعتبر المجمع M_3 سيولات الاقتصاد.

3- مقابلات الكتلة النقدية تعتبر مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي تكون سبب في إصدار الكتلة النقدية، فمقابلات الكتلة النقدية تتمثل في النقد الأجنبي ، والائتمان الداخلي سواء الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني عن طريق البنوك التجارية ، و الائتمان أوالتسيقات إلى الخزينة .

4- جاءت النظريات النقدية لتفسير دور وتأثير النقود على الحياة الاقتصادية وعلى العملية الإنتاجية خاصة على الاقتصاديين الخواص ذلك أنها نظريات تقوم في أغلبها على الفكر الليبرالي القائم على اقتصاد السوق فالنظرية التقليدية ربطت بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار في الأجل الطويل بدون تأثيرها على النشاط الاقتصادي مما يعني حيادية النقود حسب رأيهم فالتوازن يحدث بصورة تلقائية من خلال قوى العرض، أما النظرية الكنزوية فإنها تقرر بتأثير العرض النقدي على الحياة الاقتصادية حيث أن التغيير في العرض النقدي بالزيادة أو النقصان سوف يؤثر على مستوى سعر الفائدة وسعر الفائدة بدورة سيؤثر على القرار الاستثماري و بالتالي التأثير على القطاع الخاص أما فريدمان فأقر أن تأثير العرض النقدي من خلال تأثيره على حجم الودائع وبالتالي زيادة السيولة وزيادة الائتمان المقدم لرجال الأعمال والمستثمرين .

5- بالنسبة للنظريات التقليدية يعتبر سعر الفائدة تكلفة وبالتالي يدخل في تحديد ربحها ومن هنا يعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الاستثمار الخاص حيث تقر هاته النظرية العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والاستثمار الخاص .

6- لم تلق النظريات النقدية التقليدية والكنزية قبولا في مدى ملائمتها مع الظروف الاقتصادية والمالية للدول النامية لذلك برزت إلى الوجود نظريات نقدية حديثة حاولت تفسير دور تحرير أسعار الفائدة التي تبنتها العديد من الدول النامية من خلال عملية التحرير المالي و إلغاء نظام أسعار الفائدة السالبة وإلغاء تخطيط الائتمان.

7- حسب نظريات التحرير المالي فإن زيادة أسعار الفائدة على الودائع يزيد من تدفق الأرصدة المتاحة للاستثمارات الجديدة حتى لو تمت إعاقة الاستثمارات القليلة الإنتاجية إذا تم رفع أسعار الفائدة من المستويات المنخفضة حيث يتم التحكم بشدة في تخصيص القروض وبالتالي تمويل الاستثمارات الأكثر كفاءة .

8- تساهم البنوك في عملية نمو القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة من خلال توفير الائتمان وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وأجالها ، والاستثمارات في مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المملوكة للدولة والقطاع الخاص، من مشاريع صناعية وتجارية وزراعية وخدمية.

الفصل الثالث:

تطور القطاع الخاص في

الجزائر خلال الفترة

(1990-2012)

تمهيد :

إن عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تتطلب اهتماما أكبر بالقطاع الخاص، نظرا للدور الفعال الذي يؤديه موازاة مع القطاع العام بالنظر للظروف التاريخية، السياسية والاقتصادية التي عاشتها الدول النامية والتي تعيشها حاليا جعلتها تابعة للدول المتطورة، كما أن هيئات التمويل الدولية كانت تدفع وتشجع الدول النامية على فتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة فيما تشهده هذه الدول من تغييرات تصب في إعادة الهيكلة التي يشكل التحول إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص أبرز خصائصها.

ومنذ الثمانينات وخاصة في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، فإن الإصلاحات الاقتصادية تحولت إلى موجة عالمية تركز على تقليص دور الدولة إلى أبعد الحدود، وباعتبار الخصوصية كعنصر من عناصر الإصلاحات الاقتصادية، فهي تحتاج إلى أسلوب مناسب لإدارته بنجاح.

ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ليكون البديل المفضل للتخلص من الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وأين تم وضع تنظيم اقتصادي جديد تضبط فيه العمليات الاقتصادية بواسطة آليات السوق، ويعتمد هذا التنظيم على التقليل من تدخل الدولة، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ، كما تسعى الجزائر كونها حديثة التجربة في ميدان الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى توفير شروط ومناخ ملائم لتبني هذه التجربة ، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على عوامل ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر من خلال المبحث الأول ، وعلى دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي من خلال المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فسنحاول تحليل مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع .

المبحث الأول: عوامل ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل وتحولات عميقة والتي ساهمت في إحداث تغييرات جذرية وكانت سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق، ولم يكن القطاع الخاص بمنأى عن هذه التحولات حيث ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في بروز وتطور القطاع الخاص في الجزائر إلى أن وصل إلى المكانة التي وصل إليها الآن ضمن الاقتصاد الوطني وقد مر بعدة مراحل وهذا ماسنتطرق إليه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: عوامل ظهور القطاع الخاص

نظرا للنتائج السلبية التي حققها القطاع العام في الجزائر، عملت الحكومة على التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص أو محاولة إعادة النظر في تسيير وتكوين المؤسسات العمومية في الجزائر .

وزيادة على النتائج التي تم تسجيلها فان لعوامل أخرى داخلية وخارجية فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

ويمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى فتح المجال للقطاع الخاص إلى فرعين :

الفرع الأول: الأسباب والدوافع الداخلية

من الأسباب الداخلية التي عملت على ظهور القطاع الخاص في الجزائر :

أولا -الخلل في تسيير الموارد البشرية والمادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية:

إن التجربة قد أوضحت جليا أن استراتيجية التنمية الاقتصادية منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى الثمانينات قد أثبتت إخفاقها التام . ومن مبادئ هذه الإستراتيجية في تسيير المؤسسات العمومية والتي تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تعاني الصعوبات والعراقيل في تحقيق تنميتها ويمكن ذكر أهم النقاط التالية¹:

¹ Chérif Chakib ,Privatisation de l' entreprises publique , économique Algérienne ,revue économique n 3 ,Alger ,Mai 1996 , P14.

- كان القطاع العام موجها أساسا إلى القطاعات الصناعية الكبيرة والتي كان ينظر إليها أنها الحل في تنمية الاقتصاد .

-كان ينظر إلى المؤسسات العمومية على أنها الوسيلة لخلق مناصب شغل وتوفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين.

كل هذا ولم يتحقق ما كان يراد منه ، بسبب السياسة الاشتراكية والبيروقراطية المتخذة آنذاك من اتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية لتسيير المؤسسة العمومية ، وهذا أدى بهذه الأخيرة إلى أن تعيش اختلالا ماليا وضعف استغلال لطاقتها الإنتاجية.

وكذلك يجب أن لا ننسى أن المؤسسة العمومية في ظل سنوات التخطيط المركزي كانت تعتبر كأداة استجابة لمطالب السلطات السياسية في تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية ، إضافة إلى هذا توقف المؤسسات عن دفع مستحققاتها ، وبالتالي وجدت الدولة والقطاع العام في حالة إفلاس وتقهقر وبالرغم من أنها كانت ملكا للدولة ، ولكن بسبب زيادة أعباء هذه الأخيرة ونقص مواردها المالية (بسبب تدهور أسعار النفط) ، فاقنتعت أو أجبرت الحكومة على إتباع سياسة التطهير كوسيلة لحل المشاكل المالية للقطاع العام¹.

وكان لغياب نظام الحوافز في مستوى الحلقة الإدارية العليا الأثر الكبير على المردود الذي يقدمه العمال والموظفين ، ويرجع السبب من غياب الحوافز إلى السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة ، حيث أن الإيرادات العامة للقطاع العام إن وجدت تعود للدولة وكما أن أي نفقات إضافية أو خسارة من العمليات التي تتحملها الدولة ، وهذا ما يختلف جذريا عن السياسة المطبقة لدى مالكو الرأس المال في القطاع الخاص ، ولأن المؤسسة العمومية تعطي للموظفين والعمال راتب محدد بالرغم من أن تكون هذه الأخيرة قد حققت ربح أو خسارة ، فالعامل أو الموظف أصبح لا يهتم بما ستحققه المؤسسة التي يعمل بها من زيادة أرباح أو تخفيض الخسارة ، مادام أنه في نهاية كل شهر يتحصل على راتبه ، و هذا ما أدى بالعمال إلى الإهمال والتسبب واللامبالاة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة.

ثانيا-عجز ميزانية الدولة :

إن العجز و الاختلالات المتكررة في ميزانية الدولة ، والتي أصبحت حالة عادية ومتكررة ابتداء من سنة 1986 وهو التاريخ الموافق لانخفاض أسعار النفط ، حيث وبسبب هذا الانخفاض في الإيرادات

¹ Hocine Benissad ,**restructuration et reformes economique** , Alger ,(1979-1993) ,P175.

النقدية ، انخفضت الإيرادات العامة للدولة مقابل ارتفاع النفقات العامة ومنها زيادة الإنفاق العسكري وارتفاع خدمة الدين العمومي والتضخم ومعدلاته المتزايدة وارتفاع الكتلة النقدية وخاصة أن هذا الارتفاع كان لا يواكبه تطور في مستوى الإنتاجية ، وبالتالي يحدث لا توازن في الاقتصاد الوطني حيث أن الكتلة النقدية تضاعفت حوالي 70 مرة بين 1966 إلى سنة 1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعف في نفس الفترة 27 مرة فقط.

وهذا العجز المحقق على مستوى ميزانية الدولة ، أجبر الدولة على تغيير سياسة القروض البنكية فالدولة لم تستطع منح قرض للمؤسسات العمومية كما في السابق و هذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقيائها يفترض منها أن لاتمول إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارية ذات الجدوى والفعالية.

ثالثا - العجز في تمويل الاستثمارات :

مع زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي ، وتشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق ، أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وزادت تعاضم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات ، وأمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد ، أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطائها المزيد من التسيقات ، والنتيجة كانت تقاوم في عجز المؤسسات لدى البنوك.

وإن الأوضاع المالية الغامضة لدى المؤسسات العمومية وعدم وجود مخططات تمويل الاستثمار والإنتاج ، لم تتح بجزء منها في إقامة أدوات لتحليل مردودية المؤسسة على مستوى النظام المالي ، بل عرقلت تطبيق السياسة المالية بوصفها أداة توجيه وتحضير ومراقبة نشاطها¹.

أما فيما يخص الأسباب الداخلية الأخرى التي دفعت بالدولة لأن تنادي بضرورة خصوصية القطاع العام يمكن ذكر أهمها:

- اعتماد الجزائر على نوع واحد من الإنتاج منذ بداية الاستقلال وهو البترول ، وما سبب لها من عراقيل أثرت سلبا على ميزان المدفوعات وعلى معدل احتياطي العملة الأجنبية ، حيث أن إيرادات

¹صافي عبد القادر ، إشكالية خصوصية القطاع العام في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1، 1995 ، ص 119.

- الجزائر من العملة الصعبة متوقف أساسا على ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول ، وهذا ما أدى بالاققتصاد الجزائري إلى أن يصبح هشا؛
- أما السبب الآخر فهو ضخامة المؤسسات العمومية وتكاثر مهامها من إنتاج إلى توزيع وتسويق وتسيير ؛
 - تحكم الدولة في سياسات التوجيه وتسيير الاقتصاد من أجل تحضير وتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت في تطبيق منهجيتها على المؤسسات العمومية ، وهذا ماجعل المؤسسات تتوجه نحو تحقيق أهداف سياسية واجتماعية عوض اقتصادية ؛
 - فشل القطاع العام في تنويع صادراته ، وكذلك فشله في إحلال الإنتاج الوطني محل الاستيراد لتلبية حاجيات الاستهلاك من السلع والخدمات ؛
 - عدم فعالية السياسات والبرامج التنموية المطبقة والمعتمدة منذ الاستقلال.

الفرع الثاني: الأسباب والدوافع الخارجية

يمكن تلخيص الأسباب الخارجية إلى ما يلي :

أولا- أزمة انخفاض أسعار البترول وأزمة المديونية :

إن الارتفاع الذي شهده سوق المحروقات خلال الفترة (80-85) أين بلغت أسعار البترول ما بين (34-40) دولار للبرميل لم يستمر طويلا بسبب الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول الخام و الغاز بحوالي 50% و 20 % على التوالي، و تعرض الاقتصاد الجزائري لإنخفاضين متتاليين: انخفاض سعر البترول و سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تقوم به الصادرات الجزائرية.

و باعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل تقريبا 95 % من إيرادات الصادرات و أن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة من 14.0 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40 % سنة 1986 و 31 % سنة 1987، و 42% سنة 1988¹ ، و الجدول أسفله يوضح تطورات إيرادات الصادرات (80-90).

¹ Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N°39, Algérie , 1997, p (23-34) .

جدول رقم(6): تطور إيرادات الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980-1990)

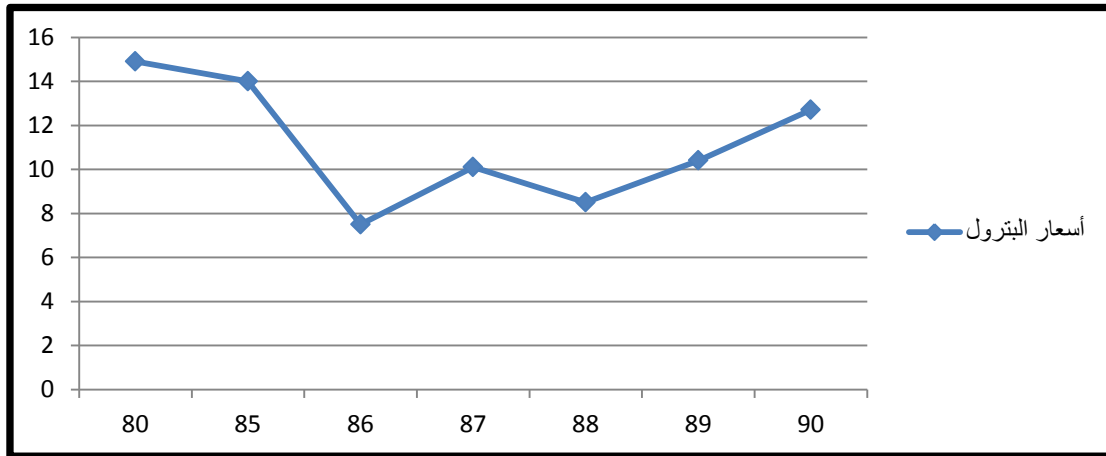
الوحدة: مليار دولار

السنوات	80	85	86	87	88	89	90
إيرادات الصادرات	14.9	14.0	7.5	10.1	8.5	10.4	12.7

Benissad.M.H, Reformes et restructuration économiques, op. Cit, p.217

و يمكن تمثيل هذا التطور لإيرادات الصادرات من المحروقات في الشكل البياني أسفله :

شكل رقم (8): تطور إيرادات الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980-1990)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (6).

وتبعاً لذلك انفجرت أزمة مدفوعات حادة و عرفت المديونية الخارجية تزايداً مستمراً و سريعاً من 20.5 مليار دولار أمريكي سنة 1986 إلى 24.6 مليار دولار سنة 1987 ، بعدما كانت 14 مليار دولار سنة 1984، و انتقلت نسبة خدمة المديونية من 50% إلى 75% سنة 1988.

و يعود هذا النمو في حجم الديون إلى النمو السالب للناتج الداخلي الخام الذي ميز النصف الثاني من سنوات 1980، و تدهور سريع لملاءة الجزائر في السوق المالي الدولي، و بالنسبة للتوازنات الداخلية سجل عجز مالي بـ 14 مليار دج في قانون المالية لسنة 1986 بعد الفائض المسجل سنة 1985، و عجز في ميزانية سنة 1987 بـ 12 مليار دج ، والجدول الموالي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1991-1995 .

الجدول رقم (7) : تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1991-1995 :

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.636	25.886	25.024	25.585	31.7
ديون قصيرة الأجل	1.23	0.792	0.7	0.636	0.7
المجموع	27.875	26.678	25.724	29.486	32.400

Source :M.cainouch ,De la dynamique d'insertion economique au marché mondials pays de l'Afrique

du nord ,la revue de GENEAP ,Alger ,1999 ,P80.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ الارتفاع المتزايد لحجم المديونية ، وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الوضعية المثيرة للقلق تدل على الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تحويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك .

وترجع أسباب تفاقم أزمة الدين في الجزائر إلى ¹ :

- توجيه نسبة من الديون لتمويل العجز من الميزانية للدولة ولتمويل برامج استيراد سلع استهلاكية وخاصة المواد الغذائية ؛
- تمويل هياكل أساسية ضخمة تزيد في أحجامها عن حاجة الاقتصاد الوطني .

لقد كشفت الصدمة البترولية لسنة 1986 مدى هشاشة البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر فاققتصاد المديونية كمنط في التمويل، والذي كان يعتمد بصورة أساسية على دورة الربح البترولي منذ تأميمات 1971، وهو ما سمح للجزائر آنذاك باكتساب قدرة على تسديد مدفوعاتها باتجاه الخارج، هذا الربح البترولي الذي أضحى مهما خاصة بعد 1973 سمح كذلك بإنجاز استثمارات ضخمة لفائدة كل المجتمع.

إن أزمة المدفوعات الناتجة عن السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 تخفي ورائها أزمة هيكلية وردة فعل السلطات العمومية هو محاولات التصحيح الذاتي منذ 1988، هذه المحاولة كانت متدرجة و يلفها التردد، و كان الهدف هو تجنب حلولاً مفروضة من الخارج لا تخدم المصلحة الوطنية.

¹ بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص171.

ولكن مع ذلك يمكن القول أنه منذ 1988 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام و القطاع الخاص، و كانت رغبة الحكومة الجزائرية هو التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة، و ترجم ذلك بصدور العديد من القوانين، الأوامر و المراسيم و القرارات التي تمس كل جوانب اشتغال الاقتصاد الوطني.

ثانيا- دور الهيئات العالمية¹ :

أدى تناقص موارد دول الجنوب من العملات الصعبة مع استمرار خدمة الديون الكبيرة إلى تدهور اقتصادي شامل تحملت المشروعات المملوكة للدولة خسائر فادحة في رأس المال الثابت والتشغيلي بجزء محدود من الطاقة المركبة بسبب تعذر استيراد مستلزمات الإنتاج ، و بدأت خسائر تلك المشروعات في التزايد فاستندت إليها القوى الرأسمالية الخارجية والمحلية في شن حملة تنديد بالقطاع العام وأعبائه وقصوره وسوء إدارته ، هذا أدى إلى دخول صندوق النقد الدولي (FMI) بالشركات المتعددة الجنسيات بغرض الاستيلاء على أي وحدات إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، ولو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع العام، ولكن تم أكثر من ذلك بتقليص دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية حتى لا يتدخل أي أحد في نشاطها سواء في الداخل أو في الخارج ، وقد كتب رئيس البنك الدولي "Wolfensohn James" مقالة سنة 1996 قال فيها " إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية ، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا ، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو والتشغيل ، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشة بفضل حرية حركية آليات السوق" .

إن ما يطالب به الغرب وحتى المنظمات المالية الدولية هو اقتصاد السوق من نوع يختفي فيه دور الدولة في التنمية وهذا حتى لا تكون عقبة في سبيل سيطرة رأس المال الأجنبي أو فرض أنماط استهلاك لا تتفق مع إمكانيات البلاد الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية ومع تزايد حدة الأزمة من تدهور في الأوضاع الاقتصادية وتفاقم في المديونية و ما صاحبها من مؤشرات اقتصادية أخرى واجتماعية،أدى بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي وطلب عونه والإذعان لكل شروطه ، من انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية ومنح ريادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بما يوافق من حرية في الاستثمار و ضمانات مرافقة لها.

¹إسماعيل صبري عبد الله ، الصندوق وآليات السوق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 137 ، لبنان ، 1990 ، ص80.

وابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية -صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير-، من أجل الحصول على تمويلات من البنك الدولي تسمح لها بتغطية الإصلاحات هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة ، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية :

- **الاتفاق الاستعداد الائتماني 1989 :** لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) في إطار اتفاق ستانداي (STAND BY) ، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990¹ .

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية و لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988 ، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة² .

• **الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991**

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990 ، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 ، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 16 مليار دولار لسنتي 1990 وقد وزع هذ

¹ الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة ، الجزائر، 1996 ، ص3 .

² قدي عبد المجيد ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري - ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص 259.

القرض أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى :

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- إصلاح النظام الجبائي؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع .

وكإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 إلى تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة كانت الجزائر تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

• اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي¹:

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيللة الصادرات سنة 1994 ، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993 ؛

- الاختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم) ؛

- عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر ب76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

¹ دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005، ص 376.

ولقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول مايلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة ؛
- تشجيع القطاع الخاص ؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.

• اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 95 -ماي 1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها¹، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998 في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق² ، ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

وبدأت الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، المدعومة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، التي تهدف إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

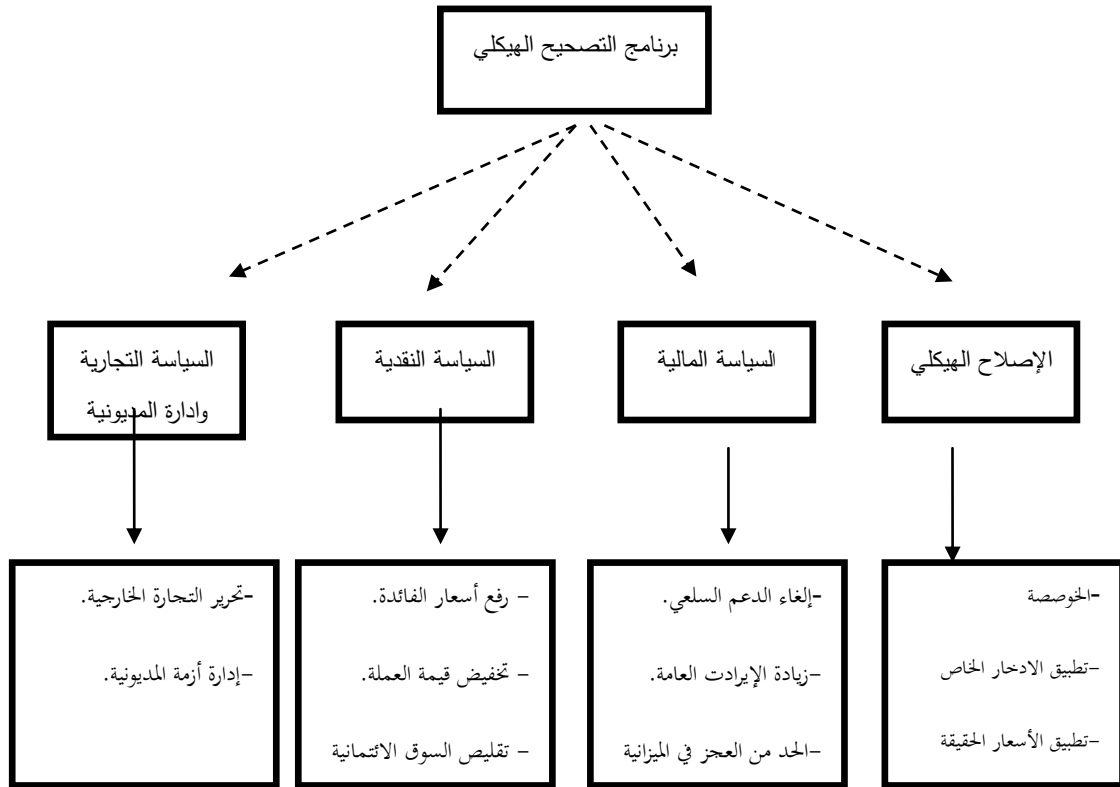
¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ، ص

123.

² المرجع السابق، ص 123.

إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي¹ ، وإن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية وتطبيق الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار وأهم هاته الإجراءات موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (9) :برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر



المصدر: عبد العزيز شرابي، برنامج التصحيح الهيكلي إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 98.

1. الإصلاح الهيكلي:

يشمل الإصلاح الهيكلي على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار، و تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

¹ عبد العزيز شرابي، برنامج التصحيح الهيكلي إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 98.

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخصخصة.:منذ عام 1994 بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص وذلك من خلال الإصلاحات التالية:
- إقرار قانون الخصخصة الأول بالتعاون مع البنك الدولي في 1998-1999 .
- خصصة 250 مؤسسة عمومية سنة 1998 .

في عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج خصصة¹ لجميع شركات البناء العامة وخفض حجمها وتصفيتها وترتب على هذا البرنامج حلّ 19 مؤسسة عمومية ، وتسريح عمالها مما أدى إلى وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في جويلية 1994 ، تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة في شكل مبالغ مقطوعة للعمال المسرحين وعلى المدى الفترة 1994-1997، وفي أبريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة بمساندة البنك الدولي، وفي هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (انتهت جميع المدفوعات في مارس 1997)، استهدف برنامج الخصخصة حوالي 200 شركة من الشركات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن عملية الخصخصة لم تتسارع خطاها إلا في نهاية 1996 بعد إنشاء 05 شركات إقليمية قابضة، وبحلول أبريل 1998 كان قد تم بالفعل خصصة أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية.

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخصخصة أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص من أهمها وكالة الاستثمار الوطني عام 1994 هدفها مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية. إن سيرورة الخصخصة في الجزائر تبقى بطيئة لأن الطلب الداخلي ضعيف ومتردد حيث لم يتم تنشيطه أو إعانته من طرف البنوك ، والطلب الخارجي يعني مهمل بسبب الغموض ونقص الامتياز لجلب الأطراف الأجنبية بالإضافة أن برنامج الخصخصة أصبح موضوع جدل لدى الفئة السياسية.

2-السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات . وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر

¹ المرسوم التنفيذي 25-99 المؤرخ في 26/08/1995 المعدل والمتمم بمرسوم 12/95 ، المادة رقم 12 .

بها الاقتصاد العالمي آنذاك، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها¹:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته .
- رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع.
- رفع الحواجز الجمركية على المنتجات (الوطنية والأجنبية) بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيمايلي:

- رفع أسعار الفائدة .
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4-السياسة التجارية وإدارة المديونية²:

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية .
- ترشيد قطاع التعريفات الجمركية .
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة .
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استيراد الديون .

¹مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الدورية الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998 .

² كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، بسكرة، جانفي 2005، ص 10 .

ما يمكن استنتاجه من العوامل الداخلية والخارجية لظهور القطاع الخاص هو محاولة السلطات الجزائرية التراجع عن الاقتصاد المخطط مركزيا واعتبار اقتصاد السوق منهجا لا بد من اتخاذه .

المطلب الثاني :مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل وتحولات عميقة والتي ساهمت في إحداث تغييرات جذرية وكانت سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، ولم يكن القطاع الخاص بمنأى عن هذه التحولات حيث قطع عدة مراحل للوصول إلى المكانة الحالية التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني وهذا ما سنتطرق إليه عن طريق هذا المطلب .

الفرع الأول:مرحلة الستينات والسبعينات

رغم تبني الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي للتنمية ، إلا أن ذلك لم يمنع القادة الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل اختيار اقتصاد اشتراكي تلعب فيه الدولة دور المهمين ، وتبعاً لذلك اعتبر القطاع الخاص واستثماراته¹ بمثابة الشر الذي لا بد منه ، ولقد قامت الدولة بعد ذلك وتحديدا سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمارات)، وكان موجهها أساسا للمستثمرين الأجانب حيث أقر بحرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب ، وأصبح بإمكان الرأسمالي الأجنبي الاستفادة من ضمانات وامتيازات جبائية في حالة إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع تلك الموجودة لكن تبقى هذه الامتيازات رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار CNI² .

ولم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الخاص الوطني إلا في المادة 23 التي ذكرت أن الرأسمال الخاص الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة وهي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من الحصول على بعض الامتيازات ، فقد كان ينتظر من القطاع الخاص الوطني أن يبادر بالاستثمار بدافع الوطنية والواجب نحو الأمة والتضحية من أجل المنفعة العامة ، وذلك بالقيام

¹ Hocine Benissad ,Algérie de la Planification Socialiste à l'Economie de marché ,Alger ,ENAG editions ,2006 ,p54.

² إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر دار هومه للطباعة والنشر ، 2012 ،

الجزائر ، ص110.

باستثمارات يستفيد منها عامة الشعب وهذا التفكير اعتبر متنافيا مع المنطق الذي يحرك سلوك المستثمرين ، والذي يعتبر أن التضحية يجب أن تجلب أرباحا بالدرجة الأولى للمستثمر، ولقد بين الواقع أن قانون الامتيازات التي قدمها للحفاظ على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والعمل على جلب رؤوس أموال أخرى للمساهمة في تلبية الحاجيات المستعجلة وذلك راجع لتخوف المستثمرين الأجانب والجزائريين من المناخ السياسي والاقتصادي الجزائري السائد من حركة التأميمات التي شنتها الدولة وبذلك فإن هذا القانون لم يحقق مسعاه في تعبئة الاستثمارات الخاصة واستغلالها في المساهمة في تلبية الحاجيات الوطنية آنذاك.

ولهذا في سنة 1966 صدر الأمر رقم 66-248 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها قانون الاستثمارات ، وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد في مجال تدخل القطاع الخاص¹، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الاحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الوطني .

تضمن الأمر رقم 66-284 المحدد لقانون الاستثمار على ضمانات وامتيازات² اعتبرت كعناصر جاذبة للقطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار لكن في نفس الوقت احتوى على إجراءات مقيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة، إذ وجب ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير انتقائية حددها الباب الاول من الأمر ، وقد ميز بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي وتلك التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدة معايير كحجم مساهمة المشروع في فتح الأسواق الخارجية وحجم استعماله واستفادته من المواد المحلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

ورغم جديد قانون 1966 إلا أنه أعاد نفس الأفكار التي جاء بها قانون 1963، إذ تميزت الاعتماد بنقله وتعقده مما أدى بالكثير من المستثمرين الخواص إلى إقامة مشاريعهم دون المرور على إجراء الاعتماد أي دون المرور على اللجنة الوطنية للاستثمار واللجان الجهوية المنبثقة عن قانون 1966،

¹ Rachid Telemcani , **Etat Bazar et Globalisation** , les édition El-Hikma, Alger , 1999 , p44.

² إكرام مياسي ، المرجع سابق ، ص 113.

وهذا مامنهم من الحصول على الامتيازات التي تضمنها القانون والجدول الموالي يبين تطور عدد المشاريع الخاصة المعتمدة بين 1967-1978.

الجدول رقم (8) : عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين 1967-1978

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع
مبلغ الاستثمار	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	6	18	940
عدد المشاريع الخاصة المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	8	17	889

المصدر : عثمان بوزيان ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -متطلبات التكيف وآليات التأهيل -، الملتنقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 17-18 أفريل 2006، ص 769.

وبذلك اعتبر إجراء الاعتماد كوسيلة في يد الدولة من أجل التحكم في توسع الاستثمار الخاص عن طريق معرفة عدد المؤسسات المقامة ، حيث كل استثمار خاص من شأنه أن يشكل منافسة قوية للقطاع العام لا يمكن للجنة الوطنية للاستثمار أو اللجان الوطنية المكلفة بمنح الاعتماد قبوله، وهذا ماتجسد فعلا حيث ولغاية 1982 لم تسجل اللجان المكلفة بمنح الاعتماد سوى 950 مؤسسة معتمدة رسميا وبالتالي عمدت هذه اللجان إلى حصر مبادرة القطاع الخاص ضمن القطاعات التي تعتبرها الدولة ثانوية وهذا تجنبا لنمو قطاع خاص موازي ومنافس للقطاع العام¹.

الفرع الثاني: مرحلة الثمانينات

لقد ظهرت الرغبة في تنظيم وتأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينات ، حيث كان ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 إلى 19 جوان 1980، الذي أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني

¹ إكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص 113.

مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي ، وأكدت توصيات المؤتمر على أن القطاع الخاص قد تطور وحقق وزنا هاما في التشغيل ، لكن بالمقابل لم يصاحب ذلك تطورا في السياسة الرسمية اتجاه هذا القطاع واستثماراته .

وهذا مامهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنه القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 ، والذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني والذي جاء لتوضيح وتنظيم تدخل القطاع الخاص وذلك بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على الرخصة و الحد الأقصى للاستثمار، وتحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص الوطني وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه رأس المال الأجنبي ، وقد ذكر القانون 82-11 المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص والتي تمثلت فيمايلي¹ :

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية وتجنيب الادخار .
- خلق مناصب شغل .
- إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع .
- تحقيق تكامل مع القطاع العمومي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الصناعية التحويلية في مرحلتها الأخيرة.
- المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع المناطق المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

لقد كان هدف قانون 1982 هو تأطير وتوجيه القطاع الخاص وفق الأهداف التي سطرها المخطط وقد تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم 83-93 الصادر في 29 جانفي 1983 ، والذي أنشا ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمن أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العام.

¹ Rachid Tlemcani ,op.cit ,p42.

وعلى الرغم من الامتيازات التي جاء بها هذا القانون إلا أن بعض العراقيل أدت إلى ظهور نقائص عديدة أثر تطبيقه كتحديد سقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله ، إضافة إلى رخص الاستثمار التي أصبحت شرطا من شروط الاستثمار ويمكن تلخيص نتائج قانون 82-11 في أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم(9):المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983-1987)

الوحدة : مليون دينار جزائري .

اللجان الولائية للاعتماد		اللجنة الوطنية للاعتماد		السنوات
حجم الاستثمارات	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات	عدد المشاريع	
1527439	893	2098073	289	ماي/ديسمبر 1983/1984
1508377	858	2492000	288	1985
1839448	1036	1950462	197	1986
1884666	1018	4719892	440	1987
6759930	3805	11260427	1214	المجموع

المصدر :إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومه للطباعة والنشر، 2012، الجزائر ، ص116.

لقد طمأن هذا القانون القطاع الخاص بخصوص إجراءات التأميم ، إلا أن الاستثمارات الجديدة واجهت نفس العقبات وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى تعديل نص قانون 1982 عن طريق إدخال جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية تضمنها قانون الاستثمار لسنة 1988 الذي أريد له أن يكون أكثر مرونة وأقل تعقيد من القانون السابق.

ألغى القانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 جويلية 1988¹ المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة كل الإجراءات التأسيسية التي كانت تميز القانون 82-11 ، ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص وذلك عبر تحرير سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ، ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأربعاء 29 ذو القعدة 1408 الموافق ل 13/07/1988 .

² اكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص117.

إضافة إلى إلغاء إجراء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الاستثمارات الخاصة واكتفى بذكر الاستثمارات ذات الأولوية من غيرها ، والتي تستفيد من امتيازات إجراء الاعتماد ألغي كذلك ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص¹ OSCIP ، و عوض بالغرفة الوطنية للتجارة CNC ، كما احتوى القانون على تسهيلات متعلقة بتزويد المشاريع الخاصة بالتجهيزات والمواد الأولية والحصول على العقار الصناعي ويمكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر . والملاحظ أن القانون الجديد بعكس القوانين السابقة لم يرقم بذكر الامتيازات المسموحة للاستثمارات الخاصة بل ترك ذلك لما تقره قوانين المالية .

ومع صدور دستور 1989 تعززت المبادرة الخاصة وتجسد اهتمام الدولة بجلب الاستثمارات الخاصة وتحفيز المستثمرين من خلال الأدوات القانونية المتبناة لاحقا .

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات

شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين تحولا جذريا في الاقتصاد الجزائري ، حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأوضحت الملكية الخاصة مضمونة، إذ مع مطلع التسعينات جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض والذي اعتبر كقطيعة مع السياسات الاقتصادية السابقة وبداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة ، فلقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص حيث جاء فيه إلغاء التمييز وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي ، كما جاء القانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) لنفس المعايير والشروط هذا وقد تدعم الإصلاح الاقتصادي بخامس قانون استثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، والذي يتمثل هدفه الأساسي في التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي ، ولقد تضمن الإطار العام لهذا القانون الجوانب التالية :

- الحق في الاستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون ؛
- المساواة بين المتعاملين الخواص والوطنيين و الأجانب منهم أمام القانون ؛

¹ Chambre National de commerce ,Code de l'investissement en Algerie , alger ,1991 ,p22.

- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية ;
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها APSI لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية ;
- تصنيف التشجيعات المخصصة في الاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة : نظام عام ونظام خاص للاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر .

وبالتالي يتضح أن قانون الاستثمارات لسنة 1993 مثل أول انجاز نحو الليبرالية واقتصاد السوق، والذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي، ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن حوصصة المؤسسات العمومية ، وبلغ حجم الاستثمارات الخاصة المصرح بها منذ صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 إلى نهاية ديسمبر 1994 ما يعادل 90.62 مليار دج ، هذه المبالغ المستثمرة احتواها حوالي 650 مشروعا استثماريا وعملت على توفير مناصب الشغل بلغت قيمتها الإجمالية نحو 58.098 منصب شغل¹ .

الفرع الرابع: بداية الألفية الثالثة

حمل قانون الاستثمارات المتبني في التسعينات امتيازات وتحفيزات موجهة أساسا لترقية نشاطات القطاع الخاص، إلا أن حصيلة الاستثمارات كانت متواضعة ولتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديدة لترقية الاستثمار أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار 01-03 الصادر في 20 أوت 2001² وفيما يلي أهم النقاط التي تضمنها :

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة والمساواة في التصرف بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية .
- مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع شبك موحد فعلي بخلق فروع له على المستوى المحلي بالإضافة إلى توجيه عقلائي لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبية .

¹ عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص 193.

² الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار .

وقد تميزت بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات وبرامج اقتصادية قصد زيادة النمو الاقتصادي وامتصاص أكبر قدر من البطالة وقد كان للقطاع الخاص حجم معتبر من هاته الإصلاحات نظرا لقدرته على المساهمة في النمو والتشغيل ومن بين أهم هاته البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 .

أولا - برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن الهدف العملي الذي يتضمنه مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط مخطط دعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل، لاسيما عبر ترقية الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات المحلية وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية، والتغطية الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطوير الموارد البشرية حيث انطلق هذا المخطط¹ سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني مع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التحولات التي تميز المسار التنموي وذلك عبر ثلاث محاور هي :مكافحة الفقر،إنشاء مناصب شغل،التوازن الجهوي.

وفي هذا الصدد تغطي النشاطات المرتقبة خمس مجالات باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 مليار دولار وفي هذا الصدد تتوزع كالاتي:

الجدول رقم (10): نشاطات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2005

النسبة %	ترخيصات البرنامج (مليار دولار)	
8.6	45	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	الفلاحة والري
21.7	114	الإشغال الكبرى
40.1	210.5	الموارد البشرية
100	525	المجموع

Source : le plan de relance économique sur le site: <http://care-dz.org/relance-de-lintegration-economique-magrebine/> بتاريخ 15.00 الساعة 2013/05/22 .

¹ناصر مراد ، مكافحة مشكل البطالة في الجزائر ، البطالة أسبابها - معالجتها وأثرها على المجتمع - ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة من 26 إلى 28 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليلة ، 2006 ، ص 353.

إن قراءتنا لحصيلة البرنامج توحى بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات بحيث سجل نمو في المتوسط نسبة 4% خلال الفترة 2001 إلى 2003 كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته ب 6.6 % سنة 2004 .

وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 728.500 منصب شغل منها 62 % مناصب دائمة " فلقد انخفضت البطالة من % 28.46 سنة 2001 إلى % 26 سنة 2002 وإلى % 23.7 و % 17.7 سنتي 2003 و 2004 ، ولقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96 % مؤسسات خاصة .

ثانيا -برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 أطلقه رئيس الجمهورية بمبلغ إجمالي قدر بأكثر من 4200 مليار دج، أي نحو 55 مليار دولار من النفقات العامة، إن هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو (CSCP) كان بالدرجة الأولى يهدف إلى ¹:

- خلق 2 مليون فرصة عمل.
- تلبية احتياجات السكان في مجالات الإسكان والصحة، التحصيل التعليمي والبنية التحتية، الطرق والسكك الحديدية والموارد المائية المساهمة في زيادة تنمية المناطق الفقيرة.
- الحد من الهجرة من الريف.
- جذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- إنشاء 100000 شركة جديدة خلال الفترة الممتدة إلى 2009² .

¹ Le plan de relance économique sur le site : <http://care-dz.org/relance-de-lintegration-economique-maghebine/> بتاريخ 15.00 الساعة 2013/05/22

² عويسي وردة ، بوعصيدة رمزي ، **تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الاول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جيجل، نوفمبر 2012، ص319.

إن المبلغ الإجمالي والمقدر بأكثر من 4200 مليار وزع على مختلف القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (11) : توزيع الاعتماد المالية برنامج دعم النمو 2005-2009

الوحدة مليار دج.

القطاعات	المبلغ	السنة %
برنامج لتحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45.4
برنامج تطوير البنية الأساسية	1703,1	40.5
دعم البرنامج في التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير وتحديث الخدمات العامة	337,2	8
تطوير تكنولوجيا المعلومات الجديدة والاتصال	50	1.1

المصدر : عويسي وردة ، بوعصيدة رمزي ، تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جيجل، نوفمبر 2012، ص318.

ثالثا - حصيلة القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الألفية الثالثة

في سنة 2001 أعطت الجزائر دفعة أخرى لتشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بصفة خاصة و ذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A.N.D.I.) ، كما دعمت الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار باستحداث المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I.) ، إن هذا الإطار التشريعي الجديد للاستثمار أكد على منح الحرية التامة للاستثمار والمساواة في المعاملة ، خاصة وأن قانون 2001 جاء لتدعيم المبادئ التي تضمنها قانون 12/93 وذلك لتصحيح الوضعيات المختلة في هذا القانون، وسد الثغرات المترتبة عنه إذ أن هذا التشريع بحاجة إلى تقوية، حيث لم ينجح في جذب الرأس المال الخاص بفعل المظاهر البيروقراطية التي يتسم بها هذا المرسوم التشريعي والتي تسببت في تجميد المشاريع المصرح بها حيث سجلت الوكالة للاستثمار الإحصائيات التالية¹:

¹ اكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص 132.

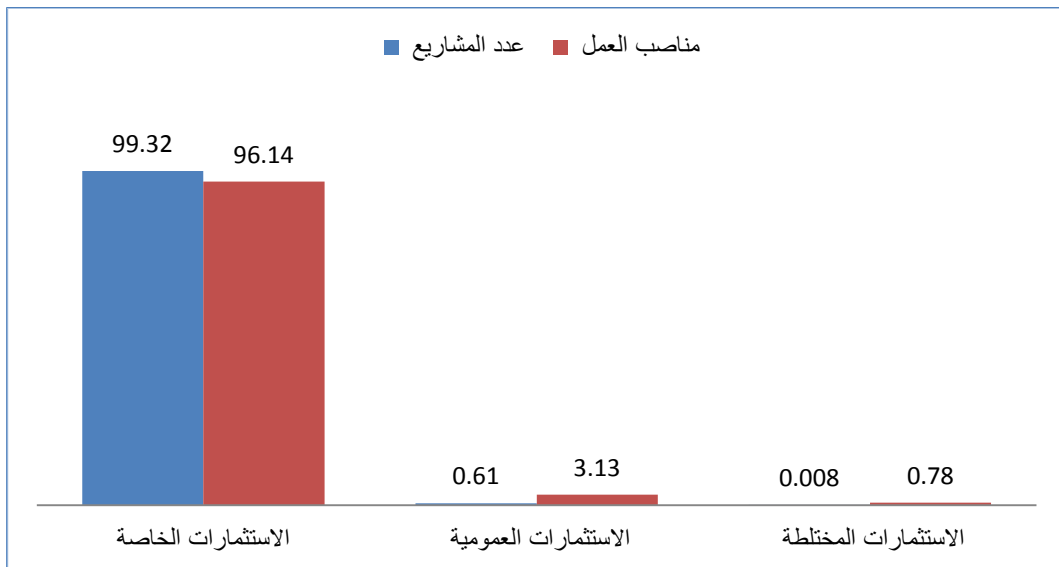
جدول رقم(12): عدد المشاريع ومناصب العمل للاستثمارات الخاصة : 2010-1993

السنوات	عدد المشاريع	مناصب العمل	القيمة بالمليار دج
1994-1993	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2075	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
1999	12372	315986	685
2000	1305	336169	798
2010-2002	67808	940832	6728,763
المجموع	111021	2509723	10072,763
الاستثمارات الخاصة	67344	904476	4902,825

المصدر: إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر دار هومو للطباعة والنشر،

2012، الجزائر ، ص 132.

الشكل رقم (10): حصيلة الاستثمارات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-1993



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (12) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) و الشكل (10) أن الاستثمارات الخاصة المحلية في الفترة الممتدة من 2002-2010 أنه تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 66816 مشروع استثماري أي بنسبة % 98,53 من إجمالي الاستثمارات المقدر ب 67808 مشروع ، في حين لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية سوى 525 مشروع أي بنسبة % 0,78 من إجمالي الاستثمارات ، حيث لم ترتقي إلى مستوى المطلوب إذ يبدو حجمه ضئيل ومحدود مقارنة بحجم وقيمة الاستثمارات المحلية المصرح بها ، على الرغم من مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي واستقطابه ، كما أن أثر الاستثمار الأجنبي في الجزائر على العمالة والتشغيل المحلي يبدو ضئيل ومحدود جدا وليس ذو قيمة معتبرة فطوال فترة ثمان سنوات قدرت نسبة مساهمتها في التشغيل سوى نسبة تقارب 7.89 %، وإن ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير حجم التشغيل والعمالة المطلوبة يعود أساسا إلى ضعف وحجم ومستوى الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات ، حيث نجد أنها لا تمثل سوى نسبة 0.78 % من العدد الإجمالي للمشروعات الاستثمارية المصرحة بها من طرف الوكالة ، وبالتالي فارتفاع مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في التشغيل مرهون أيضا بارتفاع حجم المشاريع المستقطبة¹ ، وكما هو معلوم أن التشغيل يمثل أحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لمعالجة مشكل البطالة ، ذلك أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال غير محفز كثيرا ويتطلب المزيد من الإصلاحات والتحسين .

من خلال تطور القطاع الخاص في الجزائر نلاحظ أنه لعوامل واعتبارات عديدة أخذت السلطات الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد مساراتها ، لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا أكبرا ، حيث أنيطت به مهمة معظم الخدمات الضرورية للمواطنين والإدارة .

وفي ظل هذه المعطيات لم يفسح المجال للقطاع الخاص وبقي مهماشا ، لكن مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين ودخول الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية على الاقتصاد الوطني ، تحولت النظرة للقطاع الخاص من التهميش إلى الاعتراف إلى التماس المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية خاصة مع مطلع التسعينات حيث حمل قانون الاستثمار المتبنى في التسعينات امتيازات وتحفيزات موجهة أساسا لترقية نشاطات القطاع الخاص ، إلا أن حصيلة الاستثمار كانت متواضعة ، ولتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديدة لترقية الاستثمار أصدرت السلطات

¹ اكرام مياسي ، المرجع السابق ، 133.

العمومية سنة 2001 الأمر 01-03¹ وبالنظر إلى التحفيز والتجديدات التي حملها ، قد أصبح يضاهي نظريا أكثر القوانين ليبرالية وتفتح ، حيث وضح المكانة والدور الذي أصبحت تحتله استثمارات القطاع الخاص وسمح لها باقتحام كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء ، إلا أن القوانين الصادرة على مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية لم تتجح في جذب الاستثمار الخاص بالقدر الكافي ولا في توجيهها نحو الاستثمار المنتج إذ اقتصر أغلب وجوده في القطاعات غير المنتجة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل البيروقراطية نتيجة التناقض الموجود بين نصوص القوانين وتطبيقها .

المطلب الثالث: هيئات دعم القطاع الخاص في الجزائر

عمدت السلطات العمومية إلى وضع أطر مؤسساتية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه ، وأهم الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الاستثمار من خلال مختلف التمويلات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات الجبائية ، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها و استقبال المستثمرين و إعلامهم و مساعدتهم ، وصندوق ضمان القروض للمساهمة في تحسين فرص تلك المؤسسات في الحصول على التمويل.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 25 جوان 1996 و المتعلق بقانون المالية التكميلي تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب كهيئة ذات طابع خاص يسيرها المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و المتعلق بإنشاء الوكالة و تحديد مهامها².

و تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية حيث تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يتم متابعة نشاطات الوكالة ميدانيا عن طريق الوزير المكلف بالشغل تتكون من 53 وكالة و تخص فئة السكان الأقل من 35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير) ، وتمنح الوكالة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 ، 3 جمادى الثانية عام 1422 ، 22 أوت سنة 2001 .

² المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

الوطنية لدعم الشباب مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمؤسسات وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم أهمها :

أولا - الإعانات: تمنح الوكالة نوعين من الإعانات:

1- الإعانات المالية:

أ- القروض بدون فائدة: حيث تمنح الوكالة للمؤسسات المصغرة قروضا بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي أو الثلاثي.

ب- تخفيض نسبة الفائدة: يكون هذا التخفيض في حالة التمويل الثلاثي حيث تأخذ الوكالة على عاتقها تسديد نسبة من فوائد القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من البنك، تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، ويتحمل المستفيد من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض¹.

إضافة إلى ما سبق تمنح الوكالة امتيازات إضافية للمناطق الخاصة* يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13): تخفيض معدلات الفائدة من طرف ANSEJ

النشاط	نسبة تخفيض لمعدل الفائدة	المناطق
الزراعة والصيد البحري	90%	خاصة
الأنشطة الأخرى	75%	
الزراعة والصيد البحري	75%	أخرى
الأنشطة الأخرى	50%	

¹ منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 12.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد52 ، ص18.

2- الإعانات الجبائية والشبه جبائية:

تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.

أ- في مرحلة تنفيذ المشروع:

- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية بـ 8% على الاكتسابات العقارية.

ب- في مرحلة استغلال المشروع¹: تمثلت الاعفاءات في :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الإعفاء الكلي من ضريبة الدفع الجزافي (VF).
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الاستفادة من المعدل المخفض بـ 9% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة، بدلا من 26% المحددة حاليا من قبل الضمان الاجتماعي .

2-أنواع التمويلات التي تقدمها لونساج ANSEJ

تمول المؤسسات المصغرة وفق ثلاث أشكال:

أ- **التمويل الخاص:** في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلية لصاحبها و تساهم ل ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية .

¹ محمد الهادي مبارك، المؤسسة المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد111، قسنطينة، الجزائر،

ب- التمويل الثنائي: في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ).

ج- التمويل الثلاثي¹: في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة ، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه، وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي:

جدول رقم (14): هيكل التمويل الثلاثي للاستثمار الإجمالي من طرف ANSEJ

القرض البنكي		الأموال الخاصة		القروض بدون فائدة	مبلغ الاستثمار
المناطق الأخرى %	المناطق الخاصة %	المناطق الأخرى %	المناطق الخاصة %	%	
70	70	5	5	25	أقل من 1.000.000 دج
70	72	10	8	20	1.000.000 الى 2.000.000 دج
70	74	15	11	15	2.000.001 الى 3.000.000 دج
65	71	20	14	15	3.000.001 الى 4.000.000 دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 12 سبتمبر 1996 ، ص ص 17-18.

نلاحظ من الجدول (14) أن البنوك هي المساهم الأساسي في تمويل هذه المؤسسات، ثم تأتي بعدها في المرتبة الثانية القروض بدون فوائد التي تقدمها الوكالة، وإذا ما قارنا بين القرضين نلاحظ أن نسبة القرض بدون فائدة تتجه نحو الانخفاض كلما اتجه مبلغ الاستثمار الإجمالي نحو الارتفاع، ويقابله تزايد في نسبة

¹ بدي نصر الدين ،، Conditions économiques pour l'émergence d'une PME efficace، الملتقى الوطني

حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة أيام 14 و 15 ديسمبر 2004 ، ص 17.

مساهمة القروض البنكية في حين تتجه نسبة الأموال الخاصة نحو الانخفاض مع تزايد معدل المبلغ الإجمالي للاستثمار، والملاحظة الأخيرة التي نستنتجها من خلال هذا الجدول هي أن مستوى القرض بدون فائدة لا تتغير بتغير حجم الاستثمار.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كانت تعرف هذه الوكالة بوكالة ترقية الاستثمار و دعمها APSI و التي تأسست بمقتضى المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993¹ و المتعلق بترقية الاستثمار ،وقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة و يسيرها مدير عام بمساعدة أمين عام، كما يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة بناء على استدعاء من رئيسه، و يوجد على مستوى الوكالة شبك وحيد يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار²، و يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد من تحقيق و تبسيط الشكليات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار.

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
- استقبال المستثمرين و إعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمة الشبايك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages> ، بتاريخ 2014/03/21 .

² المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 282-01 الصادر في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها .

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء و التخفيض من الضرائب وهذا حسب التوقع وأثر المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحسب النظام العام فإن التحفيزات كانت كالتالي¹ :

أولا -مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ثانيا- مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

و تمتد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

و لقد ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها هي²:

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages> ، بتاريخ

2014/03/21 .

² اكرام مياسي ، مرجع سابق ، ص 129.

1-المجلس الوطني للاستثمار: و هو هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار و تنظيمه و سيره، يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته و يتشكل من¹: الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم و البيئة. يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر و يمكن استدعاؤه عند الحاجة من طرف رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه و هو مكلف بالمهام التالية:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياته.
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسنود إليه و تحديد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- اقتراح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار و مع التطورات الملحوظة.
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة و كذا تعديل المزايا الجديدة.
- دراسة قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا و الموافقة عليها.
- الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- تقييم القروض الضرورية لتطبيق البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار و تربيته.
- اقتراح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار و تشجيعه.

2-الشباك الموحد: هو تابع للوكالة يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمارات و التي توفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق هذه الاستثمارات، حيث يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و انجاز المشاريع بشكل لامركزي على مستوى الولايات المعنية، و هو يجمع ضمنهم الممثلين المحليين للوكالة نفسها و بالأخص

¹ الموقع الرسمي للمجلس الوطني للاستثمار ، <http://www.mdipi.gov.dz/> ، بتاريخ 2013 /07/22 .

ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التعمير، تهيئة الإقليم و البيئة، العمل، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار¹.

و يكلف ممثلو الإدارات و الهيئات الممثلة في الشباك الوحيد باستلام الوثائق المطلوبة و تقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمار إضافة إلى التدخل لدى المصالح المركزية و المحلية لإدارتهم و هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الإصلاحات الاقتصادية هدفت إلى الانفتاح نحو اقتصاد السوق عن طريق تغيير أنماط تنظيم و تسيير الاقتصاد الوطني بالتخلص من احتكار القطاع العام، كما يتمتع المستثمرون بحرية مطلقة في إنشاء مشاريع جديدة تمس كل القطاعات.

الفرع الثالث : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض البنكية ، قد أسهم في تعميق الفجوة بين البنوك التجارية كمؤسسة تمويلية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية، وتساهم في تحسين فرص تلك المؤسسات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإنشاء صندوق ضمان القروض .

أولاً- نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المؤرخ في- نوفمبر 2002 ، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 ، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنطلق نشاطه فعليا في 14/03/2004 ، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات² :

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/guichets-uniques> . بتاريخ

2013/09/23.

² بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 1 ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 18/17 أبريل 2006 ، ص 492 .

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛
 - يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال الى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ثانيا- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية :
- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة؛
 - إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
 - التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
 - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
 - ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الصندوق.
 - كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية¹:
 - ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
 - ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
 - التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
 - إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به .
- ثالثا- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) :** يهدف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

¹ محمد زيدان ، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة اقتصاديا شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي ، العدد رقم 07 ، 2009 ، ص ص 126-127 .

1-الأهداف الاقتصادية: تتلخص الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية :

- تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديد هياكلها، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقى؛
- تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تنافس المنتجات المستوردة، وذلك عن طريق إنتاجها محليا وإمكانية تصديرها إلى الخارج؛
- تشجيع الاستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليص من الاستيراد؛
- تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية المحلية؛
- العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وألويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات.

2-الأهداف الاجتماعية: تتلخص الأهداف الاجتماعية في النقاط التالية :

- خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة عن طريق زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو و التطور ؛
- تنمية المناطق النائية وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة.

رابعا- حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب المشاريع منذ 2002 الى غاية 2012¹ :

يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الغير والمتوسطة حسب المشاريع إضافة الى عدد مناصب الشغل التي انشأت منذ 2002 الى جوان 2012 في الجدول التالي :

¹رامي حراد ، صندوق ضمان القروض : هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 ، ص ص 9-10 .

الجدول رقم (15): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع للفترة 2002-2012

المجموع	التوسع	النشأة	
718	382	336	عدد الضمانات الممنوحة
70088028460	40872060223	29215968237	التكلفة الاجمالية للمشاريع (دج)
41334384049	24949986364	16384397685	مبلغ القروض المطلوبة (دج)
%56	%61	%56	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب
18154160209	11887068680	6267091529	مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)
44	48	38	المعدل المتوسط للضمان الممنوح
25284346	31117981	18652058	المبلغ المتوسط للضمان
33098	25320	7778	عدد مناصب الشغل

Source : Ministère de l'Industriel **de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement** ,Algerie , octobre 2012, p 35.

من الجدول رقم (15) نلاحظ أن عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أحجامها الى غاية 2012 قد بلغت 718 ضمنا بمبلغ إجمالي فاق 18 مليار دج، وبتكلفة إجمالية فاقت 70 مليار دج. والملاحظ أيضا من الجدول أن عدد الضمانات المقدمة لتوسيع نشاط المؤسسات أكبر من تلك الموجهة لإنشاء مؤسسات جديدة، إذ بلغ عدد الضمانات المقدمة للتوسيع ب 382 ضمنا بينما خصص 336 ضمنا للإنشاء.

إن الضمانات المقدمة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق 33098 منصب شغل، حيث ساهمت الضمانات المقدمة للإنشاء ب 7778 منصب شغل في حين ساهمت الضمانات المقدمة للتوسع ب 25320 منصب شغل¹.

و في إطار هذا المحيط الجديد الملائم لترقية نشاطات القطاع الخاص يمكننا التساؤل عن الوضعية الحقيقية للقطاع الخاص ضمن الاقتصاد الوطني و المشاكل و الصعوبات التي تحد من تطوره.

¹ رامي حراد ، المرجع السابق ، ص 10.

المبحث الثاني: دراسة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

عانى النشاط الاقتصادي الجزائري من ضآلة النتائج المحققة في النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الركود الذي مس مجموعة من القطاعات والمشاكل المالية التي تتخبط فيها المؤسسات العمومية، هذا مارسخ وجوب استمرار القطاع الخاص في القيام بدوره محاولا معالجة الاختلافات الناجمة عن التدهور الرهيب للقطاع العام ، ومنه تظهر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الناتج الخام و تكوين القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتشغيل وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال ثلاث مطالب متتالية .

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر

إن القيمة المضافة لوحدة اقتصادية (مؤسسة ، فرع ، قطاع) هي إجمالي الإنتاج للوحدة الاقتصادية (مؤسسة ، فرع ، قطاع) مطروحا منه قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج خلال فترة زمنية محددة ¹ .

وتعتبر القيمة المضافة من أهم المؤشرات المستخدمة في التحليل للحكم على مدى مساهمة مؤسسة أو قطاع في التنمية ، ولذلك سنحاول دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ومقارنة مساهمته في ذلك بمساهمة القطاع العام من أجل الوقوف على مكانة وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ، والجدول الموالي يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة .

¹ Mourad Labidi , Manuale de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'algerie , 2^{ème} édition, Alger , 1988 , P64.

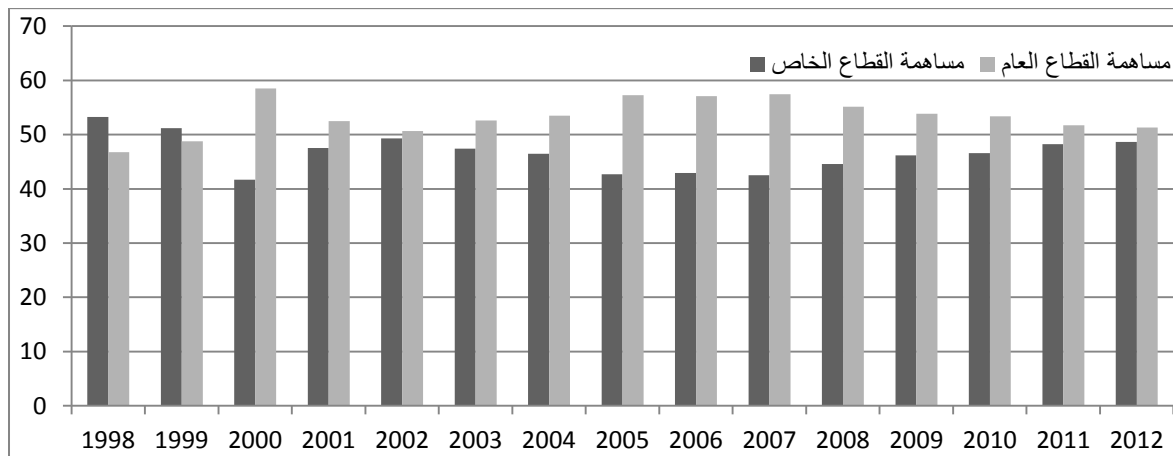
الجدول رقم (16) : تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (1998-2012) :

الوحدة : مليون دينار جزائري .

السنوات	القيمة الإجمالية	حصة القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص	حصة القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام
1998	2217857.68	1181231	53.26	1035739.54	46.74
1999	2603285.16	1332882	51.2	1270403.16	48.8
2000	343127.54	1430219	41.68	2008071.4	58.52
2001	3451958.40	1642907.1	47.51	1811932.96	52.49
2002	3645911.40	1798232.2	49.32	1809051.30	50.68
2003	4296969.80	2040611.8	47.4	1847679.20	52.60
2004	5101009.50	2371663.4	46.49	2256358.00	53.51
2005	6437760.60	2750478.5	42.72	2729346.10	57.28
2006	7350591.50	3141455.9	42.90	3687282.10	57.10
2007	7992953.50	3399944.2	42.53	4209135.60	57.47
2008	8154769.20	3657842.3	44.85	4593009.30	55.15
2009	8478956.30	3915361.2	46.17	4496926.9	53.83
2010	8859646.20	4129235.8	46.60	4363595.1	53.4
2011	8754416.23	422405.83	48.25	4530410.4	51.75
2012	8923655.15	4643067,8	51.32	4833544,2	48.68

المصدر: من تجميع الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات 1993-2012 .

الشكل رقم (11): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (1998-2012)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (11) نلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري في ارتفاع مستمر ، وهذا أمر طبيعي بفعل النمو الاقتصادي والديموغرافي ، وقد كان هذا الارتفاع مصحوب بزيادة مطلقة للقيمة المضافة في القطاع الخاص بصفة عامة ، حيث ارتفع إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع من 1181231 مليون دينار جزائري سنة 1998 إلى 1798232.2 مليون دينار جزائري ، ثم تضاعفت هذه القيمة سنة 2011 حيث بلغت حوالي 4224005.83 مليون دينار جزائري ، وهو ما يدل على التطور الذي حققه القطاع الخاص الجزائري في ظل اقتصاد السوق ، والمكانة الجديدة التي أصبح يحظى بها في الاقتصاد الوطني حيث تزايدت أهميته ودوره في مختلف القطاعات .

كما يبين الجدول رقم (16) نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ، وهي نسبة كبيرة وتشكل سنويا ما يقارب نصف القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري، وهي بذلك تقترب من النسب التي يحققها القطاع العام ، وعند تتبع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كما يبينه الشكل رقم (11) نجد أن نسبة مساهمته في تزايد مستمر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار في أكتوبر 1993¹ ، ولكن هذا التزايد بنسب قليلة حيث كانت سنة 1998 نسبة 53.26% وهي الأعلى خلال فترة الدراسة ، ليظهر بعد ذلك تذبذب في نسب المساهمة بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الموالية ، حيث سجل القطاع الخاص سنة 2000 أدنى نسبة مساهمة وسنة 2007 حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 42% رغم صدور القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ، ويعود هذا التذبذب إلى المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص لاسيما مشكل التمويل والعقار وضغط ما يسمى ب لوبيات الاستيراد والتي تسبب في غلق العديد من المصانع ، وبالنظر إلى تذبذب نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ، فإن الكثيرين يؤكدون أنه في ظل اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية وتراجع دور الدولة ، وفرص وإمكانيات الاستثمار التي تتوفر عليها الجزائر تبقى هذه النسب ضعيفة وغير مرضية ويظل القطاع الخاص الجزائري مطالب بالمزيد² .

¹ المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64، الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages> ، بتاريخ

وقد تباينت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة والجدول التالي يوضح توزيع مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة :

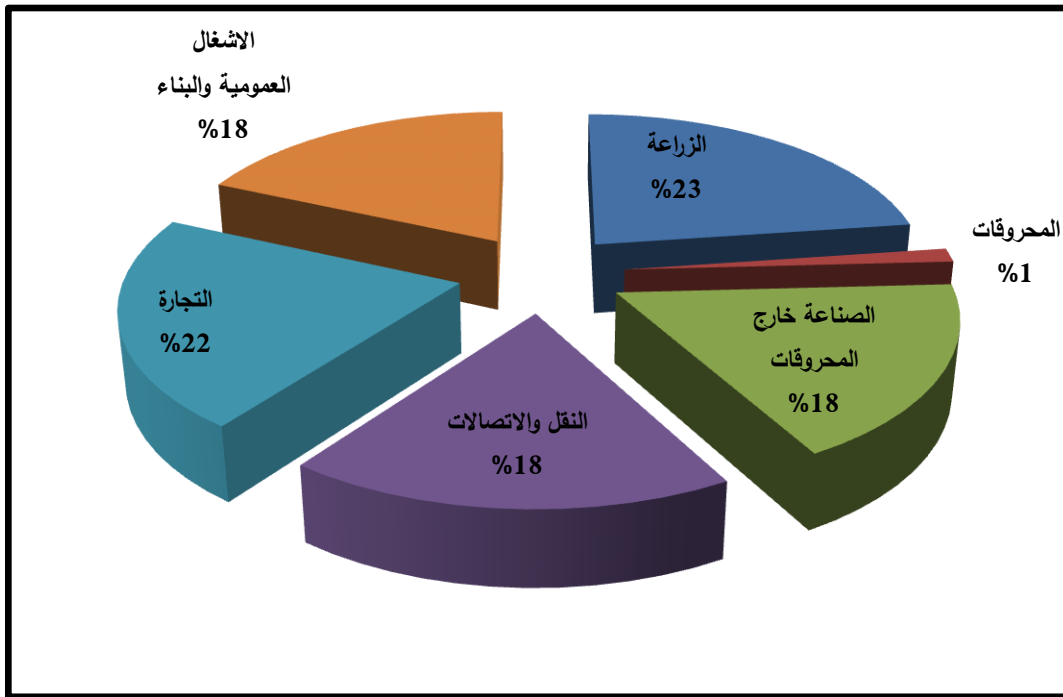
الجدول رقم (17) :مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية:

السنة	النشاطات الاقتصادية							
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
الزراعة	ق.إ	704200.70	641285	581615.80	580505.60	515281.70	417225.20	412119.50
	ح.ق.خ	701034.3	638630.5	578789.5	577945.5	514036.6	415914.8	410491
	النسبة%	99.55	99.59	99.51	99.56	99.76	99.69	99.60
المحروقات	ق.إ	4089308.6	3882227.8	3352878.4	2319823.6	1868889.6	1477033.6	1443928.
	ح.ق.خ	246169.2	356457.6	318334	186443.6	148566.7	108013.9	62590.3
	النسبة%	6.02	9.18	9.49	8.04	7.95	7.31	4.33
الصناعة خارج المحروقات	ق.إ	463658.70	444369.70	420121.20	390542.2	355370.06	337556.20	315230.50
	ح.ق.خ	204541.5	188162.9	172510.3	151029.2	129392.2	117407.1	106229.2
	النسبة%	44.11	42.34	41.06	38.67	36.41	34.78	33.70
الأشغال العمومية والبناء	ق.إ	732720.70	610071.10	505423.90	458674	401014.40	369939.30	320507.10
	ح.ق.خ	593091.8	489373.2	403372.7	355469.6	304104.1	278300.5	258145.4
	النسبة%	80.94	80.22	79.81	77.50	75.83	75.23	80.54
الاتصالات و النقل	ق.إ	830085.40	753781.30	644828.10	511557.90	390551.20	340983.30	303693.50
	ح.ق.خ	657357	580757.9	464412.1	369714	278042.2	263633	230528.6
	النسبة%	79.19	77.05	72.02	72.27	71.19	77.31	75.91
التجارة	القسمة الإجمالية	833008.40	728366.70	668130	607052.60	552179.90	509285.70	476208.70
	ح.ق.خ	776820.5	685447.1	629178.6	567190.4	514563.2	475807.6	447075.4
	النسبة%	93.25	94.11	94.19	93.43	93.19	93.43	93.88

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات 2001-2007 .

- ق.إ : القيمة الإجمالية .
- ح.ق.خ : حصة القطاع الخاص .

الشكل رقم (12) مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر سنة 2007



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17) .

من خلال الجدول رقم (17) والشكل (12) نلاحظ مدى مساهمة القطاع الخاص الزراعي في النشاط الاقتصادي نجد احتكار النشاط الفلاحي من طرف القطاع الخاص ، وهذا السبب يعود لتخلي الدولة عن الاستثمار فيه لصالح المتعاملين الخواص مع تقديم الدعم اللازم وتوفير المحيط الملائم لذلك ، كذلك يعود هذا الاحتكار لمجموعة من الإصلاحات خاصة المتعلقة بالعقار الفلاحي من خلال مشروع يتضمن شروط البيع وتأجير الأراضي الفلاحية التابعة للأموال العمومية للمتعاملين الخواص ، واعتماد الحكومة لبرنامج واسع في استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز للخواص إلى ذلك إعادة هيكلة التعاضديات الفلاحية عن طريق تأثير عمليات القرض الفلاحي¹ .

أما فيما يخص مساهمة القطاع الخاص في قطاع المحروقات الذي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد ، فمن جهة تعد الإيرادات التي تحققها صادرات قطاع المحروقات أهم مصادر العملة الصعبة التي تدخل البلاد ، والموجهة أساسا لاستيراد السلع الاستهلاكية والخدمات التي تلبى الحاجيات الأساسية للسكان وكذلك لتسديد الديون التي تنقل كاهل الاقتصاد ، أما فيما يخص مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة فنلاحظ

¹ مولاي لخضر ، المرجع سابق ، ص 16.

أنها تتراوح بين 4% و 10% ففي سنة 1998 كانت نسبة المساهمة تقدر ب 4.17% حيث كان هناك احتكار القطاع العام لقطاع المحروقات من ثمة بدأ فتح المجال للقطاع الخاص خاصة الأجنبي منه وهذا أما سبب تزايد نسب المساهمة من سنة إلى أخرى حيث بدأ الانطلاق في بعض المشاريع الموجهة لقطاع المحروقات، وبالتالي تشجيع الاستثمار الخاص في التوجه نحو الصناعة الاستخراجية، ولكن في سنة 2001 انخفضت هذه النسبة وهذا يعود لانخفاض مجموع المنتجات لاسيما الغاز الطبيعي وهذا ما أثر سلبا على القطاع العام والخاص على حد سواء، وفي سنة 2002 حقق القطاع الخاص نسبة نمو هامة من 4.33% إلى 7.31%، وهذا يعود أساسا إلى انخفاض أسعار البترول بالموازاة مع ذلك خلق استثمارات جديدة في هذا المجال من طرف القطاع العام، وتزايدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال المحروقات من سنة 2002 إلى غاية 2007 حيث فتح المجال للشراكة خاصة مع الأجانب ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2007 نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط.

أما فيما يخص مساهمة القطاع الخاص الصناعي خارج مجال المحروقات في تكوين القيمة المضافة فقد كانت في تكوين القيمة المضافة في نمو مستمر، إلا أنها تتفاوت من سنة إلى أخرى حيث كانت نسبة المساهمة سنة 1998 تمثل 30.92% ثم سنة 1999 حوالي 30.05%، وتستمر في الارتفاع حيث بلغت سنة 2002 نسبة 34.78% وتتواصل في الارتفاع حيث بلغت سنة 2007 حوالي 44.7%، ويعود هذا الارتفاع المستمر بالدرجة الأولى لفتح القطاع الصناعي للخواص، وكذا الإجراءات الخاصة بالبنوك من خلال تزايد القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث زادت مساهمة القطاع الخاص بالموازاة مع تخلي أو نقصان حصة القطاع العمومي في السوق وهذا بسبب تأثير الخصخصة، حيث أصبحت بعض المؤسسات التي كانت تابعة للدولة محسوبة على القطاع الخاص¹.

كما نلاحظ من خلال الجدول مدى مساهمة القطاع الخاص في الأشغال العمومية والبناء حيث تعتبر هذه الأخيرة عنصرا أساسيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تزايد مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال من سنة إلى أخرى حيث كانت في حدود 80% وهذا ما يبين اتجاه الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص من خلال تقديم المشاريع المتعلقة به في شكل صفقات خاصة، خاصة بالنسبة للمتعاملين الخواص الأجانب حيث تم انجاز مجموعة من المشاريع سنة 2001 و 2002 تخص أساسا شرق /غرب والذي أطلق عليه مشروع القرن /، كما شهدت 2005 تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأشغال

¹ بوخيضر رقية، المرجع السابق، ص 82.

العمومية ومشاركته في إستكمال المخططات الرئيسية الخمسة 2005-2025 وهذا مايساعد القطاع الخاص من التوسع أكثر فأكثر .

أما فيما يخص مجال النقل والاتصالات والخدمات والتجارة فان مساهمة القطاع الخاص فيها كان بنسب متشابهة وكانت بنسب معتبرة خلال طول فترة الدراسة حيث تجاوزت تقريبا 80%، ويعود سبب هذا الاهتمام المتزايد إلى طبيعة الاستثمارات الخاصة التي تسعى دوما لتحقيق ربح سريع بتكلفةٍ ورأسمالٍ أقل مثل النقل ، وتوسع سوق الاتصالات خاصة سنة 2002 بدخول متعاملين أجنب .

المطلب الثاني:مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية ،حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية ، كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول¹ ، ولما كان القطاع الخاص الجزائري يتكون في معظمه من المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة فسنحلل مساهمته في التشغيل من خلال تطور عدد العمال المصرح بهم في هذه المؤسسات وهذا مايبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (18) عدد المؤسسات الخاصة ومناصب الشغل المصرح بها (2007-2012)

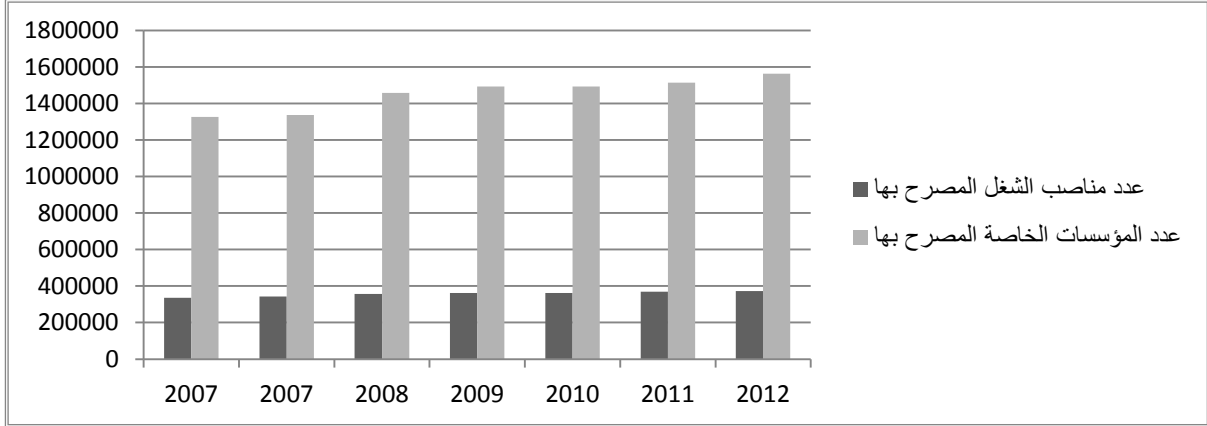
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
372569	368945	362365	356459	342654	335486	عدد المؤسسات الخاصة المصرح بها
1562365	1512698	1492652	1456985	1336561	1326554	عدد العمال المصرح بهم

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2012-2007).

ويمكن تمثيل الجدول رقم (18) في الشكل الموالي :

¹ مولاي لخضر ، المرجع السابق ، ص 17.

الشكل رقم (13) : مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2007-2012)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18) .

يتضح من خلال الجدول (18) والشكل (13) أن تطور عدد المؤسسات الخاصة متزامن مع تطور عدد العمال المصرح بهم ، حيث أن القطاع الخاص يعتبر المولد رقم واحد للشغل ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد العمال غير المصرح بهم في الاقتصاد الجزائري ، علما أن أغلب المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتوظف في المتوسط حوالي 10 عمال ، وقطاع الخدمات والأشغال العمومية والصناعة من أهم القطاعات المولدة للشغل ، وهي قطاعات تعتبر أساسا من اختصاص القطاع الخاص ، وأكدت دراسة للديوان الوطني للإحصائيات ¹ONS حول التشغيل والبطالة سنة 2008 أن القطاع الخاص الجزائري ، شغل حوالي 4 ملايين عامل سنة 2003 بنسبة 59.8% وهذا ما يجعله أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل .

¹ اكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص 166.

المبحث الثالث : تحليل مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة

تناولنا في الجانب النظري من الدراسة أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في نمو الاستثمار الخاص والتي كان من أهمها التضخم وسعر الفائدة والسياسة النقدية والكتلة النقدية و القروض المصرفية والإنفاق الحكومي و سعر الصرف والديون الخارجية حيث تمثل هاته المتغيرات مؤشرات التوازن في الاقتصاد الكلي ، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على تطور مؤشرات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 كذلك التعرف على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر ، ثم التعرف على مدى تأثير هذه المؤشرات في نمو الاستثمار الخاص ،من خلال المقارنة بين نمو هاته المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص في الجزائر وحساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار من أجل معرفة مدى ملائمة بيئة الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول: تطور مؤشرات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق لأهم مؤشرات تطور الاستثمار في القطاع الخاص الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2012 وسوف نحاول تقسيمها لفترتين الفترة الأولى من 1990-2000 حيث تميزت هاته الفترة بالإصلاحات الاقتصادية في العديد من القطاعات والدخول بمرحلة اقتصاد السوق هذا من جهة والأزمة الأمنية والسياسة التي ميزت هاته الفترة ،الفترة الثانية من 2000-2012 والتي تميزت ببرامج النمو الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول والتحسين الملحوظ للأداء الاقتصادي الجزائري كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط¹ ، هذا ما يوضحه الجدول التالي :

¹بوخيضر رقية ، المرجع السابق ، ص 82 .

الجدول رقم(19) :تطور الاستثمار الإجمالي، العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنة	الاستثمار الإجمالي المبلغ بالمليار	الاستثمار الإجمالي PIB/	الاستثمار العام/ PIB	الاستثمار الخاص/ PIB	نسبة الاستثمار الخاص	نسبة الاستثمار العام
1990	150.57	27.15	9.01	18.14	66.79	33.2
1991	218.67	25.36	6.42	18.93	74.66	25.33
1992	283.18	26.34	7.06	19.28	73.19	26.80
1993	314.08	26.39	9.16	17.23	65.29	34.70
1994	424.00	28.50	8.74	19.76	69.33	30.66
1995	580.03	28.96	7.06	21.8	75.60	24.39
1996	634.5	24.7	6.74	18.1	72.65	27.33
1997	647.45	23.28	7.25	16.03	68.86	31.13
1998	773.95	27.34	7.48	19.85	72.72	27.37
1999	849.99	26.16	5.75	20.41	77.99	22.00
2000	944.96	22.92	7.80	15.10	65.94	34.06
2001	1164.5	27.55	19.09	8.45	69.31	30.96
2002	1406.5	31.09	20.01	21.08	67.81	23.19
2003	1609.3	30.64	10.54	20.09	65.60	34.40
2004	2036.6	33.12	10.42	22.70	68.55	31.45
2005	2380.0	31.47	10.67	20.8	66.10	33.90
2006	2511.3	29.49	11.92	17.57	59.58	40.42
2007	3279.8	35.03	15.32	19.70	56.26	43.73
2008	4157.0	37.56	17.82	19.72	53.53	47.46
2009	4677.5	46.70	19.43	27.26	58.40	41.60
2010	4865.8	40.38	15.17	25.20	62.40	37.58
2011	4923.6	41.25	16.2	31.20	61.23	38.77
2012	4986.4	43.56	18.1	26.25	60.38	39.62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

التقارير السنوية لبنك الجزائر: للفترة 1990-1996، معطيات صندوق النقد العربي للفترة 1997-2007. ،التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2008-2012.

من خلال الجدول رقم (19) وبالتركيز على الفترة 1990-1999 نلاحظ أن حجم الاستثمار الإجمالي بالقيمة المطلقة يتزايد من سنة لأخرى، غير أن معدل زيادته متذبذب فأحيانا يكون كبيرا كما هو الشأن بالنسبة للسنوات 91، 92، 94، 65، 98 ، بينما كان منخفضا في باقي السنوات . أما إذا نظرنا لمكونات الاستثمار الإجمالي في الجزائر كما هو موضح خلال هذه الفترة فنجد أن النسبة الكبرى منه هي استثمار خاص رغم تذبذب نسبته من سنة لأخرى، بينما الاستثمار العام فنسبته ضعيفة ومتذبذبة هي الأخرى، وهذا يعكس اتجاه الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة والإصلاحات التي شرعت فيها لإعطاء القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، وانسحاب الدولة من مجال تمويل الاستثمارات المنتجة وتركيزها فقط على تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع القاعدية وتلك المرتبطة بتطوير الجوانب الاجتماعية والثقافية وغيرها من الحالات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولكن ربحيتها تكون على المدى الطويل بالشكل الذي يجعل الاستثمار الخاص يبتعد عن مثل هذه الحالات .

أما فيما يخص معدلات نمو الاستثمار العام والخاص في الجزائر خلال هذه الفترة فيمكن الخروج بالملاحظات التالية وذلك:

- **الاستثمار العام**: نلاحظ أن هناك تذبذبا في معدلات نموه من سنة لأخرى، فأحيانا تكون مرتفعة وفي مرات أخرى تكون منخفضة وقد حقق نموا سلبيا سنة¹ 1999 ، وذلك نتيجة الإجراءات الحذرة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بعد تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال سنة 1989 ، وهو ما يشير أن سياسة الدولة اتجاه الاستثمار العام في الجزائر غير واضحة وتخضع بالدرجة الأولى لحجم مداخيلها من الجباية البترولية بالشكل الذي يجعلها تكمل المشاريع المتأخرة وتشجع في أخرى جديدة، بمعنى آخر كلما كانت أسعار النفط مرتفعة فهذا يعني توسع الدولة في الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية، والعكس صحيح كلما كان هناك شح في الموارد البترولية قلصت الدولة من إنفاقها الاستثماري وهو ما ينعكس على معدلات نمو الاستثمار العام.
- **الاستثمار الخاص** : بالنسبة للاستثمار الخاص كذلك فنلاحظ تذبذبا في معدلات نموه، فقد حقق معدل نمو مرتفع في السنوات 91، 94، 92 و 95 ولكنه حقق معدلات نمو سالبة سنتي 93 و 97، وإذا كان التذبذب في الاستثمار العام يعود إلى ارتباط الإنفاق الحكومي بالدرجة الأولى بسعر النفط، فإن الأمر يكون مختلفا بالنسبة للقطاع الخاص فهو مرتبط بعوامل أخرى، نذكر من أهمها:

¹ دراوسي مسعود ، المرجع السابق ، ص 360.

1- أن هذه الفترة تميزت ببداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وبداية تشجيع القطاع الخاص، غير أن المستثمرين الخواص لم تكن لديهم رؤية واضحة حول مستقبل هذا القطاع وهو ما جعلهم يحجمون عن الاستثمار؛

2- الأزمة السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة والتي جعلت الاستقرار السياسي والأمني مفقودا وهو ما انعكس بالسلب على حركة الاستثمار الخاص الذي كان متذبذبا من سنة لأخرى، كما عرفت هذه الفترة بهروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر؛

3- الاختلال الاقتصادي الذي عرفته الفترة في الموازين الداخلية والتي بينها أعلاه كان لها أثرا مباشرا أو غير مباشر على حجم الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر¹.

إذ ما نظرنا لنسبة الاستثمار العام والخاص من الاستثمار الإجمالي كما هو وارد في الجدول ، فيمكن القول أن نسبة الاستثمار العام وبعد اتجاهها للتناقص خلال مرحلة التسعينيات نتيجة انسحاب الدولة من تمويل الكثير من المجالات الاستثمارية، فإن هذه النسبة قد عادت للتزايد منذ 2005 وذلك تحت تأثير العودة القوية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية .وعلى العكس من ذلك فإن الاستثمار الخاص ورغم تشكيله لنسبة معتبرة من الاستثمار الإجمالي إلا أن نسبته تراجعت منذ سنة 2005 وذلك راجع لضخامة الأغلفة المالية التي خصصتها الدولة لتمويل الاستثمار العمومي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي الثاني.

وبالرجوع إلى معدلات نمو الاستثمار الإجمالي فإنها متذبذبة من سنة لأخرى مع اتجاهها للتناقص منذ سنة 2008، بينما سجل الاستثمار العام نموا قويا سنة 2000 ثم تراجع في باقي السنوات ليحقق معدل نمو سلبي سنتي 2009 و 2010 ، وهو ما يعني أن الاستثمار العام في الجزائر يخضع بالدرجة الأولى للجباية البترولية، فكلما ارتفع سعر النفط وكانت مداخل نفطية كبيرة مما يعني جباية بترولية كبيرة مما يؤدي لانعاش الاستثمار العام والعكس صحيح ، أما معدل نمو الاستثمار الخاص فبعد نمو سلبي سنة 2000 و 2006 فقد حقق معدلات نمو موجبة في باقي السنوات، وما يلاحظ على معدل نمو الاستثمار الخاص أنه كان أقل تراجعا من الاستثمار العام سنتي 2009 و 2012 .

ورغم ارتفاع معدل الاستثمار الخاص في الجزائر خلال هذه الفترة إلا أنه يبقى بعيدا عن كونه القطاع الفاعل والرئيسي في الاقتصاد نتيجة غموض موقف الدولة من الاستثمار العام، فالخطة الخماسية 2010-

¹ بوحيزر رقية ، المرجع السابق ، ص 823 .

2014 شهدت عودة الدولة إلى تجسيد مشاريع استثمارية منتجة وهو ما سيعطي دفعا جديدا للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.

المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على نمو القطاع الخاص

سنتعرف من خلال هذا المطلب على تطور بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي سواء الداخلي الخارجي المالي أو النقدي التي تعتبر المرآة العاكسة لمدى نجاح السياسات الاقتصادية النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي من أجل الوصول إلى بيئة اقتصادية مستقرة مشجعة للاستثمار العام والخاص المحلي والأجنبي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي ، وقد تأثرت هاته المؤشرات في الجزائر بعملية الإصلاحات الاقتصادية خاصة خلال فترة التسعينات ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، والجدول الموالي يبين تطور أهم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 .

الجدول رقم (20) :تطور أهم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):

السنوات	تطور معدل النمو الاقتصادي	رصيد الميزانية	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
1990	0,8	2.88	16.7	6.9
1991	1,2 -	4.26	25.9	11.72
1992	1,8	10.7-	31.7	6.53
1993	2,1 -	13.67-	20.5	4.74
1994	0,9 -	6-	29.0	0.47
1995	3,8	7.37-	29.8	0.41
1996	4,1	3.91	18.7	9.02
1997	1,1	2.9	5.7	11.95
1998	5,1	3.57-	5.00	3.24
1999	4	0.35-	2.6	7.24
2000	3,2	1.28-	0.3	22.6
2001	2.1	4.3	4.2	17.62
2002	4.1	2.6-	1.4	12
2003	6.7	4.9-	4.3	10.18
2004	5.2	3-	4	14.02
2005	5.7	9.9-	1.4	13.64
2006	2	10.49-	2.3	22.95
2007	3.2	18.24-	3.7	26.34
2008	3.5	-15.4	4.9	21.2
2009	2.4	30.11-	5.7	28.3
2010	4	-25.52	3.9	19.5
2011	2.4	13.2-	4.5	22.4
2012	3.1	16.2-	10.3	24.3

المصدر : العمود الأول والثاني : الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات 1993-2012 .

العمود الثالث والرابع : إحصائيات بنك الجزائر للسنوات 1996-2012 .

أولاً - معدل النمو الاقتصادي

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، كما يدل على حجم السوق ومستوى تطوره ، وما ينطوي عليه ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية ، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي¹ .

بالنسبة للطلب وعلى الرغم من أن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في الجزائر عرف زيادة معتبرة من سنة لأخرى إلا أن هذه الزيادة تعود بالأساس للارتفاع الكبير في معدلات التضخم التي عرفت هذه الفترة والناتجة عن الشروع في تحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية ونزع دعم الدولة عن مختلف أسعار السلع والخدمات الأساسية، ولإشارة فإن الجزائر قد عرفت معدلات تضخم قياسية خلال هذه الفترة واستمرت إلى غاية سنة 1996 لتعود مجدداً الأسعار إلى الاستقرار في نموها وذلك نتيجة الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي امتد من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 أما إذا رجعنا لمعدلات النمو الحقيقية فنجدها أقل بكثير من معدلات النمو الاسمية، كما أنها كانت سالبة في بعض السنوات . وحتى معدلات النمو هذه فهي تعود لنشاط قطاع المحروقات وهو ما يجعلها لا تعبر عن القدرات و الطاقة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد الجزائري، حيث أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات كانت أقل بكثير من تلك المذكورة في الجدول السابق، والسبب يعود إلى توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية وتعرض المؤسسات للحل والإغلاق نتيجة الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في إطار العقود المبرمة مع صندوق النقد الدولي آنذاك ، إلا أننا نلاحظ تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات 2000-2006 نتيجة عودة انتعاش سعر البترول في الأسواق الدولية، وكذلك ظهور بوادر تحسن الوضعية الأمنية في الجزائر ، حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ، والذي يعتمد على تخصيص أغلفة مالية معتبرة لقطاعات حساسة خاصة ما تعلق منها بالسكن والعمران ومنشآت البنية التحتية بمختلف أنواعها وذلك كله تحت دفع الارتفاع المتواصل في سعر النفط على المستوى العالمي ، إلا أننا نلاحظ انخفاض تدريجي

¹ فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، 2008 ، ص 168.

لمعدلات النمو نتيجة انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية مما يعني ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بأسعار النفط بالدرجة الأولى .

ثانيا -تطور معدل التضخم في الجزائر (مؤشر الاستقرار الداخلي النقدي)

عندما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية ، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية ومايتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح وأرس المال ،كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير ،ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقا بعيدة المدى¹.

من الجدول السابق يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها في مايلي :

الفترة 1990-1999: خلال هذه الفترة عرف معدل التضخم معدلات مرتفعة نوعا ما تفاوتت من سنة إلى أخرى حيث بلغ سنة 1992 معدل 31.7% ، وتفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها التوسع النقدي والمتتالي خلال سنوات هذه الفترة ، ارتفاع معدلات السيولة ، الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل انتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي أما خلال الفترة 1996-1999 تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1996 ،حيث بلغ معدل 18.7 واستمر هذا المعدل في التراجع بصورة متواصلة ليقصر على معدل 2.6 سنة 1999 ، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود منها التحكم في السيولة الاقتصادية ، واعتدال وتيرة التوسع النقدي ، وتدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة

أما الفترة 2000-2012 : أن معدلات التضخم قد عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من هذه العشرية، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها نتيجة ارتفاع الأجور دون مقابل في الإنتاجية والتضخم المستورد خاصة بعد ارتفاع عملة اليورو .

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، الكويت، 2006، ص15.

ثالثا -تطور رصيد الميزانية (مؤشر التوازن المالي الداخلي) :

- **الفترة 1990-2000:** بالنسبة لرصيد الميزانية العامة للدولة فيمكن القول أن هذه الفترة قد تميزت بعجز متواصل في رصيدها كان ناتجا بالأساس عن تحمل الدولة للأعباء الاجتماعية نتيجة تسريح العمال والمالية الناتجة عن تحملها لديون المؤسسات المعروضة للخصومة، وتحملها لتبعات الأزمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة، ومحدودية الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية آنذاك ، مع الإشارة إلى أن الدولة قد خرجت من تمويل الاستثمارات المنتجة،والعجز الذي عرفتته الميزانية العامة للدولة خلال هذه الفترة والذي مولته عن طريق الإصدار النقدي.
- **الفترة 2000-2012 :** رصيد الميزانية العامة للدولة كان موجبا على طول الفترة ما عدا سنتي 2009 و 2010 ، والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما سنة 2012.

رابعا- تطور مؤشر التوازن المالي الخارجي (عجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الإجمالي):

عندما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات¹ .

وفي الجزائر حقق ميزان المدفوعات ككل فائض في أغلب السنوات لفترة الدراسة ، ففي السنوات الأولى من فترة التسعينات حقق ميزان المدفوعات ككل فائض متواصل حيث تزايد من 84 مليون دولار عام 1990 ليصل إلى 302 مليون دولار في سنة 1993 ، تحول هذا الفائض إلى عجز ابتداء من سنة 1994 ليلبلغ 3999 مليون دولار ، وتطور هذا العجز إلى 5550 سنة 1995 ، تراجع ليصل 1700 سنة 1998 .

في عام 2000 حقق الميزان التجاري فاضا قدره 11.14% مليار دولار ، إن هذه النتائج تحقق بفضل التحسن الجيد لأسعار البترول ويعود هذا الفائض إلى مبالغ التصدير المقدر ب 10.06 مليار دولار ، ومستوى الاستيراد المقدر ب 4.75 مليار دولار .وقد بلغ مبلغ الصادرات خارج المحروقات ب 642 مليون دولار وبالرغم من ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لسنة 1999 ، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا

¹ فارس رشيد البياتي ، المرجع السابق ، ص 177.

إذ لا تتعدى نسبة 2.9 % من مجموع الصادرات ، وما يمكن استنتاجه من هذا المبلغ الزهيد هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات ، لكن نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف في أغلبه حالة فائض خلال الفترة 2000-2012 نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وارتفاع أسعارها في السوق العالمية .

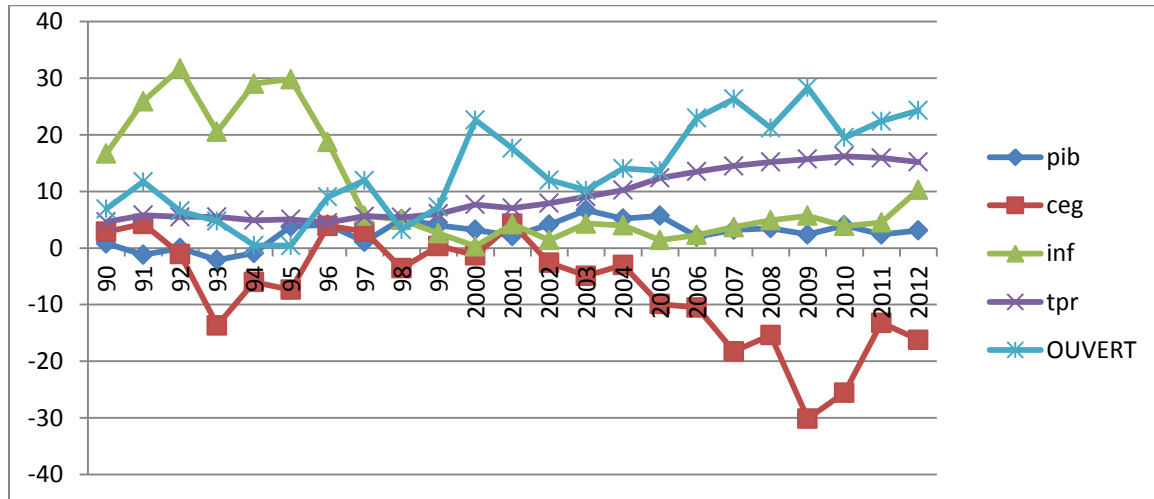
المطلب الثالث :أثر مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي على الاستثمار الخاص في الجزائر

من خلال هذا العنصر سوف نحاول أن نبين أثر متغيرات التوازن الداخلي والخارجي على الاستثمار في القطاع الخاص في فترة اختلال التوازن وفي فترة استرجاع التوازن الكلي.

من خلال المقارنة ما بين معدل الاستثمار الخاص في الجزائر ومعدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي، معدل التضخم، ومعدل الفائدة الحقيقي ونسبة الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة إلى الناتج الإجمالي و كما هو مبين في الشكل البياني:

الشكل رقم (14) : المقارنة بين مؤشرات التوازن الكلي ومعدل الاستثمار الخاص في الجزائر

خلال الفترة 1990-2012



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (20) .

بالنسبة للمقارنة ما بين نسبة الاستثمار الخاص من الناتج الداخلي الخام أو ما يعرف بمعدل الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي فنلاحظ أن هناك تقارب كبير ما بين تحرك المنحيين، حيث كلما أرتفع معدل النمو الحقيقي أو انخفض انعكس ذلك على ارتفاع معدل الاستثمار الخاص في الجزائر أو

انخفض في أغلب سنوات الدراسة ، وهذا ما يوحي بوجود علاقة طردية ما بين المتغيرين حسب ما توحي به الأرقام الظاهرة في الجدول بغض النظر عن بعض السنوات نجد أن هناك تناسب طردي ما بين معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ومعدل الاستثمار الخاص، فكلما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو مرتفع أدى ذلك إلى زيادة معدل الاستثمار الخاص خاصة خلال الفترة 2000-2012 حيث أن معدل الناتج الإجمالي يعتبر من المؤشرات المهمة لمناخ الاستثمار الخاص في الدولة¹، حيث أن تزايد معدلات النمو الاقتصادي يدل على تزايد الطلب الكلي وتطور السوق مما يشجع المستثمرين الخواص لزيادة الإنتاج.

أما بالنسبة للمقارنة ما بين معدل الاستثمار الخاص في الجزائر ومعدلات التضخم نلاحظ وجود مرحلتين، الأولى من 1990 إلى 1999 حيث نلاحظ زيادة معدل الاستثمار الخاص مع زيادة معدل التضخم، وهذا شيء طبيعي لأن القطاع الخاص في هذه الفترة متكون في أغلبه من القطاعات النسيجية و الغذائية و قطاع التجارة وهي مرتبطة بتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع الجزائري والتي رفع دعم الدولة عن الأسعار ، كما أن بقاء تكلفة عوامل الإنتاج وخاصة الأجور نتيجة تجميدها في إطار الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي جعل الأجور في القطاع الخاص لا تتحرك كذلك، مما جعلها عند مستوى أقل من الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار يجعل أرباح القطاع الخاص ترتفع بالشكل الذي يدفعهم إلى زيادة استثماراتهم من أجل اغتنام فرص الربح .أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1997 حيث أخذ معدل الاستثمار الخاص منحى تصاعدي بينما معدل التضخم في تراجع نتيجة استقرار الأسعار ، أما الفترة من 2000 إلى 2012 فإن استقرار الأسعار خلال هذه الفترة قد كان عاملا مشجعا للاستثمار الخاص فنلاحظ تزايد الاستثمارات الخاصة نتيجة انخفاض معدلات التضخم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار ، خاصة فيما يتعلق بأسعار مدخلات عوامل الإنتاج ، إذ أن استقرار الأسعار اعتبرت عاملا مشجعا وجاذبا للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية .

أما عند المقارنة بين معدل الاستثمار الخاص ونسبة الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة إلى الناتج الإجمالي الخام في الفترة من 1990 إلى سنة 1999، فنلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الخاص يرتفع وينخفض في أحيان أخرى في هذه الفترة، غير أن السمة الغالبة للميزانية العمومية هو العجز، وذلك

¹ موسى سعداوي ، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص ص 23-24.

نتيجة الأعباء التي تحملتها الدولة في إطار تطهير المؤسسات العمومية بغرض تهيئتها للخصوصية¹، وكذلك تراجع إيراداتها من الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، وكذا الإعفاءات الضريبية والتي منحت للاستثمار الوطني والأجنبي والتي كان الهدف منها هو تشجيعه و تحفيزه .

وما يمكن قوله عن أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص في هذه الفترة هو أنه لم يؤدي إلى تحسين البيئة العامة لنشاط الاستثمار الخاص نظرا لطبيعة الظروف التي عرفت الجزائر آنذاك، و لكنه زاحمه على القروض البنكية التي كانت الدولة تستفيد منها من النظام البنكي بغرض سد العجز الحكومي المتواصل لاعتمادها على الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل العجز الحكومي وهو ما ساهم في زيادة المعروض النقدي، أما إذ ما قارنا ما بين نسبة الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة ومعدل الاستثمار الخاص خلال الفترة 2000-2012 فيمكن القول أن الإنفاق العام الذي قامت به الدولة الجزائرية في هذه المرحلة قد كان في صالح القطاع الخاص، لأنه يدخل ضمن سعي الدولة عن طريق استثماراتها العمومية إلى تحسين ظروف عمل واستثمار القطاع الخاص، خاصة من خلال مد الطرق و بناء الجسور والمطارات والموانئ...الخ، ورغم الفائض الذي تحققه الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال هذه الفترة إلا أنها مازالت تزاحم القطاع الخاص على القروض البنكية.

المطلب الرابع: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

يعتبر الاقتصاد المستقر أكثر جذبا للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من الاقتصاديات التي تعرف تقلبات وصعوبات التحكم في التوازنات الكلية للاقتصاد (التحكم في معدل التضخم ، العجز في الميزانية العامة في ميزان المدفوعات) .ومن أجل تحليل البيئة الاقتصادية للاستثمار في الجزائر سنستخدم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار .

قامت مؤسسة ضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية². وذلك من أجل قياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها ، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة

¹ بوحيدر رقية ، المرجع السابق ، ص 828.

² تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 1999 ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 1999، ص 38.

للاستثمار على أنها التي تتميز بعدم عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري ، تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسة المالية ومجموعة السياسة النقدية ومجموعة سياسة المعاملات الخارجية .أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي ، التطورات التشريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها مباشرة ولكن بدأ بإعطاء درجات دنيا أو أخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب .

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب الخاص بالبيئة الاقتصادية المستقرة هي ¹:

- 1- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- 2- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد .
- 3- مؤشر معدل التضخم : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن للاقتصاد.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية متوسط مؤشر السياسة النقدية مؤشر المعاملات الخارجية)، و الجدول الموالي يوضح تطور هاته المؤشرات في الجزائر :

¹ عبد الحميد بوخاري ، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مجلة الباحث ،العدد 10 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 46.

الجدول رقم (21):قياس مؤشر السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

متوسط المؤشرات	مؤشر التوازن الخارجي (عجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		مؤشر التوازن المالي الداخلي (عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		مؤشر التوازن النقدي (معدل التضخم)		السنوات
0	2-	9.5+	2+	2.1-	0	9.2	91-90
0	1-	3.3+	1-	2.22	0	5.8	92-91
1.33+	1-	3.1+	3+	14.33-	+2	11.2-	93-92
0	3-	12.8+	3+	3.6-	0	8.5	94-93
0.66-	3-	12.8+	1+	1.39-	0	0.8	95-94
1-	2-	7+	3-	11.3+	2+	11.1-	96-95
1.33+	1-	3+	0	0.99-	2+	13-	97-96
1+	0	1+	3+	6.5-	0	0.7-	98-97
1.33+	0	+1.82	3+	3.23-	1	2.4-	99-98
1.66-	3-	13.87+	3-	+10.04	1	2.3-	2000-99
2+	3+	2.5-	3+	5.34-	0	3.9	2001-2000
1.33+	3+	4.88-	3+	3.2-	1	2.8-	2002-2001
0.66-	1-	4.53+	1-	4.25+	0	2.9	2003-2002
0	0	0.16-	0	0.08+	0	0.3-	2004-2003
1-	2-	5.6+	2-	9+	1	2.6-	2005-2004
0.33+	1+	1.3-	0	0.59-	0	0.9	2006-2005
0.33+	2-	6.66+	3+	7.75-	0	1.4	2006-2007
0.33-	0	0.29-	1-	+2.84	0	1.2	2007-2008
2+	3+	18.7-	3+	14.71-	0	0.8	2009-2008
0.66-	2-	+6.74	1-	+4.59	1	1.8-	2010-2009
2.9	0	0.6	3-	12.32	1	1.6-	2011-2010
1.9	+3	-2.5	3+	3-	+3	-14	2012-2011

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20) .

يتم التحكم في تطورات في مناخ الاستثمار باستخدام المؤشر المركب على النحو التالي¹ :

- أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار .
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للجزائر والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة الخاصة بالتوازن الداخلي والخارجي والسياسة النقدية .

¹ بلفاطمي عباس ، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة ، مجلة الباحث ، العدد 04 ، جامعة ورقلة ، 2006 ، ص 157.

الجدول رقم (22): تطور المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية	مدى تحسن المناخ
91-90	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
92-91	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
93-92	1.33+	تحسن في مناخ الاستثمار
94-93	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
95-94	0.66-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
96-95	1-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
97-96	1.33+	تحسن في مناخ الاستثمار
98-97	1+	تحسن في مناخ الاستثمار
99-98	1.33+	تحسن في مناخ الاستثمار
2000-99	1.66-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2001-2000	2+	تحسن في مناخ الاستثمار
2002-2001	1.33+	تحسن في مناخ الاستثمار
2003-2002	0.66-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2004-2003	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2005-2004	1-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2006-2005	0.33+	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2006-2007	0.33+	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2007-2008	0.33-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2009-2008	2+	تحسن في مناخ الاستثمار
2010-2009	0.66-	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2011-2010	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2012-2011	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (21) .

أما إذا أردنا حساب متوسط المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية للعشر سنوات 1990-2000 نجد:
 $0.066 = 10 / (1.66 - 1.33 + 1 - 0.66 - 0 + 1.33 + 0 + 0)$ أقل من 1 مما يعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار خلال العشر سنوات الأولى نتيجة اختلال التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر .

ووللسنوات 2001-2012: $(2+ - 1.33 - 0.66 + 1 - 0.33 - 0.33 + 0.33 - 2 + 0.66 + 0.66)$
 $0.42 = 11 / ($ أقل من 1 مما يعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2012 بالرغم

الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل وخلال هاته الفترة وبالرغم من البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال هاته الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول .

المطلب الخامس: معوقات تطور القطاع الخاص في الجزائر

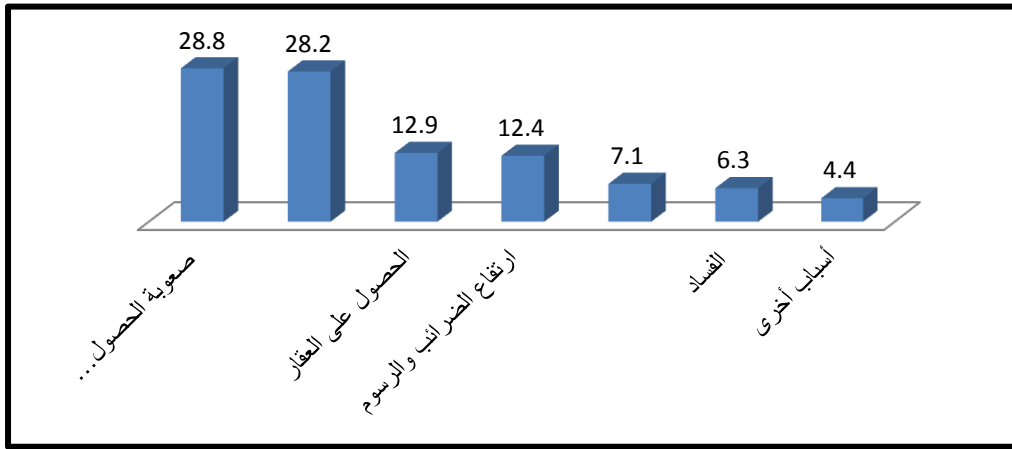
لقد قام البنك العالمي بعملية استقصاء حول المشاكل والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات ، فاستنتج بعد دراسته للملف أن الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات معرضة لضغوطات وعوائق¹ ، تمثلت الدراسة التي قام بها البنك في اختيار عينة من 562 مؤسسة عمومية وخاصة من بين 18354 مؤسسة تحصل عليها فريق البنك الدولي من الديوان الوطني للإحصاء ، وكانت أغلب هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة (95% من المؤسسات كان عدد عمالها أقل من 10 عمال) ، وتوزعت هذه المؤسسات على عشر قطاعات اقتصادية تبعا لمدى مساهمتها في التشغيل ، مع عدم إدراج مؤسسات قطاع المحروقات والقطاع التجاري ، وقد وقع الاختيار على تسعة ولايات تتوزع جغرافيا على أهم مناطق التركيز الصناعي ، فقد تم اختيار ثلاث ولايات من منطقة الوسط (الجزائر ، البلدية ، بومرداس) ، وولایتين من ولايات الغرب (وهران وتلمسان) وولایتين من ولايات الشرق (قسنطينة وعنابة) وولایتين من الجنوب (غرداية وورقلة) .

ولقد توصلت الدراسة إلى كشف العديد من العوائق التي تعترض المستثمرين في الجزائر ، إذ تمثلت أهم العوائق في صعوبة الحصول على القروض وتكلفته ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار ومستوى تأهيل الموارد البشرية وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد .

والشكل الموالي يوضح أهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية :

¹ اكرام مياسي ، المرجع سابق ، ص 129 .

الشكل رقم (15) :معوقات الاستثمار الخاص في الجزائر .



المصدر :تقرير البنك الدولي حول المناخ الاستثمار في الجزائر 2001 ،

siteresources.worldbank.org/INT/PSD/Resources/.../Algeria--ICA~3.pdf ،

ومن أجل التعرف بعمق على أكبر ، على طبيعة على هذه العوائق سنقوم بتحليلها حسب المؤشرات الرئيسية التي وضعها البنك الدولي ، والتي تعبر على المنوال العام لتحقيق مناخ الاستثمار .

الفرع الأول : العوائق المالية وصعوبة الحصول على القروض :

يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها ، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف إلى تمويلات طويلة الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة ، كما تحتاج إلى تمويلات قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وتسديد أجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال ، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على الشركات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة بصفة خاصة ، مما يعني نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب الشغل¹ .

وتعتبر مشكلة التمويل من أبرز العقبات التي تعترض مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر وخاصة في مرحلة الانطلاق ، إذ يعتمد الكثير منها على قدراتها الخاصة أو ما يعرف بالتمويل الذاتي عن طريق المدخرات الفردية أو العائلية أو عن طريق الاقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم

¹ جبار محفوظ ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها -دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف

1999-2001 ، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 25-28 ماي 2003 ، ص 4.

غير أن هذه المؤسسات سرعان ما تصبح في النهاية مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها ومن جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات الخاصة مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي والتي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر عملية الحصول على التمويل البنكي إحدى أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الخاصة في الجزائر ، في حين نجد أنه في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات سلوك تشيطي أو مهني وهذه العلاقة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات الخاصة منها والبنك¹ ، أما في الجزائر فيشكل كل من البنك والمؤسسة الخاصة عالمين مختلفين بعيدين لا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال وبالتالي يسود اللاتفاهم خاصة في ظل قلة البنوك المتخصصة ، الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر ، وتعود سبب صعوبة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر إلى عدة أسباب منها :

- شروط الحصول على القروض لدى البنوك لتغطية حاجيات الاستثمار التي تركز على ماضي الزبون والضمانات المقدمة بدل أن تركز على ربحية المشروع وتدفقاته المتوقعة .
- نمط التنظيم المركزي المتميز بقرارات مركزية ومتمركزة بالعاصمة مما يسبب تأخر معالجة القروض والذي ينجم عنه ضياع في الوقت والمال بالنسبة للمستثمر .
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار .
- نظم المعالجة الآلية والاختلالات والتي تؤثر سلبا على نوعية الخدمات البنكية كإجراءات تحويل الأموال والتي تستغرق وقتا طويلا، وحتى وإن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور في مجال التجارة الخارجية ، يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعومة من طرف السلطات العمومية وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة ، وتبرز البنوك هذه الوضعية بمجموعة من العوامل أبرزها :

¹ بريش السعيد ، بلغرة عبد اللطيف ، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعامل ومتطلبات المأمول ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 و 17 أبريل 2006 ، ص324.

- الطابع العائلي الذي يميز القطاع الخاص في الجزائر إضافة إلى قلة الموارد الخاصة والضمانات المقدمة .
- افتقار أصحاب المنشآت الصغيرة للكثير من الخبرة الإدارية والتنظيمية ، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في المشاكل وربما الفشل الكامل .
- دراسات الجدوى وملفات تقييم المؤسسات الخاصة أو توسعهم غير كاملة في بعض الأحيان ولا تعطي توضيحات مفيدة للتحكم اللازم في آفاق تطور المؤسسات في ظل تنافسية مفتوحة .

كما تعتبر العوائق المالية التي تواجه المؤسسات الخاصة هي ارتفاع أسعار الفائدة ونقص الأموال الخاصة ونقص السيولة المالية وصغر المبالغ المقترضة¹ ، كما تعاني هذه المؤسسات عندما تتقدم لطلب القروض من شدة الضمانات التي تطلبها البنوك ، والتي تكون عادة عبارة عن رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية ، لذلك فقد قامت 90% من المؤسسات التي تحصلت على قروض استثمارية و 77% من المؤسسات التي تحصلت على قروض استغلالية برهن عقاراتها من أجل الحصول على القروض وتتجاوز قيمة الرهن المقدم للبنوك في المتوسط 173% من قيمة القرض المقدم لها² .

الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة

يعتبر تفشي الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة ، إذ أنه يهدد ببقاء المؤسسات الملتزمة باحترام قواعد المنافسة المحددة قانونا ، وفي هذا الإطار رأى 28.6% من رؤساء المؤسسات بأن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر من العوائق الكبيرة التي تعترضهم أثناء تسويق منتجاتهم ، خاصة إذا علمنا بأن 60% من المؤسسات المأخوذة في العينة تسوق منتجاتها للسوق المحلي ، و 39.2% منها تقوم بالبيع في مناطق أخرى من الوطن و 0.8% من تقوم بالتصدير ، وهذا يعني أن المؤسسات الجزائرية (أغلبها مؤسسات صغيرة) تعمل في سوق ضيق (محلي) يتميز بشدة المنافسة ، وأن وجود مؤسسات أو أفراد يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي بهذه المؤسسات الاقتصادية الرسمية.

¹ CNES ,Pour politique de developement de la PME en Algérie , Alger ,2002,p236.

² Investiment Climate Surveys Draft Country Profile ,Algeria ,2002,SURVEY, p6 .

ومن حيث درجة تأثير المنافسة غير الشرعية والاقتصاد غير الرسمي على المؤسسات الاقتصادية فإننا نلاحظ بأن المؤسسات القديمة أكثر تضررا بهذه الظاهرة ، إذ عبرت 24.5% من هذه المؤسسات على أن تفشي هذا النشاط يؤثر عليها سلبا ، في حين نجد أن النسبة كانت في حدود 15.9 % في المؤسسات الجديدة ، وتبدو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تأثرا بهذه الظاهرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ذكر 28.6% من رؤسائها عن التأثير السلبي للاقتصاد غير الرسمي على نشاطهم بينما عبر 19.2% من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تفشي هذه الظاهرة يؤثر سلبا على مركزهم التنافسي في السوق¹.

على الرغم من حجم هذه الظاهرة وتأثيرها المحتمل على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر يعتبر حسب تقديرات البنك الدولي أقل مما هو عليه في الدول المجاورة ، فخلال الفترة 1999-2000 قدر البنك الدولي حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ب 31.4% من الناتج الداخلي الخام ، بينما كان في تونس 38.4% وفي المغرب 36.4% وفي مصر 35.1%.

الفرع الثالث : صعوبة الحصول على العقار الصناعي

يعد العقار الصناعي عاملا أساسيا للمؤسسة من أجل إقامة نشاطاتها أو التوسع فيها ، وفي هذا الصدد تعاني مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر من صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من حيث توفر الإجراءات الإدارية للحصول عليه ، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية ، إضافة إلى غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي ، مما شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي ، وفي الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر ، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي ، مع تفاوتات هامة في الأسعار وهو ما يشجع على المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي الصناعية².

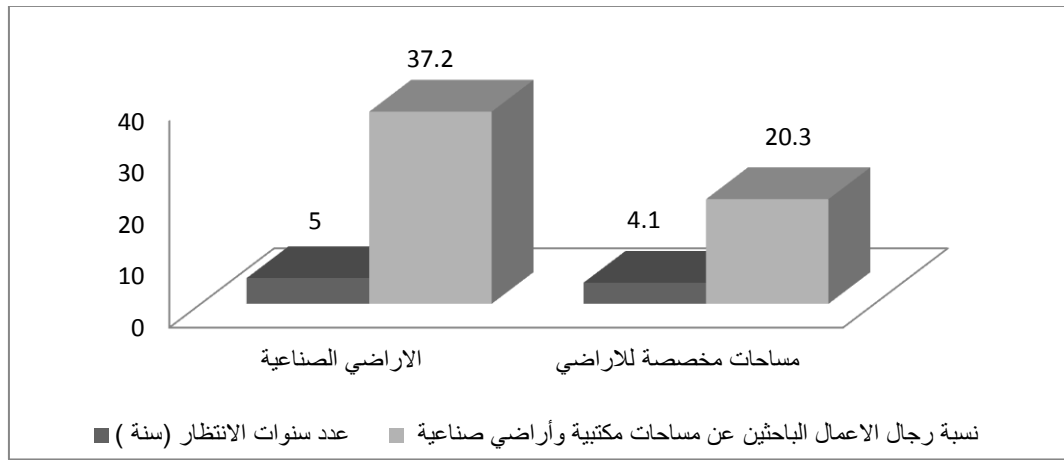
وتظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة ، منها حوالي 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (2334 هكتار) و 60% من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات (4496 هكتار) وهذا يعني أن 30% من المساحة الكلية

¹ Abdellatif BENACHENHOU , **les nouveaux investisseurs** , alpha design , Alger ,2006 ,p217.

² إكرام مياسي ،مرجع سابق، ص133.

(22 ألف هكتار) المتوفرة غير مستغلة ، ويوجد أيضا أيضا عقارات أخرى لدى المؤسسات المحلية ، أو المشاريع المتوقفة التي تتوفر على مساحات جد مهمة غير مستغلة أيضا ، إذ تصل إلى 529 هكتار في المناطق الصناعية و 142 هكتار في مناطق النشاطات ، وحسب دراسة البنك الدولي فإن صعوبة الحصول على العقار تتمثل في طول فترة الحصول على العقار المناسب وارتفاع نسبة الباحثين بدون رد والشكل الموالي يبين ذلك :

الشكل رقم (16): صعوبة الحصول على العقار للاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر 2001 .

إذن الأزمة ليست في نقص العقار ولكن في ضعف التسيير المتميز بتعدد الإجراءات الإدارية والنصوص القانونية والمصالح الإدارية المسؤولة ، لعدم تمكن المستثمرين الفعليين من الحصول على العقار الصناعي بأسعار معقولة ، وقد كان لضعف مؤسسات الدولة في إحكام الرقابة على كفاءات منح الأراضي ، الأثر الكبير على حرمان المستثمرين الجاديين من الحصول على العقار¹ ، فقد أكدت الوقائع الميدانية كما بينت ذلك الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية CNEAP حول العقار، بأن 85 % من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة

¹ أعمار جمعي، استراتيجيات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011 ص57.

مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وعدد كبير منهم لم يطور استثماره ، ومنهم من حول العقار عن الغرض الأساسي الذي منح له من أجله .

الفرع الرابع : ثقل العبء الضريبي

إن الأعباء الضريبية أو شبه الضريبة التي تتحملها المؤسسات عادة لاتساعدها بأي حال من الأحوال¹ على العمل الإنتاجي ورغم الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الأعباء كإلغاء الدفع الجزافي وتخفيض نسب الرسم على النشاط المهني وكذا الضريبة على أرباح الشركات ، إلا أن بعض الاقتطاعات لاتزال مرتفعة كاشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة لصاحب العمل والتي تقدر ب 26% من كتلة الأجور، وحسب قاعدة بيانات أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي يقدر إجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الربح ب 76.4% في الجزائر ، وهذا ما يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي حيث أن النشاط الموازي يمثل 12% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام مما يوضح حجم الخسائر التي تتحملها الدولة والمؤسسات الاقتصادية من خلال تنامي المنافسة غير المشروعة.

من جهة أخرى يشكل النظام الضريبي أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لايسهل نشاط هذا القطاع.

الفرع الخامس : الفساد

يعتبر الفساد أحد العوائق الأساسية التي أشارت لها الدراسة المنجزة ، مع العلم بأن عدد رؤساء المؤسسات الذين وافقوا الإجابة على هذه الإشكالية كان قليلا (حوالي 24 % فقط من العينة) ، لقد ذكر 34.3% من رؤساء المؤسسات بأن الفساد يمثل عائقا رئيسيا ، وبأنهم أنفقوا حوالي 7 بالمائة من رقم أعمالهم في شكل رشاوى للاستفادة من بعض الخدمات ، فمثلا يقوم بعض مسؤولي المؤسسات الخاصة بتقديم رشاوى لبعض الموظفين في الإدارات العمومية قصد تأمين بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم ، فمن أجل الحصول على رخصة البناء قد يقوم صاحب المؤسسة بدفع ما قيمته 540 دولار والحصول على صفقات عمومية إذا كان السبيل الوحيد للحصول عليها .

¹ إكرام مياسي ، مرجع سابق ، ص 139.

خلاصة الفصل :

- 1- شهد موقف السلطات العمومية من القطاع الخاص تغيرا كبيرا مع بداية الثمانينات، حيث أظهرت الدولة رغبتها في تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التنمية وعجز القطاع العام وعدم مردوديته، لتزيد هذه القناعة ترسخا بعد الأزمة الاقتصادية البترولية والتي أظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يطغى عليه القطاع العمومي، مما أدى بدعوة الهيئات الدولية إلى تبني اقتصاد السوق وفتح المجال أكثر للقطاع الخاص.
- 2- عملت السلطات الجزائرية على إصدار العديد من القوانين والتشريعات المشجعة لتنمية القطاع الخاص خاصة بعد تبني اقتصاد السوق سنة 1990، وتدعيمها بوضع أطر مؤسسية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص واتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه.
- 3- تمكن القطاع الخاص في الجزائر من الولوج إلى غالبية النشاطات الاقتصادية والتي كانت حكر في الماضي على القطاع العام، مما استدعى بالسلطات العمومية محاولة توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والمحفزة لنمو القطاع الخاص من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة خاصة خلال العشرية الأخيرة التي تميزت بمناخ استثماري مستقر نوعا ما.
- 4- على الرغم من المكانة التي أكتسبها القطاع الخاص عبر فترة الإصلاحات الاقتصادية سواء في المساهمة في التشغيل أو تكوين القيمة المضافة، الحرية التي أصبح يتمتع بها في النشاط الاقتصادي، إلا أننا نجد أن القطاع الخاص لم يحظى بالأهمية التي تمكنه من المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية، كما أن القوانين الصادرة على مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية لم تنجح في جذب الاستثمار الخاص بالقدر الكافي ولا في توجيهها نحو الاستثمار المنتج إذ اقتصر أغلب وجوده في القطاعات غير المنتجة.
- 5- لا يزال القطاع الخاص في الجزائر يشكو من بعض العراقيل والصعوبات التي تحد من نشاطاته وتؤثر على سير استثماراته، إذ تشير الإحصائيات إلى العدد المرتفع جدا من المشاريع المصرح بها والحجم المالي المعلن عنه، غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحصول على العقار و تكلفة التمويل وحجم القروض المقدمة للقطاع الخاص هذا الأخير الذي سيكون محور الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

أثر تطور المعروض

النقدي على نمو القطاع

الخاص في الجزائر خلال

الفترة

(1990-2012)

تمهيد:

لقد تعرضنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري لأثر تطور كل من المعروض النقدي ونمو الائتمان وسعر الفائدة على نمو القطاع الخاص ، وقد توصلنا إلى أن هذه العلاقة مؤكدة في الفكر الاقتصادي على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين المدارس النقدية ، إلا أن أغلبها يرى أن نمو المعروض النقدي ونمو الائتمان يؤديان إلى النمو الاقتصادي حيث أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية المالية والتنمية الاقتصادية ، وبالتالي فإن عملنا في الفصل سوف ينصب في دراسة أطراف هذه العلاقة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990-2012 م .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، سنتناول في أوله تطور النظام المصرفي في الجزائر عبر مختلف الإصلاحات ، وفي الثاني نتطرق إلى دراسة تطور المعروض النقدي ومقابلته ، أما المبحث الثالث فستتناول تطور الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من قبل البنوك الجزائرية وتقييم دورها في تمويل هذا القطاع و تطور مؤشر سعر الفائدة على كل من الودائع والقروض وأثرها على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة ، ثم المبحث الرابع الذي يتناول دراسة قياسية للعلاقة بين تطور المعروض النقدي ومتغيرات اقتصادية أخرى مؤثرة على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

المبحث الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

انطلاقاً مما أثبتته العديد من الدراسات القياسية و الإحصائية الحديث لمجموعة من أشهر الاقتصاديين في العالم أمثال كينغ و لفين و غولد سميث...و غيرهم من أن هناك ارتباط واضح بين تطور مؤسسات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي، و إيماناً بأن نجاح النظام الاقتصادي أمر مرهون بمدى فعالية و نجاعة الجهاز المصرفي في تمويل التنمية و قدرته على تجميع الفوائض و تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، كان لا بد علينا التعرض لتطور الجهاز المصرفي الجزائري حتى نتمكن في الأخير من تحديد أثر تطور المعروض النقدي من طرف البنك المركزي والائتمان البنكي وسعر الفائدة على القطاع الخاص في الجزائر.

و لأن سنة 1990 تعتبر منعرج حاسم في تاريخ اقتصاد الجزائر تم فيها التخلي عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة، و من جهة أخرى عرفت هذه السنة صدور أهم قانون مصرفي وضع المنظومة المصرفية الجزائرية في المسار الصحيح، ارتأينا من خلال هذا المبحث أن تكون دراسة تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل و بعد هذه السنة لنتمكن في الأخير من تقييم مستوى دور الجهاز المصرفي في إدارة المعروض النقدي من خلال تجميع الموارد وتوزيعها ودوره في تمويل التنمية والقطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول : الجهاز المصرفي قبل 1990

انتهجت الجزائر عقب استقلالها النهج الاشتراكي المرتكز على التصنيع الهادف لتحقيق التنمية، و القائم على التخطيط المركزي و إنشاء المؤسسات العمومية، و قد اعتمدت الجزائر في تمويل التنمية على عائدات المحروقات، أما الجهاز المصرفي آنذاك قد كان يتشكل من حفنة من فروع البنوك و المؤسسات المالية الفرنسية و الأجنبية ، و في إطار سعي الجزائر لاسترجاع سيادتها الكاملة على جميع الأصعدة بما فيها الصعيد المالي و المصرفي، فقد عملت على إقامة جهاز مصرفي جزائري، و تأمين البنوك الأجنبية شهدت فترة السبعينات والثمانينات سلسلة من الإصلاحات سنتعرف عليها فيما يلي¹:

¹ بظاهر علي، مرجع سابق ، ص 19.

الفرع الأول : مرحلة استرجاع السيادة و التأميم

عقب الاستقلال كان على الجزائر الشروع في عملية التنمية و في ظل رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الوطني، و اقتصار دوره على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة مالية جيدة، و تمويل عمليات التجارة الخارجية كان على الدولة الجزائرية أن تقوم باتخاذ إجراءات تضمن تمويل المشاريع والأجهزة الإنتاجية الوطنية من جهة، و تحد من استنزاف المؤسسات المالية الأجنبية للفوائض الاقتصادية النقدية من جهة أخرى، و من أهم الإجراءات المطبقة آنذاك نذكر ما يلي:

- استحداث معهد للإصدار الخاص ليحل محل بنك الجزائر، ثم تم تأسيس البنك الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة نقدية يتم إنشائها في الجزائر المستقلة، أنشأ من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144 كمؤسسة عمومية بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و ذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851.
- إنشاء الخزينة الجزائرية في 08 أوت 1962 تأخذ على عاتقها القيام بالنشاطات التقليدية لعمل الخزينة مع صلاحيات واسعة فيما يخص الحصول على قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي و قروض التجهيز للقطاع الفلاحي¹.
- إنشاء البنك الجزائري للتنمية BAD بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963، و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972، و قد جاء لسد الفراغ الناتج عن توقف البنوك الفرنسية عن العمل، و لقد أنيط لهذا البنك تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم، و قد ازدادت أهمية هذا البنك عام 1967 مع بدء تنفيذ مخطط التنمية الوطنية، و قد كانت قروضه موجهة لتمويل المشاريع المقررة في مخطط التنمية.
- استحداث الدينار الجزائري في 19 أبريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، هذا على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي أي 180 ملغ من الذهب الخالص، و بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 08 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك.

¹ مدني أحمد ، دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2006-2007 ، ص 157.

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64، و قد كان مطالب بتمويل البناء، إقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ أعمال البنى الأساسية، في حال وجود فائض لدى الصندوق يقوم باقتناء سندات التجهيز العمومي التي تصدرها الخزينة.
- تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966 و إقامة البنوك الوطنية المملوكة للدولة و التي تركز نشاطاتها لتمويل التنمية و قد تمخض عن قرار التأمين ظهور البنوك التالية: البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967، بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982، بنك التنمية المحلية في 30 أبريل 1985.

بحكم تبني الجزائر للنهج الاشتراكي عقب استقلالها فان كل البنوك التي ظهرت بعد اتخاذ قرار تأمين القطاع البنكي هي بنوك عمومية تعود ملكية رؤوس أموالها كليا إلى الدولة، و انطلاقا من فلسفة هذا النظام الاقتصادي وآليات عمله فان كل القرارات العامة المتعلقة بالنظام البنكي كانت تتخذ مركزيا و بطريقة إدارية أيضا، و البنك لم يكن له الخيار في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة، و من هنا نلاحظ أن القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع، و لا يولي للبنك أي اعتبار كمؤسسة تجارية تسعى لتحقيق الربح في المقام الأول بضمان أفضل تخصصات لمواردها المالية المتاحة، و كل هذا ألغى فرصة إنشاء بنوك خاصة، أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العامة الموجودة. و قد ترتب عن هذا التنظيم المستند إلى النظرة المركزية في التخطيط و القرار تولد رتابة و جمود على مستوى حركية النظام المصرفي، كما أن الأهداف التي أحيط بها و المتمثلة في تمويل البرامج المخططة و وفقا لصيغة النظرة المركزية ذاتها قد حد من مستوى أدائه و قلل من فرص التطور و اكتساب المهارة¹.

الفرع الثاني : مرحلة الإصلاح المالي لسنة 1971

يعتبر أول إصلاح قامت به الجزائر لنظامها المصرفي و قد جاء في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 نتيجة لعجز البنوك عن تمويل الاستثمارات المخططة، و لتخفيف ضغوط التمويل على الخزينة بتنشيط الدائرة المصرفية من خلال إجبار المؤسسات العمومية على مركزية حساباتها الجارية و كل

¹ أحمد هني ، المرجع السابق، ص 157.

عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع ، ولقد تميزت الساحة المصرفية الجزائرية في سنوات الستينات بما يلي¹:

- تدخل الخزينة و حتى البنك المركزي في عملية التمويل لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي في ظل شح الموارد المالية من جهة، و عدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة ثانية.
- ازدياد عدد البنوك بعد تأميم القطاع الأجنبي و الذي تزامن مع المخطط الثلاثي².
- تخصيص النظام البنكي الوطني، بمعنى أن يتكفل كل بنك من البنوك المنشأة أثناء التمويل بعدد من الفروع الاقتصادية و على سبيل المثال تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي، و تكفل البنك الجزائري الخارجي بتمويل عمليات التجارة الخارجية، و هو ما مكن البنوك من احتكار قطاعات عديدة، و عمليات بنكية متنوعة، و ترتب عن ذلك غياب المنافسة بين البنوك و عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- غياب الدور الفعلي للبنك المركزي الجزائري كسلطة نقدية لان البنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية و ليست تحت سلطته، كما أن الخزينة لم تكن خاضعة لسلطته و كانت السبب المباشر في التوسع النقدي و العنصر الرئيسي في رسم السياسة الإقراضية و تنفيذها، و الواقع أن الدور البنكي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدي تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى.
- فشل الصندوق الجزائري للتنمية في القيام بالمهام الموكلة إليه فيما يخص تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل، و كانت الموارد التي يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.
- عجز البنوك عن التمويل لان القروض تمنح تقليديا من طرف البنوك التجارية على أساس الودائع الموجودة لديها.

و هكذا جاء الإصلاح المالية لسنة 1971 لإزالة الاختلال المسجل في سنوات الستينات و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويل الاستثمارات ، وتضمن الإصلاح المالي لسنة 1971 الإجراءات التالية :

¹ أحمد هني ، المرجع السابق ، ص 141 .

² الطاهر لطرش ، المرجع السابق ، ص 180-182 .

• تأسيس المجلس العام للاتئمان و إنشاء الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية، حيث يهتم المجلس العام للاتئمان بتعزيز علاقات القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد، و تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود و القرض و كافة الأمور المحتملة و التي قد تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، أما الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية فتقدم الدراسات و الاقتراحات المتعلقة بالأعمال المصرفية و تضع الإرشادات التي تسهل تلك العمليات كالأساليب و الطرق الإحصائية، و تعمل على تحسين الأداء الوظيفي، و تنظيم الأساليب المحاسبية و الإدارية و تكوين الإطارات و متابعة ميزانيات المصارف و المنشآت المالية و رفع ملاحظات بشأنها وزارة المالية.

طبفا لإحكام المادة السابعة لسنة 1971 فان الاستثمارات المخططة تمول من طرف الخزينة و يتعلق الأمر ب:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار السندات القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، و تتمثل مصادره هذه القروض في الإيرادات الجبائية و موارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة و التي منح تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة و البنوك الأولية و المؤسسات. و يتم التمويل البنكي لهذه المؤسسات العمومية من خلال قيامها بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة و مراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات.
- تطبيق نظام التخصص القطاعي بين البنوك التجارية بحيث يختص كل بنكي التعامل و تمويل قطاع اقتصادي محدد ، و إقرار التوطين الإجمالي بحيث قوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي و طنت فيه عملياتها المالية: الحساب الأول لتمويل نشاطات الاستثمار و الثاني لتمويل نشاطات الاستغلال، لا يحق للمؤسسة التعامل مع أكثر من بنك واحد ، بالإضافة إلى¹:

¹ رباط كريمة ، أثر الائئمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2009-2010 ، ص 139.

• إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971، و نتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل اثر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام.

• تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإيجابية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمات 71-93 ل 31 ديسمبر 1971 و التي تقضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات و الاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، و لكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية عن تحقيق نتائج ايجابية للمساهمة في ميزانية الدولة.

• دعم المؤسسات لعمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة، و إلى معايير تطهير المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير.

• تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و إدارية.

• إنشاء البنك الجزائري للتنمية في 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، و هو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في مجال منح القروض الطويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية و منها مخطط الرباعي الأول.

لقد كان يهدف قانون 1971 إلى ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المخططة، و سعي لتكريس مبدأ تخصص البنوك، و على الرغم مما حمله من إجراءات هادفة إلا أن نهايته كانت سنة 1978 عند تخلي النظام البنكي الجزائري عن تمويل الاستثمارات المخططة لصالح الخزينة وفقا لقانون المالية لتلك السنة و هذا ما أقرته المادة 07 من قانون المالية سنة 1978: "الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة، و عن طريق كذلك رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات"، و ما يؤخذ على قانون 1971 ما يلي¹:

¹ بريس عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 51 .

- عدم توافق قدرة القطاع البنكي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فالوثائق المعدة من طرف المؤسسات الوطنية للبنوك في إطار ملفات منح الائتمان غير كافية للحكم على الأداء الاقتصادي لقروض الاستغلال، كما أن الدراسات المقدمة من طرف المؤسسات ناقصة.
- صعوبات متعلقة بالجانب التجاري و تغطية الحقوق و تحقيق الاستثمارات في بعض الحالات يصبح غير ممكن و يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد القروض البنكية.
- صعوبات تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية و التي رغم وضعيتها المدينة اتجاه البنوك، إلا أنها تبقى لها إمكانية الحصول على القرض البنكي في شكل سحب على المكشوف، و هذا ما أزم من وضعية البنوك.
- إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة و القيام بدفع رؤوس أموال الأموال و الاحتياطات للخزينة العمومية، رغم أنها تحقق خسائر في غالبيتها و بالتالي لم يكن الأمر سوى عبارة عن تسجيل محاسبي، فجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات تأتيها من البنوك بفضل تقنية السحب على المكشوف و أمام هذه الوضعية تم إلغاء هذا الالتزام من خلال قانون المالية لسنة 1976.

الفرع الثالث : النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات 1986 و 1988

إن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات تزامنت مع ظروف دولية عرفت تفهقر المعسكر الشيوعي و بداية انهياره في دول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي، أما على المستوى الوطني كان على الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و هو ما تطلب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية و من أهم الإصلاحات في المجال النقدي والمالي خلال هاته الفترة:

أولاً - قانون القرض و البنك لسنة 1986:

نتيجة للأسباب السابقة الذكر قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون بنكي جديد هو قانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986¹ ، والذي اعتبر بمثابة أول خطوة في سياق التحول نحو اقتصاد السوق يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية ، و إقامة نظام مصرفي على مستويين و من أهم ما جاءت به هذه الإصلاحات ما يلي :

¹ قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

• أصبح البنك المركزي يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية التي تتمثل في : احتكار امتياز الإصدار النقدي ، و كذا تنظيم التداول النقدي¹ ، مراقبة توزيع البنوك للقروض² ، تسيير احتياطي الصرف، و بهذا فقد استعاد البنك المركزي صلاحياته في ما يخص تطبيق سياسة النقدية، حيث كلف بإعداد وتسيير ادوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم لمؤسسات القرض لهدف آخر من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي ، و في هذا الشأن في طبيعة العلاقة التي تربط مؤسسة الإصدار النقدي و الخزينة العمومية، إذ أصبحت القروض الممنوحة لخزينة تتحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض .

• إنشاء هيئات الرقابة على النظام المصرفي في الحماية المودعين تقوم بتأمين و ضمان الودائع ، و المحافظة على الزبائن البنكية .

• وضع المخطط الوطني للقرض الذي يهدف إلى تطبيق التخطيط المالي بما ينسجم مع المخطط الوطني للتنمية و يندرج ضمن فلسفة عدم التناقص مع المخطط الوطني من خلال :

- حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض
- حجم القروض الخارجية المجندة .
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية و نمط تسيير مديونية الدولة .

وتتلخص أهم النقاط الرئيسية التي ركز عليها هذا القانون فيما يلي :

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك .
- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين .

¹ المادة 2 من القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض .

² المادة 19 من القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض .

- استعادة البنوك و مؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض و كيفية استرجاعها و الحد من مخاطرها.

ثانيا- الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988

نظرا لاستمرار الأزمة الاقتصادية و عدم إمكانية تكيف قانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986 مع الإصلاحات التي حملها قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988¹ المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية و الذي منحها الاستقلالية بشكل أصبحت معه البنوك حرة في إدارة مواردها و منح القروض حيث اعتبرها هذا القانون مؤسسات اقتصادية تهدف لتحقيق الربح و المرودية و عليه كان لابد على السلطات الجزائرية أن تتدارك الوضع بإصدار قانون رقم 88-06 في 12 جانفي 1988، المعدل و المتمم للقانون 86-12، و المتعلق بالبنك و القرض و تتمثل المبادئ و القواعد التي يقوم عليها قانون 88-06 في النقاط التالية²:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات .
- دعم دور البنك المركزي بضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المرودية و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بنسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل تراب وطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

¹ محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996 ، ص 139 .

² المادة 02- القانون 88-06 .

و بصدر هذا القانون تم إلغاء التوطين الإجباري كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية، و من هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية فعلا في سنة 1986.

المطلب الثاني : الجهاز المصرفي بعد 1990

على الرغم من التعديلات التي عرفها القانون المصرفي بعد عام 1986 إلا أنها لم تكن كافية لضمان تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية مع الوضعية الجديدة المترتبة عن التحول نحو اقتصاد السوق ، واقتناع الجزائر بضرورة خصخصة القطاع العام وزيادة حرية القطاع الخاص المنتج ، ولذلك كان لابد من تطوير وتحرير النظام المالي الجزائري بما يتناسب والأوضاع الجديدة وذلك من منطلق أن السياسات الاقتصادية لن تحقق أهدافها النهائية طالما كان القطاع المالي مقيدا ويعاني من عقبات تخصيص موارده لتمويل أنشطة وقطاعات معينة ، ولهذا صدر قانون 90-10 في 14 أبريل 1990 في سياق التحرير الاقتصادي والمصرفي ، وارتقى بالقانون المصرفي الجزائري إلى مستوى القانون في ظروف صعبة تميزت بانخفاض أسعار البترول ، وارتفاع المديونية ، وتدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إبرام عقد التثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 تضمن الشروط التالية¹:

- التحكم في توسع الكتلة النقدية وتقليص عجز الميزانية .
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتجميد الأجور .
- التخفيض من حدة التضخم وتخفيض العملة .
- تحرير معدلات الفائدة وفتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية .

وبالتالي فإن تحقيق هذه الشروط تطلب إصدار قانون مصرفي جديد هو القانون رقم 90-10 المتعلق بالقرض والنقد ، يعمل على إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ، نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة ، وللبنوك التجارية ووظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة ، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية ، مع تحديد مدتها ، واسترجاعها إجباريا في كل سنة ، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة

¹ رباط كريمة ، المرجع السابق ، ص 142 .

وفق جدول يمتد على 15 سنة ، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك لسندات الخزينة العامة ، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات .

الفرع الأول: مبادئ قانون النقد والقرض

لقد ارتكز قانون القرض والنقد على مجموعة من المبادئ التي من خلالها يتمكن من الأهداف المذكورة سابقا ، ويمكن تخيص هذه المبادئ بمايلي :

أولاً- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية : لقد كانت القرارات النقدية في نظام التخطيط المركزي للاقتصاد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ومعنى ذلك أن القرارات النقدية كانت تصدر حسب القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ونتيجة لذلك فإنه لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة¹.

غير أنه مع صدور قانون النقد والقرض، فقد تم الاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ومعنى ذلك توقيف التعامل وفق الأسلوب السابق، أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ بعد الآن تبعا للقرارات الصادرة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أن هذه القرارات أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها وتبنى مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف أهمها:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانها؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

ثانياً- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة العمومية تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لها وذلك باللجوء إلى عملة القرض، وإلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وهذا ما سمح بسهولة السلطة النقدية وأحدث تشابكا بين أهدافها التي قد لا تكون دائما متجانسة.

¹ محمد الشريف إمان ، " الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال " الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية

، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، فيفري 1999 ، ص 422.

ومع ظهور قانون النقد والقرض فقد تم اعتماد الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة فالخزينة أصبحت غير حرة فيما يخص اللجوء إلى التمويل وعجزها عن طريق الاستفادة التلقائية في منح التمويل بلا حدود ودون قيد ولا شرط من قبل البنك المركزي، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- ارجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة¹؛
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة إلى 10 % من الإيرادات العادية للسنة السابقة مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوما ، مع تسديد هذه التسبيقات مع نهاية كل سنة مالية²؛
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته ، والتي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة³؛
- إلغاء الإككتاب الاجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية .

ثالثا- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض**: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، ونتج عن ذلك تهميش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية.

رابعا - **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة** : كانت السلطة النقدية في السابق مشتقة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة

¹ المادة 213 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.

² المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.

³ المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذلك بالنسبة للبنك المركزي الذي يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود¹.

وصدر قانون 90-10 ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث أنه انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة على أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وذلك ضمن هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، حيث جعل هذه السلطة تتمثل فيما يلي:

- وحيدة، ليضمن بذلك انسجام السياسة النقدية؛
- مستقلة لتضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- موجودة في الدائرة النقدية لكي تضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

خامسا - وضع نظام بنكي على مستويين: لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، إذ أصبح يراقب نشاطات البنوك ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للاقتراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وكذلك فإن نتيجة ترأس البنك المركزي النظام النقدي وتواجهه فوق كل البنوك أصبح بإمكان أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية في السياسة النقدية.

سادسا- أهمية السياسة النقدية: إن من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية، كمتغير أساسي في الاقتصاد، وذلك بعد ما كانت مهمته، وبذلك أعيدت وظائف البنك المركزي التي تتمثل في²:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛
- تحديد شكل ومواصفات الأوراق والقطع المعدنية؛
- وضع شروط كيفية ومراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛
- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية؛
- الترخيص بفتح مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية؛

¹ بظاهر علي، مرجع سابق، ص 161.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- البنك المركزي يضمن السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة.

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض

لعل أهم أهداف هذا القانون تتمثل في ما يلي:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي،
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛
- إنشاء سوق نقدية حقيقية؛
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة؛
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد¹؛
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية قائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد؛
- تنظيم مكانزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة؛

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة العامة السادسة عشر، 2000/10/30، ص

ونستخلص من كل هذا أن قانون النقد والقرض قد وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزي إلى اقتصاد موجه بآليات السوق التي تسمح بتطهير الحالة المالية للقطاع العمومي.

الفرع الثالث : أهم تعديلات قانون النقد والقرض

شكلت فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري أهم وأكبر الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، فنظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة لجأت الدولة إلى القيام في صيف 2003 بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول وألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

وهذه الإصلاحات الصادرة في قانون 03-11 جاءت نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات المالية والقطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي، ووفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد والقرض نزع الاعتماد من البنوك الخاصة، وتفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و 2004، والتي لم تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، والعمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر وتتمثل هذه القوانين فيما يلي¹:

أولا- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 الصادر في 27/02/2001: بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي وفي دعم السوق النقدية إلا أنه على المدى القصير بدى من الضروري التشجيع على توحيد سيادة الدولة ودعم الانضمام في السعي المؤسساتي، كذلك ضرورة تعزيز استقلالية السلطة النقدية، لذا تم سن الأمر الذي يمكن الهدف الوحيد منه يخص الجانب التنظيمي وذلك لبلوغ هدفين:

- التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد إرساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الأمثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي، حيث قام هذا الأخير بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض: فتسيير البنك المركزي وإدارته يتولاها على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ

¹ بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 14-15 ديسمبر 2004 ، ص ص 486-487.

ومجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض) ومراقبان (1)، مجلس الإدارة هو الذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية (2)¹، أما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية وهكذا صار عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة.

والملاحظ أن رغم التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 إلا أنه لم ينقص من صلاحيات المحافظ حيث يبقى محافظا للبنك المركزي ورئيس مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

ثانيا- الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003: والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية حيث أنه أضاف شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينين من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية.

ثانيا- قانون رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دينار وللمؤسسات المالية بـ 100 مليون دينار، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار للبنوك و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسة المالية وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

ثالثا - قانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح الاحتياطي الإجمالي بين 0% و15% كحد أقصى. إن كل البنوك استفادت من مهلة سنتين لرفع رأسمالها للوصول به إلى المستويات التنظيمية المطلوبة، والتي أصبح يفرضها القانون وفي وسط هذه القرارات طلب كل من مني بنك وأركو بنك توقيف نشاطهما بفعل دخول النظام الجديد حيز التنفيذ والذي من المترقب أن يصبح إجباريا ابتداء من مارس 2006 بعد أن تعذر عليهما رفع إسهامهما من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار جزائري، وأضح السيد مراد مدلسي وزير المالية عقب هذا القرار أن توقيف هذين البنكين عن العمل لن يؤثر على السوق المالية الجزائرية، ويعتبر قرار حل هذين البنكين نهاية البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري، وهذا بعد اختفاء البنوك السبعة التي كانت تشكل الساحة المالية الجزائرية بداية من 2003، بحل بنك الخليفة مرورا بالبنك الصناعي والتجاري الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك، والمؤسستين الماليتين يونيون بنك وألجيرين انترناسيونال بنك، وبهذا أصبحت الساحة المالية

¹ المادة 3 من الأمر 01-01 المعدل لقانون النقد والقرض ، 27-02-2001 .

الوطنية تضم سوى البنوك العمومية والبنوك الأجنبية مع العلم أن هذه البنوك تأسست بين 90-99 ويعتبر يونيو بنك أول بنك خاص تأسس في الجزائر في أعقاب اعتماد قانون النقد والقرض.

رابعا- القانون رقم 9-3 التكميلي لقانون النقد والقرض الصادر في 26 ماي 2009 : رغم ما جاءت القوانين السابقة والمعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض 90-10 إلا أنها حالت دون السير الحسن للنشاط المصرفي والمالي مما اثر على السياسة الاقتصادية ، فجاء القانون التكميلي للقانون النقد والقرض سنة 2009 ويهدف بنك الجزائر من خلال هذا القانون إلى تحقيق استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية ، تنظيم الحركة النقدية وبوجهه ويراقب توزيع القرض وتنظيم السيولة ، ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، واعطاء بنك الجزائر مهمة إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة¹، وقد حدد هذا القانون أهم أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والتي تتمثل أساسا في: عمليات إعادة الخصم و القرض ، الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية. عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات الدائمة².

كما حدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطابقة على العمليات المصرفية فحسب المادة 33 في النظام رقم 9-3 المؤرخ في 26 مايو 2009: " يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة ، غير انه من تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد ولضمان الانسجام بين أدوات يتعين ان يخضع كل عرض لمنتج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر. " ، كما يمكن ان تحدد البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة و المدينة وكذا معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية ، غير انه يمكن لبنك الجزائر ان يحدد معدل الفائدة الزائد ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة زائد ، وينبغي على البنوك والمؤسسات المالية ان تبلغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكي التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها خاصة ومعدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات .

المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ودور السياسة النقدية في الجزائر

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430 هـ الموافق لـ 13 سبتمبر 2009 ، ص 18

² المادة 10 من قانون المالية التكميلي 9-3 الصادر بتاريخ 26-ماي 2009 ، ص 4.

إن تحليل تطور الكتلة النقدية يعتمد على دراسة تطور الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة بالتوازي مع مختلف مقابلاتها ، الناتج الداخلي الخام ، معدل السيولة ومعدل التضخم .

إذ أن دراسة مقابلات الكتلة النقدية يسمح لنا بمعرفة مصدر التوسع أو الانكماش النقدي وهكذا فكل توسع في خلق النقود الذي لا ينتج عنه زيادة في السلع والخدمات المتداولة في السوق المحلية ، يظهر مع معدل سيولة مرتفع وآثار تضخمية خطيرة ، ودور السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي لتحقيق أهدافها ، فمن خلال هذا المبحث نحاول التعرف على تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012 ، وتطور هيكلها ، ومقابلاتها ، ودور السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي وأهدافها ، وتطور سيولة الاقتصاد .

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012

تتضمن الكتلة النقدية في الجزائر الادخار السائل قصير الأجل والودائع لأجل على مستوى البنوك التجارية بالعملة الوطنية أو الأجنبية ، وعندنا في الجزائر يتكون عرض النقود من المجاميع التالية¹ :

- المتاحات النقدية (M1) : وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية؛
- الكتلة النقدية (M2) : وتشمل على المتاحات النقدية (M1) مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملة الأجنبية ؛
- سيولة الاقتصاد (M3) : وتشمل على الكتلة النقدية (M2) والودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص. والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (23): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

¹ مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 244.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

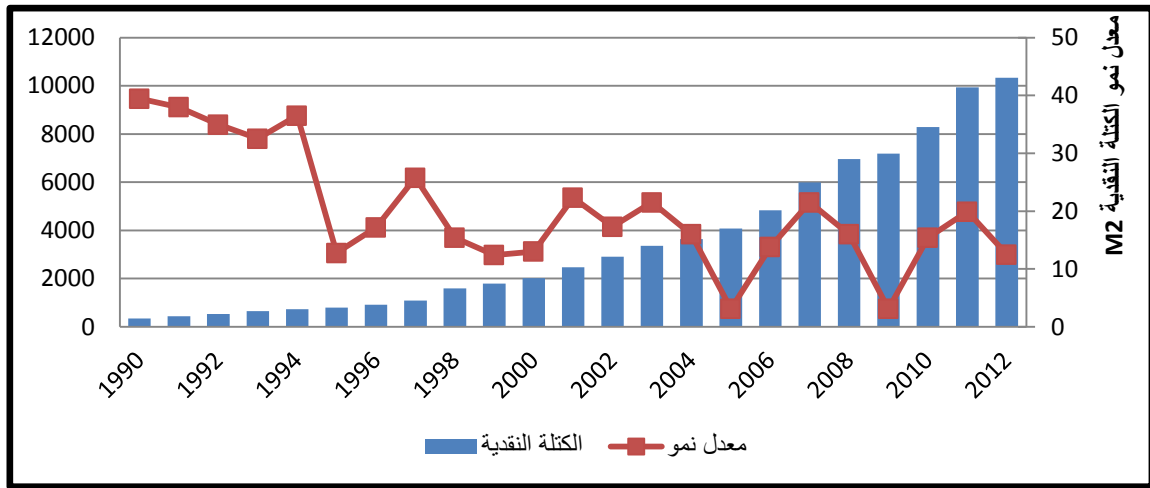
الوحدة: مليار دينار جزائري (آخر السنة 12-31)

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2
1990	271,04	135.3	135.1	72.9	343.3	22.3
1991	325,93	157.2	167.3	90.3	414.8	14.20
1992	370,37	184.9	192.3	152.0	529.2	.23
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6
1994	475.9	223	252.9	247.7	723.6	15.3
1995	519.1	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	15
1997	671.6	337.6	333.9	409.9	1081.5	18.2
1998	813.7	390.8	422.9	474.2	1287.9	19.1
1999	885.5	439.5	446	577.9	1463.4	13.6
2000	1041.3	484.9	556.4	617.9	1659.2	13.00
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	2473.5	22.3
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.3
2003	1630.4	781.4	849	1723.9	3354.3	15.61
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738	11.44
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1985.6	4827.6	16.41
2007	4233.6	1284.5	2570.4	2139.7	5994.6	24.17
2008	4964.9	1540	2965.1	2450.8	6955.9	16.03
2009	4944.2	1829.4	3256.2	2228.9	7173.1	3.01
2010	5756.4	2098.6	3469.1	2524.3	8280.7	15.4
2011	7141.7	2571.5	32658.2	2787.5	9929.2	19.9
2012	7681.8	2952.3	36523.0	3331.5	11013.3	10.9

Source: 1990-2000 !O.N.S, Algérie en quelque chiffres

تقارير بنك الجزائر : 2005-2012-

الشكل رقم(17):تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(23).

من خلال الجدول رقم (23) و الشكل رقم (17) ، نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر، شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة، إذ انتقلت من 343.3 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 11013.3 مليار دينار سنة 2012، وهذا التطور الكبير في الكتلة النقدية يدعمه التمييز النسبي من سنة لأخرى، حيث سجلت سنة 2007 أعلى نسبة نمو قدرت بحوالي 24.17% لكن السؤال المطروح، هو كيفية تفسير هذا التطور و النمو في الكتلة النقدية؟ ولفهم أسباب هذا النمو في المعروض النقدي، لابد أن نربطه بالتطورات والظروف الاقتصادية، التي شهدتها هذه الفترة. للإشارة فإن الجزائر دخلت في اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، وهذا خلال الفترة 1994-1998 في إطار برنامجي الاستقرار و التعديل الهيكلي، وكان لهذا الاتفاق انعكاسات على مستوى التوازنات النقدية الداخلية فكان من أهداف التثبيت والتعديل الهيكلي، التحكم في نمو الكتلة النقدية، بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية والعمل على تحقيق نسبة نمو ب قدرت 14% سنة 1994¹.

من الجدول السابق نلاحظ أن التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق، سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية كان 14.9% خلال الفترة 1994-1998، لتتخفض هذه النسبة إلى 13% سنة 2000، ويرجع تفسير تقلص النمو في الكتلة النقدية إلى إتباع الجزائر خلال هذه الفترة، برنامج تقشف صارم، تمثل في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة. أما ارتفاع الكتلة النقدية M_2 في سنة 2001 إلى 2473.6 مليار دينار

¹ Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2002, p. 111.

جزائري مقابل 2022.5 مليار دينار جزائري سنة 2000، أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.17% يرجع تفسيره إلى سببين أساسيين وهما¹:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي مثلت المقابل الأساسي لخلق النقود من النظام البنكي؛
- الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ بحوالي 7 ملايين دولار أي 520 مليار دينار جزائري، لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات، من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.

يبين تطور الوضعية النقدية بأن مجاميع الكتلة النقدية M_2 ، قد سجلت نمو بلغ 11.4% سنة 2004، مقابل 15.6% سنة 2003 أي ارتفاعا ملحوظا للتوسع النقدي، وفي المجموع تقدر الكتلة النقدية M_2 بمبلغ 37656.2 مليار دينار و في نهاية ديسمبر 2004، بينما كانت تقدر في سنة 2003 بـ 3354.4 مليار دينار. و للإشارة فإن نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 11.4% خلال سنة 2004 يعود تفسيره لتوسع الكتلة النقدية M_1 بمعدل 32.5% في حين تزايدت مجاميع نسبة أشباه النقود بمعدل مقداره 8.5%، و تفسير هذا يعود أساسا للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات، ولكن أغلبيتها على شكل ودائع تحت الطلب، ثم انخفض هذا المعدل ليصل نمو الكتلة النقدية M_2 إلى 10.5% سنة 2005 مقارنة بـ 11.44% سنة 2004 حيث وصل حجم الكتلة النقدية 4070.4 مليار دج وتواصل نمو الكتلة النقدية سنة 2006 بنسبة 16.8% نتيجة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتراكم احتياطات النقد الأجنبي حيث قدر مبلغ الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر 65.66 مليار دولار سنة 2006 مقارنة بـ 56.18 بـ 56.18 مليار دولار سنة 2005، واستمر هذا النمو سنة 2007 حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M_2 خلال هاته السنة معدل 24.17% .

ويفسر هذا التزايد أساسا للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات ولكن أغلبيتها على شكل ودائع تحت الطلب، إلا أن بؤادر الأزمة المالية العالمية بدأت تظهر سنة 2008 بنوع من الاضطرابات نتيجة انتشار الأزمة المالية فنلاحظ الانخفاض الشديد لنمو الكتلة النقدية نتيجة تأثر أسعار البترول بسبب انخفاض الطلب عليه وبالتالي انخفاض الودائع المتعلقة بمؤسسات قطاع المحروقات، الأمر

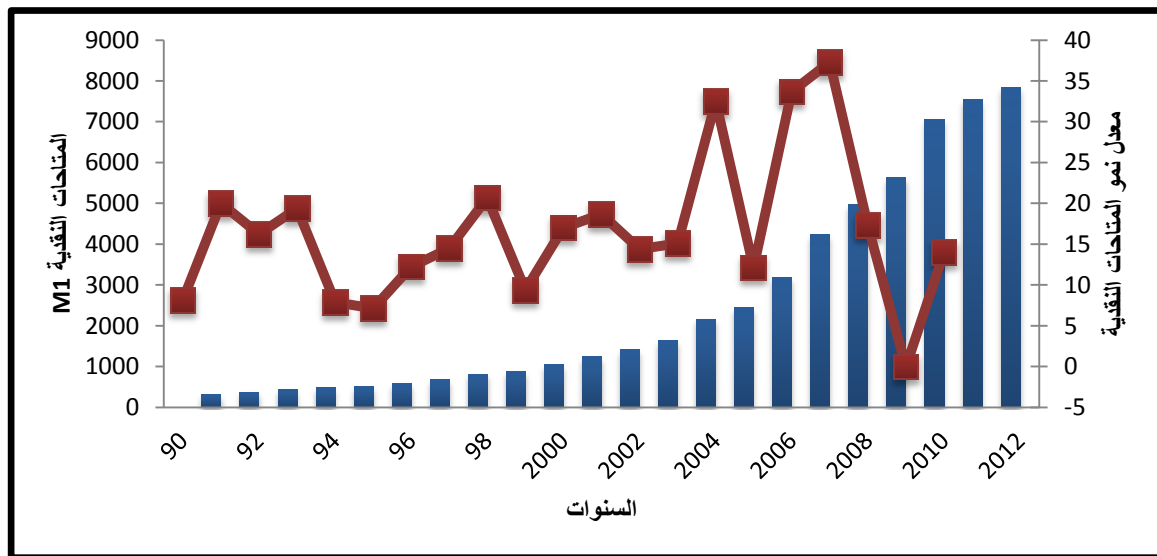
¹ بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أبريل 2006، ص 3.

الذي أثر على حجم المعروض النقدي خاصة خلال 2009 حيث كما نلاحظ انخفاض معدل نموه إلى 3.1% ويعتبر توسع نقدي منخفض تاريخيا هو ماتم تسجيله هاته السنة تحت تأثير الصدمة الخارجية الهامة أما سنة 2010 فقد تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنة 2006 إلى 2008 بارتفاع قدر ب 15.4% سنة 2010 ، ترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية في عملية الإنشاء النقدي واستمر هذا الارتفاع للكتلة النقدية حيث بلغ سنة 2011 معدل نمو قدر ب 19.9% نتيجة زيادة القروض الموجهة للاقتصاد خاصة للمؤسسات الخاصة مع ارتفاع نفقات الميزانية حيث أن هذه الأخيرة تغذي الادخار المالي للمؤسسات و العائلات .

الفرع الأول: تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

تتكون المتاحات النقدية من الأوراق والقطع النقدية المتداولة، لدى المتعاملين غير الماليين، والودائع الجارية لدى البنوك التجارية، وأخيرا الودائع الجارية لدى مراكز الصكوك البريدية، والخزينة العامة¹ والجدول والشكل التالي يبينان المتاحات النقدية M1 ومكوناتها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (18): تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (24).

¹ مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 11.

الجدول (24): تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنة	العملة في التداول	الودائع الجارية لدى البنوك	نسبتها بالنسبة ل M1			الودائع الجارية في ح.ج.ب والخزينة	مجموع عرض النقود M1	السنة
			العملة في التداول	الودائع الجارية لدى البنوك	معدل نمو النقود M1			
1990	135.3	105.6	29.5	270.4	50.03	39.05	10.92	08.16
1991	157.2	131.7	35.6	324.5	48.44	34.91	10.97	20.01
1992	184.9	148.3	44	377.2	49	39.31	11.66	16.24
1993	211.3	192.3	46.7	450.3	46.92	42.70	10.37	19.38
1994	223.0	206.3	56.4	485.7	46.86	42.47	11.61	07.86
1995	249.8	212.0	58.5	520.3	48.12	40.76	11.24	07.12
1996	290.9	234.03	64.18	589.1	49.38	39.72	10.89	12.22
1997	337.0	258.3	79.1	674.4	50.27	38.25	11.72	14.48
1998	390.8	334.5	88.4	813.7	48.03	41.10	10.86	20.65
1999	440.2	352.8	96.8	889.8	49.48	39.64	10.87	09.35
2000	485.0	467,5	96.1	1041.3	46.57	44.90	9.22	17.03
2001	577.3	554,9	106.4	1235.6	46.60	44.8	8.61	18.66
2002	664,7	642,2	109,4	1416,3	46.93	45.34	7.72	14,4
2003	781,4	718,9	130,1	1630,4	47.92	44.10	7.79	15,1
2004	874,3	1133	158,3	2165,6	40.63	52.31	7.30	32,5
2005	921	1240,5	276	2437,5	37.8	50.89	11.32	12,1
2006	1081,4	1760,6	335,8	3177,8	34.02	55.40	10.45	33,7
2007	1284,5	2570,4	378,7	4233,6	30.34	60.71	8.94	37,3
2008	1540. 1	2965,1 2	459,3	4964,4	31.02	59.72	9.25	17,3
2009	1 829,4	2 541,9	578,5	4 949,8	36.95	51.34	11.68	0.4-
2010	2098.6	2804.4	735.5	5638.5	37.38	49.72	13.06	14
2011	2610.47	3459.8	990.2	7060.47	36.96	49.05	14.02	25.32
2012	2857.9	3400	1291	7548.9	37.85	45.03	17.10	6.91

المصدر : تقارير بنك الجزائر للفترة 1990-2012.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (18) ، أنه خلال فترة الدراسة شهدت المتاحات النقدية ارتفاعا حيث بلغت في سنة 1990 حوالي 270.4 مليار دينار جزائري لتصل في سنة 2012 قيمة 7548.9 مليار دينار جزائري¹، ولتحديد أي مكون من مكوناتها سبب هذا التزايد من الضروري إبراز تطور مكوناتها والمتمثلة في النقود الورقية والنقود الكتابية، حيث نلاحظ أن التداول الورقي قد تطور بشكل كبير خلال فترة

¹ «Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport, 2011 , p. 166.

الدراسة، وقمنا بتحديد نسبة التداول النقدي ضمن المتاحات النقدية لإبراز وزن التداول النقدي في المتاحات النقدية، ومن خلال حساب هذه النسبة يظهر الجدول أن نسبة هامة من المتاحات النقدية عبارة عن نقود خارج الجهاز المصرفي، وهذا يدل على التفضيل الكبير للسيولة الجاهزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين، ويمكن تفسير هذا التفضيل للأسباب التالية¹:

- طبيعة المداخل في الجزائر، التي بالكاد تكفي لتلبية الحاجات الاستهلاكية، وبالتالي يفضل الجمهور دائما سحبها مرة واحدة واستخدامها للمبادلات المختلفة؛
- تفضيل المتعاملين الاقتصاديين، التعامل بالأوراق النقدية، بدل استخدام مختلف أدوات الدفع وخاصة الشيك، نظرا لغياب الثقافة البنكية؛
- غياب وسائل تحفيز الأفراد، على ادخار أموالهم لدى البنوك؛
- رفع الأجور ودفع مخلفاتها بأثر رجعي ولعدة سنوات حيث تسعى الدولة في كل مرة وتحت وقع الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعياً منها لتحسين تلك القدرة، وذلك عن طريق طبع كميات كبيرة من النقود دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية، مما جعل الاقتصاد الوطني يدخل في حلقة مفرغة هي دائرة: الأسعار - الأجور - الأسعار.

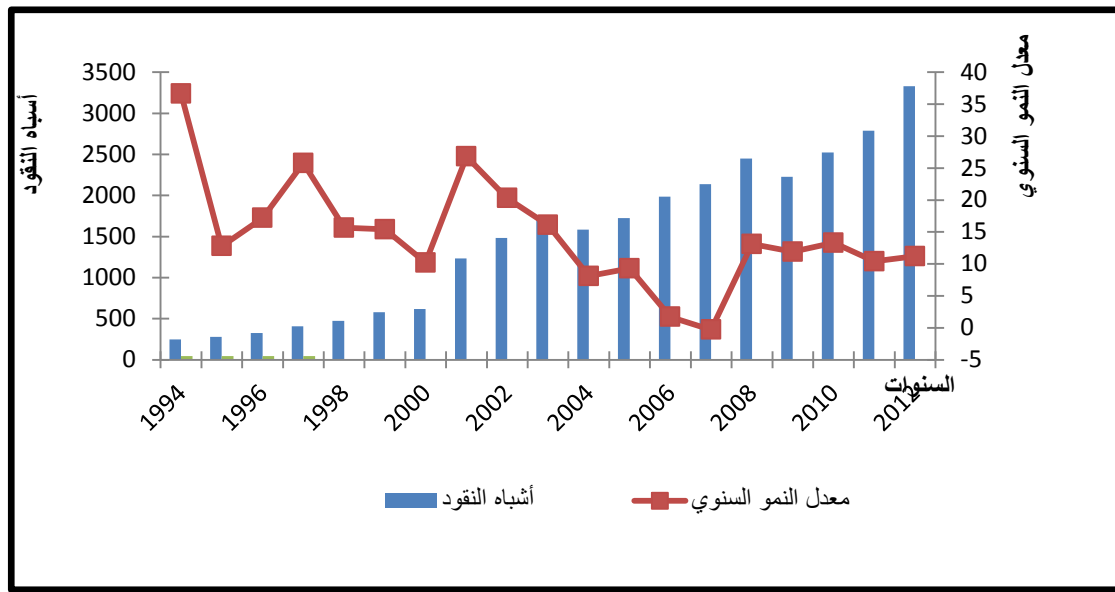
إلا أننا نلاحظ انخفاض نسبة التداول الورقي مقارنة بالودائع تحت الطلب نتيجة الإصلاحات التي عرفتها السنوات الأخيرة واتساع شبكة البنوك، ومن خلال الجدول أن النقود الكتابية عرفت بدورها ارتفاعا خلال فترة الدراسة، حيث قدرت بمبلغ 105.6 مليار دينار جزائري سنة 1990 وبلغت 3400 مليار دينار جزائري عام 2012 بالنسبة للودائع الجارية لدى البنوك وبلغت 29.5 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 1291 سنة 2012

الفرع الثاني: تطور أشباه النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة

تعتبر أشباه النقود المكون الأخير للكتلة النقدية M2، وتتمثل في الودائع لأجل بالعملة الوطنية، وبالعملات الأجنبية، وبهدف التعرف على سلوك المتعاملين غير الماليين في الجزائر، و الجدول رقم (23) والشكل رقم (19) يبينان تطور أشباه النقود خلال الفترة 1994-2012 :

¹ مداني حسبية، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية للفترة (1994-2004) - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة سطيف ، 2007 ، ص 201.

الشكل رقم (19) : تطور أشباه النقود في الجزائر (1994-2012).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (23).

عرفت أشباه النقود ارتفاعا متتاليا إذ ارتفعت من 198.8 مليار دج سنة 1993 إلى 409.9 مليار دج سنة 1998، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 162.7%، لتواصل نموها سنة 2008 حيث قدرت بـ 1991 مليار دج، ترجع هذه الزيادة إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة ليتضاعف هذا الحجم سنة 2012 إلى 3329.9 مليار دج، واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد و المؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية و بالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، إلا أن هذه النسبة تبقى غير كافية مقارنة بنسبتها في الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى غياب الوعي البنكي لدى الجمهور و الاستعمال الكبير للنقود في ظل غياب أو قلة استخدام الوسائل الأخرى كالشيكات والبطاقات الالكترونية، كذلك الى ارتفاع معدلات التضخم تفوق المعدلات الاسمية للفائدة البنكية في اغلب الأحيان .

المطلب الثاني : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012

مقابلات الكتلة النقدية هي الأموال والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي أي عبارة عن حقوق تظهر في جانب الأموال من ميزانية خالقي النقود وتتكون من ثلاثة عناصر هي¹:

• الأموال الخارجية ؛

• القروض إلى الدولة ؛

¹ علي سليمان ، مرجع سابق ، ص 65 .

- القروض المقدمة للاقتصاد .

الفرع الأول: تطور الذمم على الخارج :

سنتناول من خلال هذا الفرع، المصدر الأول للإصدار النقدي في الجزائر، والمتمثل في الذمم على الخارج من حيث تطوره خلال الفترة المدروسة، والجدول الموالي يوضح تطور الذمم على الخارج خلال الفترة 2012-1990.

الجدول رقم (25) تطور الذمم على الخارج الفترة (2012-1990).

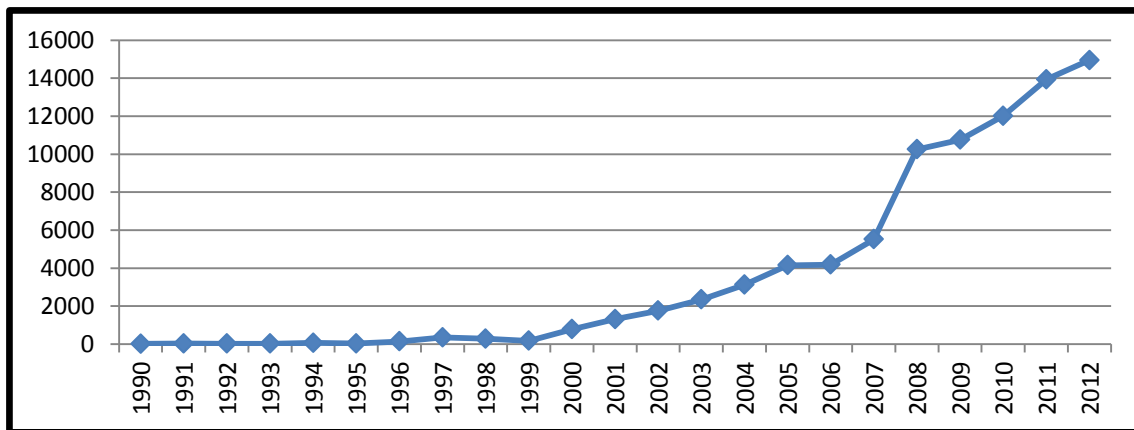
الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	90	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
تطور الذمم على الخارج	6.5	24.3	22.8	19.7	60.4	26.4	134.0	350.4	.280	169.6	776.0	1310.8
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
تطور الذمم على الخارج	1755	2342	3120	4151	4179.7	5515.0	10,247	10752	12000	13932	14940.3	

Source :1991--2003Conseil national économique et social, Rapport Préliminaire sur la politique monétaire en Algérie, Mars 2005, p. 138-142.

- 2004-2012 :les rapports annuel banque d'algerie l'anné 2005-2012.

الشكل رقم (20) :تطور الذمم على الخارج في الجزائر خلال (2012-1990)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (25) .

من خلال الشكل (20) والجدول (25) نلاحظ أن مبلغ الذمم على الخارج بلغ قيمة 6.5 مليار دينار جزائري ، وابتداء من عام 1991 بدأ في الارتفاع إذ بلغ 24.3 مليار دج لتراجع قليلا خلال عامي 1992 و 1993 مع الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من 1994 لتبلغ 60.45 مليار دج جزائري بسبب إعادة ترمين "Réévaluation" أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي على أثر خفض قيمة العملة الصعبة. ثم عرف تطور الذمم على الخارج ارتفاعا كبيرا حيث قدرت قيمته ب 134.0 مليار دج في نهاية 1996 م مقابل 26.4 مليار دج عام 1995 ، وبلغت في نهاية 1997 مبلغ 350.4 مليار دج فكانت أهم مصدر من مصادر النمو النقدي، ثم انخفضت في جوان 1999 م لتصل إلى 169.6 مليار دج بسبب انخفاض أسعار البترول، وعلى أساس أهمية النجاعة فيما يخص تشكيل الاحتياطات الرسمية للصرف التي تم تسجيلها في عامي 2000 ، لتواصل تسجيل ارتفاع الأموال الخارجية خلال عام 2002 ولكن بوتيرة أقل، لتسجل مبلغ 1755.7 مليار دج في نهاية عام 2002 مقابل 1310.7 مليار دج عام 2001 م لترتفع مجددا عام 2003 ، واستمرت الذمم على الخارج في التزايد منذ 2003 لتستمر في الزيادة لتصل سنة 2006 إلى 4179.7 مليار دولار لتتضاعف سنة 2012 إلى 14940.33 مليار دولار .

إن الذمم على الخارج تتأثر أساسا بالعوامل التالية:

- سعر النفط في الأسواق العالمية، باعتبار الجزائر أغلب صادراتها من المحروقات؛
- المديونية الخارجية، ونسبة خدمات الدين.

كما يمكن تفسير الزيادة بداية من سنة 1995 باعتماد الجزائر برنامج التعديل الهيكلي بحيث تمكنت من دعم احتياطاتها من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997، بعدما كانت لا تتجاوز 2 مليار دولار، إذ تمكنت هذه الأخيرة خلال المرحلة الأولى للبرنامج من إعادة جدولة حوالي 5.2 مليار دولار ومددت آجال التسديد إلى 15 سنة أي إلى سنة 2009، وفي جويلية 1995 تم إجراء إعادة الجدولة لما يقارب 7.5 مليار دولار من الديون الخارجية العمومية، في حين بلغت إعادة جدولة الديون المصرفية إلى ما يقارب 16 مليار دولار. والملاحظ أنه خلال الفترة 1994-1998 لم تعرف مبالغ الديون ارتفاعا بالنظر إلى أجل الدفع إذ بلغت نسبة الدين من الناتج الداخلي الخام 69.6% سنة 1994 لتتخفض إلى حدود 66.4% سنة 1997 و إلى نسبة 64.8% سنة 1998.

1 Evolution de la dette extérieure de l'algerie 94-04, media bank, le journal interne de la banque d'algerie, N°76. Février/ Mars 2005. p. 05.

أما بداية من سنة 1998 إلى 2000 تأثرت الذمم على الخارج بالتغيرات التي ميزت أسعار النفط في السوق العالمية، حيث خلال السداسي الأول من سنة 1998 انخفضت أسعار النفط لتبلغ في المتوسط 16 دولار للبرميل، بعدما كان يساوي 19.5 دولار للبرميل في سنة 1997، لينخفض من جديد خلال السداسي الثاني لسنة 1998 إلى 12.9 دولار للبرميل وبلغت بذلك الاحتياطات الأجنبية حوالي 7 مليار دولار خلال نفس السنة ليستمر هذا الانخفاض خلال سنة 1999 حيث بلغت الاحتياطات الأجنبية خلال سنة 1999 حوالي 4.7 مليار دولار.

بداية من سنة 2000 بدأت أسعار النفط تعرف نوعا من الارتفاع، مما سمح بزيادة حجم العوائد من العملة الأجنبية حيث بلغ الاحتياطي من الصرف الأجنبي خلال سنة 2001 حوالي 18.2 مليار دولار.

وهكذا تبرز مجاميع صافي الأصول الخارجية في تطوير الوضعية النقدية للأعوام 2000-2012 كشيء مورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي، مما يؤكد بصورة حسنة أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وهكذا يساهم الانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري.

الفرع الثاني: تطور الذمم على الدولة :

لقيام الخزينة بوظائفها المتعددة، لابد لها من موارد كافية لذلك، وهذه الموارد يمكن أن تكون ناتجة عن¹:

- الإيرادات المتحصل عليها، من اقتطاع الضرائب وغيرها ... ؛
- الإصدار النقدي.

إن الموارد التي تهمنا في هذا الصدد، هو العنصر الأخير، أي الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، والبنوك التجارية لصالح الخزينة، وبذلك فالذمم على الدولة في الجزائر تتكون من:

- التسبيقات الصافية من طرف بنك الجزائر، وهي القروض المقدمة للخزينة، مطروحا منها ودائع الدولة لدى بنك الجزائر؛
- التسبيقات الصافية من طرف البنوك التجارية، والتي تمثل القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية.

¹ حسن راتب يوف ريان ، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي ، دار النفائس، الأردن، 1999 ، ص ص 179-281.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

- تسهيلات المتعاملين غير الماليين، على شكل حسابات جارية على مستوى مراكز البريد، والمحاسب العمومي لدى الخزينة، وللاطلاع على تطور الذمم على الدولة، والعوامل المؤثرة فيها، نورد الجدول الموالي :

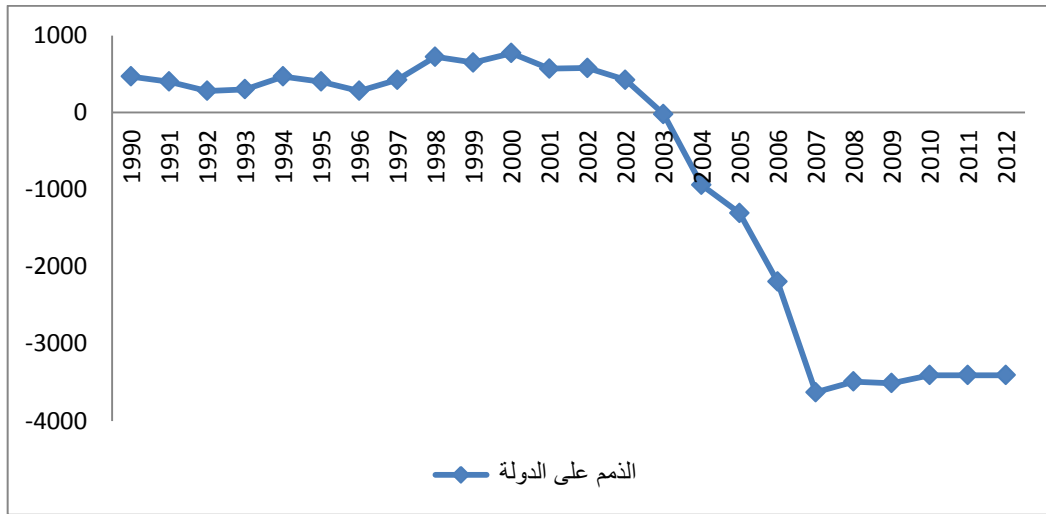
الجدول رقم (26): تطور الذمم على الدولة خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	تطور الذمم على الدولة	رصيد الميزانية	الجباية البترولية
1990	468.6	16000	76.20
1991	401.6	36800	161.50
1992	280.6	108267-	193.80
1993	300.5	162678-	179.21
1994	468.6	89148 -	222,18
1995	401.6	147886-	336,15
1996	280.6	100548	496,00
1997	423.7	81472	564,77
1998	723.2	101228-	378,56
1999	648.7	11186-	560,12
2000	771.2	52961-	720,00
2001	569.7	184498	840,60
2002	578.6	117846-	916,40
2003	423.4	235018-	836,06
2004	-20.6	156900-	1485,69
2005	-939,3	1095.8	2267,8
2006	1304.1-	1186.8	2714
2007	2193.1-	12546-	2711.8
2008	3627.3-	12456	5187.06
2009	3488.9.-	- 1113.71	1 927 000
2010	3510.9-	-1496.46	1 501 700
2011	.0.-3406	2468.84-	1 529 400
2012	3289.7-	2717.65	1 519 040

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، تقارير بنك الجزائر لسنة 2000 إلى 2012 .

شكل رقم (21): تطور الذمم على الدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (26).

نلاحظ من خلال الجدول (26) و الشكل (21) أن الذمم على الدولة في انخفاض مستمر حيث بلغت سنة 1990 مبلغ 468.6 مليار دولار ثم بدأت السلطات الجزائرية في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، الذي ينص على ضرورة الحد من عجز في الميزانية، وهذا بتقليص النفقات العامة مع إلغاء الدعم السلعي، فنلاحظ انخفاض الذمم على الدولة من 486.6 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 280.6 مليار دينار جزائري نهاية سنة 1996، ونفس تراجع العجز سنتي 1994 و 1995 إلى نمو الجباية البترولية، حيث زادت بنسبة 20,09 % و 51,29 % على التوالي. أما الفائض المسجل سنتي 1996 و 1997 فيفسر بارتفاع مداخيل صادرات المحروقات إلى غاية نهاية الثلاثي الثالث من سنة 1997 وبهذا نجد ارتفاع الإيرادات الجبائية وبالتحديد الجباية البترولية فإن الخزينة العمومية لا تكون بحاجة إلى طلب قروض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية لتغطية النفقات المسجلة عند نشاطها، و تحويل أموال إعادة الجدولة.

وبالمقابل نلاحظ، بأنه خلال الفترة 1998-1999، ونظرا لظروف الأزمة البترولية التي ميزت هذه الفترة عرفت الخزينة العامة عجزا بمقدار 108.13 مليار دينار جزائري و 16.49 مليار دينار جزائري على التوالي، هذا العجز في الخزينة العامة فسح المجال أمام لجوء الدولة إلى زيادة قروضها والتي بلغت مقدار 723.2 مليار دينار جزائري في سنة 1998 و 847.9 مليار دينار جزائري سنة 1999¹.

¹ بنك الجزائر ، مديا بنك ، اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، عدد خاص ، ص ص 8-10.

إن الصرامة المتبعة فيما يتعلق بتسيير النفقات العمومية قد أدى إلى تحسن وضعية الخزينة العمومية وهذا ابتداء من السداسي الأول لعام 2000، ذلك أن ودائعها لدى بنك الجزائر عرفت زيادة كبيرة في السداسي الأول من سنة 2000، حيث بلغت 206 مليار دينار جزائري في نهاية أكتوبر 2000 مقابل 1.4 مليار دينار جزائري نهاية ديسمبر 1999¹.

وبسبب تحسن المالية العامة فقد سجلت القروض الموجهة للخزينة انخفاضا والوضع الإيجابي المسجل في المستوى الخارجي في سنة 2000 ساهم في تدعيم الاستقرار النقدي، وتحسن السيولة المصرفية يرتبط إيجابيا ومباشرة بالتحسن في وضعية الخزينة العمومية.

لقد انعكس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية بالإضافة إلى تدعيم وضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي، من طرف الخزينة والذي سمح خلال 2001 من وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي المتوسط المدى واستمر هذا التحسن في الخزينة لغاية سنة 2012 إذ بلغ هذه السنة 3289.7 مليار دج .

الفرع الثالث: تطور الذمم على الاقتصاد خلال الفترة (1990-2012)

تتمثل الذمم على الاقتصاد في مجموع القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية والقروض المقدمة من البنوك التجارية إلى الاقتصاد، والجدول والشكل المواليين الموالى يوضحان تطور الذمم على الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2012:

¹ بن عبد الفتاح دحمان، الأداء المتميز للمنظومة المصرفية بالجزائر ضرورة لتحقيق إدارة فعالة للاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي

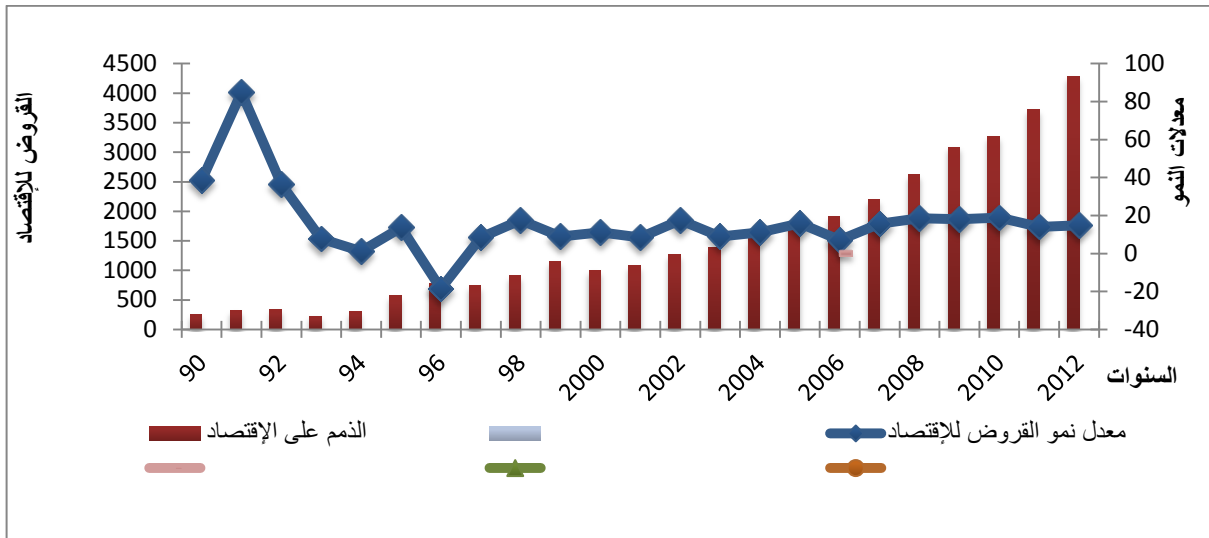
الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس، 2005، ص 157.

الجدول رقم (27): تطور الذمم على الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) .

السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد	معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد
1990	246,978	-
1991	325,847	31.94
1992	335,500	25.25
1993	226,249	46.3-
1994	305.9	39.05
1995	565.7	13.7
1996	776.8	37.58
1997	741.2	4.75-
1998	906.2	22.24
1999	1150.7	26.98
2000	993.7	13.64-
2001	1078	8.52
2002	1266.8	17.47
2003	1380.2	8.95
2004	1540.6	11.21
2005	1 778,3	15.94
2006	1905.4	7.05
2007	2205.2	15.73
2008	2615.5	18.60
2009	3086.5	18.04
2010	3268.1	18.84
2011	3726.5	14.01
2012	4279.4	14.83

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 1996-2012 .

الشكل رقم(22) : تطور الذمم على الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(27) .

من خلال الجدول(27) و الشكل (22) أسفله، نلاحظ أن القروض للاقتصاد قد عرفت نموا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 305 مليار دينار جزائري سنة 1994، إلى 4279.4 مليار دينار جزائري سنة 2012، حيث خلال هذه الفترة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و تميزت بالإجراءات الخاصة بالحد من عجز الميزانية، وبذلك زادت سيطرة القروض للاقتصاد ضمن إجمالي مقابلات الكتلة النقدية. والملاحظ أيضا ارتفاع القروض للاقتصاد بنسبة 17.5% في سنة 2002، مقارنة بسنة 2001، أي سجل ارتفاعا ضعيفا بنسبة 8.5%، بعد تراجع قدر ب 18.6% في سنة 2000 وهذا التطور راجع أساسا إلى برنامج إعادة محافظ البنوك العمومية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر بداية من 2001-2004، إذ تميز عام 2002 بانتعاش القروض للاقتصاد التي بلغت 1266.8 مليار دينار جزائري في نهاية هذه السنة في إطار ملائم لتحسين توزيع الموارد.

كما يستمر الارتفاع الملحوظ في القروض المقدمة للاقتصاد خلال سنتي 2003 و 2004 بالمبالغ 1320.2 مليار دينار جزائري و 1540.6 مليار دينار جزائري على التوالي، ثم نلاحظ زيادة نسبة نمو القروض المقدمة للاقتصاد بعد سنة 2004 بمبلغ 2615.5 مليار دج بمعدل نمو بلغ 18.60% لتصل سنة 2012 بمبلغ قدر ب 4279.4 مليار دج¹، وقد اعتبرت القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2004-2012 من أهم أسباب الإنشاء النقدي نتيجة تسهيل وتشجيع تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة

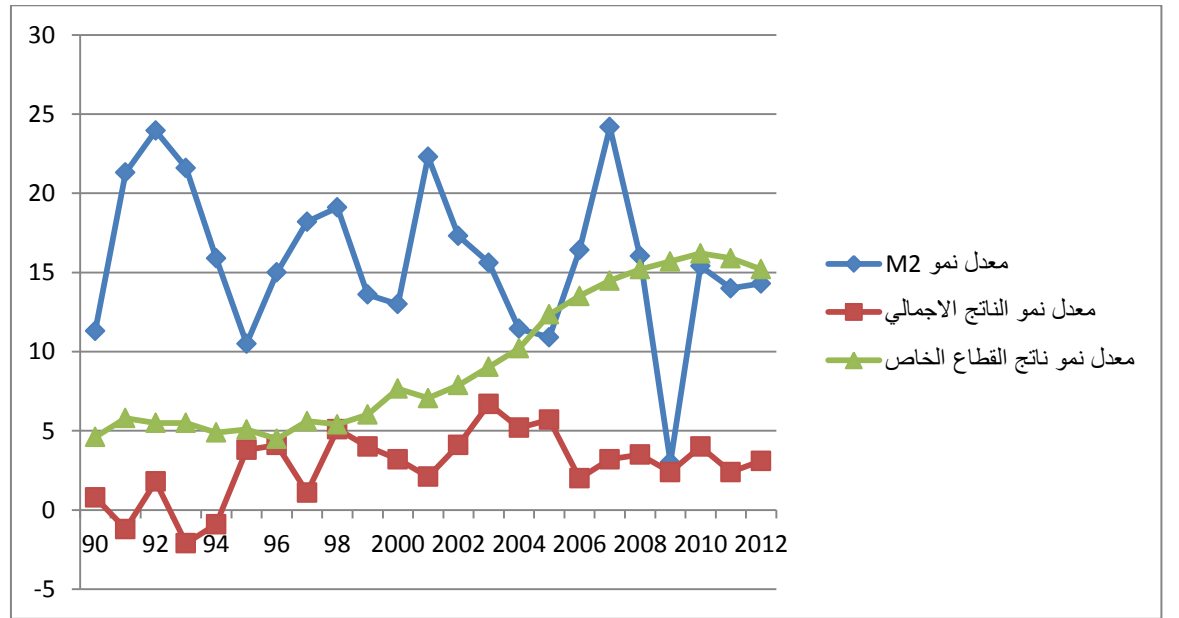
¹ «Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport, 2011, p. 177.

والمتوسطة بمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من قبل البنوك العامة والخاصة وذلك تشجيعا للنمو خارج قطاع المحروقات .

المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية¹، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، والجدول والشكل الموالين يبينان تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو ناتج القطاع الخاص في الجزائر للفترة (1990-2012).

الشكل رقم(23): تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (28).

¹ مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء مرحلة برنامج التسهيل الموسع ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، جامعة ورقلة ، 2008 ، ص 117 .

الجدول رقم (28): العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

معامل الاستقرار النقدي ♦ (02)	سيولة الاقتصاد (01)	معدل نمو الناتج		معدل نمو M2	السنة
		الخاص	الإجمالي		
2.1	45.3	4.614	0,8	11.31	1990
1.95	41.3	5.808	- 1,2	21.3	1991
2.03	44.2	5.501	1,8	23.95	1992
2.01	49.2	5.501	- 2,1	21.6	1993
0.61	45.8	4.893	- 0,9	15.3	1994
0.3	38.6	5.083	3,8	10.5	1995
0.53	36.3	4.49	4,1	15	1996
2.23	38.9	5.617	1,1	18.2	1997
10.6	56.3	5.41	5,1	19.1	1998
0.92	55.1	6.025	4	13.6	1999
0.49	49.3	7.661	3,2	13.00	2000
5.64	58.4	7.060	2,1	22.3	2001
2.66	65.1	7.887	4,1	17.3	2002
0.97	63.7	9.045	6,7	15.61	2003
0.67	59.3	10.21	5,2	11.44	2004
0.47	53.8	12.35	5,7	10.9	2005
1.29	56.7	13.51	2	16.41	2006
1.14	64.4	14.48	3,2	24.17	2007
0.88	63.3	15.2	3,5	16.03	2008
1.12	72	15.7	2,4	3.01	2009
0.98	69.1	16.2	4	15.4	2010
0.67	68.4	15.9	2,4	14	2011
0.95	69.5	15.2	3,1	14.3	2012

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات (1998-2012).

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$$

بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية¹:

• ارتفاع سيولة الاقتصاد (M_2/P_{IB}) من 38.6 سنة 1995% إلى 56. % وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997، مما يفيد أداء جيد خصوصا في ضوء تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% من بداية البرنامج، ويشهد الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة (1995-1997) أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية، أما خلال سنة 1999، فإن نسبة سيولة الاقتصاد ارتفعت إلى 55.1% مقابل 38.9% سنة 1997، وهذا الاستقرار في نسبة سيولة الاقتصاد عند مستوى 44.12% في المتوسط للفترة (1993-1998)، يفسر بالتحويل إلى نقد حساب أرصدة موارد إعادة الجدولة و بزيادة التمويل للبنوك التجارية، وبحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث قدر معدلها في المتوسط 60.6% بالنسبة للفترة (2001-2012)، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في أغلب السنوات وعدم استغلال فائض الكتلة النقدية في تمويل النشاطات المنتجة مما تسبب في حدوث خلل بين حجم المعروض النقدي وحجم الناتج الحقيقي من السلع والخدمات مما تسبب في حدوث ظغوط تضخمية ، أما سرعة تداول النقود فتبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية .

• بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي يتضح من الجدول رقم(28) عدم التوافق بين كلا من التغير بين الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 على سبيل المثال لا تجد الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في سوق الإنتاج، ثم في سنتي 1999 و 2000 نلاحظ زيادة متسارعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تقابلها زيادة موافقة و متناسبة في الكتلة النقدية، ثم في سنة 2001 تزيد الكتلة النقدية دون زيادة في الإنتاج الحقيقي، ثم بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2005 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة متناسبة في الكتلة النقدية، والعكس بالنسبة لسنوات 2007، 2006 و 2008، إذن ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

¹ banque d'Algérie(2012), Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2001-2012

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي، والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي أصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية على المدى القريب الأمر الذي يضع السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات لعل أهمها تراكم السيولة النقدية وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية وللإشارة فإن للمشكلتين أسباب مستقلة، ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة استرجاع السيولة والتسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة ثم سياسة الاحتياطي الإجباري¹.

الفرع الأول: وسائل السياسة النقدية في الجزائر

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويعتبر بعضها وسائل مباشرة، لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق. بدءا من سنة 2000 وخاصة منذ سنة 2001، تعيش المنظومة المصرفية حالة سيولة هيكلية مفرطة وغير معهودة، تبعا لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، فقد أدت ظاهرة فائض السيولة المصرفية إلى اعتماد مجموعة آليات رقابية يمكنها أن تحدث تأثيرا في حجم السيولة المصرفية، ووضعها تحت رقابته ومنحه القدرة على التحكم فيها. وتتمثل هذه الآليات في ثلاث أدوات تكاد تكون متشابهة في المضمون والهدف، إلا أنها تختلف في حجم الأثر وطبيعة الأسلوب المتبع، وتتمثل في: آلية الاحتياطي الإجباري، آلية استرجاع السيولة بالمناقصة وتسهيل الوديعة المغلة للفائدة.

¹ رابح فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2013، ص 193.

أولاً- أداة الاحتياطي الإجباري

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دوراً مهماً في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص المعروض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم المعروض النقدي¹.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري، في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانونون 90-10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانون النقد والقرض له استخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانونون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر.

ويوضح الجدول رقم (29) تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2012.

الجدول رقم (29): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الاحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	9
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.5	0.5	0.5	0.5
حجم الاحتياطي الإجباري	43.5	109.5	126.7	157.3	171.5	184.5	272.1	394.7	394.8	464.7	538.6	564
معدل النمو السنوي	-	151.7	15.71	24.15	9.03	7.6	48.6	45.05	0.025	17.7	15.9	6.2

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17، ماي 2012، ص 9.

¹ حمزة الحاج شواذر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 409.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجمالي منذ 2002 ، وخاصة ابتداء من سنة 2008 و 2009 وتواصله في سنتي 2010 و 2011، يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية. وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجمالي بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجمالي، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطيات بمعدل سنوي قدره 151.82% في نهاية سنة 2003 كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45.05% ، كما هو موضح في الجدول الرقم (29) .

ثانيا- آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر نيسان/أبريل من سنة 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق¹ ($n/360$) ، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر ، وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 ، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001 ، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض . وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجمالي، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002 . ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من

¹ المادة 10 من قانون المالية التكميلي 9-3 الصادر بتاريخ 26-ماي 2009 ، ص 4.

منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية¹، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقاصرة لها.

ثالثا-تسهيله الوديعه المغلة للفائده:

جاء تطبيق آلية تسهيله الوديعه المغلة للفائده انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائده تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائده ثابت يحدده بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. فمعدل الفائده على التسهيله الخاصه بالوديعه، يمثل معدل فائده مرجعي بالنسبه إلى بنك الجزائر والسوق النقديه في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائده عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة².

الجدول رقم (30): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة لسنة 2003-2012

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	1.75	0.75	1.25	5 1.2	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	1.9	2.0	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25
قوائد تسهيلات الإيداع	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2011، ص 17.

¹ محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008.

² «Evolution Economique et monétaire en Algérie», Bank d'Algérie, Rapport 2005, p. 158

يلاحظ من هذا الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية، ما يدل على ديناميكية هذه الأداة ، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

الجدول (31): نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات (2005-2010)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
استرجاع السيولة	68.04	40.33	59.29	38.65	44.95	45.23
التسهيل الخاصة بالوديعة	07.04	40.94	26.04	49.21	41.76	39.56
الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	14.67	12.14	13.29	15.21

Source : Evolution Bank d'Algérie, Rapport 2006,2007,2008,2009, 2010 .

من خلال البيانات المبينة في الجدول الرقم(31) ، يظهر أن الاستعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة للفائدة والاحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية، يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية، مع مراعاة خصائص كل مرحلة وتطور السوق النقدية. من خلال ما سبق ذكره، فإن التنسيق بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية، مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية خلال الفترة 2001-2012 ، تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، خاصة وأنه قد تم تعزيز الاحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءا من 2001 ثم في 2005 ، ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة وتسهيل الوديعة المغلة للفائدة اللتين قد مكنتا السلطات النقدية إلى أبعد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية¹.

الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

فوض القانون 90-10 ومن بعده الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنحها السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني، فمنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في

¹ رايس فضيل ، مرجع سابق ، ص195.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، نسبة إيجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة . كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح. لقد سطر كل من قانوني 10-90 و 11-03 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 10-90؛ استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد ، وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000-2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 «الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدرجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك» .

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم استهداف معدل التضخم بـ 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ سنة 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال 3-4 بالمائة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد¹.

الجدول رقم (32) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2002-2012

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	1.4	2.6	3.5	1.6	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	2.9

المصدر : تقارير بنك الجزائر 2001-2012.

من خلال معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه، يمكن استنتاج ما يأتي: سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3% ، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) بنسبة 22.30 جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30% سنة 2002 ؛ شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم بحيث بلغ 3.5%، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.39% ، مقابل معدل 25.13%

¹ Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2010, p. 151.

مسجلة سنة 2002. كما يلحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003 ؛ تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 ، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.9% فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى 39% ، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى قدر ب 1.8% ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ب 4.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2002 ، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006¹.

عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2008 ف سجل معدل 3.9% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي. كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة ب 18.60% سجلت سنة 2006 ، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 64.48% ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2006 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية؛

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب 6.4% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 ، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر. واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية. بالنسبة إلى سنة 2011 وقد قدر المعدل المستهدف ب 4% ، بينما كان المعدل المحقق 4.52% ، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة .

ويحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010 ، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31% ، و 62% ، فبالرجوع إلى المادة رقم 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، يلاحظ وجود تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهي كما يلي : «تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .» ويتبين من خلال نص المادة أنها تشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق

¹ «Evolution Economique et monétaire en Algérie», Bank d'Algérie, Rapport 2006, p. 95.

التشغيل الكامل في المقام الأول. وأما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجياً فقد جعل في المقام الثاني.

يبرز إذا تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي مع استقرار الأسعار، وهو ما ما يلحظ من خلال برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و برنامج دعم النمو (2005-2009) التي رافقتها معدلات تضخم معتبرة، تجاوزت في أغلبها المعدلات المستهدفة. وعليه فقد ورد في دراسة المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن السياسة النقدية، أنه من الأفضل لبنك الجزائر أن يحدد نسبة تضخم تتراوح بين 3 و 4 %، أو حتى 5% كما هو الحال في جميع بلدان العالم، بدلاً من تحديد نسبة ثابتة.

بالإضافة إلى ذلك فالأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تسند على افتراض سعر متوسط للبرميل البترول. فعلى سبيل المثال أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر متوسط للبرترول هو 62.4 دولاراً للبرميل الواحد، في حين بلغ في الواقع متوسط سعر المحروقات 74.95 دولاراً للبرميل، وهو سعر أعلى من فرضية 62.8 دولاراً، ما يوافق زيادة قدرها 19% وعليه فقد انجر عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، خاصة وأن الكتلة النقدية نمت بمعدل 24.17% سنة 2007 مقابل هدف محدد لنمو (M2) يتراوح بين 17.5% و 18.5%، وهو ما يبرر مرحلة تتميز بفائض هيكلية في السيولة وتزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار¹.

ولكن لعدم كفاءة النظام المصرفي، باعتبار أن النظام المصرفي هو المسؤول عن التوسع النقدي داخل الاقتصاد و باعتباره الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتحويل الاستثمارات. لذلك يترتب على عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهو ما تنشأ عنه فجوات تضخمية، إذ إن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم

¹ Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2010, p. 151.

الفرع الثالث : تقييم دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

نلاحظ أنه خلال الفترة 2001-2012 تبنت السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية تعمل على استهداف التضخم ، بتطبيق مجموعة من الأدوات تعمل على امتصاص الفائض من السيولة النقدية ، إلا أن الملاحظ أن السياسة النقدية المطبقة خلال هاته الفترة هي سياسة نقدية توسعية تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال التمويل المرتفع لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ 150 مليار دولار أمريكي¹ ، بالإضافة إلى المبالغ الضخمة الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مما نتج عنه زيادة التوسع النقدي عن طريق زيادة القروض المقدمة للاقتصاد لتمويل هذا البرنامج ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور وفائض السيولة الناتج عن ضخامة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، كل هاته العوامل جعلت من السياسة النقدية في الجزائر سياسة توسعية ، والحال هذا يظهر أن السياسة النقدية في مفترق طرق، كما أن هناك تناقضا في أهدافها، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، بينما نجد أن أسباب التوسع النقدي تختلف كلياً عن أسباب التضخم، فكما سبق أسباب التوسع النقدي، وكذا فائض السيولة في الجزائر ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.

من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، وكما سبق في توضيح أسباب التضخم الذي ينشأ لسببين رئيسيين هما:

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد.
- الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

إن هذا الوضع يقيد السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة، فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة من اختلالات عميقة في هيكل الاقتصاد الوطني، ففائض السيولة ناتج من ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، أي إن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة ومن جهة أخرى عدم القدرة على استثمار هذه الموارد النقدية محلياً يساهم في

¹ نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 ، ص 243 .

تعطيل وتراكم هذه السيولة. من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر عن مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية. ومن الأسباب الرئيسية لضعف دور السياسة النقدية في الجزائر نجد :

أولاً - ضعف استقلالية بنك الجزائر : يعتبر من المتطلبات الأساسية لنجاح السياسة النقدية من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدلات تضخم منخفضة مع تحقيق معدلات نمو ، تعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال بلوغ أهدافها، و تشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر الصرف اسمي معين، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل¹.

- لا يجب أن يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، كما لا يجب إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية، إن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الأهداف الموضوعية مع إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذا التضخم المنخفض، وبالنسبة لبنك الجزائر الاستقلالية وبالرغم من أنه يتمتع بالاستقلالية من الجانب القانوني ، فلا يهم الإطار التشريعي حتى إذا أعطى استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها، نجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبياً في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجه مما تركت سلوكيات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو في أداء النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي.

ثانياً-أحادية الاقتصادي الجزائري وضعف تطور الأسواق المالية والنقدية : يعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جل صادراته مما يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية²، حيث أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن مما لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر على معدل التضخم في المستقبل، إن عدم تطور الأسواق المالية و النقدية وعدم

¹ طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 ، قسم العلوم

الاقتصادية ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2004-2005 ، ص 185

² طيبة عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 188.

كفاءة النظام المصرفي له تأثير سلبي على معدل التضخم المستهدف باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص المواد المالية في القطاعات ذات المردودية كما أنه الإطار الذي يعنى المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، فيترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة للتوسع النقدي غير مرغوب فيه المنشأة للفجوات التضخمية، كما أن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية على الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية ومنه إلى التضخم¹. ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة. ويكون ذلك بتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية بالتوجه نحو السوق لمساندة السياسة النقدية بتوفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج لإزالة بعض مظاهر الركود في النشاط الخاص والقطاعات المنتجة، و عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي للدولة خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي و محاولة التنسيق بين السياسة النقدية و مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى.

¹ رايس فضيل ، مرشح سابق ، ص 197.

المبحث الثالث : تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر 1990-2012

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، وأكثرها تأثراً واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحويلات الجذرية، التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية ، والسماح للمؤسسات المالية والمصرفية بالعمل في ظل اقتصاد السوق الذي تحكمه المنافسة والتنافسية.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تشهد مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الذي تحكمه آليات السوق، فقد باشرت في إجراءات التحرير الاقتصادي الذي أدى إلى خصوصية القطاع العام وتحرر القطاع الخاص، الذي وجب أن يصاحبه تحرر مالي ومصرفي، يؤدي إلى زيادة حرية البنوك والمؤسسات المالية في توجيه مواردها للمؤسسات الخاصة والعامة ، فدخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات البنكية من خلال تغيير وتحسن العلاقة بين البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وترك المجال للبنوك الخاصة لممارسة العمليات البنكية بمختلف أنواعها من خلال صدور قوانين تشريعية تنظم عملها، وقد شهد التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية تطورات هامة ، حيث بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النموذج المخطط القائم على التخطيط المركزي عامة والتخطيط المالي خاصة ، لذلك بادرت السلطات إلى وضع جهاز مصرفي ومالي وطني يتلاءم مع متطلبات ونموذج التنمية من خلال مركزية قرار تمويل المؤسسات الذي انجر عنه عدة مساوئ ومع دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، تعزز إصلاح القطاع المصرفي بصفته الركيزة الأساسية للاقتصاد بصدور قانون النقد والقرض ،الذي جاء إيذاناً بالانتقال إلى اقتصاد السوق ليعطي للجهاز المصرفي استقلالية في القرار، وحرية في التعامل وفي تقديم القروض و استغلال موارده وتصحيح العلاقة بين البنك والمؤسسة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة .

المطلب الأول: تطور حجم الائتمان البنكي في خلال الفترة 1990-2012

تعتبر القروض المصرفية مصدر بالغ الأهمية في التمويل خاصة في اقتصاديات الدول النامية كما هو الحال في الجزائر أين يرتكز التمويل على القطاع البنكي نظراً لمحدودية السوق المالي ، ولذلك فإن البنوك الجزائرية يقع على عاتقها تغطية المتطلبات الائتمانية لمختلف الأعوان الاقتصاديين ، وهو ما يجعلها تتركز في نشاطها الإقراضي على ضمان أمن مردودية مواردها في ظل احترام قوانين العمل المصرفي ، ورغم ذلك كانت توضع دائماً في خانة التسيير البيروقراطي ، واهتمت بمركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

المصرفي والتحفيز في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، ومن خلال الجدول سنقوم بتحليل النشاط الاقراضي للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1990-2012 :

الجدول رقم (33): تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة:مليار دج.

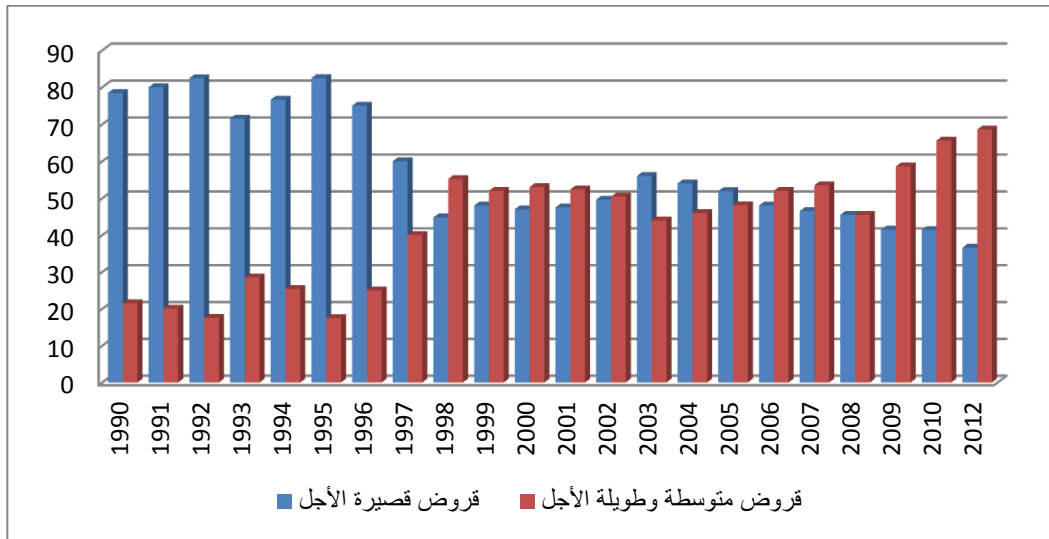
السنة	إجمالي القروض	معدل النمو	القروض قصيرة الأجل	النسبة المئوية	القروض طويلة ومتوسطة الأجل	النسبة المئوية
1990	247	-	193.8	78.46	53.2	21.54
1991	325.9	31.94	260.7	80	65.2	20
1992	408.2	25.25	336.6	82.45	71.6	17.54
1993	219.2	46.3-	156.7	71.49	62.5	28.51
1994	304.8	39.05	227.5	74.64	77.3	25.36
1995	564.5	85.2	465.5	82.5	99	17.5
1996	776.8	37.58	601.9	75	174.9	25
1997	741.3	4.75-	449.8	60	291.5	40
1998	906.2	22.24	405.8	44.8	500.4	55.2
1999	1150.7	26.98	552.1	48	598.6	52
2000	993.7	13.64-	467	47	526.7	53
2001	1078.4	8.52	513.3	47.5	565.1	52.4
2002	1266.8	17.47	628	49.6	638.8	50.4
2003	1380.2	8.95	773.6	56	606.6	44
2004	1535	11.21	828.3	54	706.7	46
2005	1779.8	15.94	923.3	51.9	856.5	48.1
2006	1905.4	7.05	915.7	48	989.7	52
2007	2205.2	15.73	1026.1	46.5	1179.1	53.5
2008	2615.5	18.60	1189.4	45.5	1426.1	45.5
2009	3086.5	18.0	1280.0	41.47	1806.5	58.52
2010	3262.1	5.9	1350.3	41.4	1911.8	58.60
2011	3726.51	14.27	1363.03	36.58	2363.4	65.56
2012	4297.46	15.32	1348.66	31.38	2948.7	68.57

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (1994-2012).

إن تتبع بيانات الجدول رقم (33) أعلاه يظهر لنا أن اتجاه القروض في تزايد مستمر ما عدا في بعض السنوات التي عرفت تراجعاً شديداً في حجم الائتمان الموجه للاقتصاد. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط

حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-1993) ما يعادل 238.94 مليار دج، محققة بذلك معدل نمو في المتوسط يقارب 0.3%، مع العلم وأن سنة 1993 عرفت تراجعاً كبيراً في حجم الائتمان وصل إلى -46.3% وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض، حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم، وتقييد أسعار الفائدة وهي فترة تنفيذ البرنامج الاستعداد الائتماني الثاني، بعد ذلك واصل الائتمان البنكي ارتفاعه بداية من سنة 1994 وإلى غاية 1996 حيث ارتفع من 304.8 مليار دج إلى 776.8 مليار دج، أي بزيادة قدرها 472 مليار دج، ليعرف بعدها تراجع طفيف خلال سنتي 1997 و2000، حيث سجل معدلات نمو سالبة كانت 4.57% و 13.64% على التوالي، بعدها شهد الائتمان المقدم إلى الاقتصاد نمواً بوتيرة تباينت بين الارتفاع والانخفاض وقدرت في المتوسط بـ 12.93% خلال الفترة (2001-2012) مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدر بـ 1537.1 مليار دج، حيث زاد بنسبة تفوق 400.3% بين سنة 2001 وسنة 2012، نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة القوانين الداعمة والمشجعة له¹، كذلك ارتفاع حجم القروض المقدمة لبرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 و 2005-2009 على التوالي، والشكل التالي يوضح تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجهة للاقتصاد وتوزيعها حسب المدة:

الشكل رقم (24): توزيع القروض البنكية حسب الأجل خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (33).

¹ قدي عبد المجيد، دادان عبد القادر، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 4.

أما من خلال تتبع اتجاهات تطور الائتمان بالاعتماد على آجال الاستحقاق فإن الملاحظ هو تدني حجم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل خلال الفترة(1990-1997)، إذ لم تتعد نسبتها 50% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد و هو ما يتفق مع السياسة النقدية التقييدية للمرحلة الموافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يلاحظ أن معدل نمو القروض خلال هذه الفترة لم يتعد 31% في المتوسط، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فقد تعدت نسبتها 60% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة(1990-1997)، غير أنه ابتداء من سنة 1997 وإلى غاية 2012 عرفت القروض القصيرة الأجل تراجع في نسبتها لصالح القروض طويلة ومتوسطة الأجل هذه الأخيرة تعدت نسبتها 50% في أغلب السنوات مما يوحي بتطور دور البنوك في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل نتيجة إدخال العديد من الإصلاحات التي فتحت المجال للبنوك بتمويل الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة والعامة.

المطلب الثاني: تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر 1960-2012

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في النظام المالي، فهي تمكن اقتصاد أي بلد من أداء وظائفه المختلفة لاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها أسواق النقد والمال العالمية ، ولم يصبح الدور الذي تمارسه البنوك مقتصرًا على دور الوساطة بل تعداه إلى المصارف الشاملة، مما تطلب من الصناعة البنكية الدولية عامة والجزائرية خاصة أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وشهد التمويل البنكي للمؤسسات الخاصة تطورات هامة ،حيث بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النموذج المخطط القائم على التخطيط المركزي عامة والتخطيط المالي خاصة ،لذلك بادرت السلطات إلى وضع جهاز مصرفي ومالي وطني يتلاءم مع متطلبات التنمية و مع دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، تعزز إصلاح القطاع المصرفي بصفته الركيزة الأساسية للاقتصاد بصدور قانون النقد والقرض ،الذي جاء تمهيدًا للانتقال إلى اقتصاد السوق ، ليعطي للجهاز المصرفي استقلالية في القرار ،وحرية في التعامل وفي تقديم القروض وتصحيح العلاقة بين البنك والمؤسسة الاقتصادية وقد عرف تمويل المؤسسات الخاصة عدة مراحل سنتناولها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة الستينات

تميزت هذه الفترة انتهاج الجزائر للاشتراكية بعد الاستقلال افرز عنها نظاما مصرفيا متميزا ، ليستجيب لمتطلبات الاقتصاد المخطط¹ ، لذلك نرى أن هذه المرحلة امتازت بإقامة مجموعة من القطاعات الاقتصادية الضخمة ، مما أدى إلى إقامة جهاز مالي ومصرفي وهياكل ومؤسسات مالية و نقدية لتعبئة المدخرات الوطنية لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية -خاصة- قطاع الصناعة و قطاع الزراعة بفضل مساهمة الخزينة العامة ، ونظرا للوضعية الاقتصادية و المالية المزرية في تلك الفترة ، و أمام عجز التمويل المحلي لجأت السلطات إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية لضمان استمرارية نشاط هذه المؤسسات والجدول الموالي يبين تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الستينات²:

الجدول رقم (34): تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1964-1969

الوحدة : مليار دج .

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	569	522	417	1153	567	1040
إجمالي القروض	1872	1873	1912	2763	4497	6905
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص	30,4	27,87	21,8	41,73	12,60	15,0

المصدر : قاعدة البيانات للبنك الدولي ، <http://www.albankaldawli.org> ، يوم 20/05/2013.

من الجدول (34) نلاحظ أنه خلال فترة الستينات كانت حصة القطاع الخاص من الائتمان متوسطة إذ بلغت 25 % من إجمالي الائتمان بين الفترة 1964 و 1965 ، ومع ذلك فإن مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الخاص تميزت في هذه الفترة بالاتجاه السلبي ، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الشركات الخاصة خلال تلك الفترة تابعة للنظام الاقتصادي الفرنسي بالموازاة مع النظام المصرفي الموروث.

¹ بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص 246 .

² Yasmina ghanem , **LE DÉVELOPPEMENT DU SYSTÈME BANCAIRE EN ALGÉRIE : ESSAI D'ÉVALUATION DE SON IMPACT SUR LE SECTEUR PRIVÉ**, Centre de recherche en économie appliquée , Algiers, 8-9 décembre 2012 , P9 .

الفرع الثاني: المرحلة 1970-1989

تميزت هذه الفترة بداية الإصلاح المالي سنة 1971 الذي نص على إجبار المؤسسات العمومية بتجميع حساباتها المصرفية لدى مصرف واحد، بغية مراقبة البنوك بطريقة غير مباشرة العمليات المالية للشركات، وبموجبه أصبحت كل الاستثمارات المخططة لفائدة الشركات الوطنية تتم عن طريق التمويل بالقروض، بعدما كانت تمول من خزينة الدولة (تخفيف العبء على الخزينة العامة).

كما تميزت هذه الفترة بعملية تأميم السلطات الجزائرية للنظام المصرفي والمؤسسات الاقتصادية خاصة العامة واحتكار هذه الأخيرة للتمويل المصرفي على حساب القطاع الخاص حيث بلغ متوسط تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 1970-1979 معدل 18.9% حيث كان القطاع الخاص خلال تلك الفترة قطاعا مهشما من طرف الدولة، حيث تميزت هذه الفترة بمركزية التخطيط وتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على عن الملكية العامة وعلى إحياء القطاع العام بعيدا عن القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والتي تعتبر أساس النمو الاقتصادي، حيث كان النظام المصرفي وفق هذه الإستراتيجية يلعب دور وكيل مالي لتنفيذ الخطط الإستراتيجية التي تضعها الدولة.

الجدول رقم (35): تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1970-1989

الوحدة: مليار دج

السنة	1970	1975	1980	1985	1989
القروض الممنوحة للقطاع الخاص (1)	1035	4219	13675	16533	21281
إجمالي القروض (2)	6589	28674	68195	17453	24697
1/2	15,7	14,71	20,05	9,5	8,61

المصدر: قاعدة البيانات للبنك الدولي <http://www.albankaldawli.org>، يوم 20/05/2013.

أما فترة الثمانينات، ومن وجهة نظر قانونية بدأت بوادر تنمية القطاع الخاص من خلال القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، ومع ذلك تظهر البيانات أن القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الائتمان المصرفي تستمر في الانخفاض إذ بلغ حوالي 10.57% خلال عام 1980 مع حصة صغيرة جدا عام 1989 بلغت حوالي 5.5% بسبب الأزمة البترولية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة.

الفرع الثالث: تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1990-2012

عملت الدولة الجزائرية على إحلال مصارف وطنية محل المصارف الأجنبية بعد انسحاب هذه الأخيرة من السوق الجزائرية بعد الاستقلال¹. وقد كانت هذه المصارف الوطنية تعمل وفقا للنظام الاقتصادي الحكومي الموجه في بادئ الأمر. لذلك فهي تعمل وفقا لخطط التنمية التي تعدها الدولة بعيدا عن التفكير في الاقتصاد الحر، وكانت البنوك الوطنية غداة أزمة النفط قد وصلت إلى مرحلة حرجة، مما استدعى شن حملة إصلاح عاجلة لتطوير القطاع المصرفي، حيث تزامن هذا الإصلاح مع إصلاحات أخرى خصت قطاع المؤسسات العمومية. وهكذا، وأمام إشكالية تخلف المنظومة المصرفية اضطرت الجزائر إلى إصلاح نظامها المصرفي بدءا من سنة 1988، حيث كانت تهدف أساسا إلى تحديثه وجعله يستجيب للتغيرات والتحولات الوطنية والدولية، وقد أدت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، كما سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة، مما أفرز ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي².

والواقع أن البنوك الجزائرية كانت تعاني من وضع مالي جد صعب أفرزه سوء تسيير الديون الممنوحة للقطاع العام، الذي كان آنذاك هش البنية التحتية (مختل هيكلية)، وهذا ما يمكن تفسيره بضعف درجة استقلالية البنك المركزي خصوصا في وضعه وتنفيذه للسياسة النقدية، وكذا محدودية الموارد المالية اللازمة للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى اعتماد التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي، وقد كان لذلك آثارا سلبية على عملية تمويل المشاريع الاستثمارية. أضف إلى ذلك عامل ضعف تأقلم التشريع مع التحول نحو اقتصاد السوق.

إلا أنه وبصدور قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 والذي اعتبر بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراتته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه سواء للقطاع العام أو الخاص و في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة

¹ بوخالفة خمنو، تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ندوة ودروس من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 6-7 جويلية 2005، ص 15.

² وفي هذا السياق الاقتصادي أنشئت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

بالمؤسسات الإنتاجية، و الخاصة بتمويل استثمارات القطاع العام و الخاص ، استفاد هذا الأخير من امتيازات لم تكن متاحة و لامتوفرة له لمدة عقدين و ونصف من الزمن ، فقد نص القانون الجزائري رقم 25-88 المؤرخ في 12/07/1988 على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو النشاطات الصناعية والخدمات ذات الأولوية للبلاد ، أما تمويل استثمارات القطاع الخاص فيتم عن طريق القروض البنكية فقد اعتمدت البنوك الجزائرية مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها¹:

- القروض المستندية documentaires crédits كتقنية لتمويل التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛
- السماح بمنح قروض استغلال (قصيرة الأجل) وبالسحب على المكشوف Découverts؛
- قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل الاستثمارات.

الجدول رقم (36) : تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

الوحدة : مليار دج، النسبة المئوية %.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
القطاع العام	389	440	489.3	512.2	504.2	584.7	615.4	630.2	650.2	710.5	730.2	740.3
القطاع الخاص	96	101	125.6	142.3	178.9	150.2	187.2	210.3	233.6	250.4	296.5	337.9
القطاع العام	80.6	81.5	79.69	77.09	73.13	79.65	76.73	75.02	73.63	81.37	71.9	68.6
القطاع الخاص	19.4	18.4	20.31	22.91	26.87	21.35	16.6	24.98	26.37	18.63	28.1	31.3
السنوات	200	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
القطاع العام	5	715.	791.4	859.3	847.0	988.9	1201.	1485.	1460.6	1741.6	2050.9	
القطاع الخاص	0	551.	588.5	675.4	882,5	1057.	1413.	1600.	1806.7	1987.2	2247.1	
القطاع العام	56.5	57.3	56.0	50.4	48.9	44.5	47.7	46.7	44.7	48.1	46.0	
القطاع الخاص	43.5	42.6	44.0	49.6	55.1	55.5	54.0	51.9	55.3	53.2	52.3	

المصدر : 1990-2005 قاعدة البيانات للبنك الدولي <http://www.albankaldawli.org> يوم 20/05/2013 ،

2005 - 2011 تقارير بنك الجزائر.

¹ الطاهر لطرش، المرجع السابق ، ص 89.

من خلال الجدول (36) نلاحظ أنه خلال فترة التسعينات تحسن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص إذ بلغ المعدل السنوي للائتمان المقدم للقطاع الخاص حوالي 19.7% مقابل 10% من إجمالي الائتمان سنة 1980 ، وقد يرجع ذلك إلى مجموع الإصلاحات المصرفية والمالية خلال عامي 1986 و 1988 بما في ذلك عام 1990 ، ومع ذلك يظل هذا المعدل صغير مقارنة مع حجم الإصلاحات والتدابير المتخذة من أجل تطوير النظام المصرفي وإشراكه في عملية التحرير المالي الاقتصادي ، لكن نلاحظ أنه بداية من 1996 بدأت نتائج الإصلاحات المالية والمصرفية تظهر حيث نلاحظ أنه بداية من سنة 1996 ارتفاع مشاركة النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص إذ بلغت معدل 16.6% عام 1996 لتصل 18.63% عام 1999 و 31.1% من حجم الائتمان سنة 2001 ، وقد عرفت الألفية الثالثة تطور إيجابي وسريع في تمويل القطاع الخاص من قبل البنوك إذ بلغت 55.1% من حجم الائتمان سنة 2006 مقارنة ب 28% عام 2000 مع الاختلافات إذ انخفض معدل تمويل القطاع الخاص إلى 51% سنة 2009 في أعقاب فرض حظر على الائتمان للأسر ويرجع تطور مساهمة البنوك والنظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص إلى القاعدة القانونية التي عملت على تشجيع القطاع الخاص وتحرير التجارة والنظام المصرفي كذلك قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي والخاص¹ وتوفر الموارد المالية للبنوك نتيجة نمو المعروض النقدي نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى زيادة احتياطات الودائع لدى البنوك الجزائرية مما أدى إلى زيادة القدرة التمويلية للبنوك ، كذلك تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنتشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولاً للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات، إذ أن الهدف من وضع هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة، حيث كما نلاحظ من الجدول كان معدل تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 2000-2012 بمتوسط يفوق 50% مقارنة بمعدل 10.6% خلال فترة الثمانينات و 19.7% خلال فترة التسعينات ، هذا يمكن أن يكون مؤشراً هاماً عن تطور النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص مع دعم جهات اقتصادية أخرى داعمة للمؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة

¹ قانون النقد والقرض 90-10 ، المواد 183-184-185-186-189.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

منها كالموكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب ANSEJ وصندوق ضمان القروض ، وقد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج والجدول التالي يوضح توزيع القروض بين القطاع العام والخاص ودور كل من البنوك العامة والخاصة في المساهمة في النمو الاقتصادي.

جدول رقم (37) توزيع القروض بين القطاع العام والخاص

الوحدة :مليار دج والنسبة المئوية .

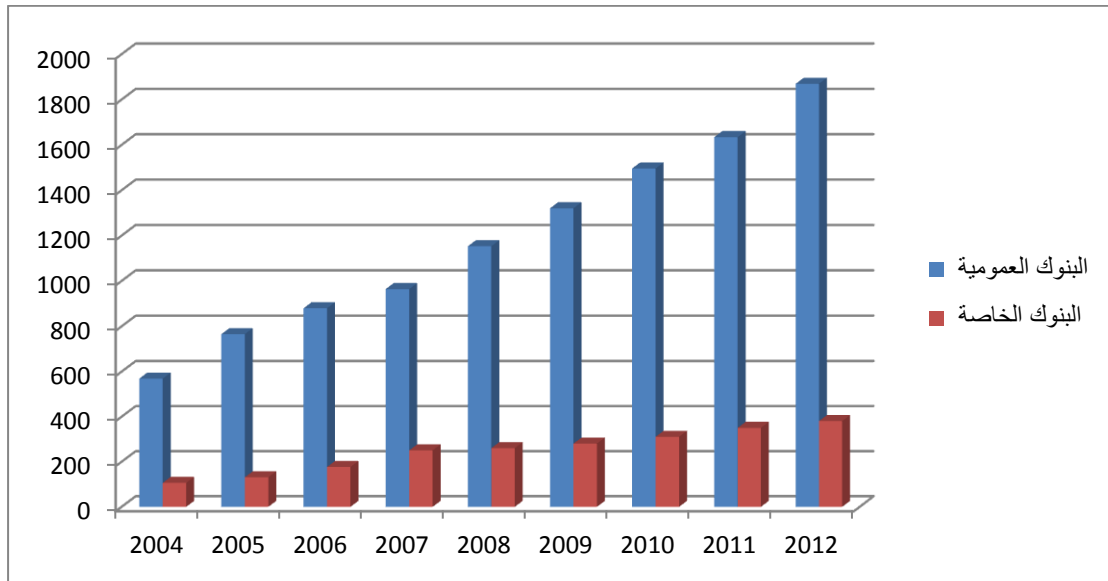
السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
قروض للقطاع العام	1901.2	1742.3	1461.4	1486.4	1202.2	989.3	848.4	882.5	859.9
البنوك العمومية	1898	1740	1458.4	1483.3	1199.7	987.3	847.3	881.6	857
البنوك الخاصة	3.2	2.3	2.7	3.1	2.5	2.0	1.1	0.9	2.7
حصة القطاع العام	44.8	46.76	44.72	48.15	44.65	44.9	44.55	49.6	56
قروض للقطاع الخاص	2250	1984.2	1806.7	1600.6	1413.3	1214.4	1055.7	896.4	674.7
البنوك العامة	1869.3	1634	1496.1	1320.1	1153	964.0	879.2	765.3	568.6
البنوك الخاصة	380.1	350.2	310.6	280.5	260.3	250.4	176.5	131.1	106.1
حصة القطاع الخاص	55.2	53.24	55.28	51.85	55.35	55.1	55.44	50.4	44

المصدر: بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي سنة 2011-2012، ص 119.

يتضح من خلال الجدول رقم (37) أن أكبر جزء من القروض يتم تخصيصه للقطاع الخاص ، حيث ارتفعت حصة القروض من 44 % من إجمالي القروض الممنوحة سنة 2004 إلى 55.2% سنة 2012¹ ، في حين انخفضت حصة القطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة من 56% سنة 2004 و 2012 بمعدل قدر بحوالي 55.2% مقابل معدل زيادة أقل في القروض الممنوحة في القطاع العام خلال نفس الفترة قدرت بحوالي 13.1% .

¹ Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2012 , p 32.

الشكل رقم (25) مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تمويل القطاع الخاص



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (37) .

أما مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تمويل القطاع الخاص فمن خلال الجدول (37) والشكل (25) وعند حساب نسبة مساهمة كل من البنوك العامة والبنوك الخاصة في تمويل القطاع الخاص نجد أن حصة البنوك العمومية بلغت حوالي 79.4 % من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سنة 2007 ، وهي قروض استفادت منها كبرى المؤسسات الخاصة والأسر في حين بلغت حصة البنوك الخاصة في تمويل القطاع الخاص حوالي 20.6% في نفس السنة ، ومع أن هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة البنوك العمومية إلا أنها تبقى مقبولة في ظل نظام مصرفي يعتبر من الأنظمة المصرفية القلائل في العالم التي لا يزال محتكرا من طرف الدولة ، وفي هذا السياق سجلنا تطور ايجابي لمساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني بشكل عام حيث انتقلت حصتها في التمويل من 7.1% سنة 2004 إلى 20.33% سنة 2012 .

الفرع الرابع : تقييم دور البنوك الجزائرية في تمويل القطاع الخاص

عرفت القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا خاصة بعد سنة 2000 ، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بالمتطلبات التمويلية للقطاع الخاص ، ولتقييم أداء النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل القطاع الخاص استعنا بمجموعة من المعايير التي تحدد مدى استخدام الموارد المتوفرة كمعيار (الودائع / القروض) ، ومعيار (القروض المقدمة للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى تطور النظام البنكي من خلال قدرته على تمويل القطاع الخاص .

أولا -تقييم دور البنوك التجارية بمعياري الودائع القروض الخاصة خلال الفترة (1990-2012):

لتقييم دور البنوك الجزائرية في تمويل القطاع الخاص استعملنا مجموعة من المعايير أهمها معيار (الودائع/ القروض) ومعيار (القروض الخاصة /النتاج المحلي الإجمالي)، والجدول الموالي يوضح تطور هاته المعايير في الجزائر خلال الفترة 2012-1990 :

الجدول (38) : تقييم دور البنوك الجزائرية في تمويل القطاع الخاص خلال الفترة (1990-2012)

السنة	المرونة الداخلية للدوائج البنكية	الدوائج / القروض	القروض/ PIB	القروض الخاصة/ PIB	المرونة الداخلية للاتئمان 1
1990	-	75.89	0.44	3.2	-
1991	0.49	71.79	0.36	2.3	0.54
1992	1.25	70.31	0.39	4.3	1.38
1993	2.57	168.54	0.18	4.6	-4.17
1994	0.81	145	0.20	6.5	1.56
1995	0.30	87.03	0.28	5.2	2.44
1996	0.51	72.51	0.30	5.4	1.33
1997	2.21	89.66	0.26	3.9	0.56-
1998	37.52	122.89	0.32	4.6	12.35
1999	0.84	108.85	0.35	5.4	2.03
2000	0.57	145.09	0.24	6	0.52 -
2001	4.92	165.98	0.25	8	2.15
2002	2.9	167.93	0.27	12.2	2.68
2003	0.92	177	0.26	11.4	0.55
2004	0.40	170.14	0.24	11.2	0.66
2005	0.43	161.44	0.23	12.1	0.69
2006	1.47	178.98	0.22	12.3	0.55
2007	2.83	195.05	0.23	13.4	1.70
2008	0.83	189.48	0.23	13.2	1.02
2009	0.91	191.2	0.24	16.5	1.50
2010	1.22	196.2	0.23	15.6	1.13
2011	0.87	200.5	0.22	14	1.45
2012	1.22	206.6	0.26	14.3	2.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد إحصائيات الجدول رقم(23)، والجدول رقم(37).

1 المرنة الداخلية للاتئمان = $(\Delta \text{ القروض} / \text{القروض}) / (\Delta \text{ PIB} / \text{PIB})$.

نلاحظ من الجدول (38) أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر، ويظهر الميل المتوسط للودائع و الذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقا لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي¹، إذ أن هناك تذبذب إذ تراوحت قيمته ما بين 0.21 و 0.54، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لا سيما الادخارية، أما فيما يتعلق بالمرونة الداخلية للودائع البنكية فيتضح أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة فتارة أقل من الواحد مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من الواحد مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت ما بين 0.3 كأدنى قيمة، و 37.52 كأعلى قيمة، خلال فترة الدراسة، وما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، و الذي يعد مؤشر دال على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها

كما نلاحظ من خلال الجدول (38) المعيار الثاني المتمثل في تغطية القروض عن طريق الودائع يبين هذا المعيار درجة اعتماد البنوك التجارية على الودائع في تمويل نشاطه الائتماني والاستثماري، والمبدأ في هذا المعيار هو وجود حالة ترابط طردية ودائمة ، وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع و الائتمان و التي تنتج من كون البنوك مؤسسات مالية وسيطة تمويل نشاطها من الودائع ، ولذلك فإن هذا المعيار يعكس مدى التناسق بين الودائع والنشاط الائتماني والاستثماري و بالقدر الذي يبين فاعلية النظام المصرفي وقدرته في تعبئة المدخرات²، وقد تميز هذا المؤشر بالتباين في الجزائر من حيث الانخفاض والارتفاع حيث كان هذا المؤشر اقل من نسبة 100% خلال الفترة 1994-1997 مما يعني ارتفاع حجم القروض عما هو متوفر من ودائع في البنوك ويرجع ذلك إلى نقص حجم الادخار من جهة نتيجة انخفاض معدل الفائدة ، وارتفاع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية لتمويل عجز الخزينة وتؤدي هذه العلاقة المنخفضة للودائع بالنسبة لحجم القروض والاستثمارات إلى اضطرار البنوك التجارية إلى الاستدانة من البنك المركزي وإلى استخدام السيولة العالية لديها لتغطية عجز الودائع ، وبما أن حالة الاعتماد على البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية في الجزائر قد اتسم بالمحدودية ، الأمر الذي يستدعي لجوء البنوك التجارية إلى استخدام السيولة لديها في تعويض العجز في الودائع ، مما يؤكد قصور السياسة الائتمانية التي تنظم النشاط المصرفي . ولكن هذا لا يمنع من الإشارة أن هناك اتجاه لارتفاع العلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان في السنوات الأخيرة إذ بلغت سنة 1999 نسبة 108.5% ونسبة 161.4% سنة 2005 مما يعني تغطية حجم الودائع للقروض

¹ بظاهر علي ، المرجع السابق ، ص 208.

² بظاهر علي ، المرجع السابق ، ص 209.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

ومن الجدول نلاحظ أن حجم الودائع يمثل ضعف حجم القروض المقدمة مما يوحي بفائض سيولة لدى البنوك الجزائرية نتيجة ارتفاع ودائع المؤسسات البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والجدول الموالي يبين فائض السيولة لدى البنوك التجارية خلال الفترة 2006-2012 :

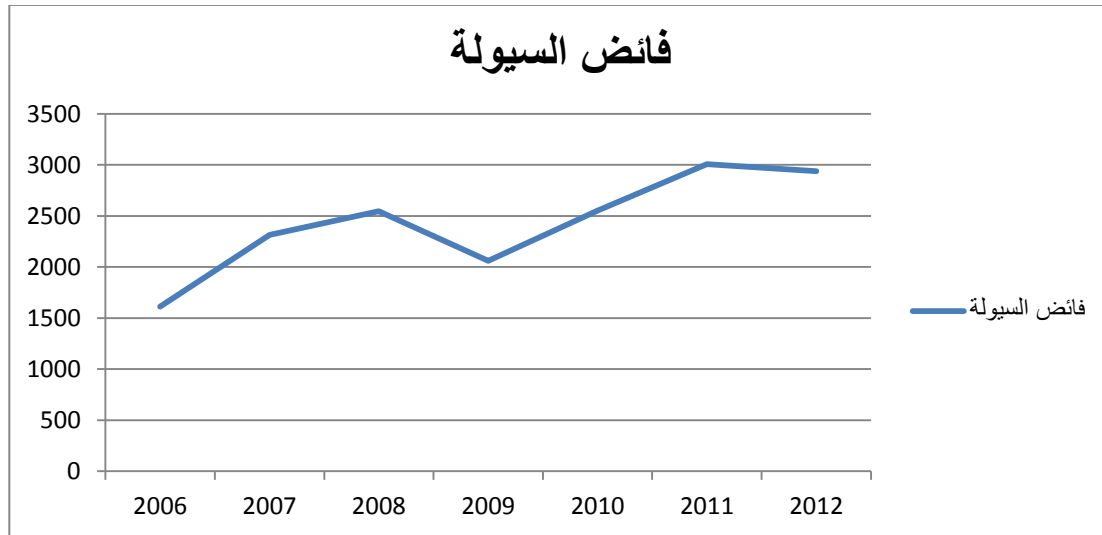
الجدول رقم (39) : حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة:2006-2012

الوحدة :مليار دج .

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7235.8
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4
فائض السيولة= الودائع-القروض	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2939.4

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة 2006-2012.

الشكل رقم (26) : تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2012)



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (39).

تعاني البنوك الجزائرية عموماً من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديداً مع سنة¹ 2001 ، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة لتلك السنة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها ، ولقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب زيادة حجم ودائع المؤسسات العمومية لدى البنوك التجارية بسبب ارتفاع مداخيل البترول وارتفاع أسعار النفط وطبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ، وذلك ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، لذلك يتطلب الأمر دورا كبيرا من البنوك التجارية والبنك المركزي في الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد واستغلالها بدرجة كافية لتمويل المشاريع المجدية للاقتصاد لتجنب حدوث ضغوط تضخمية.

أما مؤشر المرونة الداخلية للائتمان الذي يبين مدى تغير الناتج الداخلي الخام نتيجة تغير الائتمان² يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشرات المرونة الداخلية للائتمان تبين أن فعالية البنوك التجارية الجزائرية محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ومؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة، فارتفاع القيمة عن الواحد يبين التوسع في الائتمان و هذا التوسع لم يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، مما قد يولد ضغوطا تضخمية و يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، أما انخفاض القيمة عن الواحد فهو دليل على حالة الانكماش الذي يعاني منها الاقتصاد الوطني و التي كانت شديدة خلال سنوات 1994 و 1997 و 2000 ، إلا أننا نلاحظ ارتفاع معدل المرونة الداخلة للائتمان لتفوق الواحد إذ بلغت نسبة 2 % سنة 2001 و 2002 مما يوحي بوجود ضغوط تضخمية ويرجع ذلك نتيجة ارتفاع حجم الائتمان بسبب تمويل ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي المبرمج سنة 2001 و 2004³ .

كما أن استجابة القروض للتغير في الناتج المحلي الإجمالي تبدو ضعيفة و غير منتظمة و لم تتجاوز الواحد، وعليه يمكن القول أن مستوى التمويل البنكي ضعيف و يؤثر على محدودية نجاعة النظام البنكي في تخصيص الموارد، إذ قدر خلال هذه الفترة(1994-2012) بـ25.86% كمتوسط، ويعيد كل البعد عن المعدل السائد في دول الجوار، إذ نجد أن هذا المستوى بلغ في المغرب 78.74% و 52% في تونس.

¹ سليمان ناصر ، إشكالية فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية -أسبابها مقترحات لتصرفها ، الملتقى الوطني حول " إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاساتها على الخدمات المصرفية ، سيدي بلعباس ، 06-07 ماي 2014، ص2.

² بظاهر علي ، المرجع السابق، ص209 .

³ رايس فضيل ، المرجع السابق ، ص 204.

أما عن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام يتضح من خلال الجدول انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام، حيث كانت في حدود 6.5% سنة 1994 ثم بدأت في الانخفاض إلى أدنى قيمة لها ب 2.6% سنة 1997، وكان ذلك رغم صدور القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن إرجاع هذه النسب المنخفضة إلى ثبات حجم التمويل مع زيادة عدد المؤسسات الخاصة، حيث أن القطاع المصرفي لم يرفع من حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تماشيا مع قوانين الاستثمار، وبعد 1997 عاودت النسبة CP/PIB الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2009، وقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حوالي 9.56%، وهذا مايدل على أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2012) لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، في حين تجاوز في الدول المتقدمة 53% من الناتج الداخلي الخام، وهذا مايدل على ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص والذي يعكس عدم تطور مستوى الوساطة المالية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يبين الحجم الكبير الذي مازال يمثلته القطاع العام، حيث تستحوذ المؤسسات العمومية على نسبة كبيرة من الائتمان المحلي، ماساعد على بقاء نسبة CP/PIB في مستويات متدنية و هو ما أدى إلى بطئ تقدم عمليات خوصصة المؤسسات العمومية وعرقلة نمو القطاع الخاص الجزائري.

وعليه يمكن القول بأن النظام المصرفي الجزائري لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود والإجراءات المتبعة في نشاط البنوك التجارية المملوكة للدولة بنسبة 95%، والتي تخصص معظم تمويلها للقطاع العام مما حال دون استفادة القطاع الخاص من الموارد المالية لاستثماراتها في أنشطة ناجحة وأنه رغم التحول الملحوظ لهيكل الائتمان المحلي في الجزائر لصالح القطاع الخاص، إلا أن القروض الممنوحة لهذا القطاع لاتزال تمثل نسبة ضئيلة من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فإن مشكلة التمويل تبقى تحتل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص الجزائري.

ثانيا - أسباب ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص

في دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات والتقنيات الاقتصادية Ecotechnics 1، في شكل تحقيق حول العراقيل الكابحة لنمو المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع الخاص حيث شملت العينة 314 مؤسسة، نالت عوائق ومشاكل التمويل بحظ وافر ضمن مجموعة العوامل المعرقلة لنمو هذه المؤسسات، حيث أسفرت

1 Ecotechnics , enquête sur les obstacles de développement du secteur privé en Algérie ,1999.

هذه الدراسة على أن 80% من المؤسسات الخاصة الجزائرية نشأت بتمويلات (أموال خاصة) ، في حين أن 20% الباقية كان هيكلها المالي موزعا بين أموال خاصة واستدانة ، حيث لا تمثل الاستدانة سوى جزءا ضئيلا من مجموع الموارد ، وزيادة على ذلك فإن 07% فقط من هاته المؤسسات (من 20%) كان الحظ في الحصول على قرض مالي عند الإنشاء.

ويمكن إرجاع عوائق التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر إلى ¹ :

1- هيكل ملكية البنوك ونقص المنافسة بينها :

يبلغ عدد البنوك العاملة بالجزائر والتي تشكل النظام المصرفي الجزائري 29 بنكا منها 20 بنكا تجاريا و 9 مؤسسات مالية بين بنوك أعمال وبنوك متخصصة وشركات تأجير مالي ².

وإذا كانت البنوك العمومية تتمثل في ستة بنوك كما أسلفنا ، فإن بقية البنوك هي إما ملكية أجنبية مطلقة أو ملكية جزائرية مختلطة مع الملكية الأجنبية .

وبالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة والأجنبية فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري ، إذ تستحوذ هذه البنوك على 90% من إجمالي الودائع وتمنح 95% من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية سنة 2012 ³.

ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة الفروع والوكالات التي تميز القطاع المصرفي العمومي عن القطاع الخاص بناء على حداثة النشأة، حيث بلغ عدد الوكالات والفروع لأول 1083 وكالة عبر التراب الوطني أي ما يشكل نسبة 75.94% من إجمالي هذه الوكالات على المستوى الوطني سنة 2012 ، مقابل 343 وكالة للثاني وينسبة 24.05% في نفس السنة.

كل هاته الأرقام السابقة توضح أن المنافسة غير قائمة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بسبب السيطرة شبه الكلية للأولى على السوق المصرفية الجزائرية مما تسبب عنه انخفاض جودة المنتج المصرفي وارتفاع تكلفته ، إلا أن هذه المنافسة بقيت قائمة بين البنوك العمومية نفسها ، خاصة في ظل قانون النقد

¹ رباط كريمة ، مرجع سابق ، ص 163 .

² موقع بنك الجزائر ، www.bank-of-Algeria-، 2012.

³ سليمان ناصر ، تأهيل المؤسسة العمومية المصرفية - الأسلوب والميراث ، - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005 ،

والائتمان ، الذي فتح المجال أمام البنوك لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وممارسة كافة الأنشطة البنكية طبقا لمبدأ الشمولية .

2- التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية:

يلاحظ على البنوك العمومية تركيزها على التمويل قصير الأجل بالرغم أن قانون النقد والقرض (رقم 90/10) فتح لها مجال الشمولية لتقديم القروض لمختلف الآجال، كما أن هذا التمويل يتوجه أساسا إلى التجارة الخارجية رغم أن القانون السابق فتح لها مجال الشمولية أيضا لتمويل مختلف القطاعات¹ .

ولقد أدت هذه الوضعية إلى تهديد الاستثمار المنتج بالجزائر بصورة حقيقة على حساب إنتاج مستورد ذي قيمة مضافة متواضعة بالنسبة للاقتصاد ، وهو ماسبب صعوبات كبيرة بالنسبة للمستثمرين ، بدليل أن ثلثي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية -والبنوك العمومية تستحوذ على معظمها - موجه أساسا للاستيراد بدل الاستثمار ، ومن مجموع 1540 مليار دج قدمت على شكل قروض للاقتصاد فإن نسبة 60 إلى 70% منها موجه لعمليات التجارة الخارجية ، في حين تضاعفت قيمة الواردات ما بين 2006 و 2009 بنسبة تتجاوز 50% ، وهو ماجعل الخبراء يرتقبون أن تصل هذه القيمة إلى رقم قياسي سنة 2009 بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي ، وهو ماحدث بالفعل من خلال السداسي الأول من سنة 2008 بلغ مجموع الاستيراد الوطني 10.2 مليار دولار، منها 7.6 للقطاع الخاص و 2.6 للقطاع العام ممايهدد الإنتاج المحلي .

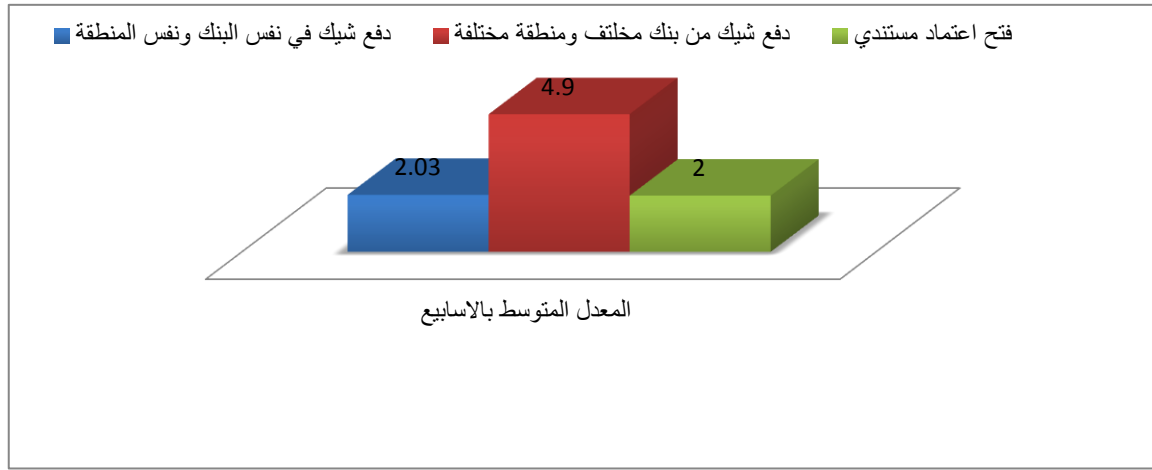
3- ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات البنكية :

تعاني المؤسسات الخاصة من عدم موضوعية القيود والشروط التي تفرضها البنوك الجزائرية، فالبنوك تبالغ في طلب الضمانات وتستغرق فترات طويلة لدراسة طلبات القرض ، فضلا عن المعالجة التمييزية لملفات القروض واعتماد إجراءات تمويل معقدة تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي ، فقد عمل النظام المصرفي في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المشاريع الضخمة وبالتالي فإن المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنمو ولم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مشاريع القطاع العام ، وهذا في الوقت الذي أثبتت فيه تجارب الدول المتقدمة أن النمو الاقتصادي الكلي مرده إلى مشاريع القطاع الخاص ، بالإضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها دراسة ملفات طلب تمويل الاستثمار الخاص

¹ سليمان ناصر ، مرجع سابق، ص 6 .

في حين قد لا تتجاوز في الدول المتقدمة 24 ساعة للرد بالقبول أو الرفض¹ ناهيك عن مدة فتح الحسابات والتحويلات المصرفية هذه الصعوبات كلها تعتبر معوقات للمستثمرين الخواص في الجزائر، كذلك احتكار القطاع العمومي للبنوك الجزائرية وغياب المنافسة فيما بينها خاصة أننا نجد الربحية ليس من الأهداف الأساسية لهاته البنوك مما نتج عنه انخفاض جودة المنتج المصرفي و طول مدة أداء الخدمة المصرفية والشكل الموالي يوضح متوسط المدة التي تلزم البنوك الجزائرية لأداء بعض الخدمات المصرفية وذلك حسب دراسة أعدت من طرف البنك الدولي لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2001 والصعوبات التي تواجه تنمية المؤسسات الخاصة.

الشكل رقم (27): متوسط المدة لأداء بعض الخدمات البنكية للبنوك الجزائرية



المصدر: البنك الدولي ، تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2001 ، ص7.

من الشكل (27) نلاحظ ضعف الأداء البنكي الجزائري فيما يتعلق بأداء الخدمة المصرفية حيث نلاحظ عملية فتح اعتماد مستندي تتطلب على الأقل 4 أسابيع ، مما يوحي بضرورة تحسين أداء الخدمة المصرفية في الجزائري كشرط ضروري لتطوير الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال .

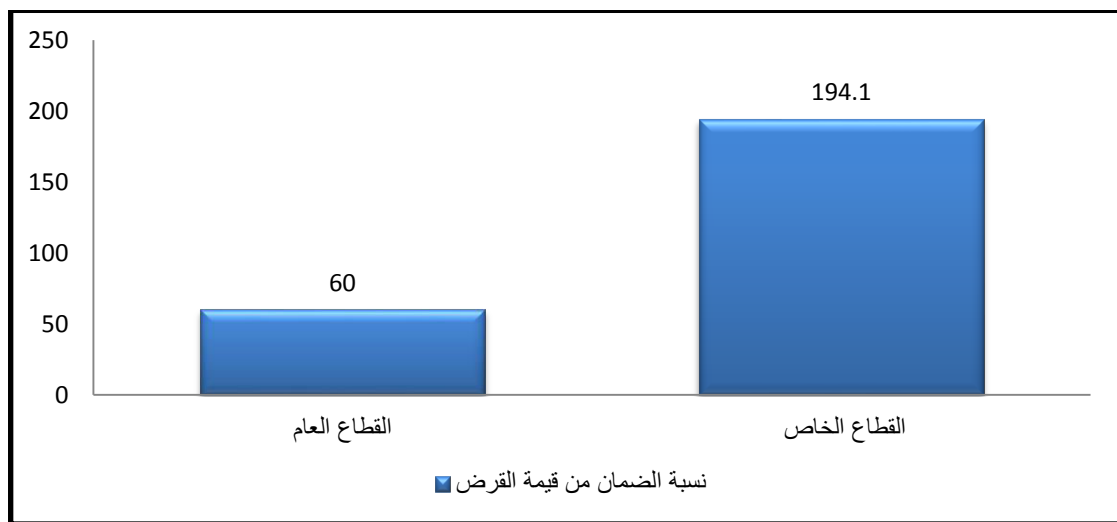
كما تعتبر حجم الضمانات الكبيرة التي يطلبها الجهاز البنكي من المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها من أكبر الصعوبات ، بالرغم من الدور الذي لعبه صندوق ضمان القروض في التخفيف من هذا العبء ، إلا أنه يبقى غير كاف بسبب العدد المحدد الذي يتعامل معه هذا الصندوق مقارنة مع حجم

¹ مليكة زغيب ، حياة نجار ، **النظام المصرفي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل** ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الشلف ، 14 و 15 ديسمبر 2004 ، ص401.

الطلبات ، والشكل الموالي يوضح نسبة الضمان المطلوب إلى قيمة القرض من قبل البنوك الجزائرية بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعامة وذلك حسب الدراسة التي أعدت من قبل البنك الدولي سنة 2001¹.

كذلك من الشكل رقم (28) نلاحظ ارتفاع نسبة الضمان البنكي المطلوب لتمويل المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة ، وهو ما يعتبر عبأ ومشكل بالنسبة للقطاع الخاص ، والسبب في ذلك حسب رأي البنوك هو انخفاض نسبة المخاطرة بالنسبة للقطاع العام مقارنة بالخاص وقلة حجم الأموال الخاصة للمشروعات غير العمومية يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل².

الشكل رقم (28) : نسبة الضمانات البنكية في الجزائر



المصدر: البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص7.

بالإضافة إلى عراقيل التمويل المصرفي يعاني القطاع الخاص من غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر وهذا ما جعل المؤسسات الخاصة الجزائرية تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة ولذلك فإن تكسير ثقافة السوق المالي سوف يحفز القطاع الخاص تحديدا على اللجوء لعمليات التمويل المباشر أين تسود مظاهر اقتصاد السوق ، وتتجلى مظاهر اقتصاد الاستدانة ولقد بينت العديد من الدراسات حول مؤسسات القطاع الخاص أن إمكانيات وفرص التمويل المتاحة للمؤسسات المسعرة (Cotées) تفوق بكثير تلك المتاحة إلى اشتقاق نشاط آخر مصاحب وهو الاستثمار في الأوراق المالية وبما أن السوق المالي يعتبر مجالا

¹ البنك الدولي ، تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2001 ، ص7.

² قرشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 266.

لتقييم أداء المؤسسات المسعرة ، فإن ذلك يعتبر حافزا لتلك المؤسسات للرفع من مستويات أدائها الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع مستوى أداء الاقتصاد الكلي ، كما أن اللجوء إلى الأسواق المالية عند الحاجة إلى التمويل ، والابتعاد عن التمويل البنكي ، سوف يزيد من درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي ومن ثم إمكانيات الاستثمار في مختلف المجالات بعيدا عن شروط منح الائتمان المصرفي وبما أن مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تفتقر إلى سوق مالي تبقى مؤسسات ضعيفة الرسملة بالمقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة التي تتوفر أسواق مالية نشطة، حيث الملاحظ بالنسبة للجزائر هو ضعف هذه السوق وعدم نموها منذ تأسيسها في السبعينات من القرن الماضي ، حيث لم يزد عدد الشركات التي تتداول أسهمها فيها عن أربعة مؤسسات نظرا للتعقيدات الكبيرة التي يتطلبها ملف الانضمام، إلى جانب الذهنية المترسبة عند الكثير من رؤساء المؤسسات الذين يرفضون فتح رأسمال مؤسساتهم أمام رساميل المساهمين ، وفي دراسة حديثة تبين أن الحجم النسبي للقيمة السوقية لبورصة الجزائر مقارنة مع الحجم الإجمالي لهذه القيمة بالنسبة للأسواق المالية العربية بلغ 0.03% خلال الربع الثاني من عام 2009 ، مقابل 46.65% للبورصة السعودية و 13.83% لبورصة الكويت خلال نفس الفترة ، وذلك حسب صندوق النقد العربي للربع الثاني من سنة 2009¹ .

المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الجزائر

منذ السنوات الأولى للاستقلال، أخضعت السلطات النقدية الجزائرية سياسة معدل سعر الفائدة الدائنة و المدينة للقرارات الإدارية المركزية ، البعيدة عن أي ارتباط بين قوى العرض و الطلب في سوق رأس المال، و بالتالي لم تحدد الأسعار وفق حجم عرض الادخار و طلب الاستثمار (وفقا للنظرية النقدية التقليدية و المعاصرة)، وقد استمر الحال على ذلك إلى غاية الصدمة الأولى سنة 1986.

ومن أجل مواجهة الآثار السلبية لهذا النهج، خاصة على مستوى الادخار المحلي ومستوى أداء المؤسسات المصرفية، وباعتبار سعر الفائدة أحد الوسائل المنظمة للاختلال الاقتصادي الكلي ومن العوامل المؤثرة على الاستثمار، وأمام انخفاض إيرادات الصادرات من العملة الصعبة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار 1986 و ارتفاع تكلفة الاستيراد ، وأمام انسداد الأسواق المالية الخارجية لجأت السلطات النقدية إلى إجراء إصلاحات نقدية ومالية تمثلت في قانون 1986 المتعلق بالقرض و البنك و القانون المعدل 1988، و قانون القرض و النقد 1990. كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد

¹ موقع صندوق النقد العربي ، www.amf.org، بتاريخ 2013/11/06.

الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ وأسس ليبرالية، و قد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (62-1986).

و تطبيقا لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي و القاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام والخاص من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول و مقبول، كما هو شأن الدول المتقدمة.

الفرع الأول: مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الخاص، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع الخاص والتفضيل بين مختلف قطاعاته، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة في أغلب الأحيان حوالي 8 %، مع جعله أكثر مرونة لبعض القطاعات الاستراتيجية كالقطاعات الغذائية، و إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقروض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الخاص، وهي تدفع مبالغ طائلة للبنوك لتعويض هذا الفارق، وقد عرف تطور أسعار الفائدة في الجزائر مراحل تمثلت في¹:

¹ بلعزوز بن علي، أثر تحرير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 260.

أولاً- مرحلة ثبات معدلات الفائدة

اتسمت هذه المرحلة بسعر فائدة ثابت نظراً للاتجاه الاقتصادي للدولة وهو التخطيط وكان محدداً من طرف الدولة دون مراعاة للطلب والعرض على السيولة، وامتدت هذه المرحلة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1986، ويمكننا تقسيم إلى :

1- مرحلة ما بين (1962-1971): كان نهج الدولة في هذه المرحلة اشتراكياً ، أي تابع لتخطيط مركزي مما أدى إلى تهميش العوامل الاقتصادية والسياسة النقدية ، وكان الهدف من وراءه حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية ، واعتمدت الخزينة للتمويل وبدا ذلك واضحاً في قانون المالية 1965 ، حيث وضع البنك المركزي تحت وصاية الخزينة العمومية ، والمهم في هذه المرحلة بقاء معدل الفائدة ثابتاً، واعتبرت هذه البنوك وسائل تمويل الاستثمارات المخططة خاصة المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني ، استقر معدل الفائدة مستوى 3.75%.

2- مرحلة ما بين 1971-1979: تميزت هذه المرحلة بوجود احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970/1973)، والرباعي الثاني (1974/1977) ، ويتجلى مفهوم هذه المرحلة في قانون المالية لسنة 1977 ، حيث أصبحت وزارة المالية هي من يدير عملية النقد والقرض¹ ، مع ثبات أسعار الفائدة بحوالي 6%.

ثانياً- مرحلة التحرير التدريجي لمعدل الفائدة

اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء من جهة أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار، ومن جهة أخرى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية .

كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في ظل إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني 89-1991 ، وفي ظل اتفاقات برنامج التعديل الهيكلي الممتد على مدى المتوسط من 1994-1998 ، وهذا تمهيداً لإنشاء سوق نقدي للسوق المالي ، وقد تم تحرير أسعار الفائدة على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي ومع التقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي .

¹ المرجع السابق، ص 260.

ثالثا - مرحلة سيادة معدلات فائدة حقيقية موجبة

في هذه المرحلة بدأ تحرير معدلات الإقراض فقد تم بصورة تدريجية ، وهذا مآدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة في بداية 1990 مقارنة بمرحلة التخطيط المركز بحيث بلغ معدل الفائدة على القروض 11.7% في حين معدل الفائدة 05% سنة 1986 إلى 1989، ولكن في بداية التسعينات كانت أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا ونتيجة ذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1990-1996 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في 1992-1993 ، واتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح الهيكلي في بداية 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية للجمهور ، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية ، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض بسبب التباطؤ المحتمل من البنوك التجارية الخمس ، وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995¹ ، وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة ، ومع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسة نقدية ومالية أكثر تشددا إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة منذ عام 1997 كما يبين ذلك الجدول الموالي :

¹ بلعزوز بن علي ، تحليل وتقييم التجربة الجزائرية في تحرير سعر الفائدة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 476/475 ، أكتوبر 2004 ، ص380.

الجدول رقم (40) تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1994-2012.

الاستثمار الخاص	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	معدل الفائدة على القروض	معدل نمو الودائع لأجل	معدل الفائدة على الودائع	معدل اعادة الخصم	السنوات
100.57	77121	11.17	13.1	16.88		1990
163.27	76004	12.67	13.5	17.50		1991
207.26	54507	14.00	10.4	17.50		1992
205.0	21281	14.00	16.6	17.50		1993
294	178.9	16.44	15.7	20.13	15.0	1994
438.54	150.2	17.25	14.7	20.42	14.0	1995
461.02	187.2	17.25	12.6	18.58	13.0	1996
445.85	210.3	16.67	14	16.25	11.0	1997
562.05	233.6	9.33	27	9.53	9.5	1998
662.99	250.4	9.25	27.5	9.38	8.5	1999
623.06	296.5	8.00	23.8	7.75	6.0	2000
807.13	337.9	9.50	29.2	6.12	6.0	2001
953.64	551.0	8.88	33.3	6.75	5.5	2002
1055.6	588.5	8.50	33.6	5.12	4.5	2003
1395.9	675.4	7.50	25.7	2.75	4.0	2004
1573.1	882.5	7.25	22.9	1.88	4.0	2005
1496.2	1057.0	7.00	21.4	1.22	4.0	2006
1845.2	1216.0	6.85	23.5	1.36	4.0	2007
1956.2	1413.3	6.50	25.3	2.3	4.0	2008
2183.7	1600.6	6.45	28.3	2.5	3.5	2009
2731.2	1806.7	6.66	25.2	2.5	3.5	2010
3036.8	1987.2	6.23	23.8	2.3	3.5	2011
3502.6	2247.1	6.10	29.3	2.1	3.5	2012

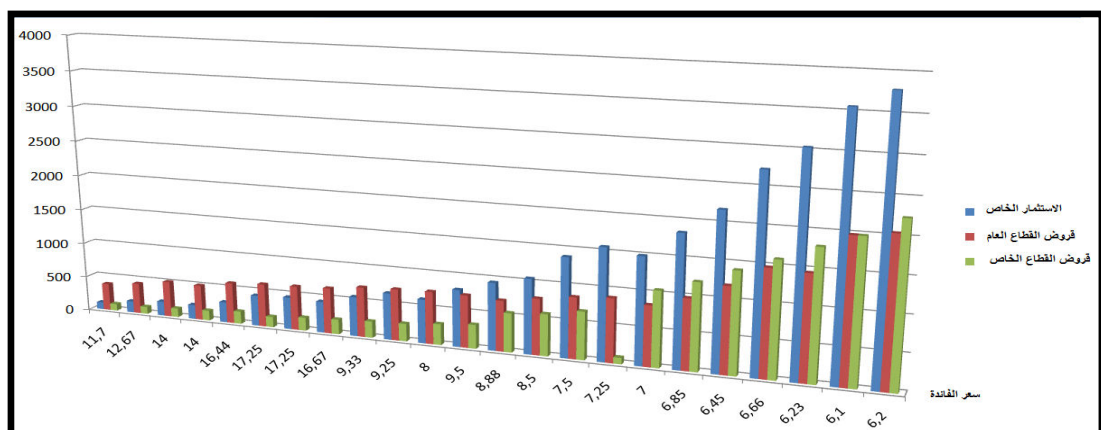
Source: بتاريخ 2013/12/05 <http://www.albankaldawii.org> البنك الدولي.

يبين الجدول (40) أعلاه أنها في الفترة من 1994 إلى 1996 تم تسجيل أسعار فائدة سالبة سواء بالنسبة للإقراض أو للإيداع وهذا رغم ارتفاع أسعار الفائدة ، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض من 16.44% (20.13 % الودائع) سنة 1994 إلى 17.25% (18.58%) سنة 1996 ، ولكن رغم هذا الارتفاع تم تسجيل أسعار فائدة سالبة وهذا راجع للارتفاع الكبير لمعدلات التضخم والتي وصلت إلى أكثر من 31% سنة 1994 إلى 6.1% سنة 1997 وهذا تم الوصول إلى نقطة التحول سنة 1997 بتحقيق ولأول مرة معدلات فائدة حقيقية موجبة وهذا يعود إلى الانخفاض الكبير في معدل التضخم الذي وصل سنة 1998 إلى 5% بينما سجلت معدلات الفائدة على الودائع وعلى القروض نسبة 9.54% ، 9.34% على التوالي ، مما أدى إلى معدلات الفائدة في التراجع وهذا تماشيا مع انخفاض معدل التضخم¹ ومع تطبيق السلطات النقدية سياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية ، ولكن تم تسجيل سعر فائدة حقيقي سالب سنة 2004 نتيجة ارتفاع طفيف في معدل التضخم وتراجع أسعار الفائدة على الودائع ثم بدأت أسعار الفائدة الاسمية على الإقراض انخفاضا تدريجيا لتشجيع الاستثمار الخاص خلال الفترة 2004-2012.

الفرع الثاني: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الجزائر

تعتبر معدلات الفائدة محدد أساسي لتطور الاستثمار الخاص ، حيث نجد أنه كلما انخفضت معدلات الفائدة يؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات المالية الموجهة للاستثمارات ، ويوضح لنا الشكل تطور معدل الاستثمارات الخاصة بدلالة معدلات الفائدة بين الفترة (2001-2012) .

الشكل رقم (29): أثر سعر الفائدة البنكية على الاستثمار الخاص في الجزائر



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (40) .

¹ المرجع السابق، ص 388.

يمكننا الملاحظة أنه من خلال الشكل السابق هناك تأثير واضح وجلي لأسعار الفائدة في حجم الاستثمارات الخاصة والتي تمثل في معظمها استثمارات صغيرة ومتوسطة ، وعليه نجد أن الانخفاض الملاحظ في أسعار الفائدة قد أدى إلى زيادة الطلب على القروض لغرض الاستثمار ، وبشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002¹ بأن أسعار الفائدة تقلصت إلى % 6,5 مع نهاية شهر ديسمبر لنفس السنة، أي تراجع بنقطة ونصف على مستوى المعدل الأدنى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2001 ، لقد عرفت أسعار الفائدة الدائنة عموما استقرار في الفترة ما بين 2003 و 2004 ب % 6,5 و يرجع ذلك إلى الاستقرار في الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لتنمية الاستثمار .

ورغم استقرار أسعار الفائدة في الفترة الأخيرة، إلا أن بعض البنوك خفضت أسعار الفائدة المتعلقة بالقروض الموجهة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية . فعلى سبيل المثال خفض بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعر الفائدة على القروض الاستثمارية إلى 2.25% في السادس الثاني من سنة 2003 ، إلا أنه أعاد استقراره عند 6% مع بداية سنة 2004 في نفس البنك.

لقد ساهم الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية منذ الإصلاحات في تشجيع الاستثمار خاصة بالنسبة للقطاع الخاص فمن خلال الشكل نلاحظ أنه كلما انخفض معدل الفائدة ارتفع معدل الاستثمار الخاص فسعر الفائدة كان من بين العوامل المساعدة على تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي حيث يعتبر سعر الفائدة من بين العوامل المساعدة في تحسن مناخ الاستثمار الخاص ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كمعدل التضخم والاستقرار المالي والأمني وسهولة الحصول على القروض حيث من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ التزايد المستمر لقروض القطاع الخاص والموجهة في غالبيتها إلى الاستثمار الإنتاجي ، خاصة في الفترة من 2001 إلى 2004 أين عرف الطلب على القروض لغرض تمويل الاستثمار تزايد كبير حيث قفز من 337,9 مليار دينار في سنة 2001 إلى 675,4 مليار دينار في سنة 2004 ، التزايد الكبير في الاتفاق الاستثماري للقطاع الخاص يفسر بالتراجع الملحوظ في أسعار الفائدة التنافسية بين البنوك التجارية².

هذا على عكس ما يلاحظ بالنسبة للقروض الاستثمارية الموجهة للقطاع العمومي التي عرفت تذبذبات خلال الفترة رغم انخفاض أسعار الفائدة، حيث بلغت 710 مليار دينار سنة 1999 ، ثم أخذت تتراجع وفي تذبذب من سنة إلى أخرى في الفترة من 2000 إلى 2004 ، وهذا يوحي بعدم فعالية أسعار الفائدة في التأثير

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002 ، ص 15 .

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المرجع السابق ، ص 16.

الفصل الرابع: أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

على الإنفاق الاستثماري للقطاع العمومي ، وقد استمر معدل سعر الفائدة على القروض في الانخفاض ليصل إلى أدنى حد له سنة 2008 لبعض القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والخدمي حيث بلغ معدل 0.9 % خاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين المعروض النقدي ونمو القطاع الخاص في الجزائر

يتضمن هذا المبحث التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد العلاقة بين نمو المعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص وسعر الفائدة بالإضافة إلى متغيرات أخرى تؤثر في نمو القطاع الخاص ، إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة معتمدين في ذلك على بعض النماذج الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالنظريات التي تحدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو المالي ، وذلك باستخدام الطرق القياسية التي تعتبر وسيلة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية والعلاقات السببية بين مختلف المتغيرات ، وفي هذا السياق يتم أولاً تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على نمو القطاع الخاص وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية واختيار النموذج الأفضل وأخيراً يتم الدراسة القياسية للنموذج الأفضل ثم التنبؤ .

المطلب الأول: بناء النموذج وتقدير معالمته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي ، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معالمته من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب .

الفرع الأول: تحديد الإطار الزمني للنموذج ومصادر البيانات

يتجلى الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة التي حددت بين 1990-2012 كونها تزامنت مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أنها اشتملت على صدور عدة قوانين خاصة بالاستثمار الخاص ، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهاته الدراسة والمبينة في الملحق رقم (1) من مصادر مختلفة أهمها الموقع الرسمي لبنك الجزائر ، والديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني : تحديد متغيرات النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال مايتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ، وبداية نشير إلى اهم هاته المتغيرات وهي كالتالي :

- المتغير التابع : معدل نمو الناتج الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر ، ونرمز له بالرمز TPR:

- المتغيرات المفسرة : وتتمثل في :

- مؤشر نمو المعروض النقدي ونرمز له بالرمز: **M2**، من خلال مجموع النقود المتداولة والودائع لدى البنوك والخبزينة ويتمثل في معدل نمو النقود بالمعنى الواسع في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية نتوقع أن تكون العلاقة بين معدل نمو المعروض النقدي ونمو القطاع الخاص علاقة طردية .
- مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: **CP/PIB** ويثمل أساسا في نسبة القروض المقدمة من قبل البنوك الجزائرية إلى القطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي للقطاع الخاص كمؤشر للعمق المالي ، وحسب الدراسات النظرية نتوقع أن يساهم التمويل المصرفي في نمو القطاع الخاص خاصة في ظل غياب سوق مالي في الجزائر ومنه نتوقع أن تكون العلاقة بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والقطاع الخاص علاقة طردية .
- سعر الفائدة ونرمز له بالرمز: **I** وهو متوسط السعر الذي تفرضه البنوك الجزائرية عند تقديم القروض لمختلف الاعوان الاقتصاديين ، و نتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص ، هذا ماتقره النظرية الاقتصادية حيث أن انخفاض سعر الفائدة يعتبر محفزا للاستثمار الخاص.
- معدل نمو حجم النفقات العمومية ونرمز لها بالرمز **CEG**: معبر عنه بالنسبة المئوية ، نتوقع علاقة عكسية بين حجم النفقات العمومية والقطاع الخاص ، من خلال مايعرف بأثر الإزاحة حيث ستحصل الدولة على القروض بشروط ميسرة لسيطرتها على المنظومة البنكية كما هو الحال في الدول المتخلفة .
- مؤشر معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات: ونرمز له بالرمز **Ouvert** ، معبر عنه بالنسبة المئوية وهو يمثل معدل نمو الفرق بين صادرات وإيرادات الجزائر و يعتبر من أهم مؤشرات التوازن الخارجي ومدى الانفتاح التجاري ، ونتوقع علاقة طردية بين مؤشر الانفتاح التجاري و نمو القطاع الخاص في الجزائر .
- معدل نمو الناتج الإجمالي ونرمز له بالرمز **Pib** ، بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية نتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ممثلا في معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو القطاع الخاص.

الفرع الثالث : تحديد الشكل الرياضي للنموذج

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية واللوغاريتمية ، حيث تعطى الصيغة الرياضية لكل النموذج على النمو التالي :

أولاً -النموذج الخطي: وصيغته كمايلي :

$$TPR=B_0+ B_1M2_i + B_2CPI/PIB+B_3I_i+B_4 CEG_i+ B_5OUVERT_i+ B_6PIB_i+u_i$$

(i):تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i ,

$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير نمو القطاع الخاص بالنسبة إلى

المتغيرات المستقلة حيث تعرف المرونة π_i بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل نسبة 1% ، كما يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i ، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في نمو القطاع الخاص لكن يصعب قياسها مثل العوامل الأمنية والتشريعية والسياسية أو لأسباب أخرى .

ثانياً - النموذج اللوغاريتمي: وفقا لهذه الصيغة الرياضية (اللوغاريتمية) يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغاريتمية ، ومنه الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي يكون كالآتي :

$$LINTPR=LB_0+B_1LINM2_i+B_2LINCPI_i+B_3LINI_i+B_4LINCCEG_i+B_5LINOUVERT+B_6LINPIB_i$$

ليصبح النموذج يعبر عن المرونة.

الفرع الرابع :اختيار طريقة القياس الملائمة

سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها وصياغتهما سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية ،كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن أي¹:

¹ Johnston. J et Dinardo. J, "Méthodes économétrique", 4 eme édition, Economica, Paris, , (1999).

1- المقدار ε_i يخضع لقانون التوزيع الطبيعي، أي أن قيمها خاضعة للصدفة في أي فترة زمنية، ويمكنها أن تأخذ أية قيمة موجبة أو سالبة أو معدومة .

2- الوسط الحسابي $E(\varepsilon_1)=0$ ، وهذا يعني أن مجموع القيم العشوائية التي هي أكبر من القيمة الحقيقية تتساوي مع تلك التي هي أقل منها، أي أنها متوزعة بشكل متناظر.

3- فرض تجانس تباين حد الخطأ، أي أن تباينه حول وسطه يكون ثابتا بالنسبة لجميع مشاهدات قيم المتغير المستقل، و هذا يتضمن أن حد الخطأ يكون له

$$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_i^2$$

نفس التباين، ويعبر عن ذلك كما يلي :

ويعبر عن هذه الفرضيات على النحو التالي :

$$\varepsilon_i \rightarrow N(0, \sigma^2_i)$$

4- انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الأخطاء، أي أن حد الخطأ لمشاهدة ما خلال فترة ما لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة أخرى في فترة أخرى، ويعبر عن ذلك على النحو :

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$$

حيث: $j \neq i$

5- قيم حد الخطأ ε_i تكون مستقلة عن المتغير المستقل X_i عند كل مشاهدة، و يعني ذلك أن تباينهما

$$cov(\varepsilon_i X_i) = E(\varepsilon_i X_i) = 0$$

المشترك يكون معدوما أي:

المطلب الثاني: تقييم معاملات النموذج والتنبؤ

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير (إحصائية، اقتصادية، قياسية).

حيث سوف يتم اختيار النموذج الأحسن من النموذجين (خطي أو لوغاريتمي، ويتم اختبار مدى استقراره قصد التوصل إلى نموذج صالح للتنبؤ).

الفرع الأول: تقييم معاملات النموذج الخطي

أولاً-نتائج تقدير النموذج الخطي :

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي:

$$TPR=B_0+ B_1M2_i + B_2CP_i/PIB+B_3I_i+B_4CEG_i B_5OUVERT_i +B_6PIB_i+u_i$$

وبعد إدخال بيانات الملحق (1) في برنامج (**EViews4**) لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال

تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (41) : نتائج تقدير النموذج الخطي (النموذج الأول)

Dependent Variable: TPR Method: Least Squares Date: 10/05/13 Time: 14:46 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.97414	4.395994	2.723875	0.0150
M2	0.030343	0.058206	0.521300	0.6093
CP	0.477702	0.119479	3.998206	0.0010
I	-0.012072	0.123106	-0.098065	0.9231
CEG	-0.583272	0.228439	-2.553296	0.0213
OUVERT	0.078981	0.059802	1.320693	0.2052
PIB	-0.004323	0.016644	-0.259725	0.7984
R-squared	0.942178	Mean dependent var	9.276770	
Adjusted R-squared	0.920494	S.D. dependent var	4.416408	
S.E. of regression	1.245284	Akaike info criterion	3.522395	
Sum squared resid	24.81172	Schwarz criterion	3.867980	
Log likelihood	-33.50754	F-statistic	43.45158	
Durbin-Watson stat	1.216713	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews4).

ووفقا للجدول رقم (41) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل نمو القطاع الخاص كالتالي :

PR = 11.97 + 0.030M2 + 0.47CP - 0.012I - 0.583CEG + 0.078OUVERT - 0.004PIB					
2.72*	0.52 *	3.99 *	-0.098 *	2.55 - *	1.32* 0.25 - *
R ² =0.9421	F =43.45	N=23			
\bar{R}^2 =0.9204	Prob=0.0000	DW =1.21			

حيث أن : * : هي عبارة عن قيم إحصائية ل T ،

R^2 : معامل التحديد ،

\bar{R}^2 : معامل التحديد المصحح ،

N: عدد المشاهدات ،

DW : إحصائية دارين واتسون Durbine Watson ،

F: إحصائية فيشر ،

Prob: احتمال الخطأ.

ثانيا - الدراسة الاقتصادية و الإحصائية للنموذج الخطي الأول :

سيتم دراسة النموذج الخطي أولا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كمايلي:

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي :

من خلال الجدول رقم (41) نلاحظ مايلي :

• بالنسبة لمعامل نمو المعروض النقدي (B_1) نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (المعروض النقدي) ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين النمو النقدي ونمو القطاع الخاص، حيث إذا تغير معدل نمو المعروض النقدي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.03 وحدة.

• بالنسبة لمعامل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (B_2) نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر

(الائتمان أو القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.47 وحدة ، إذن معامل (B_2) لها معنوية اقتصادية

- بالنسبة لمعامل سعر الفائدة (B_3) ، نلاحظ أن إشارته سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (سعر الفائدة) ، وتتفق هذه النتيجة ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقول بأن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار الخاص ، حيث إذا تغير معدل الفائدة بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سينخفض ب 0.012 وحدة .
- بالنسبة لمعامل معدل نمو حجم النفقات العمومية (B_5) ، نلاحظ أن إشارته سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (حجم النفقات العمومية) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقر بأن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العمومي أو الاستثمار العام والاستثمار الخاص خاصة فيما يتعلق بفكرة المزامنة ، حيث إذا ارتفع الإنفاق العمومي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سينخفض ب 0.58 وحدة.
- بالنسبة لمعامل متغير رصيد ميزان المدفوعات (B_5) ، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (مؤشر الانفتاح التجاري) ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقول بأن هناك علاقة عكسية بين مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الخاص ، حيث إذا تغير معدل رصيد ميزان المدفوعات وحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.078 وحدة.
- بالنسبة لمعامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل نمو القطاع الخاص وهو ما لا يتوافق مع توقعاتنا والنظرية الاقتصادية التي ترى أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص.

2- الدراسة الإحصائية :

كما سبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى إحصائية ، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد المتعدد (المصحح) .

أ- اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج ، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمت المقدرة على النحو التالي :

$$H_0: B_0=B_1=...=B_6=0 \text{ فرضية العدم}$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 = \dots \neq B_6 \neq 0 \text{ فرضية البديلة}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي يوضح من خلال القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمت المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5% ، حيث عدد المتغيرات $k=6$ ، وعدد المشاهدات $n=23$:

$$T_{n-k}^{0.05} = T_{23-6}^{0.05} = T_{17}^{0.05} = 2.11$$

جدول رقم (42) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للنموذج الأول

أدنى مستوى معنوية prob	القيم الجدولية T_{Tab}	القيم المحسوبة T_{cal}	المعاملات	المقدرات
0.0150	2.1199	2.72	B0	الثابت
0.6093	2.1199	0.52	B1	M2
0.0010	2.1199	3.98	B2	CP
0.9231	2.1199	-0.098	B3	I
0.0213	2.1199	-2.55	B4	CEG
0.2052	2.1199	1.32	B5	OUIVERT
0.7984	2.1199	-0.25	B6	Pib

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (41) .

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمت المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5% .

حيث نجد مايلي :

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} تساوي 2.72 أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل بفرضية البديل H_1 ، أي أن B_0 معنوي ، وحيث أن مستوى معنوية prob تساوي 0.0150 أقل من 0.05 ومنه يمكن قبول الثابت في النموذج .
- بالنسبة لمعامل نمو المعروض النقدي (B_1) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} ل (B_1) تساوي 0.52 وهي أقل من القيمة الجدولية ، وعليه نقبل بفرضية العدم أي أن B_1 ليس معنوي ومنه يمكن القول أن معدل نمو المعروض النقدي ليس لها معنوية إحصائية في تفسير نمو القطاع الخاص وبالتالي فإن المعروض النقدي لا يؤثر على نمو القطاع الخاص من خلال النموذج الخطي الاول .
- بالنسبة لمعامل الائتمان المقدم للقطاع الخاص B_2 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} ل B_2 تساوي 3.99 أكبر من القيمة الجدولية لذا يمكن اعتبار B_2 معنوي ، ومنه يمكن القول بأن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر في نمو القطاع الخاص .
- بالنسبة لمعامل سعر الفائدة B_3 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} تساوي 0.123 وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، ومنه نقبل بفرضية العدم ، و يمكن القول بأن سعر الفائدة ليس لها معنوية إحصائية في تفسير نمو القطاع الخاص ، وبالتالي فإن سعر الفائدة لا يؤثر على معدل نمو القطاع الخاص من خلال النموذج الخطي.
- بالنسبة لمعامل حجم النفقات العمومية B_4 ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal} = 2.55$ أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، ولدينا أدنى مستوى معنوية ل B_4 يساوي $Prob=0.0213$ وهي قيمة أقل من 5% ، ومنه يمكن القول أن B_4 معنوي ، أي أن حجم النفقات العمومية تؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- بالنسبة لمعامل رصيد ميزان المدفوعات B_5 ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal} = 1.32$ وهي أقل من القيمة الجدولية ، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي أن B_5 ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير نمو القطاع الخاص خلال فترة الدراسة .
- نلاحظ أن معامل الناتج الإجمالي ليس له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحسوبة له $T_{cal}=0.25$ وهي أقل من القيمة الجدولية وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 .

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (41):

معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر ب $R^2=0.9204$ ، وهي قريبة من الواحد ، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 92.04% من المتغيرات التي تحدث على القطاع الخاص مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين معدل نمو القطاع الخاص والمتغيرات المفسرة ، أما الباقي 7.96% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i .

- اختبار فيشر F : يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل من المعلمات في أن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية:

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = 0$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq 0$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} و المقدر ب 43.45 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند معنوية 5% ودرجة الحرية والتي تساوي $k=6$ والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$F_{n-k-1}^k = F_{23-6-1}^6 = F_{16}^6 = 2.74$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا ا الثابت ، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لايساوي إلى الصفر مايدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ، إذن النموذج ككل له معنوية .

ومنه نستنتج من خلال الدراسة الإحصائية أنه يوجد على الأقل متغير واحد يؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر وفق النموذج الأول ، وأن كل من المتغيرات (m2, i ,ouvert, pib) ليس لها معنوية إحصائية ، نقوم بحذف المتغيرات غير المعنوية فنحصل على النماذج التالية :

الجدول رقم(43) : اختيار النموذج الخطي الأفضل

النموذج	C	2M	D3	I	GEC	juvau	BIP	R ₂	L الجوارب	F	Akaike info	Schwarz criterion		
													2	3
Tpr=f(i ,cp ,ceg ,ouvert,pib)	12.43 *2.95	-	0.46 *4.06	0.02- *0.20-	0.56- *2.56-	0.081 *1.39	0.005 *0.37-	0.92	2.10	54.41	3.45	3.74	2	
Tpr=f(,cp ,ceg ,ouvert,pib)	12.28 *3.04	-	0.46 *4.37		0.57- *2.80-	0.083 *1.50	0.005 *0.37-	0.92	2.09	71.84	3.36	3.61	3	
Tpr=f(cp ,ceg , pib)	15.88 *4.72	-	0.48 *4.42		0.75- *4.38-	-	0.005- *0.34-	0.92	2.08	89.04	3.39	3.59	4	
Tpr=f(cp , ceg)	15.89 *4.82	-	0.48 *4.54		0.76- *4.53-	-	-	0.92	2.08	139.6	3.31	3.46	5	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحق رقم ،(4) ،(5) ،(6) ،(7) .

حيث : * تمثل القيم المحسوبة ل T ستودنت.

من خلال المقارنة بين مختلف النماذج نجد أن النموذج الخامس هو النموذج الأفضل :

TPR = 15.89+0.489CP - 0.764CEG		
4.82*	4.55 *	4.54 *
R ² =0.9331	F =139.683	N=23
\bar{R}^2 =0.9265	Prob=0.00000	DW =1.31

من خلال المقارنة بين النماذج نلاحظ أن النموذج الخامس هو احسن نموذج حيث ان جميع معلماته لها معنوية احصائية ، وله اكبر احصائية فيشر ، كذلك له اصغر احصائية بالنسبة للخطأ المعياري Akaike info criterion و معيار Schwarz criterion .

حيث من خلال هذا النموذج أهم المحددات المؤثرة على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال هاته الفترة هي حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، و حجم النفقات العمومية .

ثالثا - الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج الخطي الأفضل (الخامس)

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج الخامس

نلاحظ أن أهم العوامل المحددة على نمو القطاع الخاص في الجزائر من خلال النموذج الخطي هي حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، وحجم النفقات العمومية حيث :

• بالنسبة لمعامل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (الائتمان أو القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.48 وحدة.

• بالنسبة لمعامل معدل نمو حجم النفقات العمومية ، نلاحظ أن إشارته سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (حجم النفقات العمومية) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقر بأن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العمومي أو الاستثمار العام والاستثمار الخاص خاصة فيما يتعلق بفكرة المزامنة ، حيث إذا ارتفع الإنفاق العمومي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سينخفض ب 0.76 وحدة.

2- الدراسة الإحصائية

أ- اختبار معنوية المعالم

- بالنسبة لمعامل الائتمان المقدم للقطاع الخاص نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} ل B_2 تساوي 4.55 أكبر من القيمة الجدولية لذا يمكن اعتبار معامل CP له معنوية إحصائية، ومنه يمكن القول بأن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر في نمو القطاع الخاص .
- بالنسبة لمعامل حجم النفقات العمومية نلاحظ أن القيمة المحتسبة $T_{cal} = 4.54$ أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، ومنه يمكن القول أن معامل CEG له معنوية إحصائية ، أي أن حجم النفقات العمومية تؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ب- اختبار المعنوية الكلية

انطلاقا من الجدول (43) :

-معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : إن قيمة لمعامل التحديد المصحح تقدر $\bar{R}^2 = 0.9265$ ، وهي قريبة من الواحد ، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 92.65% من المتغيرات التي تحدث على القطاع الخاص مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين معدل نمو القطاع الخاص والمتغيرات المفسرة.

-اختبار فيشر F: عند المقارنة بين القيمة المحسوبة F_{cal} و المقدر ب 139.86 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند معنوية 5% ودرجة الحرية والتي تساوي $k=2$ والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$F_{n-k-1}^k = F_{23-2-1}^2 = F_{20}^2 = 3.49$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا 1 الثابت ، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لايساوي إلى الصفر مايدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ، إذن النموذج ككل له معنوية .

الفرع الثاني : تقييم معلمات النموذج اللوغاريتمي

كانت نتائج النموذج اللوغاريتمي كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول (44) : نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي (النموذج السادس)

Dependent Variable: LINTPR Method: Least Squares Date: 10/09/13 Time: 16:04 Sample: 1990 2012 Included observations: 20 Excluded observations: 3				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.325119	1.039140	4.162211	0.0011
LINM2	0.007155	0.073023	2.397985	0.0323
LINCP	0.344189	0.126809	2.714233	0.0177
LINI	-0.241337	0.178593	-1.351321	0.1996
LINCEG	-0.917232	0.321789	-2.850412	0.0136
LINOVERT	0.023145	0.045820	0.505129	0.6219
LINPIB	-0.010946	0.044542	-0.245740	0.8097
R-squared	0.948917	Mean dependent var	2.184613	
Adjusted R-squared	0.925340	S.D. dependent var	0.474433	
S.E. of regression	0.129634	Akaike info criterion	-0.978990	
Sum squared resid	0.218464	Schwarz criterion	-0.630484	
Log likelihood	16.78990	F-statistic	40.24804	
Durbin-Watson stat	2.129042	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الباحثة الاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIWES4).

ووفقا للجدول رقم (44) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل نمو القطاع الخاص كالتالي :

$LINTPR = 4.32 + 0.0071LINM2 + 0.344LINCP - 0.24*LINI - 0.91LINC EG + 0.023LINOVERT - 0.010LINPIB$						
4.16 *	2.396*	2.71 *	-1.35*	-2.85*	0.505*	-0.24*
$R^2=0.9489$	$F =40.24$	$N=20$				
$\bar{R}^2 =0.9253$	$Prob=0.00000$	$DW =2.12$				

أولاً-الدراسة الاقتصادية للنموذج اللوغاريتمي :

من خلال اشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل من نمو المعروض النقدي وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومعدل الانفتاح التجاري لها علاقة طردية موجبة مع معدل نمو القطاع الخاص وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، بينما نلاحظ علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة ومعدل نمو القطاع وهو ما يتوافق مع منطق النظرية النقدية ، كذلك علاقة عكسية بين وحجم النفقات العمومية والاستثمار الخاص مما يؤكد صحة نظرية الازاحة المالية للاستثمار العام على القطاع الخاص ، بينما نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو القطاع الخاص وهو ما يتناقض مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة طردية بين هاذين المتغيرين .

ثانياً-الدراسة الإحصائية :

1-اختبار معنوية المعالم

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج السادس من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة T_{cal} للمعاملات المقدره والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5% ، القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت، عند نفس مستوى معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) :

$$T_{n-k}^{0.05} = T_{20-6}^{0.05} = T_{14}^{0.05} = 2.145$$

جدول رقم (45) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج السادس المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $T_{ca l}$	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية prob
الثابت	B0	4.16	2.145	0.0011
M2	B1	2.390	2.145	0.0323
CP	B2	2.71	2.145	0.0177
I	B3	-1.35	2.145	0.1996
CEG	B4	-2.85	2.145	0.0013
OUVERT	B5	0.505	2.145	0.6219
Pib	B6	-0.245	2.145	0.8097

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم (7).

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج السادس بالمقارنة بين القيم المحسوبة $T_{ca l}$ للمعاملات المقدر والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5% .

من خلال الجدول (45) نلاحظ أن كل من معاملات الثابت B_0 ، و لوغاريتم معامل نمو المعروض النقدي B_1 ، و لوغاريتم معامل الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي B_2 ولوغاريتم ومعدل نمو النفقات العمومية B_4 هي معاملات لها معنوية احصائية من خلال هذا النموذج ، حيث أن احصائية T ستودنت $T_{ca l}$ لهاته المعاملات أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، أما معاملات لوغاريتم كل من سعر الفائدة ، لوغاريتم معامل الانفتاح التجاري B_5 ، ومعامل لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي B_6 ليس لها معنوية احصائية من خلال هذا النموذج حيث $T_{ca l}$ لهاته المعاملات أقل من القيمة الجدولية T_{tab} .

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج اللوغاريتمي

نستعمل معامل التحديد \bar{R}^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الملحق رقم (8) :

- معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $\bar{R}^2 = 0.9253$ وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 92.53% من التغيرات التي تحدث على القطاع الخاص ، مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين معدل نمو القطاع الخاص والمتغيرات المفسرة .

-اختبار فيشر F: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث لدينا F المحسوبة تساوي: 40.24.

F الجدولية بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط (k=6) ودرجة حرية المقام (n-k-1) نجد

$$F_{n-k-1}^k = F_{20-6-1}^6 = F_{13}^6 = 2.92$$

بما أن F المحتسبة أكبر من الجدولية إذن سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد على الأقل متغير واحد يؤثر على نمو القطاع الخاص إذن النموذج ككل له معنوية .

نستنتج من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج السادس ، أن كل من كل من المعروض النقدي والائتمان المقدم للقطاع الخاص وحجم النفقات العمومية هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية والاحصائية ، إلا أن معدل النمو الاقتصادي وسعر الفائدة ورصيد ميزان المدفوعات هما متغيران تفسيريان مرفوضان من الناحية الاحصائية ، وعليه بصفة عامة يمكن القول أن النموذج غير مقبول، إذن نقوم بحذف المتغيرات غير المعنوية لنحصل على النموذج اللوغاريتمي الافضل .

3- تقدير النموذج اللوغاريتمي بعد إزالة linpib :

ووفقا للملحق رقم (9) تظهر نتائج تقدير النموذج السابع بعد إزالة Linpib:

TPR =4.786+0.0025LINM2+0.277LINPC -0.233LINI -1.055LINCEG0+0.0335linouvert					
6.12*	2.39*	3.46*	- 1.45*	-3.98*	0.99*
R ² =0.9514	F =66.68	N=23			
$\bar{R}^2=0.9372$	Prob=0.00000	DW =2.1855			

يلاحظ من خلال هذا النموذج أن اللوغاريتم معامل الانفتاح التجاري linouvert غير معنوي إحصائياً، حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن linouvert غير معنوي احصائياً وعليه يتم حذف المتغير linouvert فنجد النتائج التالية في الجدول التالي :

ووفقا للملحق رقم (10) كانت نتائج التقدير للنموذج الثامن كمايلي:

TPR = 5.206 + 0.010LINM2 + 0.257LINPC - 0.304LINI - 1.118LINCEG				
7.94*	2.164*	3.329*	2.116*	4.351*
R ² =0.9486	F = 83.19	N=23		
$\bar{R}^2=0.9372$	Prob=0.00000	DW = 2.17		

• بالنسبة لمعامل نمو المعروض النقدي (B_1) نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (المعروض النقدي) ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين النمو النقدي ونمو القطاع الخاص ، حيث إذا تغير معدل نمو المعروض النقدي بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.01 وحدة .

• بالنسبة لمعامل لوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (B_2) نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (الائتمان أو القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية .

• بالنسبة لمعامل لوغاريتم سعر الفائدة (B_3) ، نلاحظ أن إشارته سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل نمو القطاع الخاص) والمتغير المفسر (سعر الفائدة) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية والنقدية التي تقول بأن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار الخاص ، حيث إذا تغير معدل الفائدة بوحدة واحدة فإن معدل نمو القطاع الخاص سيتغير ب 0.30 وحدة .

• أما فيما يتعلق بتأثير الإنفاق العمومي، فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بينه وبين حجم الاستثمار الخاص. إذ أن ارتفاع حصة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي بنقطة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص من هذا الناتج ب 1.18 % .

ت- الدراسة الاحصائية للنموذج الثامن

نقوم بحساب احصائية ستودنت الجدولية T_{tab} :

$$T_{n-k}^{0.05} = T_{23-6}^{0.05} = T_{17}^{0.05} = 2.11$$

• بالنسبة لمعامل لوغاريتم الثابت B_0 ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} ل B_0 تساوي 7.32 وهي أكبر من القيمة الجدولية ولدى أدنى مستوى معنوية ل B_0 أقل من 5% ، وعليه نقبل بفرضية البديل أي أن B_0 له معنوية احصائية.

• بالنسبة لمعامل لوغاريتم نمو المعروض النقدي B_1 ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} ل B_1 تساوي 2.16 وهي أكبر من القيمة الجدولية ولدى أدنى مستوى معنوية ل B_2 أقل من 5% ، وعليه نقبل بفرضية البديل أي أن B_1 معنوي ومنه يمكن القول أن لوغاريتم معدل نمو العرض النقدي لها معنوية احصائية في تفسير نمو القطاع الخاص وبالتالي فإن المعروض النقدي يؤثر في نمو القطاع الخاص من خلال هذا النموذج .

- بالنسبة لمعامل لوغاريتم الائتمان المقدم للقطاع الخاص B_2 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} ل B_2 تساوي 3.32 أكبر من القيمة الجدولية ولدى أدنى مستوى معنوية ل B_2 أقل من 5% ، لذا يمكن اعتبار B_2 معنوي ، ومنه يمكن القول بأن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر في نمو القطاع الخاص من خلال هذا النموذج.

- بالنسبة لمعامل لوغاريتم سعر الفائدة B_3 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} تساوي 2.116 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، ومنه يمكن القول بأن لوغاريتم سعر الفائدة لها معنوية إحصائية في تفسير نمو القطاع الخاص ، وبالتالي فإن سعر الفائدة يؤثر على معدل نمو القطاع الخاص من خلال النموذج اللوغاريتمي.

- بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم النفقات العمومية B_4 ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ، ولدينا أدنى مستوى معنوية ل B_4 يساوي $Prob=0.016$ وهي قيمة أقل من 5% ، ومنه يمكن القول أن B_4 معنوي ، أي أن حجم النفقات العمومية تؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ج - اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

• معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2=0.9372$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 93.72% من التغيرات التي تحدث على القطاع الخاص ، مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين معدل نمو القطاع الخاص والمتغيرات المفسرة .

• اختبار فيشر F : حيث لدينا F المحسوبة هي 83.19.

بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط $K=4$ ودرجة حرية المقام $(n-k-1)$ نجد :

$$F_{n-k-1}^k = F_{23-4-1}^4 = F_{18}^4 = 2.93$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا ا الثابت ، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لايساوي إلى الصفر مايدل على وجود علاقة لوغاريتمية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ، إذن النموذج ككل له معنوية .

نلاحظ ان النموذج الثامن (اللوغاريتمي) يمثل النموذج الافضل من حيث المعنوية الاقتصادية و الاحصائية لجميع المتغيرات .

الفرع الثالث :اختيار النموذج الأفضل واختباره من الناحية القياسية

أولا :اختيار النموذج الأفضل

من اجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج المراد دراسته أي معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية فيما يخص العلاقة الخطية أو اللوغاريتمية سنقوم بالمفاضلة بين نتائج تقدير كل من النماذج المقدره وذلك بالاعتماد على بعض المعايير الإحصائية ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كمايلي:

الجدول رقم (46) : اختيار النموذج الأفضل

معيار	معيار	معيار الاختيار النموذج
Schwarz Criterion	Akaike info Criterion	
3.839	3.493	النموذج الخطي- الخامس -
0.98-	1.23-	النموذج اللوغاريتمي- الثامن-

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (6) و (9).

من خلال مقارنة النتائج لكل من النماذج نلاحظ حسب المعيارين (akaike ;schwarz) أن النموذج الثامن هو الأفضل وله مستوى أقل للأخطاء ، وعليه نختار النموذج اللوغاريتمي الثامن أي العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية لوغارتمية.

ثانيا: اختبار النموذج اللوغارتمي الثامن من الناحية القياسية

بعد أن قمنا باختبار النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية وكذا المعنوية الكلية للانحدار نستخدم المعايير القياسية(اختبارات من الدرجة الثانية) للنموذج الثامن لمعرفة مدى انسجام وتطابق الفروض الخاصة بحد الخطأ.

1-اختبار عدم تجانس الخطأ

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية و هذا بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين منها:

أ - اختبار وايت :

سيتم اختبار وايت white للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا ، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = B_0 + B_1 PIB_i + B_2 PIB_i^2$$

ونقوم باختبار فرض العدم $H_0: B_0=B_1= B_2=0$

وفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS4 ، نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (47): نتائج اختبار وايت white

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	1.474077	Probability	0.250999	
Obs*R-squared	10.51581	Probability	0.230671	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 12/31/13 Time: 14:53				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.211244	1.060691	1.141939	0.2726
LINM2	-0.028543	0.074207	-0.384634	0.7063
LINM2^2	0.008488	0.016065	0.528351	0.6055
LINCP	-0.111286	0.082509	-1.348771	0.1988
LINCP^2	0.029162	0.023455	1.243336	0.2342
LINI	-0.595300	0.603297	-0.986746	0.3405
LINI^2	0.121653	0.120574	1.008950	0.3301
LINCEG	-0.421788	1.181609	-0.356961	0.7264
LINCEG^2	0.104141	0.215474	0.483312	0.6363
R-squared	0.457209	Mean dependent var	0.011034	
Adjusted R-squared	0.147043	S.D. dependent var	0.022940	
S.E. of regression	0.021186	Akaike info criterion	-4.584743	
Sum squared resid	0.006284	Schwarz criterion	-4.140419	
Log likelihood	61.72454	F-statistic	1.474077	
Durbin-Watson stat	1.693597	Prob(F-statistic)	0.250999	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIWES4).

نقوم بحساب إحصائية WH عند مستوى معنوية معين 5% ودرجات حرية K=4، حيث الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية :

$$Wh = nR^2 = 23 \times 0.457 = 10.511$$

حيث n: عدد المشاهدات المستعملة في النموذج .

ولدينا χ_k^2 حيث k عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد ومنه ولدينا :

$$\chi_8^2 = 15.507$$

إن χ_8^2 أكبر من Wh عند مستوى معنوية 5% وبها نقبل فرضية العدم وعليه يعد دليلاً على تجانس التباين لحد الخطأ.

ب- اختبار آرش:

ووفقاً لهذا الاختبار يجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى حيث كانت نتائج التقدير ،

وفقاً لهذا الاختبار في الجدول رقم (48) :

جدول رقم (48): نتائج اختبار آرش

ARCH Test:				
F-statistic	0.314281	Probability	0.581291	
Obs*R-squared	0.340361	Probability	0.559621	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 12/31/13 Time: 14:55				
Sample(adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008819	0.005598	1.575319	0.1309
RESID^2(-1)	0.122824	0.219091	0.560608	0.5813
R-squared	0.015471	Mean dependent var	0.010214	
Adjusted R-squared	-0.033755	S.D. dependent var	0.023132	
S.E. of regression	0.023519	Akaike info criterion	-4.575500	
Sum squared resid	0.011063	Schwarz criterion	-4.476314	
Log likelihood	52.33050	F-statistic	0.314281	
Durbin-Watson stat	1.929194	Prob(F-statistic)	0.581291	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIWES4).

إذا اعتبرنا أن اختبار آرش يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج حيث هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية :

$$Lm = nR^2 \rightarrow \chi_k^2$$

حيث لدينا :

$n=22$ عدد المشاهدات .

$$R^2=0.0154$$

معامل التحديد المعتمد غير المعدل للانحدار المساعد $K=2$.

$$Lm=22 \times 0.0154 = 0.3388 \text{ ومنه}$$

ولدينا إحصائية χ_1^2 الجدولية بدرجة حرية $k=1$ ومستوى معنوية 5% تساوي 3.841 ومنه لدينا $0.3388 < 3.841$ ، ومنه قبول فرض العدم ، أي ثبات تباين لحد الخطأ .

ثانيا- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

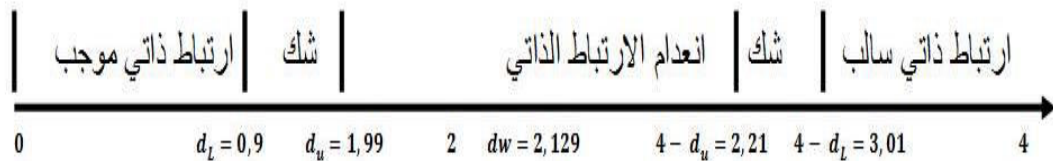
يفترض اختبار درين واتسون (Test de Durbin-Watson) وجود فرضيتين أساسيتين هما :

فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0:p=0$

الفرضية البديلة: وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_1:p \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW' وقيمة DW المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات $n=23$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=4$ ، نجد قيم كل من Du و dL وعلى التوالي $dI=0.99$ ، $du=1.79$ و $4-dI=3.01$ ، $4-du=2.21$.

شكل رقم (30): يبين مناطق القبول والرفض لدارين واتسون



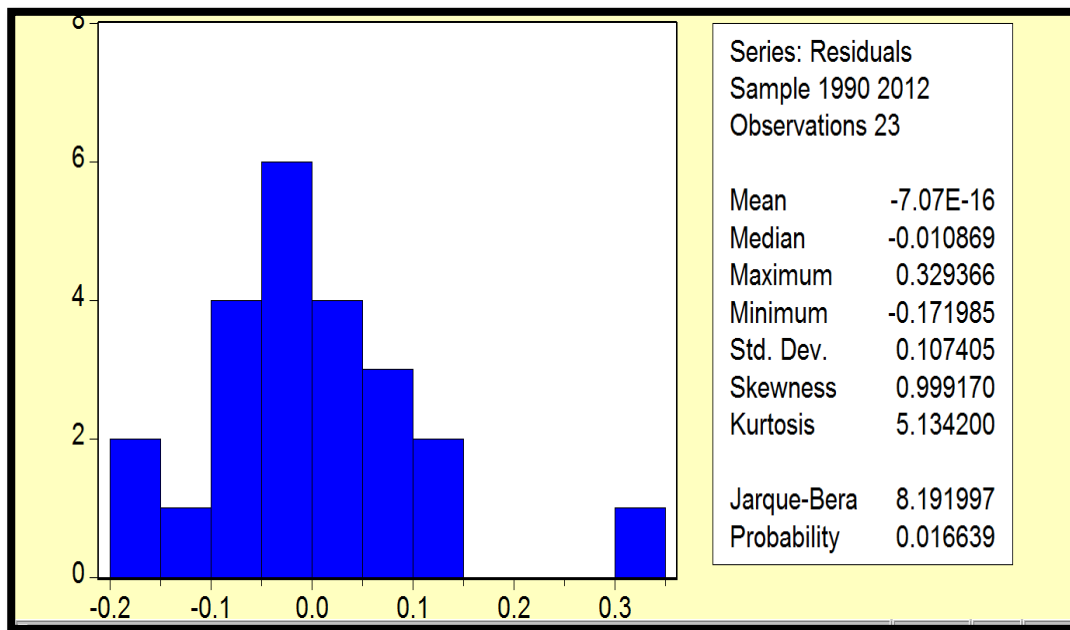
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (10) والملحق رقم (11) .

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة D'W المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera) :

استعانة ببرنامج (Eviews4) ، فإننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج الثامن والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (31) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج اللوغاريتمي الثامن



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (eviews4).

ومن أجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة إحصائية جاك-بيرا بقيمة إحصائية كاي مربع ، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي $\chi^2_{k,0.05} = \chi^2_{4,0.05} = 9.48$ وهي أكبر من إحصائية جاك-بيرا (8.19) كما هو في الشكل أعلاه ، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها التوزيع الطبيعي للبواقي بمعنوية 5%.

الفرع الرابع: التنبؤ

من أجل القيام بعملية التنبؤ نتبع الخطوات الآتية:

أولاً-قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة

لاختبار استقرارية النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي ،حيث نلاحظ بالنظر في الشكل رقم (32) الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر لنمو القطاع الخاص ،أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر .

شكل رقم (32): دالة الارتباط الذاتي للنموذج الثامن

Date: 01/21/14 Time: 13:50 Sample: 1990 2012 Included observations: 23						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.154	-0.154	0.6172	0.432
		2	0.091	0.069	0.8425	0.656
		3	-0.212	-0.194	2.1345	0.545
		4	-0.011	-0.077	2.1380	0.710
		5	-0.182	-0.181	3.2002	0.669
		6	0.214	0.139	4.7526	0.576
		7	-0.289	-0.278	7.7631	0.354
		8	-0.143	-0.353	8.5455	0.382
		9	-0.044	-0.084	8.6265	0.472
		10	0.138	0.022	9.4695	0.488
		11	0.165	0.128	10.778	0.462
		12	0.016	-0.191	10.791	0.547
		13	0.068	0.081	11.059	0.606
		14	-0.098	0.001	11.677	0.632
		15	-0.015	-0.161	11.694	0.702
		16	0.059	0.003	11.978	0.745
		17	-0.008	-0.043	11.984	0.801
		18	-0.065	0.116	12.476	0.822
		19	-0.006	-0.035	12.482	0.864
		20	-0.060	-0.059	13.167	0.870

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviwes4).

وللتأكد من ذلك نستعين باختبار Ljung-BOX ، حيث يستخدم هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ، وتوافق إحصائية الاختبار المحسوبة Q آخر قيمة في العمود (Q-stat) من الشكل أعلاه أي :

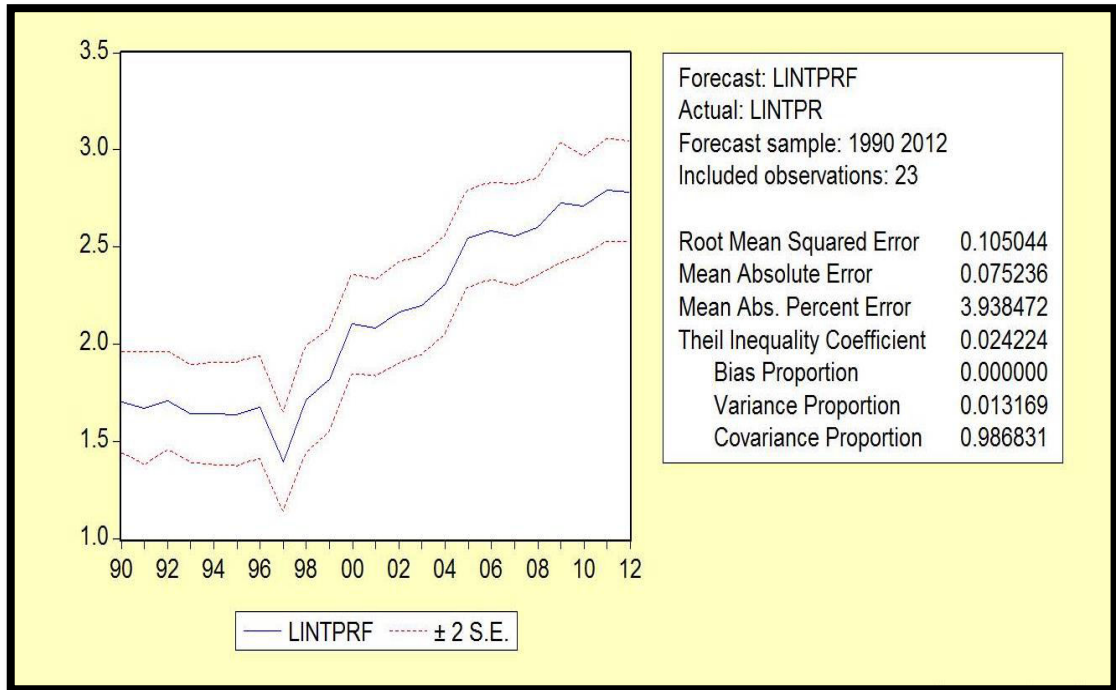
$$n(n+2) \sum_{\kappa=1}^m \frac{\hat{P}_{\kappa}^2}{n-\kappa} = 22(22+2) \sum_{\kappa=1}^{20} \frac{\hat{P}_{\kappa}^2}{22-\kappa} = 13.167 Q$$

بعد قيامنا بحساب χ_{20}^2 عند مستوى معنوية 5% وجدناها تساوي 13.167 وهي أكبر من إحصائية Ljung-BOX والتي تساوي 12.482، ومنه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي أن النموذج مستقر .

ثانيا- مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

على الرغم من أن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة ، إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة ، ولمعرفة مدى مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار عدم التساوي لثايل، وهذا ما يوضحه الشكل(33) الموالي :

الشكل رقم (33) :نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (eviwes4).

من الواضح أن معامل عدم التساوي لثايل قريب من الصفر 0.027 ، وهو ما يشير إلى تمتع النموذج بمقدرة عالية على التنبؤ .

ثالثا - استعمال النموذج للتنبؤ

قبل القيام بعملية التنبؤ نقوم بمقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة ، وهذا من خلال تعويض قيم المؤشرات نحصل على القيم المقدرة لمؤشر Lintpr في الفترة (1990-2012) :

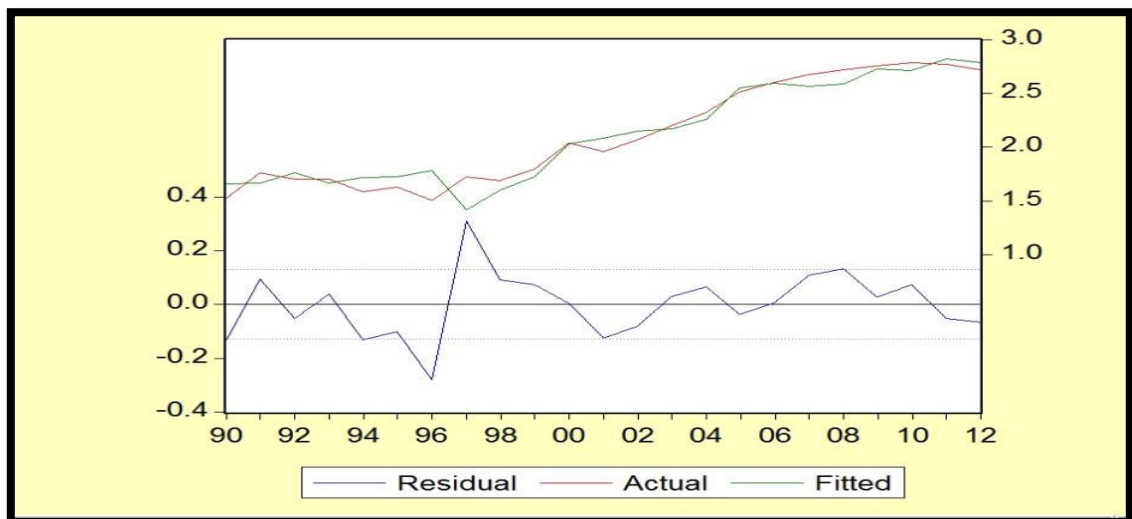
شكل رقم (34): مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية ل: Lintpr (1990-2012)

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1990	1.52910	1.66004	-0.13095	
1991	1.75924	1.66612	0.09311	
1992	1.70493	1.75659	-0.05166	
1993	1.70493	1.66515	0.03978	
1994	1.58781	1.71815	-0.13034	
1995	1.62590	1.72671	-0.10081	
1996	1.50185	1.78222	-0.28037	
1997	1.72580	1.41633	0.30947	
1998	1.68825	1.59659	0.09166	
1999	1.79592	1.72129	0.07463	
2000	2.03614	2.03198	0.00416	
2001	1.95454	2.07866	-0.12411	
2002	2.06522	2.14768	-0.08247	
2003	2.20221	2.17258	0.02963	
2004	2.32376	2.25880	0.06496	
2005	2.51438	2.55132	-0.03694	
2006	2.60343	2.59674	0.00669	
2007	2.67325	2.56482	0.10843	
2008	2.72130	2.58910	0.13220	
2009	2.75366	2.72546	0.02820	
2010	2.78501	2.71129	0.07372	
2011	2.76632	2.81929	-0.05297	
2012	2.72130	2.78732	-0.06603	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviwes4).

نلاحظ من خلال قيم الشكل (34) أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه قريبة من القيم الفعلية وهذا ما يؤكد لنا الشكل رقم (35) الذي يوضح لنا أن منحى القيم المقدرة متطابقة تقريبا .

شكل رقم (35): مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية ل: Lintpr (1990-2012)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviwes4).

قبل التنبؤ بقيم Lintpr يجب التنبؤ بقيم Linm2 و Lincp و Lin و Linceg .

• التنبؤ ب: Linm2

للتنبؤ بقيم LINM2 سنستخدم على مركبة الاتجاه العام ، حيث أننا سنفترض أن LINM2 سيواصل تطوره في المستقبل على نفس النمط وبالتالي سنستخدم تطوره في المستقبل على نفس النمط وبالتالي سنستخدم معادلة الاتجاه العام كمايلي :

$$LINM2 = 2.946 - 0.021T.....(1)$$

مع العلم ان T تعبر عن السنوات وبهذا فإن هذا النموذج يعبر على مدى تطور LINM2 بدلالة الزمن .
للتنبؤ بقيم LINM2 في السنوات 2013 إلى غاية 2017 سنعوض عدد المشاهدات في النموذج لنحصل على الجدول التالي :

الجدول (49) : قيم LINM2 المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم LINM2 المتنبأ بها	2.442	2.46	2.4	2.37	2.35

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة (1) .

• التنبؤ ب: LINCP

سنستخدم معادلة الاتجاه العام كمايلي : $LINCP = 1.16 + 0.079.....(2)$

للتنبؤ بقيم LINCP في السنوات 2013 إلى غاية 2017 سنعوض عدد المشاهدات في النموذج لنحصل على :

الجدول رقم (50) : قيم LINCP المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم LINCP المتنبأ بها	2.48	2.91	2.98	3.05	3.12

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة (2) .

• التنبؤ بقيم LINI:

معادلة الاتجاه العام ل LINI تمثل $LINI = 2.77 - 0.047T$(3)

الجدول رقم (51) قيم LINI المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم LINI المتنبأ بها	1.81	1.77	1.73	1.69	1.65

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة رقم (3) .

• التنبؤ بقيم LINCEG:

معادلة الاتجاه العام ل LINCEG تمثل $LINCEG = 2.933 - 0.026T$ (4)

الجدول رقم (52) قيم LINCEG المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم LINCEG المتنبأ بها	2.306	2.28	2.25	2.22	2.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة (4).

بعد أن قمنا بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم التي تحصلنا عليها في النموذج رقم (8) لنحصل على قيم lintpr المتنبأ بها ، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (53) : قيم LINTPR المتنبأ بها خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم LINTPR المتنبأ بها	2.57	2.74	2.81	2.88	2.93
قيم tpr المتنبأ بها	13.2	15.48	16.60	17.81	18.72

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معادلة النموذج الثامن .

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن معدلات نمو القطاع الخاص في ارتفاع مستمر ، وذلك اذا استمر ارتفاع نمو المعروض النقدي وتسييره بطريقة تعمل على استغلاله بما يسمح بتزايد الائتمان المقدم للقطاع

الخاص ، كذلك إذا استمر سعر الفائدة في الانخفاض مما يعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ، وفي نفس الوقت فإن استمرار انخفاض تزايد حجم النفقات العمومية سيعمل على تشجيع القطاع الخاص وتنميته خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل هاته النفقات عن طريق الاقراض البنكي ومزاحمته للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية .

الفرع الرابع : تحليل النتائج المتوصل إليها

لقد تمكنا من خلال الدراسة الاقتصادية الإحصائية والقياسية من تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، بعدما تم حذف المتغيرات غير المعنوية احصائيا انطلاقا من المعطيات الاحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة الخارجية الداخية في تفسير تركيبية النموذج والمتمثل في المعادلة الانحدارية التالية :

$$TPR = 4.786 + 0.0025LINM2 + 0.277LINPC - 0.233LINI - 1.055LINCEG + 0.0335LINOUVERT$$

ووفقا للدراسة القياسية لهذا النموذج والتي أظهرت تطابق نتائج النموذج مع فرضيات طريقة المربعات الصغرى حيث تبين :

ثبات تباين الخطأ من خلال اختبار وايت ، كما أظهر اختبار دارين واتسون عدم تجانس تباين الخطأ والتوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار من خلال احصاء jarque-bera ، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج $ljung - box$ على الاخطاء العشوائية (Residuals) والتي أظهرت أن قيمة الاحتمال كانت دوما أكبر من درجة المعنوية 5% مما يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج الانحدار إلى غاية فترة التباطؤ Lag ، مما يدل على استقرارية النموذج خلال فترة الدراسة .

وعليه نظرا لتوافق شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وتطابق نتائج النموذج اللوغاريتمي مع الاختبارات القياسية ، فإن هذا النموذج يعبر عن العوامل المؤثرة في نمو القطاع الخاص خلال الفترة 1990-2012 ، حيث تبين قيمة T-statistique المعنوية لمعاملات نموذج الدراسة أن هناك تأثيرا لكل :

• المعروض النقدي ممثلا بمعدل نمو المعروض النقدي M2 على نمو القطاع الخاص ممثلا بمعدل نمو

الناتج الاجمالي للقطاع الخاص tpr ، وهو ما يوافق العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الخاص

والمعروض النقدي والتي تفرض أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة الاستثمار ، حيث عرف

- المعروض النقدي في الجزائر تطورا متسارعا خاصة في الالفية الثالثة بسبب ارتفاع المداخل البترولية نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ، مما أدى إلى تحقيق وفرة مالية استفاد منها القطاع الخاص عن طريق ارتفاع حصته من القروض البنكية ، وهذا ما أظهرته نتائج هاته الدراسة القياسية كذلك من خلال تأثير الائتمان المقدم للقطاع الخاص على نمو هذا القطاع وهذا ما يتوافق كذلك مع توقعات النظرية الاقتصادية والتي تؤكد على دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الخاص.
- ويتضح من خلال المعادلة التأثير السلبي لسعر الفائدة الحقيقي (i) وذلك عند مستوى 5%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية خاصة النظرية الكنزوية ، مما يدفعنا إلى ترجيح وجهة نظر النيوكلاسيك ودفع فرضية Mckinnon و shaw بالاقتصاد الجزائري ، فمن الطبيعي أن يميل المستثمرون إلى الزيادة النسبية في الاستثمار في الفترات التي تتميز بالانخفاض النسبي لتكلفة رأس المال ، وهذا كله في ظل غياب سوق مالي متطور في الاقتصاد الجزائري يضمن سهولة التمويل الواسع للمشاريع الاستثمارية .
 - كذلك اثبتت الدراسة تأثير الاستثمار العمومي ممثلا بمعدل نمو حجم النفقات العمومية ceg ، من خلال عكسية ومعنوية بين معدل نمو النفقات العمومية ومعدل نمو القطاع الخاص ، مما يثبت فرضية المزاحمة في الجزائر من خلال التنافس في الحصول على الموارد المالية بين القطاعين العام والخاص .
 - أما فيما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن النتائج أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير و حجم الاستثمار الخاص، رغم العلاقة الإيجابية فيما بينهما، و هذا ما يدفعنا إلى ترجيح فرضية توقف حجم الاستثمار الخاص على حجم أرباح الوحدات التجارية و الصناعية المحققة بدلا من الناتج الإجمالي . و يعود السبب في ذلك إلى تواضع مستوى طاقات الإنتاج المحدودة في الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على قطاع المحروقات ، وعليه لا يمكن اعتبار الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر لأحوال الطلب، والتي يبنى عليها قرار الاستثمار.
 - أما فيما يخص درجة الانفتاح التجاري وأثر حجم المبادلات التجارية على القطاع الخاص ، فقد جاءت العلاقة غير معنوية بينهما ، مما يدل إلى عدم تأثر القطاع الخاص الجزائري بحجم الانفتاح التجاري نتيجة القيود المفروضة على التجارة ، وتأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة الفصل :

عمدت الجزائر مباشرة بعد حصولها على استقلالها السياسي على إنشاء البنك المركزي الجزائري كمرحلة تمهيدية في تكوين النظام المصرفي الجزائري، ثم تلتها مرحلة التأميمات و نظرا للنقائص الملاحظة على عمل الجهاز المصرفي آنذاك فقد ظهرت دوافع الإصلاح المالي، فعندما تم تكوين النظام المصرفي الجزائري في ظل التسيير الإداري و المخطط تسوده تبعية واضحة للخزينة من الاستقلال إلى غاية الثمانينات، و نظرا للتوجيهات الاقتصادية الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاحات المصرفية انطلاقا من إصلاح سنة 1986 ، ثم سنة 1988، ثم بعد ذلك تجسدت الإصلاحات المالية والاقتصادية أكثر بعد بداية التسعينات ، وذلك قصد وضع القواعد الأولى للدخول إلى اقتصاد من خلال إصدار قانون النقد والقرض الذي يركز على معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي وتغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ، ويهدف هذا القانون عموما إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمته، بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها ، ويتم هذا من خلال جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفقا لمتطلبات السوق ، وتحرير الائتمان وسعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة موجب ، وهذا باتجاه مرونة تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار خاصة بعد الفلسفة الجديدة التي تبنتها الجزائر المرتكزة على حرية الأسواق والقطاع الخاص الذي يعد قارب النجاة للاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية الحالية ، ومن خلال دراستنا لتطور المؤشرات النقدية أبرزها المعروض النقدي والائتمان وسعر الفائدة ومؤشرات أداء النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل القطاع الخاص استنتجنا مايلي:

- 1- عرفت السيولة النقدية في العشرية الأولى من فترة الدراسة انخفاضا ملحوظا نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق مع المؤسسات الدولية وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة، برنامج نقشف صارم، تمثل في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام، إلا أنه بداية من سنة 2000 عرفت السيولة النقدية نموا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتتبع الاقتصاد ؛
- 2- تعتبر الذمم على الخارج أهم مقابلات المعروض النقدي في الجزائر خاصة منذ سنة 2000 نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار البترول ،خاصة بعد انخفاض عجز الميزانية التي كانت تسبب في زيادة السيولة النقدية خاصة في الفترة 1990-1995 ونتيجة الحد من عجز في الميزانية وهذا

بتقليص النفقات العامة، مع إلغاء الدعم السلعي وارتفاع الجباية البترولية ، كما أن القروض للاقتصاد فقد عرفت تطورا ملحوظا نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي و تسهيل وتشجيع تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من قبل البنوك العامة والخاصة وذلك تشجيعا للنمو خارج قطاع المحروقات ؛

3- تواجه السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من التحديات لعل أهمها تراكم السيولة النقدية كذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية ، ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم ؛

4- بينت الدراسة بروز ظاهرة التوسع النقدي بشكل لا يتناسب والتطور في حجم النشاط الاقتصادي، حيث لوحظ تجاوز معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل كبير لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛

5- يظهر من خلال دراستنا لتوزيع القروض حسب الآجال الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض متوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الأغلب قروض استثمارات إنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 45% من إجمالي القروض، كما أن زيادة هذه القروض تمثل القروض الرهنية، والقروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة)، أي إن هناك تمويلا لجانب الطلب في الاقتصاد، وليس لجانب العرض ؛

6- سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج ؛

7- إن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد المؤشرات ذات الأهمية في مجال قياس الوساطة والتطور المال، فمن خلال استبعاد الائتمان إلى القطاع العام، فإن هذا المؤشر يقيس بصورة أدق دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص. وبعد سنوات من الإصلاح فإن القطاع المالي في الجزائر بدأ يحتل مركز مقبول في حجم تمويل استثمارات القطاع الخاص لكنه غير كاف مقارنة بمقارنة ببعض الدول العربية والنامية ؛

8- اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي ، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو

إعطاء من جهة أحسن تعويض للدخار بغرض تعبئته وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار، وقد كان لتخفيض أسعار الفائدة تأثير على الاستثمار الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

9- أظهرت الدراسة القياسية أن نوع العلاقة بين الناتج الإجمالي للقطاع الخاص والمؤشرات المؤثرة عليه علاقة لوغارتمية و أن مؤشر المعروض النقدي و الائتمان المقدم للقطاع الخاص وسعر الفائدة والإنفاق العمومي لها المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج أما مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح الاقتصادي ليس لهما معنوية إحصائية و اقتصادية في النموذج؛

10- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة

يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث يعمل على تسريع النمو وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة هذا إلى جانب تحقيق العباء على الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة ، وفي هذا الإطار أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة ، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي توفر البيئة المناسبة للقطاع الخاص .

وفي الجزائر ولوقت غير بعيد اعتبر القطاع العام الأداة الرسمية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية وذلك بانتهاج سياسة الصناعات المصنعة التي اعتمدت في هيكلها على إنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية وبالمقابل تم تهميش دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ اقتصر دوره على القطاعات غير الإستراتيجية ولعب دورا تكميليا للقطاع العام ، بالرغم من صدور بعض القوانين المتعلقة بتوجيه الاستثمار الخاص الوطني والتي عجزت بدورها في جذب الاستثمار الخاص نظرا للتناقض القائم آنذاك بين الواقع والخطاب القانوني في ظل نظام اشتراكي يقم المبادرة الخاصة ويقدم الملكية العامة .

وبعد أزمة المحروقات عام 1986 والانهيال المفاجئ لأسعار النفط ، أرغمت السلطة على اللجوء إلى القطاع الخاص بعد فشل القطاع العام في كل محاولات التنمية الذي بنيت عليه ، رغم أن السبب لا يعود إلى طبيعة الملكية العامة وإنما إلى طريقة التسيير المتبعة آنذاك والتخطيط والتنفيذ والرقابة ، زيادة إلى انعدام المنافسة وذلك بالاستغناء عن الاشتراكية والتوجه نحو اقتصاد السوق وترقية القطاع الخاص على مرتبة الشريك الاقتصادي وتحفيزه على الاستثمار الاقتصادي من أجل المشاركة الفعلية في التنمية من خلال صدور عدة قوانين، ومع تزايد حدة الأزمة من تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم في المديونية وماصحها من مؤشرات اقتصادية أخرى واجتماعية ، مما أدى السلطات إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي وطلب عون ، والإذعان لكل شروطه ، من انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية ومنح زيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بما يوفقه من حرية في الاستثمار وضمانات مرافقة لها ، فالاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية والإجراءات المتخذة في هذا السياق تؤكد بلا شك على الشعور المتزايد لأصحاب القرار بضرورة تعظيم الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي في عملية التنمية ، فقد عملت

السلطات الجزائرية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والبحث عن الأساليب المثلى لتعبئة الموارد الجديدة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، فهناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص وفرص الاستثمار منها ما هو اقتصادي واجتماعي و منها ما هو سياسي أو قانوني ، ومن أهم هاته المتغيرات حجم المعروض النقدي وسعر الفائدة وحجم القروض ، فالعديد من الدراسات النظرية النقدية أكدت على تأثير تطور المعروض النقدي على نمو الاستثمار ، فإتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك ، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري ، وربما الاستهلاكي أيضاً، و بالتالي يزيد الناتج الإجمالي ، ويكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي عادة ما لا يتوفر لها أية مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي، مما ينتج عنه نمو في القطاع الخاص ، كما أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في سوق النقد ويؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الطلب الاقراضي، مما ينتج عنه زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى تأثير تطور المعروض النقدي على العديد من مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي مثل وضع الميزانية العامة للدول وميزان المدفوعات ، ومعدل التضخم و والتي تعكس في مجملها المناخ الاستثماري للدولة .

ويتم التحكم في المعروض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية بما يتناسب مع نمو القطاع الحقيقي ، حيث تعمل السياسة النقدية على توجيهه نحو الاستثمارات المنتجة ويكون ذلك من خلال جهاز مصرفي يعمل على نقل آثار هاته السياسة النقدية نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة ، ونظرا لأهمية تطور المعروض النقدي في التأثير على النشاط الاقتصادي حاولنا من خلال هاته الدراسة القياسية والتحليلية معرفة أثره على نمو القطاع الخاص في الجزائر ، حيث توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى إثبات العلاقة الطردية بين تطور المعروض النقدي و نمو ناتج القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ، حيث عرف معدل نمو المعروض النقدي في العشرية الأولى من فترة الدراسة انخفاضا ملحوظا نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق مع المؤسسات الدولية وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام، وفي المقابل كانت مساهمة القطاع المصرفي لتمويل القطاع الخاص في هاته الفترة ضعيفة مقارنة مع حجم الإصلاحات والتدابير المتخذة من أجل تطوير النظام المصرفي وإشراكه في عملية التحرير المالي الاقتصادي ، نظرا لمزاحمة القطاع العام بسبب عجز الخزينة العمومية ولجوتها للاستدانة من القطاع البنكي ، مما جعل القطاع الخاص يعاني من صعوبة الحصول على التمويل وتكلفته وعرقلة مسيرة تنميته

خاصة في ظل غياب سوق مالي، تلجأ إليه المؤسسات الخاصة لتغطية حاجياتها المالية ، مما تسبب في ضعف الاستثمار الخاص خلال هاته الفترة نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والمالي خلال هاته الفترة .
 إلا أنه بداية من سنة 2001 عرف المعروض النقدي في الجزائر نموا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط بالسوق الدولية خلال هاته الفترة مما أدى إلى زيادة حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك ، مما مكن من زيادة الإقراض المصرفي للقطاع الخاص ، وبالرغم من محاولة السلطات النقدية تطبيق سياسة نقدية تقشفية من خلال تطبيقها لمجموعة من الأدوات لامتناس فائض السيولة النقدية والتخفيف من حدة التضخم ، إلا أن التطبيق العملي أوضح عكس ذلك ، حيث لاحظنا ارتفاع معدلات القروض المقدمة للاقتصاد في ظل تطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصاديين ، وارتفاع معدلات القروض المقدمة الخاص، خاصة في ظل تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ فاقت معدلات تمويل القطاع الخاص نسبة تمويل القطاع العام ، كما أن ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي في الألفية الثالثة مكن من إطلاق برامج ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي نتج عنه تحسن لمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية منها كارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة وانخفاض عجز الميزانية وتحسن ميزان المدفوعات ، مما انعكس عنه تحسن في مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر و قد أدى هذا التحسن في المناخ الاستثماري إلى ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة من حوالي 180000 مؤسسة خاصة سنة 2001 إلى مايعادل 920307 سنة 2012 .

إلا أنه و رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر وتشجيع عملية الخوصصة، ورغم الوفرة المالية خاصة في الألفية الثالثة و السيولة الهائلة المتوفرة لدى البنوك ، وعلى الرغم من المكانة التي اكتسبها القطاع الخاص عبر فترة الإصلاحات ، سواء في المساهمة في التشغيل أو في تكوين القيمة ، إلا أننا نجد أن القطاع الخاص في الجزائر مزال غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85 % من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم ، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم يتجاوز 50 % ، واستمرار سيطرة القطاع العام من خلال سيطرته على القطاعات الإستراتيجية وخاصة في ظل استمرار اعتماد هيكل الاقتصاد الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى ، وهذا يدل على أن هناك معوقات تحول دون تطور القطاع الخاص وتحسين قدرته التنافسية للمساهمة في تنويع مداخل الاقتصاد والخروج من

مأزق الاقتصاد البترولي الأحادي ، وعراقيل تحول دون القدرة على استغلال فائض السيولة النقدية من المداخل البترولية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة .

من خلال دراستنا وحسب التقارير الصادرة من البنك الدولي وهيئات التمويل الدولية فإن القطاع الخاص في الجزائر سواء الأجنبي أو المحلي مزال يعاني من العديد من الصعوبات في مقدمتها صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته نتيجة ضعف المنظومة المصرفية بالرغم من سلسلة الإصلاحات المتواصلة إلا أنها تبقى غير كافية في ظل العولمة المالية ، كما أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع فالبرغم من إصدار الجزائر لعدة قوانين وإنشاء العديد من الهيئات الداعمة للقطاع الخاص ، إلا أن تطبيقها يبقى نسبيا ، خاصة في ظل انتشار البيروقراطية والفساد الإداري وعدم تطبيق الآليات الفعلية لمحايرته .

النتائج :

1. بذلت الجزائر في إطار الانتقال من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق مجهودا في سبيل تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وبعث المؤسسات المؤطرة على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات المكملة لها وتخصيص الأموال اللازمة لتطويرها ، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتطوير هذا القطاع ، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر مزال يواجه صعوبة التناقض بين نصوص هاته القوانين وتطبيقها و الدور السلبي للإدارة و الاجراءت البيروقراطية.
2. عرف المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 تطورا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمية ، مما نتج عنه فائض سيولة لدى البنوك الجزائرية حيث أن الموارد المالية الموزعة لدى البنوك العمومية والخاصة تمثل حوالي 5000 مليار دينار جزائري ، في حين أن استخدام تلك الموارد لم يتعد 2700 مليار دينار هو مايمثل عبئا على البنوك الجزائرية ، وبالرغم من ذلك يعاني القطاع الخاص في الجزائر من صعوبة الحصول على التمويل البنكي بالرغم من البحبوحة المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية خلال هاته الفترة ، مما يدل على أن هاته السيولة الهائلة المتوفرة لدى البنوك الجزائرية لم تستعمل بكفاءة عالية لتمويل الاستثمارات في القطاع الحقيقي بالشكل الذي يمكن البلاد من تنويع اقتصادها المرتبط بمورد وحيد وهو المحروقات التي تشكل 98.7% من مداخل الجزائر من العملة الصعبة وترجع الأسباب الرئيسية لعجز البنوك الجزائرية من توظيف هاته السيولة إلى :

- أ- نقص الفعالية لدى النظام المصرفي الجزائري، والذي مزال محتكرا في اقلبه من طرف القطاع العام بالرغم من صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بتحرير القطاع المصرفي، إلا أنه لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة التي لم تمثل سوى 6,5 بالمائة من السوق مقابل 93,5 بالمائة لسنة بنوك عمومية .
- ب- أن أزيد من نصف هاته السيولة هي عبارة عن ادخار قصير الأجل مما يصعب من عملية توظيفه في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل ، خاصة وأن البنوك الجزائرية تتجنب المخاطرة العالية وتحبذ السبل السهلة والمضمونة مثل التوظيفات على المدى القصير خاصة فيما يتعلق بالاعتماد المستندي لتمويل التجارة الخارجية على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل مما يدل على ضعف ضعف الجهاز البنكي الجزائري في تشجيع تعبئة الادخار .
- ج- القيود والعراقيل التي تفرضها البنوك الجزائرية مثل ارتفاع نسبة الضمان البنكي المطلوب لتمويل المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة ، وهو ما يعتبر عبأ ومشكل بالنسبة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها دراسة ملفات طلب تمويل الاستثمار الخاص في حين قد لا تتجاوز في الدول المتقدمة 24 ساعة للرد بالقبول أو الرفض ناهيك عن مدة فتح الحسابات والتحويلات المصرفية ، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة .
- ح- تخوف مسيري البنوك الجزائرية من المخاطرة في منح القروض ، ورفض المغامرة خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات خاصة عندما يتعلق الأمر بمنح القروض للقطاع الخاص الصناعي .
- خ- ضعف السياسة النقدية في الجزائر، والدور السلبي لأدواتها خاصة عندما يتعلق الأمر بمعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الخصم ، وعدم قدرتها على ابتكار قنوات الموارد المتاحة على كل قطاعات الاقتصاد ، وبطريقة منتجة .
3. على الرغم من الارتفاع النسبي للتمويل البنكي للقطاع الخاص ، إلا أن المؤسسات العمومية تستحوذ على نسبة كبيرة من الائتمان المحلي ، ما ساعد على بقاء نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في مستويات متدنية و هو ما أدى إلى بطئ تقدم عمليات خوصصة المؤسسات العمومية وعرقلة نمو القطاع الخاص الجزائري .
4. تشجيعا لتنمية القطاع الخاص ، عملت الدولة على وضع معدلات فائدة تفضيلية ثابتة لجذب المستثمرين في هذا القطاع وجعلها أكثر مرونة للقطاعات الإستراتيجية منها ، و تحملها للفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاع العام وبين المعدل

الموجه للاستثمار والاستغلال لبعض القطاعات الخاصة مما ساعد في نموها خاصة القطاع الفلاحي ، وهي تدفع مبالغ طائلة للبنوك لتعويض هذا الفارق ، إلا أن تأثير هذا الانخفاض لم يكن له التأثير القوي على القطاع الخاص خاصة عندما يتعلق الأمر بالوابع الديني حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض و عدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائية من فئات عريضة من المدخرين و المستثمرين، باعتبار أن معدل الفائدة المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحضورة شرعا.

5. ضعف و محدودية السوق المالي ،كذلك الشروط التي تفرضها البورصة للاستثمار في الأوراق المالية ، جعلت القطاع الخاص يعتمد بالدرجة الأولى على الاستدانة من الجهاز البنكي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

6. استقرار الوضع الاقتصادي في الجزائر مرهون بمدى قدرة السلطات في التحكم في مؤشراتنا الاقتصادية لاسيما مؤشر العمالة ، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي ، من أجل تحسين مناخ الاستثمار الخاص و دعم وتعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص وخدمة الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، إلا أنه وبالرغم من استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، إلا أن البعض منها لايزال يشوبها التدهور كارتفاع معدلات البطالة والتضخم خاصة في ظل استمرار التبعية الغذائية التي تمثل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار النقدي .

7. إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار في الجزائر حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار ، يكشف انه غير مناسب لنمو القطاع الخاص ووجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية ، خاصة مشكلة الحصول على العقار وانتشار الرشوة والفساد ، والسوق السوداء ، وارتفاع معدل الضرائب .

نتائج اختبار الفرضيات :

1. إن نمو المعروض النقدي في الجزائر رفع من حجم الاحتياطيات والودائع لدى البنوك ، مما نتج عنه زيادة القدرة التمويلية للبنوك للقطاع الخاص .

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا من خلال نتائج الدراسة القياسية في الفصل الرابع ، حيث أدى التطور المتسارع للمعروض النقدي في الجزائر خاصة بعد سنة 2001 نتيجة الطفرة البترولية بسبب ارتفاع

أسعار النفط الدولية إلى تطور حجم احتياطات ودائع البنوك مما أدى إلى زيادة قدرتها التمويلية مما أثر إيجاباً على حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص .

2. بسبب تخلف الأسواق المالية في الجزائر ، نجد أن القروض المصرفية هي المصدر الأساسي للائتمان المتاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي نتوقع علاقة موجبة بين القروض المصرفية ونمو القطاع الخاص في الجزائر ،

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا من خلال نتائج الدراسة التحليلية والقياسية التي أثبتت تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة وتزامن ذلك مع تطور ملحوظ للقطاع الخاص بالجزائر ، إلا أنه بالرغم توفر الموارد المالية فهذه القروض تبقى غير كافية لتغطية الاحتياجات المالية المطلوبة لتطوير هذا القطاع في الجزائر نتيجة صعوبة إجراءات التمويل بالبنوك الجزائرية خاصة بالنسبة لحجم الضمانات المطلوبة وطول مدة دراسة ملف التمويل .

3. من الناحية النظرية لكيّنز الارتفاع في سعر الفائدة يعتبر كعامل مثبط لنمو الاستثمار الخاص ، ومنه نتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة و نمو القطاع الخاص في الجزائر .

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية والإحصائية من خلال العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص في الجزائر ، فمن الطبيعي أن يميل المستثمرون إلى الزيادة النسبية في الاستثمار في الفترات التي تتميز بالانخفاض النسبي لتكلفة رأس المال، خاصة بعد عمل الدولة الجزائرية على تخفيض أسعار الفائدة خاصة خلال الألفية الثالثة لتشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال وضع معدلات فائدة تفضيلية ثابتة لجذب المستثمرين في هذا القطاع وجعلها أكثر مرونة للقطاعات الإستراتيجية منها .

4. حسب فرضية المزاحة فإن الاقتراض الحكومي الداخلي يؤثر على إجمالي حجم التسهيلات والقروض التي يقدمها الجهاز المصرفي للقطاع الخاص، مما أثر بشكل سلبي على حجم الفرص الاستثمارية التي قد يوفرها القطاع الخاص في حال قدمت له التمويلات اللازمة.

نؤكد صحة هاته الفرضية ، حيث أثبتت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الاستثمار الخاص ومعدل النفقات العمومية في الجزائر نتيجة منافسة القطاع العام للقطاع الخاص فيما يخص القروض خاصة أن التوجه الحكومي للاقتراض الداخلي ساهم في انخفاض الرغبة لدى الجهاز المحلي في تقديم التسهيلات للقطاع الخاص ، نظرا لأن الضمانات الحكومية أعلى من الضمانات التي يقدمها القطاع الخاص ونسب المخاطر أقل ، مما يثبت صحة فرضية الإزاحة في الجزائر .

5. يواجه القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من الصعوبات والتحديات والتي تعرقل مسيرة تنميته وتطويره .

نؤكد صحة هاته الفرضية ، حيث يواجه القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من العراقيل والصعوبات في مقدمتها صعوبة الحصول على التمويل البنكي وتكلفته ، والحصول على العقار الصناعي ، وتقشي البيروقراطية والرشوة ، وارتفاع الأعباء الضريبية ، كذلك انخفاض روح المخاطرة والاستثمار ونقص الخبرة في تسيير المشاريع الاستثمارية .

التوصيات والمقترحات:

- 1- وجوب التفكير في كيفية استغلال فائض المعروض النقدي و مداخيل المحروقات بشكل عقلاني ورشيد للتنوع من مصادر الدخل ، و هذا مرهون بانتهاج سياسة اقتصادية محكمة لعائدات المحروقات من شأنها أن تلعب دورا في نمو قطاعات أخرى خاصة القطاع الخاص لما له من مزايا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون التخلي عن القطاع العام ودوره في تهيئة البنية التحتية والقطاعات الإستراتيجية .
- 2- حفز وتوجيه البنوك على تسهيل إجراءات الإقراض للمؤسسات الخاصة والتي قد تعاني من المشاكل في الحصول على التمويل المناسب لمشاريعها الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بمدة دراسة الملفات ، والخدمات البنكية المختلفة ، والضمانات وتحسين جودة المنتج المصرفي، الكف عن تحبيذ أيسر السبل المضمونة لتحقيق الربح على غرار تمويل عمليات الاستيراد على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل.
- 3- أهمية تفعيل البنوك المملوكة للدولة، وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة، وتشجيع العودة إلى التخصص فإذا كان عدد البنوك العمومية ستة ، فإن بعضها نشأ في البداية متخصصا ثم تحول إلى الشمولية بعد صدور قانون النقد والقرض ، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كان مختصا في الفلاحة وبنك الجزائر الخارجي BEA في التجارة الخارجية ، فلا مانع إذا من العودة إلى هذه التخصصات ، ويكون ذلك ب: بتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك وإصلاحها و تكيف أوضاعها من حيث التخصص (الصناعية، الزراعية، العقارية) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام، وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد.

4- فتح المجال للبنوك الخاصة أكثر وعمليات الشراكة والاندماج مع البنوك الأجنبية من خلال إيجاد الأطر القانونية المناسبة والمحددة لنشاطها، والسماح للشركات العمومية لإيداع أموالها في البنوك الخاصة عكس ما هو جاري الحديث عنه في الآونة الأخيرة على مستوى الحكومة بخصوص إجبار المؤسسات العمومية على إيداع أموالها لدى البنوك العمومية فقط ، مما يعني انخفاض محسوس في رؤوس أموال البنوك الخاصة ، والهدف من هذا التشجيع هو الاستفادة من الموارد المتاحة، وزيادة المنافسة بين البنوك ، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة والمتزايدة في الاقتصاد، يمكن من استغلال الموارد المالية أحسن استغلال، كما أن ذلك سيكون حافزا لتعدد الأنشطة الاقتصادية.

5- ضرورة تفعيل السوق النقدي والبورصة للمساهمة في استعمال الموارد والسيولة الفائضة في الجزائر وتنشيط التعامل بها أولا من خلال التعامل في الأوراق المالية الحكومية والخاصة نظرا لأن هذه الأسواق سوف توفر ما تحتاجه المؤسسات الخاصة والعامة من سيولة لتمويل مشاريعها و احتياجاتها. إلى جانب التمويل الطويل الأجل الذي توفره البورصة للشركات فهي تعمل على تخفيض " التكاليف المتعلقة بالقروض الأجنبية المتمثلة في الأسهم"، التي تلجأ إليها الشركات باعتبارها مصدرا للتمويل من جهة ووسيلة لتنويع المخاطر من جهة أخرى. ، كما أن تطوير مثل هذه الأسواق يضمن استخدام سياسة نقدية وائتمانية أكثر فاعلية في الإصدار النقدي وفي تنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي والسيولة المحلية وتنشيط التعامل بأدوات الدين العام الداخلي مثل الاستثمار في حوالات الخزينة والسندات الحكومية والتي من خلالها سوف تتحول الدولة عن الائتمان المصرفي لتمويل عجز الميزانية واحتياجاتها المالية ، يجب أن يتلاءم نشاط بورصة الجزائر للقيم المنقولة إمكانية دخول وبيع أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق ، ويمكن في هذا المقام أن تستفيد البورصة من التجربة الرائدة للسوق المالي الفرنسي الذي فتح أبوابه لمثل هذا النوع من المؤسسات من خلال تقسيم السوق المالي إلى مستويات : وذلك حسب حجم و أهمية المؤسسات التي يسمح بتداول أسهمها.

6- تطوير أدوات مالية جديدة لتمويل القطاع الخاص كالاكتتاب على شركات رأس المال المخاطر للقطاع الخاص لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها والتي تحقق مكاسب عالية في حالة نجاحها ، كذلك التمويل عن طريق التمويل الإيجاري .

- 7- استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية كسياسة توجيه الائتمان خاصة للقطاعات المنتجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- 8- وضع ضوابط للحد من عدم استقرار أسعار الفائدة بما يتناسب مع تشجيع عملية الإقراض لأغراض الاستثمار الخاص من جهة وعدم تثبيط الادخار من جهة أخرى .
- 9- دراسة خلق أدوات تمويل مناسبة ومتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية سواء للقطاع الخاص أو حتى لتلبية احتياجات مالية للحكومة.
- 10- الاستمرار في ترشيد الإنفاق العام والتقليل من استغلال الموارد المتاحة خاصة عن طريق الإقراض لفتح المجال أمام الاستثمار الخاص لاستغلالها والاستفادة منها، وعلى ذلك البحث عن موارد ومصادر جديدة للتنمية مثل الاستثمار في السندات الحكومية.
- 11- بالإضافة إلى ما سبق ولضمان فعالية السياسة النقدية، يجب عدم إغفال التكامل بينها وبين السياسة المالية، سواء في منطلقاتها المتمثلة في توظيف الموارد المتاحة أو في غاياتها، وهي تحقيق تنويع للاقتصاد الوطني، فإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك يجب إعادة النظر في الموازنة العامة للدولة، من حيث تكيف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الخاص.
- 12- تحسين البيئة الكلية للاستثمار والعمل على إزالة المعوقات الناتجة عن اختلالات السوق ، وتخفيض كلفة أداء الأعمال وتسهيل الإجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية وتحسين القدرات التنافسية وتوفير الحوافز و كذلك الإسراع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواصلة برنامج خصصة تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص من عوامل تحسين المناخ الاستثماري الذي تتطلبه تنمية القطاع الخاص .
- 13- العمل على القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية ومكافحة الفساد ، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية والحصول على العقار ، ومحاربة السوق السوداء .

آفاق البحث :

- لقد تبين من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث نأمل أن تنال حقاها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي :
- أثر السياسة المالية على نمو القطاع الخاص في الجزائر .
 - أثر التمويل الإسلامي على تنمية القطاع الخاص في الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) : بيانات متغيرات النموذج

obs	CEG	I	CP	M2	OUVERT	PIB	TPR
1990	16.06000	11.17000	3.200000	22.30000	6.900000	8.000000	4.614000
1991	14.71000	12.67000	2.300000	14.20000	11.72000	-12.00000	5.808000
1992	16.06000	14.00000	4.300000	23.50000	6.530000	18.00000	5.501000
1993	17.32000	14.00000	4.600000	21.60000	4.740000	-21.00000	5.501000
1994	17.87000	16.44000	6.500000	15.30000	0.470000	-9.000000	4.893000
1995	16.76000	17.25000	5.200000	10.50000	0.410000	38.00000	5.083000
1996	16.41000	17.25000	5.400000	15.00000	9.020000	41.00000	4.490000
1997	19.73000	16.67000	3.900000	18.20000	11.95000	11.00000	5.617000
1998	18.10000	9.330000	4.600000	19.10000	3.240000	51.00000	5.410000
1999	17.07000	9.250000	5.400000	13.60000	7.240000	4.000000	6.025000
2000	14.10000	8.000000	6.000000	13.00000	22.60000	32.00000	7.661000
2001	14.74000	9.500000	8.000000	22.30000	17.62000	2.100000	7.060700
2002	15.33000	8.880000	12.20000	17.30000	12.00000	4.100000	7.887000
2003	14.81000	8.500000	11.40000	15.61000	10.18000	6.700000	9.045000
2004	13.80000	7.500000	11.20000	11.44000	14.02000	5.200000	10.21400
2005	11.47000	7.250000	12.10000	10.90000	13.64000	5.700000	12.35900
2006	11.27000	7.000000	12.30000	16.41000	22.95000	2.000000	13.51000
2007	11.85000	6.850000	13.40000	24.17000	26.34000	3.200000	14.48700
2008	11.50000	6.450000	13.20000	16.03000	21.20000	3.500000	15.20000
2009	10.56000	6.660000	16.50000	3.010000	28.30000	2.400000	15.70000
2010	10.96000	6.230000	15.60000	15.40000	19.50000	4.000000	16.20000
2011	10.00000	6.100000	14.00000	19.90000	22.40000	2.400000	15.90000
2012	10.12000	6.000000	14.30000	10.90000	24.30000	3.100000	15.20000

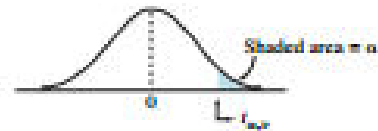


TABLE 2
Percentage points of Student's *t* distribution

$df/\alpha =$.40	.25	.10	.05	.025	.01	.005	.001	.0005
1	0.325	1.000	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657	318.309	636.619
2	0.289	0.816	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3	0.277	0.765	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4	0.271	0.741	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	0.267	0.727	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.899
6	0.265	0.718	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	0.263	0.711	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	0.262	0.706	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	0.261	0.703	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	0.260	0.700	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	0.260	0.697	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	0.259	0.695	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	0.259	0.694	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	0.258	0.692	1.345	1.761	2.145	2.624	2.972	3.787	4.140
15	0.258	0.691	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	0.258	0.690	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	0.257	0.689	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	0.257	0.688	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	0.257	0.688	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	0.257	0.687	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	0.257	0.686	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	0.256	0.686	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	0.256	0.685	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	0.256	0.685	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	0.256	0.684	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	0.256	0.684	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	0.256	0.684	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	0.256	0.683	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	0.256	0.683	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	0.256	0.683	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
35	0.255	0.682	1.306	1.690	2.030	2.438	2.724	3.340	3.591
40	0.255	0.681	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
50	0.255	0.679	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	3.261	3.496
60	0.254	0.679	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
120	0.254	0.677	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.160	3.373
inf.	0.253	0.674	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.090	3.291

Source: Computed by M. Longnecker using Splas.

الملحق (3): جدول توزيع فيشر

m	n = 1		n = 2		n = 3		n = 4		n = 5	
	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.65	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

تابع لجدول فيشر

m	n = 6		n = 8		n = 12		n = 24		n = ∞	
	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.05$	$\alpha = 0.01$
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	9.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.01	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

الملحق رقم (4) : نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: TPR Method: Least Squares Date: 11/05/13 Time: 14:50 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.43216	4.214029	2.950183	0.0090
CP	0.463718	0.113908	4.070997	0.0008
I	-0.023852	0.118394	-0.201461	0.8427
CEG	-0.565349	0.220947	-2.558759	0.0203
OVERT	0.081245	0.058353	1.392299	0.1818
PIB	-0.005988	0.015981	-0.374725	0.7125
R-squared	0.941196	Mean dependent var	9.276770	
Adjusted R-squared	0.923900	S.D. dependent var	4.416408	
S.E. of regression	1.218319	Akaike info criterion	3.452280	
Sum squared resid	25.23314	Schwarz criterion	3.748496	
Log likelihood	-33.70122	F-statistic	54.41874	
Durbin-Watson stat	1.235112	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (5) : نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: TPR Method: Least Squares Date: 10/09/13 Time: 15:04 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.28480	4.037951	3.042336	0.0070
CP	0.469486	0.107272	4.376613	0.0004
CEG	-0.577929	0.206213	-2.802578	0.0118
OVERT	0.083730	0.055494	1.508819	0.1487
PIB	-0.005903	0.015544	-0.379799	0.7085
R-squared	0.941055	Mean dependent var	9.276770	
Adjusted R-squared	0.927956	S.D. dependent var	4.416408	
S.E. of regression	1.185406	Akaike info criterion	3.367708	
Sum squared resid	25.29338	Schwarz criterion	3.614555	
Log likelihood	-33.72864	F-statistic	71.84254	
Durbin-Watson stat	1.270570	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews)

الملحق رقم (6) :نتائج تقدير النموذج الرابع

Dependent Variable: TPR Method: Least Squares Date: 10/09/13 Time: 12.32 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.88475	3.365313	4.720142	0.0001
CP	0.487043	0.110163	4.421123	0.0003
CEG	-0.759206	0.173137	-4.384994	0.0003
PIB	-0.005483	0.016055	-0.341526	0.7365
R-squared	0.933600	Mean dependent var		9.276770
Adjusted R-squared	0.923116	S.D. dependent var		4.416408
S.E. of regression	1.224580	Akaike info criterion		3.399844
Sum squared resid	28.49234	Schwarz criterion		3.597321
Log likelihood	-35.09821	F-statistic		89.04840
Durbin-Watson stat	1.237181	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews)

الملحق رقم (7) :نتائج تقدير النموذج الخامس

Dependent Variable: TPR Method: Least Squares Date: 14/10/13 Time: 16:38 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.89023	3.290117	4.829687	0.0001
CP	0.489500	0.107473	4.554652	0.0002
CEG	-0.764522	0.168585	-4.534929	0.0002
R-squared	0.933193	Mean dependent var		9.276770
Adjusted R-squared	0.926512	S.D. dependent var		4.416408
S.E. of regression	1.197231	Akaike info criterion		3.319008
Sum squared resid	28.66725	Schwarz criterion		3.467116
Log likelihood	-35.16859	F-statistic		139.6838
Durbin-Watson stat	1.319550	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 4)

الملحق رقم (8) : نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي (النموذج السادس)

Dependent Variable: LINTPR				
Method: Least Squares				
Date: 10/09/13 Time: 16:04				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 20				
Excluded observations: 3				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.325119	1.039140	4.162211	0.0011
LINM2	0.007155	0.073023	2.397985	0.0323
LINCP	0.344189	0.126809	2.714233	0.0177
LINI	-0.241337	0.178593	-1.351321	0.1996
LINCEG	-0.917232	0.321789	-2.850412	0.0136
LINOVERT	0.023145	0.045820	0.505129	0.6219
LINPIB	-0.010946	0.044542	-0.245740	0.8097
R-squared	0.948917	Mean dependent var	2.184613	
Adjusted R-squared	0.925340	S.D. dependent var	0.474433	
S.E. of regression	0.129634	Akaike info criterion	-0.978990	
Sum squared resid	0.218464	Schwarz criterion	-0.630484	
Log likelihood	16.78990	F-statistic	40.24804	
Durbin-Watson stat	2.129042	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIWES4).

الملحق رقم (9): نتائج التقدير بعد ازالة المتغير Linpib (النموذج السابع)

Dependent Variable: LINTPR				
Method: Least Squares				
Date: 03/30/14 Time: 15:29				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.786388	0.780972	6.128754	0.0000
LINM2	0.002513	0.064436	0.039002	0.9693
LINCP	0.277405	0.079951	3.469710	0.0029
LINI	-0.233907	0.160704	-1.455516	0.1637
LINCEG	-1.055143	0.264821	-3.984358	0.0010
LINOVERT	0.033554	0.033882	0.990298	0.3359
R-squared	0.951485	Mean dependent var	2.119315	
Adjusted R-squared	0.937215	S.D. dependent var	0.474140	
S.E. of regression	0.118805	Akaike info criterion	-1.203215	
Sum squared resid	0.239947	Schwarz criterion	-0.906999	
Log likelihood	19.83697	F-statistic	66.68097	
Durbin-Watson stat	2.185532	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIWES 4)

الملحق رقم (10) : نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي بعد ازالة المتغيرين Linouvert و linpib
(النموذج الثامن)

Dependent Variable: LINTPR				
Method: Least Squares				
Date: 10/02/14 Time: 14:56				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.206331	0.655463	7.942982	0.0000
LINM2	0.010504	0.063894	2.164395	0.0312
LINCP	0.257680	0.077388	3.329712	0.0037
LINI	-0.304561	0.143921	-2.116159	0.0485
LINCEG	-1.118041	0.256954	-4.351133	0.0004
R-squared	0.948686	Mean dependent var	2.119315	
Adjusted R-squared	0.937283	S.D. dependent var	0.474140	
S.E. of regression	0.118741	Akaike info criterion	-1.234086	
Sum squared resid	0.253789	Schwarz criterion	-0.987240	
Log likelihood	19.19199	F-statistic	83.19529	
Durbin-Watson stat	2.177500	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews*

الملحق رقم (11) : جدول دارين واتسون

TABLE DE DURBIN-WATSON										
Risque $\alpha = 5 \%$										
n	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,86	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81
34	1,39	1,51	1,33	1,58	1,27	1,65	1,21	1,73	1,15	1,81
35	1,40	1,52	1,34	1,58	1,28	1,65	1,22	1,73	1,16	1,80
36	1,41	1,52	1,35	1,59	1,29	1,65	1,24	1,73	1,18	1,80
37	1,42	1,53	1,36	1,59	1,31	1,66	1,25	1,72	1,19	1,80
38	1,43	1,54	1,37	1,59	1,32	1,66	1,26	1,72	1,21	1,79
39	1,43	1,54	1,38	1,60	1,33	1,66	1,27	1,72	1,22	1,79
40	1,44	1,54	1,39	1,60	1,34	1,66	1,29	1,72	1,23	1,79
45	1,48	1,57	1,43	1,62	1,38	1,67	1,34	1,72	1,29	1,78
50	1,50	1,59	1,46	1,63	1,42	1,67	1,38	1,72	1,34	1,77
55	1,53	1,60	1,49	1,64	1,45	1,68	1,41	1,72	1,38	1,77
60	1,55	1,62	1,51	1,65	1,48	1,69	1,44	1,73	1,41	1,77
65	1,57	1,63	1,54	1,66	1,50	1,70	1,47	1,73	1,44	1,77
70	1,58	1,64	1,55	1,67	1,52	1,70	1,49	1,74	1,46	1,77
75	1,60	1,65	1,57	1,68	1,54	1,71	1,51	1,74	1,47	1,77
80	1,61	1,66	1,59	1,69	1,56	1,72	1,53	1,74	1,51	1,77
85	1,62	1,67	1,60	1,70	1,57	1,72	1,55	1,75	1,52	1,77
90	1,63	1,68	1,61	1,70	1,59	1,73	1,57	1,75	1,54	1,78
95	1,64	1,69	1,62	1,71	1,60	1,73	1,58	1,75	1,56	1,78
100	1,65	1,69	1,63	1,72	1,61	1,74	1,59	1,76	1,57	1,78

k est le nombre de variables exogènes (constante exclue).
n est la taille de l'échantillon.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

1. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية، مجموعة النيل طباعة نشر وتوزيع ، القاهرة ، 2001 .
2. أحمد عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،الدار الجامعية الاسكندرية، 1996 .
3. أحمد ماهر ، الخصوصية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002 .
4. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
5. أسامة بشير الدباغ. أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن ، 2003.
6. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 .
7. إسماعيل محمد هاشم ، منكرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1996.
8. بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 .
9. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة : السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، 2002 .
10. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ، 1995.
11. الحجازي مرسي ، الخصوصية إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية بيروت، 2001 .
12. حسن راتب يوف ريان ، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي ، دار النفائش ، الأردن ، 1999 .
13. حمزة الحاج شوادر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
14. حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 .
15. دويدار محمد ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، منشورات الحلبي، بيروت، 2001 .
16. ذكاء محمد مخلص الخالدي ، الطلب على النقود في العراق ، منشورات دار البيان، بغداد، 1976 .
17. سامي خليل ، النقود والبنوك ، شركة كاظمة، الكويت، 1982.
18. سعيد عبد العزيز عثمان ،اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ،الدار الجامعية للنشر والطباعة ، بغداد، 1997 .
19. السيد عبد المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام المصرفي المصري، دار النهضة، العربية ،القاهرة، 1988،
20. الشريف محمد ألمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 3 ، الجزائر ، 2003.
21. صلاح الدين السيبي ،قضايا اقتصادية معاصرة ، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ، 2002.
22. ضياء مجدي الموسوي ،الخصوصية والتصحيحات الهيكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995

23. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
24. طاهر خيدر حردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ، 1997 .
25. عبد العزيز بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1997.
26. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان . الطبعة الأولى، 2004 .
27. عطوان مروان ، أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2006 .
28. عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، لبنان، 1995.
29. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ، 1992.
30. غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002 .
31. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
32. قصب مصطفى سانو ، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 .
33. كريم كريمة ، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
34. محمد صالح تركي القرشي وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1993 .
35. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002 .
36. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الجزئي والكلية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1998.
37. محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996 .
38. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1998.
39. مياسي إكرام ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، الجزائر ، دار هومه للطباعة والنشر، 2012 .
40. ناظم محمد نور الشمري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
41. هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2000 .
42. وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت ، 2000.
43. وسام ملاك، اقتصاديات النقود ، شباب الجامعة، عمان، 1986.
44. يعدل فريدة بخزاز ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

ثانيا- الرسائل الجامعية والأطروحات

45. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.
46. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005-2006.
47. بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2004 .
48. دراوسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005.
49. رباط كريمة ، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2009-2010.
50. زوزي محمد ،تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر-دراسة حالة غرداية -، اطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2009-2010،
51. سعيد بسيوني الجوراني ،_محددات الاستثمار في مصر 1975-1990، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة قناة السويس ، جمهورية مصر العربية ، 2002 .
52. صافي عبد القادر ، إشكالية خصوصية القطاع العام في الجزائر ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1، 1995 .
53. عمار جمعي،استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر،باتنة 2011
54. عمورة جمال ،الخصوصية و إصلاح نظام تمويل المؤسسة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
55. فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، 2008 .
56. قدي عبد المجيد، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،1995 .

57. قرشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
58. لحر خديجة ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية- واقع و أفاق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005 .
59. محفوظ مراد، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،، جامعة الجزائر ، 2001 .
60. مداني حسبية ، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية،_دراسة تحليلية للفترة (1994-2004) _ حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة سطيف ، 2007 .
61. مدني أحمد ، دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2006-2007 .
62. مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990 - 2001 ، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.
63. موسى سعادوي ، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

ثالثا -المجلات والدوريات :

64. إسماعيل صبري عبد الله ، الصندوق وآليات السوق ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 137 ، لبنان ، 1990 .
65. إلمان محمد الشريف ،"الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال " الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، فيفري 1999 .
66. بدي رنده ،دور المرأة في نمو القطاع الخاص ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2000 .
67. بلعزوز بن علي ، تحليل وتقييم التجربة الجزائرية في تحرير سعر الفائدة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 476/475 ، أكتوبر 2004 .
68. بلفاطمي عباس ، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة ، مجلة الباحث ، العدد04 ، جامعة ورقلة ، 2006 .
69. البنك المركزي المصري ، مفاهيم مالية ، العدد الثاني ، مصر ، 2000 .

70. بوخاري عبد الحميد ، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مجلة الباحث ،العدد 10 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012 .
71. بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر :الأسباب والحلول،مجلة البحوث الإنسانية،الجزائر ، العدد 2008 .
72. بوفليح نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 .
73. حامد خالد ، الخصخصة: دراسة سوسيوقانونية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، العدد 1، مارس 2007، ص 164 .
74. رايس فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ، بحث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 ، 2012 .
75. روس ليفين، أسواق الأوراق المالية دفعة للنمو الاقتصادي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1996 .
76. سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان 407-408، مصر، 1987 .
77. سوزان كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، مارس 2003 .
78. صفوت محي الدين، التنمية المالية: القطاع المالي بين الكبح والتحرير، بنك الكويت الصناعي، المال والصناعة، العدد 11، 1993 .
79. صندوق النقد الدولي، تحديات الأسواق المالية و الأداء الاقتصادي في البلدان النامية، أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 1996 .
80. طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2004-2005، ص 185.
81. عاصم محمد صالح ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتغيرات عرض النقد في العراق ، مجلة الاقتصادي ، العدد 2 ، 1980 .
82. عجة الجليلي ، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار تسيير الصارم لشؤون النقد والمال ، مجلة شمال إفريقيا، العدد 4 ، الجزائر ، 2006 .
83. عدي قصيور، الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص ومشروعات البنية الأساسية والاجتماعية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الكويت ، 2003 .

84. على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004 .
85. كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005 .
86. كريم الناشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، . 1998
87. مباركي محمد الهادي ، المؤسسة المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد111، قسنطينة، الجزائر، 1999.
88. محمد زيدان ، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ، العدد رقم 07 ، 2009 .
89. مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء مرحلة برنامج التسهيل الموسع ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، 2008 .
90. مولاي لخضر ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث، عدد 07،الجزائر ، 2009-2010 .
- رابعا - التقارير :**
91. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ، 2000
92. البنك الدولي ،تقرير حول مناخ الاستثمار في الجزائر 2001 ،2003.
93. صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006،الكويت 2003.
94. صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006،الكويت 2003.
95. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة العامة السادسة عشر، 2000/10/30 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،السداسي الأول من سنة 1998 .
96. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، CNES ،الدورية الثانية عشر، نوفمبر 2010.
97. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 1999 ، ،الكويت،1999.

خامسا - الملتقيات والمؤتمرات ومراكز البحوث :

98. بابا عبد القادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية ، الملتقى الوطني حول المظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، كلية العلوم لاقتصادية والتسيير ، بشار، 25-26 أبريل 2006.
99. بدي نصر الدين ، Conditions économiques pour l'émergence d'une PME efficace ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة أيام 14 و 15 ديسمبر 2004.
100. بربش السعيد ، بلغرسة عبد اللطيف ، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 16 و 17 أبريل 2006 .
101. البشير عبد الكريم ، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 20 - 21 أكتوبر 2009.
102. بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل1 ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 17/18 أبريل 2006 .
103. بلغرسة عبد اللطيف ، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 29-30 أكتوبر 2001 .
104. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 14 - 15 ديسمبر 2004.
105. بن عبد الفتاح دحمان ، الأداء المتميز للمنظومة المصرفية بالجزائر ضرورة لتحقيق إدارة فعالة للاقتصاد الجزائري ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ، 8-9 مارس، 2005 .
106. بن عمارة منصور ، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها،، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، سطيف، 25-28 ماي 2003.
107. بوحيزر رقية ، اثر التوازنات الكلية على الاستثمار الخاص في الجزائر 1990-2010 ، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصادي الجزائري والتحصير لمرحلة مابعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر 2011.
108. بوخالفة خمنو، ندوة حول تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودروس من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 6-7 جويلية 2005 .

109. بودخدخ كريم ،بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ،الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل،20-21 نوفمبر 2011 .
110. حراد رامي ، صندوق ضمان القروض : هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 .
111. رحيم حسين ، دور الأسواق المالية في تنشيط الإستثمارات ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الإنتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر ، سكيكدة ، 09-10/12/2003 .
112. زغيب مليكة ، نجار حياة ، النظام المصرفي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات ، كلية العلوم الانسانية ،جامعة الشلف ، 14 و 15 ديسمبر 2004.
113. السيد علي عبد المنعم، دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية للبلدان العربية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، العدد-16- أبو ظبي، 1998 .
114. شرابي عبد العزيز ،برنامج التصحيح الهيكلي إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية_دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.
115. عويسي وردة ، بوعصيدة رمزي ،تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الاول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جيجل، نوفمبر 2012 .
116. الغزالي عبد الحميد ، سعر الفائدة أو معدل الربح كألية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر، الجزائر العاصمة، 30 نوفمبر الى 2 ديسمبر 1990 .
117. قدي عبد المجيد ، دادان عبد القادر ، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 21-22 نوفمبر 2006 .
118. محمد لكصاسي ، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر ، مداخلة محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني ، أكتوبر 2008 .
119. مخلوفي عبد السلام ، العرافي مصطفى ، أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، الدوحة ، قطر ، 18-20 ديسمبر ، 2011 .

120. ناصر مراد، **مكافحة مشكل البطالة في الجزائر-البطالة أسبابها=**، معالجتها وآثرها على المجتمع ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة من 26 إلى أبريل 2006 ،جامعة سعد دحلب ، الجزائر، 2006 .

121. هني أحمد و آخرون،**القطاع العام و الخاص في الوطن العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1990 .

سادسا - القوانين والمراسيم التنفيذية :

122. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430 هـ الموافق لـ 13 سبتمبر 2009 .

123. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأربعاء 29 ذو القعدة 1408 .

124. المادة 213 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

125. المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

126. المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

127. المادة 19 من القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض .

128. قانون النقد والقرض 90-10 ، المواد 183-184-185-186-189 .

129. المرسوم التنفيذي 25-99 المؤرخ في 26/08/1995 المعدل والمتمم بمرسوم 12/95 .

130. المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

131. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-315 الصادر في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره .

132. الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار .

133. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52 ص18. 27 ربيع الثاني 1417 .

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

أولا - الكتب :

134. A . Galal, **Welfare conséquences of selling Public Entreprises**Published for the world Bank, Oxford University Press , 1994.

135. Abdellatif BENACHENHOU ,**les nouveaux investisseurs** , alpha design,Alger ,2006

136. Ahmed Bouyacoub, **l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93)**, les cahiers de. CREAD, N0 39, Algérie, 1997.

137. Alain Beitone, christine Dollo, Jean Pierre Guidoni, **Dictionnaire des sciences économiques**, : Armonol Collin ,Paris, 1991 .

138. André Chaineau, **Qu est-ce que la monnaie**, 2eme édition, Paris Economica, Paris ,1997.
139. Chehrit Kamel , **L'économie De A... à Z**, MLP, Grands alger livre ,alger ,1999.
140. David E.W Laider , **The demand for Money (Theories and Evidence)** , University of Manchester , 1986.
141. Gérard bramoullé, Dominique Augey. **Economie Monétaire**, Paris Dalloz, 1998.
142. Jean-Luc, Bailly et autre , **Economie Monétaire et Financière** , , Bréal édition, Paris ;2000.
143. Joel Jalladeau, **introduction a la macroéconomie: modélisations de base et redéploiements théoriques ontemporains**. 2 éditions, De Boeck Université,Canada , 1998.
144. Johnston. J et Dinardo. J, "Méthodes économétrique",4 eme édition, Economica, Paris, 1999.
145. K.G. Shekhar , **Banking, Theory and Practice** , Law and Foreign Exchange 7th , Ed.; New DelhiVikas house, 1982.
146. Mourad Labidi ,**Manuale de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'Algérie** ,2^{ème} édition ,O ,P.U ,E .N.A.P ,Alger 1988 .

ثانيا -المجلات والملتقيات

147. Chérif Chakib ,**Privatisation de l' entreprises publique** , économique Algérienne ,revue économique n 3 ,Mai 1996 ,Op ,cit P14.
148. ghanem yasmina , **LE DÉVELOPPEMENT DU SYSTÈME BANCAIRE EN ALGÉRIE : ESSAI, D'ÉVALUATION DE SON IMPACT SUR LE SECTEUR PRIVÉ**, Centre de recherche en économie appliqué , Algiers, 8-9 décembre 2012.
149. M.cainouch ,**De la dynamique d'insertion economique au marché mondials pays de l'Afrique du nord** ,la revue de CENEAP ,1999 .
150. Ross levine, **le secteur financier est –il facteur de croissance**, Séminaire de l'institut du FMI, Bulletin du FMI, N° 11, Juin 2002.

ثالثا -التقارير :

151. CNES ,**Pour politique de development de la PME en Algérie** , 2002.
152. Ecotechnics , **enquête sur les obstacles de développement du secteur privé en Algérie** ,1999.
153. Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport ,2011
154. Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2002.
155. Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2005
156. Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2010.
157. Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2006.

158. **Investment Climate Surveys Draft Country Profile**, Algeria ,2002.

رابعاً: المواقع الإلكترونية :

159. <http://www.mdipi.gov.dhttp>.

160. <http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366>

161. <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages>

162. <http://www.bank-of-algeria.dz/>.

163. <http://www.cg.gor.dz>.

164. [http://www.cnes.dz /](http://www.cnes.dz/)

165. <http://www.doingbusiness.org/~media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/>

166. <http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf>.

167. <http://www.ons.dz/index-ar.php>